





مطبوعات جامعة الكويت

من قضايا اللغة

تأليف:
أ. د مصطفى النحاس
أستاذ النحو والصرف
كلية الآداب - جامعة الكويت

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
الكويت






مطبوعات جامعة الكويت

من قضايا اللغة

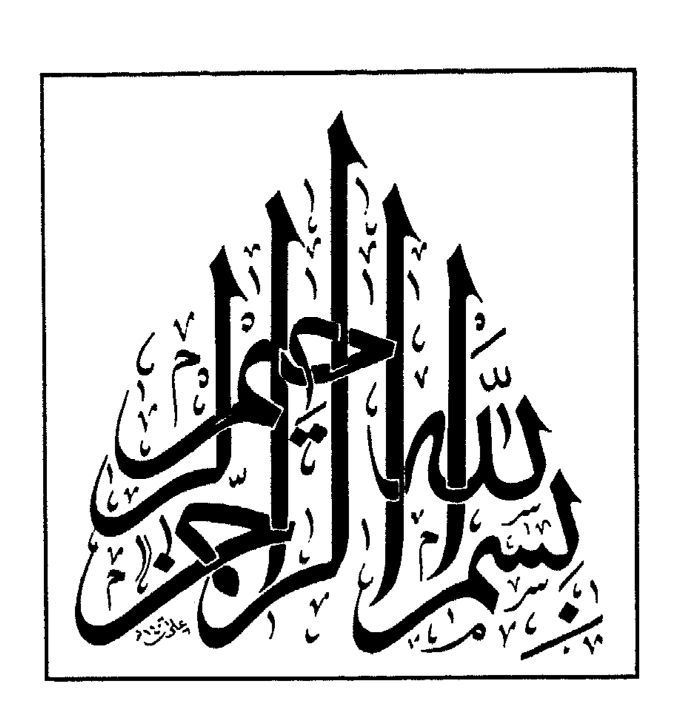
تأليف:
أ. د مصطفى النحاس
أستاذ النحو والصرف
كلية الآداب - جامعة الكويت

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
الكويت





تنفيذ واخراج وطبع مطبعة الفيصل
مجلس النشر العلمى في الجامعة


بسم الله الرحمن الرحيم






المحتويات

الموضوع	صفحة


وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ĀNIC THOUGHT




تقـــديـــم

في هذا الكتاب ثماني قضايا تمثل فروع اللغة المختلفة؛ من نحو وصرف وأصوات ودلالة. وفي تناولي لهذه القضايا حاولت الربط ـ ما أمكن ـ بين ما قاله القدماء، وما قاله اللغويون المحدثون، بغية تأكيد أن ما يسمى بالنحو التقليدي بني في معظمه على أساس عقلي، وكان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة، وأن كثيرا من مفاهيم علم اللغة الحديث لا يتعارض مع ما قاله الأقدمون.

فمثلا عند الكلام على «ضمير الفصل» تعرضنا لما يسمى بـ «فعل الكينونة» وذكرنا أن الجمل الاسمية بطبيعة تركيبها في اللغة العربية لا تحتاج إلى إثبات ما يسمى في اللغات الغربية «فعل الكينونة» لأن الفكرة المفهومة من الارتباط بين جزأي الجملة واضحة ماثلة دائما في نفس العربي، يلتفت إليها حين يواجهه المعنى، في حين لا يكفي هذا في اللغات «الهندوأوربية». وإنما لابد من وجود لفظ صريح يشير إلى هذه العلاقة، وهو «فعل الكينونة» ويرجع ذلك إلى طبيعة تركيب الجملة في هذه اللغات؛ حيث يحتاج فيها إلى «فعل الكينونة» لأنه يعتمد عليه في تكوين الجانب السلبي للجملة، وهو جانب النفي والاستفهام. أما اللغة العربية ففيها أدوات للنفي وأدوات للاستفهام، وهي من الثوابت اللغوية التي تقوم عليها المعاني النحوية في الجملة العربية.

وعند الكلام على «الأفعال» تعرضنا للدلالة، وبيّنا أنها تلعب دورا أساسيا في تشكيل عين المضارع، كما بيّنا أن اختلاف أواخر الفعل المضارع لا يعني إعرابه، وإنما هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معان غير إعرابية، وأن



أغلب صيغ الأفعال تدل على الفاعل بوساطة مجتزءات ضميرية، سماها بعض اللغويين المحدثين: لواصق أو مورفيمات. وقد اقتضى البحث في هذه المسائل التعرض للأدوات النحوية وعلاقتها بالزمن النحوي، واستخدام بعض المصطلحات والألفاظ، مثل: لفظ الانقطاع، ولفظ الاستمرار، ومصطلح الجهة (Tense) ومصطلح الهيئة (Aspect) ونجد هذا كله في كلام اللغويين والنحويين العرب عن المقام الكلامي والمقام الحالي، وعن الأفعال المزيدة والمشتقات، وعما تضيفه الأدوات من معان جديدة للفعل.

وتدل النصوص اللغوية على أن النحويين العرب لم يكونوا يكتفون في حكمهم على اللغة بصيغها المكتوبة فقط، وإنما كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب في إيضاح كثير من المسائل النحوية، فابن جنى في الخصائص ـ مثلا ـ يستخدم التشكيل الصوتي في فهم بعض المعاني النحوية، والسيوطي يذكر في كتاب الاقتراح «أن النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرويّة، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى. . . صناعة الموسيقى».

ومن ثم لم يكن من اللائق أن تعامل اللغة كما لو كانت ميتة، فتسجل قواعدها وأحكامها بطريقة الكلام المكتوب. وبات من الضروري إشراك الكلام المنطوق في تسجيل هذه الأحكام وتلك القواعد. . ومن هنا كان لابد عند دراستي للفواصل الكلامية من التعرض لمجال من مجالات «علم وظائف الأصوات» لم يأخذ مكانته في الدرس النحوي إلى الآن، ألا وهو الفواصل الصوتية في الكلام. . فقد جعل لها اللغويون القدامى قيمة فنية، تحلّ بوساطتها بعض المسائل النحوية، وبخاصة تلك التي يدور الجدل حولها.

ولتوضيح العلاقة بين الصرف والنحو بيّنا أن كل كلمة في الصرف ذات تأثير في المعاني النحوية في التركيب، أي يترتب على وجودها داخل تركيب معين ظهور خواص نحوية معينة في الجملة أو العبارة؛ إذ النحو بمعناه الواسع يشمل الصرف الذي يعد خطوة ممهدة له، وهما معا يشكّلان كُلّا لا يتجزّأ، بل أصبح مصطلح



النحو ومصطلح علم اللغة الذي يشمل الأصوات والصرف والنحو والدلالة ـ يستخدمان كمصطلحين مترادفين عند الغربيين، فهم يصنّفون نفس الشيء تارة بكلمة «نحو»، وأخرى بكلمة «علم اللغة».

وفي موضع آخر من الكتاب حاولنا أن نـطبق النظرة التجـديديـة في اللغة عنـد عبدالقاهر على جملة الحال؛ بوصفها أنموذجا للجانب الشكلي عنده، وهو ما يراه أغلب اللغويين، من أن التحليل النحوي ينبغي أن يكون شكليا (Formal) إذا أريد أن يكون جزءا صالحا من الدراسة اللغوية الوصفية (Descriptive Linguistics).

فالنحو عند هؤلاء اللغويين ـ كما هو عند عبد القاهر ـ أشكال وبُنًى تحدد المعاني الخاصة بالبنية، وهنا يدخل علم الصرف بوصفه جزءا من نظرية النظم.

وقد تدفع دلالة السياق المتكلم إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها الآخر، فيكون هناك مستويان للجملة، أحدهما: غير منطوق به، وهو ما يسمى في المنهج التحويلي بالبنية العميقة (Deep Structure) والثاني: منطوق به، وهو ما يسمى بالبينة السطحية (Surface Structure) وتخضع مثل هذه المصطلحات لما يسمى عند اللغويين العرب بالأصل أو الأصل المقدر، وكلها ظواهر تقوم في معظم جوانبها التفسيرية على أساس عقلي.

وسنرى... من خلال مناقشة المسائل التي تضمنها هذا الكتاب.. أن كثيرا من قضايا النحو التحويلي تدرس في النحو العربي، مثل قضية الأصل والفرع، وقضية الحذف والتقدير، وقضية إعادة الترتيب، وقضية الإحلال.. الخ. بل إن كثيرا مما يقوله علم اللغة الحديث يوافق في عناصر كثيرة منه ما عند النحويين؛ مصرحين به أحيانا، وصادرين عنه ـ فيما يقدر الباحث ـ أحيانا أخرى.

ولعل هذا العمل يضيف خطوة على طريق تأصيل البحث العلمي.

والله من وراء القصد..   المؤلف







(١)
ضميـــر الفعـــل
قِيَمُهُ الموقعية وآثاره التركيبية
فــي الجملــة الاسميــة، الأصليــة والمنسوخــة






مدخـــــل:

لا تحتاج الجملة الاسمية بطبيعة تركيبها في اللغة العربية إلى إثبات ما يسمى في اللغات الغربية «فعل الكينونة» فنحن نقول في العربية: «فلان شجاع» من غير حاجة إلى أن نقول: «فلان هو شجاع» ونقول: «كل إنسان فان» من غير حاجة إلى أن نقول: «كل إنسان يكون فانيا» أو كل إنسان كائن فانيا» كما هو شأن الغربيين في كلامهم؛ ذلك أن هذا المعنى ثابت في ذهن العربي ثبوتا لا يحتاج معه إلى شيء آخر من الخارج، لا فعل الكينونة ولا أي رمز آخر من رموز اللغة، لأن الفكرة المفهومة من الارتباط بين جزأي الجملة واضحة ماثلة دائما في نفس العربي، يلتفت إليها حين يواجهه المعنى.

ولعل ذا المقصود بالقول: «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة» (الرضى ١ : ٨).

ومعنى هذا أن الإسناد في اللغة العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ) من غير تصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة، في حين أن هذا لا يكفي في اللغات «الهندو - أوربية» وإنما لابد من وجود لفظ صريح يشير إلى هذه العلاقة في كل مرّة، وهو فعل «الكينونة» في اصطلاحهم (شرف، عبد العزيز: ١٢٩) ويرجع ذلك إلى طبيعة تركيب الجملة في هذه اللغات، حيث يحتاج فيها إلى فعل «الكينونة» لأنه يعتمد عليه في تكوين الجانب السلبي للجملة، وهو جانب النفي والاستفهام.

أما اللغة العربية ففيها أدوات للنفي وأدوات للاستفهام، وهي من الثوابت اللغوية التي تقوم عليها المعاني النحوية العامة في الجملة العربية، «وليس في الكلام ما يستغني به عنها» (ابن سيده، ج٤ سفر ١٤ : ٦٠) ومن هنا كان اشتمال الجملة الاسمية على العلامة (هو) في قولنا: «علّي هو الشاعر» خاضعا لقيود فنية



خاصة، تتعلق بنظم الكلام والسياق الذي يرد فيه هذا الضمير، على الوجه الذي سنفصله فيما بعد . .

معنى الفصل:

ويقصد بالفصل هنا معناه النحوي، وهو أن وجود هذا الضمير في هذا الموضع يفصل في العلاقة بين جزأي الجملة الاسمية المكوّنة من: مبتدأ معرفة + ضمير فصل + خبر معرفة، فيقضي بخبرية ما بعده لما قبله ويؤكدها. فمثل: زيد هو الشجاع، لولا الفصل لتوهّم السامع أن «الشجاع» نعت، وليست بخبر، يقول الخليل: «والله إنه لعظيم جعلهم «هو» فصلا في المعرفة، وتصييرهم إيّاها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغوا «(سيبويه ٢ : ٣٩٧) وجاء في الهمع: «وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت، مع التوكيد» (السيوطي، ١ : ٢٤١).

ويرى بعض الباحثين أن القول بالفصل في العربية يعدّ تناقضا من جانب النحويين العرب في تفسير الظواهر اللغوية، فـ«هو» في قولنا: «الولد هو الذكي» ليست فصلا، وإنما هي ضمير، مثلها في ذلك مثلها في قولنا: «هو ذكي». والواقع أنه لا تناقض، لأن الغرض من الإتيان بضمير الفصل هو الربط بين جزأي الجملة، ورفع اللبس بالتأكيد على أن ما بعد الضمير خبر وليس نعتا. وهذا الربط قائم سواء أكان الضمير فصلا أم توكيدا أم مبتدأ. وقد لحظ ذلك الباحث عندما قال: «فكأن» «هو» جزء من الخبر ولا تفصل بين المبتدأ والخبر، وهي ضرورية عندما يكون الخبر معرفا» (أنور، محمد سامي: ٤٤). ثم إن المقصود بالفصل معناه النحوي، لا المعنى الحسيّ، وقد نقل الضمير المنفصل من معناه في الاسمية والابتدائية إلى معنى وظيفي آخر، هو الفصلية والحرفية على الأرجح؛ ولذا يسميه ابن الحاجب «صيغة مرفوع» (شرح الكافية، ٢ : ٢٧) ليدل بذلك على نقله من وظيفته الأصلية إلى وظيفة أخرى، فلم يبق منه إلا الشبه الظاهري بالضمير المرفوع المنفصل.



وكثيرا ما يقع الخلط بين هذا الضمير، والضمير المرفوع المنفصل، وكذا في العلاقة القائمة بينهما؛ فالأول من باب التسمية باللفظ والموقع أو الوظيفة. والثاني من باب التسمية بالعلامة؛ أي الضمير الذي لا يتصل بالفعل، وإنما يقع منفصلا منه، «فللمتكلم: أنا، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وكذلك إن تحدّث عن نفسه وعن جماعة. وعلامة المخاطب، إن كان واحدا: أنت، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: أنتما، والجميع: أنتم. والمضمر الغائب علامته: هو، وإن كان مؤنثا فعلامته: هي، الاثنين والاثنتين: هما، والجميع: هم، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامته: هنّ» (ابن السراج: ١٩٩-١٢٠).

أما العلاقة بين الضميرين، أي الضمير الذي وظيفته الفصل، والضمير المنفصل - فعلاقة نقل كما سبق؛ نقلنا الضمائر المنفصلة من وظيفتها في الابتداء إلى وظيفة أخرى، هي الفصل. «وأصل الضمير المنفصل: المرفوع؛ لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلا. والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلّا لفظا، فإذا أضمر اتصلا به، فصار المرفوع مختصا بالانفصال، وحمل المنصوب عليه» (ابن يعيش، ٣: ٤٣) ثم صار المرفوع المنفصل مختصا بالفصل.

وإنما اختص المرفوع المنفصل بالفصل؛ لأن فيه ضربا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو: قمت أنا، وأسكن أنت. . ولذلك المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى، أي إن ضمير الفصل لابدّ أن يطابق الذي قبله، من حيث التكلم والخطاب والغيبة، ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث، ليتحقق معنى التأكيد، ولذا لا يجوز: كان زيد أنت خيرا منه، أو ظننت زيدا أنت خيرا منه، لأن الفصل ههنا ليس الأول فلا يكون فيه تأكيد له. أما قول الشاعر:

وكـائن بالأبـاطـح من صديق ... يراني لو أصبت هو المصـابـا[1]

فقيل: ليس فصلا، وإنما (هو) توكيد للفاعل المستتر في (يراني) لمّا كان صديقه بمنـزلة نفسه، حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب، جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى، والمصاب على هذا اسم مفعول من الرباعي. وقيل: بل (هو) فصل، على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي ـ والمصاب حينئذ مصدر ميمي ـ هو المصاب العظيم. وكان القياس «يراني أنا» (ابن يعيش، ٣: ١١٠-١١١) و (ابن هشام، ٢: ٤٩٥) و (السيوطي، ١: ٢٣٧-٢٣٨).

واشترط أن يكون الفصل بين المبتدأ والخبر المعرّفين أو ما دخل عليهما مما يقتضى الخبر، وذلك من قبل أن الغرض منه إزالة اللبس بين الخبر والنعت، إذ الخبر نعت في المعنى، وذلك نحو: زيد هو القائم، فـ(ـهو) في هذا المثال ضمير فصل، لأنه فصل بين الخبر والنعت، بمعنى أن ما بعده معرفة يمكن أن يكون نعتا لما قبله، فلما جئنا بـ(ـهو) فاصلة ظهر أن المراد الخبر، للفصل بينهما، إذ الفصل بين النعت والنعوت قبيح.

فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبس فيه، نحو قوله تعالى: «وكنا نحن الوارثين»[٢] والجواب: أن الأصل في ضمير الفصل ألّا يقع إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه، وإن كانت المضمرات لا تنعت (ابن يعيش، ٣: ١١١): «سمي فصلا، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: «كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم»[٣] والضمائر لا توصف».

ويسمى الكوفيون الفصل عماداً، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى. ويقصد بالمعنى هنا: المعنى النحوي، قال الفراء: «أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل[٤] والنعت، لأنك لو قلت: «زيد العاقل» لأشبه النعت، فإذا قلت: زيد هو العاقل، قطعت (هو) عن توهّم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً،



ويسميه الكوفيون عماداً» (ابن السراج: ١٢٩) وبعضهم يسميه دعامة؛ «لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه» (السيوطي، ١ : ٢٣٦).

وقد اختلف في نوع هذا الضمير، أ هو اسم أم حرف؟ وإن كان اسما فهل له محل من الإعراب؟ وما محلّه؟

«ذهب قوم إلى أن «أنا» و «أنت» و «هو» وأخواتها إذا وقعت فصلا تبقى على اسميتها، قيل: وهو مذهب البصريين. وذهب قوم إلى أنها حروف لأنها جاءت لمعنى في غيرها، وهو الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع. قيل: وهو مذهب أكثر النحويين. . . واختلف القائلون بأنها أسماء، هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل؟ فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب، وذهب الكسائي والفراء إلى أن لها محلا، فقال الكسائي: «الذي أُنزل إليك من ربك هو الحقَّ».

ويرد على من زعم أن «هو» في الأمثلة السابقة تأكيد، فيقول: (٢ : ٣٩٠) «وقد زعم ناس أن «هو» ههنا صفة [أي تأكيد] فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسِه، فـ«ـهو» ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم».

وفي معرض هذا الردّ يذكر الموضع الثاني الذي يتعين فيه الفصل، فيقول: (٢ : ٣٩٠-٣٩١): «ويَدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين. فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة».

أما القول بحرفية الضمير في هذين الموضعين فلأنه ليس له موقع إعرابي؛ حيث لا يجوز إعرابه مبتدأ لنصب ما بعده، كما لا يجوز أن يكون تأكيدا لما قبله

لما سبق، فلم يبق إلا الفصلية والحرفية. وهذا ما يفهم من كلام سيبويه (٢ : ٣٩١): «فصار «هو» وأخواتها هنا بمنزلة «ما» إذا كانت لغوا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر» وقد تقدم مثله عن الخليل.

وقد تناول صاحب المقرب (ابن عصفور: ١١٨ـ١١٩) هذه المسائل كلها في نص واضح يقول فيه:

«ويجوز في هذه الأفعال الفصل، وهو وضع ضمير منفصل لا محل له من الإعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة، أو معرفة ونكرة مقاربة لها، وأعني بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أَفْعَل مِن) لأنها لا تقبل الألف واللام، كما أن المعرفة لا تقبلها. . ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب؛ لأن العرب جعلت فيه ضربا من التأكيد لما قبله، فيقول: ظننت زيدا هو القائمَ، وظننتك أنت القائمَ، وظنّني أنا القائمَ. . . ويجوز الفصل أيضا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة مقاربة لها، إلا أنه لا تظهر الفصلية نصّاً إلا في باب «ظننت و«أعلمت» بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً، نحو قولك: أعلمت زيداً عمراً هو القائمَ؛ ألا ترىٰ أنه لا يتصور أن يكون تأكيداً لعمرو؛ لأنه ظاهر، والمضمر لا يؤكد به المظهر، ولا بدَلاً منه؛ لأن المضمر إذا كان بدلاً مما قبله فإنما تكون صيغته علىٰ وفق موضع الأول من الإعراب، فلو كان بدلاً لقلت: «إيّاه» فتبيّن أنه فصل لا موضع له من الإعراب. أو في باب «كان» بشرط دخول اللام علىٰ الفصل، نحو قولك: إن كان زيد لهو القائمَ».

ونخلص من هذا كله إلى ما يلي:

١ ـ أن الفصل يتعين في باب «ظن وأخواتها» وفي باب «كان وأخواتها» إذا نصب ما بعد الضمير، وكان ما قبله اسما ظاهرا معرّفا، وذلك لأن جعل الضمير توكيدا في هذه الحالة لا يجوز؛ إذ المضمر لا يؤكد به المظهر.



٢ ـ إذا اقترن الضمير باللام تعيّن الفصل أيضا، وامتنع التوكيد، وذلك في باب «كان» خاصة، سواء أكان ما قبل الضمير اسما ظاهرا معرّفاً أم مضمراً، إذ لا يجتمع التوكيد مع اللام، كما سيأتي.

٣ ـ أن القول بالفصل يعنى حرفية الضمير، وإلغاءه من الإعراب فلا يكون له محل، وإنما تظهر فائدته في تأكيد خبريّة ما بعده لما قبله.

وعلى هذا يمكن استخلاص تعريف واضح لمعنى الفصل في العربية، فنقول: أن يقع «أنا» أو «أنت» أو «هو» وأخواتها بين ركني «كان أو ظنّ» وقبل الضمير اسم ظاهر معرّف أو قريب من المعرفة، وكذا بعده، مع المحافظة على البناء النحوي للجملة قبل دخول الفصل.

أما وقوع الضمير بين المبتدأ والخبر إذا كانا معرّفين أو قريبين من المعرفة، أو إذا كان أحدهما معرّفا والثاني قريبا من المعرفة (أَفْعَل مِن) ـ فليس نصّاً في الفصل وإنما يتعدّد معناه الوظيفي على الوجه الذي سنفصله فيما بعد، وكذلك الشأن مع «إن وأخواتها».

القِيَمُ الموقعية لضمير الفصل:

يستفاد من النصوص اللغوية أن الفصل بالضمير في الجملة الاسمية الأصلية والمنسوخة يرجع إلى بعض القيم التي يقتضيها التركيب، تحقيقا لأغراض فنية مختلفة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ الإيذان بكون الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، وذلك في باب المبتدأ والخبر، وفي النواسخ (كان وأخواتها، إن وأخواتها، ظنّ وأخواتها).

٢ ـ قصر جنس المعنى على المخبر عنه، إما لقصد المبالغة، وإما على دعوى أنه لا يوجد إلّا منه.

٣ ـ الدلالة الصفرية على الزمن، وذلك باستخدامه في الربط عنصرا ثالثا في الجملة الاسمية.

٤ ـ تعدد المعنى الوظيفي في التركيب.



أولا : الإيذان بكون الخبر معرفة :

«لقد كشفت قواعد النحو التي تمّ وضعها نتيجة للدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية للعربية أن ارتباط الخبر بالسياق الكلامي [الواقعي] الذي يدخل فيه يتجلى في أن المخبر به إذا كان اسما يجب أن يكون نكرة إذا لم يذكر في السياق الكلامي من قبل، وفي أن المبتدأ لا يكون إلا اسماً. . سواء أخبر عنه باسم أم بفعل، كما في:

زيد منطلق، زيد ينطلق

وبما أن الإمام الجرجاني بدأ مرحلة جديدة في دراسة اللغة العربية، هي مرحلة الدراسة الوظيفيّة، فقد عمد إلى دراسة الموقف أو الحال الذي يقال الخبر فيه، وإلى بيان علاقته بالسياق الكلامي [الواقعي] الذي يدخل الخبر فيه، والمتمثل في أن الأصل في الاسم المخبر به أن يكون منونًا، والأصل في الاسم المبتدأ المخبر عنه أن يكون معرفا بالألف واللام» (دك الباب، جعفر: ٤٩).

وبدراسة العلاقة بين السياق الكلامي الواقعي الذي يدخل الخبر فيه وبين الموقف أو الحال الذي يقال الخبر فيه ـ بيّن الجرجاني أن الاسم المخبر به يمكن أن يكون معرفًا بـ(أل) إذا ذكر من قبل في السياق الكلامي، وفي هذه الحالة تميل الجملة إلى الفصل بين ركنيها بضمير يؤذن بكون الخبر معرفة، وبأنه معلوم من الموقف الكلامي الراهن، كما في قوله تعالى: **﴿قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضرّاً ولا نفعاً، والله هو السميع العليم﴾**(٥)، **﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله، والله هو الغني الحميد﴾**(٦)، **﴿يومئذ يوفّيهم الله دينهم الحق، ويعلمون أن الله هو الحق المبين﴾**(٧).



ففي هذه الآيات نرىٰ أن الجملة الاسمية لو جرّدت من الضمير «هو» لظنّ لأول وهلة أن كلا من «السميع» في الآية الأولىٰ، و«الغنىٰ» في الآية الثانية، و«الحق» في الآية الثالثة، ليس إلّا نعتاً للفظ الجلالة، وأن للكلام بقية، فوجود الضمير بين ركني الجملة يرفع مثل هذا اللبس، ويؤذن بكون الخبر معرفة.

فإذا أمن اللبس بكلام جاء بعد الجملة الاسمية يتعيّن منه المراد نرىٰ الجملة حينئذ تخلو من هذا الضمير، مثل قوله تعالىٰ: **﴿ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه، والله الغني وأنتم الفقراء﴾**[8]. (أنيس، إبراهيم: ٣٢٥ - ٣٢٦).

ويقصد بتعريف الخبر هنا: كونه معرفة أو بمنزلة المعرفة في أنه لا يقبل (أل)، نحو: «خيراً» و«أقل» في قوله تعالىٰ: **﴿وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾**[9]، **﴿إنْ تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالاً وولداً﴾**[10] فقد ذكر صاحب الأصول في شروط ضمير الفصل قوله: «اعلم أن أنت، وأنا، ونحن، وأخواتهنّ يكنّ فصلاً، ومعنىٰ الفصل أنهنّ زوائد علىٰ المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر،ليؤذن بأن الخبر معرفة أو منزلة المعرفة.. فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك: زيد هو العاقل، وكان زيد هو العاقل. وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة... فنحو قولك حسبت زيداً هو خيراً منك» (ابن السراج: ١٢٨) «كذا ذكر ابن هشام في المغني (٢: ٤٩٣ - ٤٩٤) وزاد الآيتين المتقدمتين. ولم يذكر الصبان في الحاشية (١: ٢٨٢) «خيراً و«أقلّ» وإنما اكتفى بـ «أفعل من» ومعناه: أن أفعل التفضيل المقرون بمن لا تدخل عليه (أل). جاء في الكتاب: «واعلم أن» هو «لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدا وعمرا، نحو: خير منك، ومثلك وأفضل منك، وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا



وقبلها معرفة. . . .» (سيبويه، ٢ :٣٩٢)، وأما «خيرا» في الآية الكريمة «تجدوه عند الله هو خيرا» فلا تقبل (أل) لكونها منونة، والتنوين لا يجامع (أل)، لا من حيث هي.

وقد اختلف النحويون في إلحاق المضارع بالاسم المنزل منزلة المعرفة، فأجازه الجرجاني لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: «إنّه هو يُبْدِىء ويُعيد»[١١] وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في: «ومكْر أولئك هو يبور»[١٢] وقال ابن الخباز: لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض «كأَفْعَل مِن» والمضاف كمثلك وغلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع. وقال السهيليّ في قوله تعالى: «وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا، وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى. .»[١٣]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمرود: أنا أُحْيي وأُميت، وأما الثالث فلم يدّعه أحد من الناس (ابن هشام، ٢ :٤٩٤-٤٩٥) وواضح أن الفصل في هذه الآيات وقع مع صيغة الماضي. ولعلّ مما يستدل به لقول الجرجاني ومن تبعه قوله تعالى: ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أُنزل إليك من ربك هو الحقّ ويهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾[١٤] فعطف (يهدي) على (الحقّ) الواقع خبرا بعد الفصل (ابن هشام، ٢ :٤٩٥) ويقصد بالخبر: أي ما أصله الخبر.

«وذهب قوم إلى جواز وقوع الفصل بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما، نحو: ما أظن أحدا هو خيرا منك. . وذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا، وخرّجوا عليه: «أن تكون أمّة هي أربى من أمة»[*] (السيوطي، ١ :٢٣٨-٢٣٩) والحق كما يقول الرضى (٢ :٢٥): «أن كل هذا ادعاء ولم يثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به. . . ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل» وقد تقدم في كلام سيبويه (٢ :٣٩٢).



ثانياً: قصر جنس المعنى على المخبر عنه:

قد يكون الاسم المخبر به معرفا بـ (أل) على الرغم من أنه لم يذكر من قبل في السياق الكلامي، وذلك حين يفيد التعريف معنى الجنسية وقصر الخبر على المبتدأ، وفي هذه الحالة يؤتى بضمير الفصل للدلالة على هذا المعنى، كما في: زيد هو الأمير، وعمرو هو الشجاع.

وقد يكون الفصل لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد القصر، نحو: «إن الله هو الرزاق»[(١٥)] أي لا رزاق إلا هو (الصبان، ١: ٢٨٣) وأضاف إلى ذلك البيانيّون معنى الاختصاص، «فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره. وعليه: «إن شانئك هو الأبتر»[(*)] «وأولئك هم المفلحون»[(*)] (السيوطي، ١: ٢٤١).

ويترتب على تعريف الخبر بهذه الصفات التي ذكرناها بعض المسائل المتعلقة بالتركيب، منها:

١ ـ أنك إذا نكّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرّفت لم يجز ذلك. تفسير هذا أنك تقول: زيد منطلق وعمرو، تريد: وعمرو منطلق أيضا. ولا تقول: زيد هو المنطلق وعمرو، ذلك أن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو. ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر، فتقول: زيد وعمرو هما المنطلقان، لا أن

(*) سورة النحل.
(*) سورة الكوثر.
(*) سورة البقرة.



تفرق، فتثبته أولا لزيد، ثم تجيء فتثبته لعمرو. يقول (الجرجاني: ١١٨).
«من الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا: جرير هو القائل:

ليس لسيفـــي في العظـــام بقيّة

فأنت لو حاولت أن تشرك في هذا الخبر غيره، فتقول: جرير هو القائل هذا البيت وفلان، حاولت محالا، لأنه قوله بعينه، فلا يتصور أن يشرك جريرا فيه غيره».

٢ ـ كذلك إذا قصرت جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، نحو: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد أنه الكامل إلّا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد أو الشجاعة لم توجد إلّا فيه ـ امتنع العطف عليه للاشتراك، فلو قلت: زيد هو الجواد وعمرو، كان خلفا من القول (الجرجاني : ١١٩).
٣ ـ وكذلك إذا قصرت جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة. .، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه. ولا يكون ذلك إلا إذا قيّدت المعنى بشيء يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه؛ كأن يقيّد بحال أو وقت، نحو: كان عامر هو الوفّي حين لا تظن نفس بنفس خيرا.[١٦].

«ومن لطيف ماجاء في هذا الباب ما نجده في آخر هذه الأبيات التي أنشدها الجاحظ لبعض الحجازيين:

إذا طمـــع يومـــا عراني قريتـــه كتـــائـــب يأس كرّهـــا وطـــرادهـــا
أكـــدّ ثمادي والمـــياه كثـــيرة أعـــالـــج منهـــا حفـــرهـــا واكتـــدادهـــا
وأرضـــى بها من بحـــر آخـــر إنـــه هو الـــرّيّ أن ترضى النفوس ثمادها[١٧]

فإننا إذا فسرنا الضمير في «إنه» بالمصدر المؤول (أن ترضى. . .) كان «هو»



فصلا، ويكون أصل الكلام: إن أن ترضى النفوس ثمادها هو الرّي، ثم أضمر على شريطة التفسير. أما إذا فسرنا الضمير في «إنه» بمعنى الأمر والشأن كان «هو» ضمير «أن ترضى» ويكون أصل الكلام: إن الأمر (أن ترضى النفوس ثمادها) الرّي، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت الأبصار في «فإنها لا تعمى الأبصار» على مذهب أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه» (الجرجاني: ٢٠٨-٢٠٩). غير أن المعنى في الأبيات على الفصل، لأنه يريد أن يقول: إن رضا النفوس ثمادها هو الري، ولا شيء غيره.

ثالثاً: الدلالة الصفرية على الزمن:

استخدم الفارابي في «كتاب الحروف» - وهو كتاب يهتم بدراسة الفكر العربي بعامة، والفلسفة الإسلامية وفقه اللغة العربية بخاصة - القيمة الموقعية لضمير الفصل في معنى آخر، هو الربط بين ركني الجملة الاسمية إذا أريد أن يكون الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباطا مطلقا من غير تصريح بذكر زمان، ففي هذه الحالة يؤتي بلفظة «هو» فيقال: هذا هو المتكلم، وهذا هو الشاعر. والظاهر من هذين المثالين اللذين مثّل بهما الفارابي أن الضمير فيهما إنما جاء للفصل لتأكيد معنى الخبر بعده، وتسمية الفارابي له بالرابط لأنه يربط المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسما. يقول الفارابي: «ولم يجدوا في لغة العرب منذ أول ما وضعت لفظة ينقلونها إلى الأمكنة التي تستعمل فيها «استين» في اليونانية، و «هست» في الفارسية، فيجعلوها تقوم مقام هذه الألفاظ في الأمكنة التي يستعملها فيها سائر الأمم. فبعضهم رأي أن يستعمل لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسية، و«استين» باليونانية، فإن هذه اللفظة قد تستعمل في العربية كناية في مثل قولهم: «هو يعمل» و «هو فعل». وربما استعملوا «هو» في العربية في بعض الأمكنة التي يستعمل فيها سائر أهل الألسنة تلك اللفظة المذكورة، وذلك مثل قولنا: «هذا هو زيد» فإن لفظة «هو» بعيد جدا في العربية أن يكونوا قد استعملوها ههنا كناية. كذلك «هذا هو ذاك الذي رأيته» و«هذا هو المتكلم يوم كذا وكذا» . .

و «هذا هو الشاعر». . وأشباه ذلك. فاستعملوا «هو» في العربية مكان «هست» في الفارسية (الفارابي : ١١٢) ويظهر من كلام الفارابي أن لفظة «هو» المستعملة ضميرا في العربية، في مثل: «هو يعمل» «هو فعل» قد تستخدم رابطا في بعض التَراكيب، مثل: هذا هو الشاعر، هذا هو المتكلم. وفي هذه الحالة تكون العربية مثلها مثل سائر اللغات التس تستعمل الرابطة أو فعل الكينونة. ويقصد الفارابي «بالرابطة» هنا معنى الفصل، وهو الدلالة على خبرية ما بعد «هو» لما قبلها، ويدل على ذلك قوله فيما سبق: «فإن لفظة «هو» بعيد جدا في العربية أن يكونوا قد استعملوها ههنا كناية» أي ضميراً.

ولعل مما يرجح هذا أن الكوفيين يشترطون في الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد أن تشتمل على ضمير في الخبر؛ سواء أكان الخبر مشتقا أم جامدا، فنحو: زيد شجاع، في الخبر ضمير، لأنه صفة مشبهة، وفي نحو: زيد أسد، في الخبر ضمير أيضا؛ لأنه مؤول بمشتق، أي شجاع. فإذا قلت: زيد أخوك، وعمرو غلامك، فمعناه: زيد قريبك، وعمرو خادمك (الأنباري، المسألة السابعة ١ : ٥٦).

ونخلص من هذا كله إلى أن الجمل في العربية نوعان؛ نوع يقصد فيه إلى ذكر الزمان، وهذا ما تمثله الجمل الفعلية أو الجمل ذوات الأدوات الدالة علىٰ الزمان، ونوع لا يقصد فيه إلىٰ ذكر الزمان، وإنما يراد منه ربط الخبر بالمبتدأ، وتمثله الجمل الاسمية التي يكون الخبر فيها اسما، وفي هذه الحالة قد يؤتي بلفظ «هو» لإبراز معنى الربط. . وهذا يعني أن كل جملة لغوية الأصل فيها أن تتكون من ثلاثة عناصر أو ثلاث وحدات، لها وجود حقيقي أو اعتباري، فالجملة «زيد عالم» تتكون من وحدتين، هما المبتدأ والخبر، وتربط بينهما وحدة اعتبارية أو علامة صفريّة، يمكن التصريح بها إذا أريد ربط الخبر بالمبتدأ ربطاً مطلقاً من غير قصد إلى الزمان، فيقال: زيد هو عالم. فإذا أريد الزمان قيل: كان زيد عالما، وليس زيد عالما، بإدخال عنصر الزمن، وهو «كان» للماضي»، و «ليس» للحاضر، وهما يمثلان العنصر الثالث في الجملة.

ويبدو أن النحويين عندما قدروا «استقر» أو «مستقر» أو «كائن» . . في أشباه الجمل التي تقوم بوظيفة المفرد ـ إنما كانوا يقصدون إلىٰ إبراز هذا العنصر الثالث، وهو ما سموه بالرابط؛ فالرابط في الجملة قد يكون بين مفردين «زيد هو عالم» وقد يكون بين اسم وجملة «زيد حضر» وهنا يتمثل الرابط في الصيغة «حضر ـ يحضر»، كما يتمثل في الكون العام في نحو: زيد في الدار.

ومع ذلك فكلام الفارابي لا يخرج عن قول النحويين في مسألة «زيد هو عالم» أو «زيد هو العاقل»، فالضمير «هو» في كلتا الجملتين رابط، بمعنىٰ أنه يربط الخبر بالمبتدأ، ويقوي التماسك بين طرفي الجملة، وإن كان الضمير في المثال الثاني يصلح أن يكون فصلاً، لوقوعه بين معرفتين.

رابعاً: تعدّد المعنىٰ الوظيفي:

لا يظهر للفصل حكم في باب «إن وأخواتها» وباب «المبتدأ والخبر»؛ لأن الأخبار فيهما مرفوعة، فإذا قلنا: «زيد هو القائم»، و«إن زيداً هو القائم» لم يعلم أن المضمر فصل أو مبتدأ ثان إلا بالإرادة والنية، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ. ويظهر مع الفعل (كان وأخواتها، وظنّ وأخواتها) لأن أخباره منصوبة، نحو: «كان زيد هو القائمَ»، و«ظننت زيداً هو العاقلَ» فعلم أن «هو» فَصْل «بنصب ما بعده» (ابن يعيش، ٣: ١١١).

ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات؛ سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم يكن، نحو: ما ظننت أحداً هو خير منك»، فأحداً مفعول أول، و«هو خير منك» مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني. وكذلك «ما ظننت زيداً هو قائم» كل ذلك جائز. ونقول «زيد هو القائم» و«إن زيداً هو العالم» و«ظننت محمداً هو الشاخصُ» و«كنت أنا الراكبُ» يقول ابن يعيش (٣: ١١٢): «وهو استعمال ناس كثير من العرب»، يقولون: **﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾**[١٨] **وقال قيس بن ذريح:**



تبكي على لبنى وأنت تركتها
وكنت عليها بالملا أنت أقدر[19]

«فأقدر» جاء مرفوعاً، والضمير «أنت» وقع مبتدأ، وكان يجوز أن يكون الضمير للفصل، ويكون «أقدر» حينئذ خبراً «لكان» منصوباً، ولكن منع من هذا أن القصيدة مرفوعة القوافي».

والمتتبع لآيات القرآن الكريم يلحظ أن معنى الفصل فيه جاء على وجوه عدّة:

١ - احتمال الفصل والتوكيد والابتداء، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾[20].
﴿ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون﴾[21].
﴿إنك أنت علام الغيوب﴾[22].
﴿وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾[23].
﴿فاستجاب له ربّه فصرف عنه كيدهن إنه هو السميع العليم﴾[24].
﴿فلما أتاها نودي يا موسى، إني أنا ربّك﴾[25].

فالمضمرات في هذه الآيات تحتمل الفصل، فتكون لا محل لها من الإعراب، وعندئذ تنتقل من معنى الاسمية إلى حيز الحروف، وتكون تسميتها ضمائر من باب المشابهة. وتحتمل التأكيد لما قبلها من ضمائر، كما تحتمل الابتداء وما بعدها خبر.

٢ - احتمال الفصل والابتداء، وامتناع التوكيد، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾[26].
﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون﴾[27].
﴿أولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتّقون﴾[28].

وإنما امتنع التوكيد هنا، لأن المضمر لا يؤكد الظاهر[*]؛ «لكون الضمير

---

* يعدّ اسم الإشارة من الأسماء الظاهرة عند النحاة القدامى، ويعده اللغويون المحدثون من الضمائر لحاجته إلى الإشارة الحسية أو المعنوية في التعريف.



أقوىٰ من الظاهر بالأعرفية» (الشيخ خالد الأزهري، ٢ : ١٢٦) أو «لكون الضمير ضعيفاً، والظاهر أقوىٰ» (ابن هشام، ٢ : ٤٩٧) ولا منافاة بين التعليلين؛ لأن الظاهر أقوىٰ من حيث الدلالة، لأنه لا يحتاج إلىٰ مرجع.

كما امتنع عن التوكيد أيضاً في قوله تعالىٰ:
﴿إنك لأنت الحليم الرشيد﴾[٢٩] ﴿قالوا أئنك لأنت يوسف﴾[٣٠] ﴿إن هذا لهو الفوز العظيم﴾[٣١] ﴿إن هذا لهو البلاء المبين﴾[٣٢] ﴿إنهم لهم المنصورون﴾[٣٣].

﴿وإن جندنا لهم الغالبون﴾[٣٤].
وذلك لدخول اللام على الضمير، ولام التأكيد تدخل على الفصل فقط (ابن يعيش، ٣:١١٣)[٣٥] ثم إن وجود الاسم الظاهر قبل الضمير في بعض هذه الآيات مانع من التوكيد كما تقدم.

٣ ـ احتمال الفصل والتوكيد وامتناع الابتداء كما في الآيتين المتقدمتين:
﴿إنْ ترَنِ أنا أقلَّ منك مالا وولدا﴾ ﴿وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا﴾ وإنما امتنع الابتداء في هاتين الآيتين وما ماثلهما لنصب ما بعد الضمير.

٤ ـ تعينّ الفصل، وامتناع الابتداء والتوكيد، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم، بل هو شر لهم..﴾[٣٦].
﴿وإذْ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم﴾[٣٧].
﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أُنزل إليك من ربك هو الحقَّ ويهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾[٣٨].
﴿وجعلنا ذرّيته هم الباقين﴾[٣٩].
وسبب تعينّ الفصل في هذه الآيات كون ما قبل الضمير ظاهرا فامتنع



التوكيد، وكون ما بعده منصوبا فامتنع الابتداء، فلم يبق إلا الفصل.

ومما تقدم يتضح لنا الفرق بين الفصل والتأكيد والابتداء، فالأول يقع بعد الظاهر والمضمر. والثاني لا يؤكد به إلا المضمر. أما الابتداء فلا يمنع منه إلا كون ما بعده منصوبا. كما تتضح لنا القيم البيانية والتعبيرية للفصل في العربية، وأن مراعاة هذه القيم يحتاج إلى فهم للتراكيب، ومعرفة بالكلم ومواضعه.

من الآثار التركيبية لضمير الفصل:

«وإذا ألغى الفصل من الإعراب فإنه لا يؤكد و لاينسق عليه، ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربها [أي الخبر بعده] ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ، ولا قبل كان، ولا يجوز «كان هو القائم زيد» ولا «هو القائم كان زيد»» (ابن السراج: ١٢٩). وإنما يلزم مكانته بين المبتدأ والخبر المعرّفين أو ما أصله المبتدأ والخبر، فيقال: زيد هو القائم، كان زيد هو القائمَ، ظننت زيدا هو العاقلَ، إن زيدا هو العاقلُ، كان الزيدان هما القائمين، كانت هند هي القائمةَ، كان الزيدون هم القائمين... الخ. ومعنى إلغاء الفصل: جعله حرفا لا محل له من الإعراب، وتكون تسميته بالضمير من باب المشابهة ـ كما سبق ـ أو باعتبار الأصل.

استخدامات معاصرة مُلبسة:

هذا، وقد تلتبس علينا بعض الاستعمالات اللغوية المعاصرة إذا ما عرضناها على تلك القيم الفصليّة.. من ذلك ـ مثلا:

١ ـ قولنا: «إذا كان هو نفسه..» «إذا كنت أنت نفسك..» فالضمير هنا لا يصلح فصلا، لأنه أتى به تطبيقا للقاعدة التي تقول: «وإن أكدّت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكده أولا بالمضمر، ثم تأتي بالنفس أو العين» (ابن يعيش، ٣: ٤٢) «وذلك لأن النفس والعين يليان العوامل،



ومعنى يليان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين. وذلك أنهما لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية، ألا تراك تقول: طابت نفسه وسحّت عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه. فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما حتى تؤكده بضمير منفصل، لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان، فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد» (ابن يعيش، ٣: ٤٢) وعلى ذلك فـ(ـهو) أو (أنت) في المثالين السابقين: إذا كان هو نفسه، إذا كنت أنت نفسك ـ توكيد للضمير المستكن في (كان) ولا يجوز أن يكون اسما لها؛ لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل (مستترا أو بارزا) «ألا ترى أنك لا تقول: كان هو، ولا كنت أنت، لأنك قادر على أن تقول: كان، وكنت، وإذا لم يجز أن يكون اسما «لكان» تعين أن يكون تأكيدا» (ابن يعيش، ٣: ٤٢)؛ «لأن الفصل لا يجامع التوكيد»(*) (ابن هشام، ٢: ٤٩٦) فإن قيل: «فهل التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوي، قيل: لا، بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه، لأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة» (ابن يعيش، ٣: ٤٣).

٢ ـ ويتردّد كثيرا في الكتب، وبخاصة الكتب التعليمية، وفي الصحف والمجلات والأحاديث ـ تعبيرات، مثل: ما هي الحقيقة؟ ما هي الأخبار؟ ما هو المطلوب؟ ما هو المقصود بـ . . . ؟ والصورة التركيبية المشتركة بين هذه التعبيرات تتمثل في: ما + ضمير + اسم معرفة + علامة الاستفهام. ومن المعروف أن (ما) إذا كانت استفهامية فهي نكرة مضمّنة معنى الحرف، ومعناها: أي شيء؟ نحو: ما هي؟ ما لونها؟ ما الحاقة؟ ما القارعة؟ و(ما)

(*) يعني أن الضمير في المثالين المذكورين لا يكون فصلا، لوجود التوكيد بالنفس فيهما، والفصل لا يجامع التوكيد، كما لا يجامع النسق والبيان والنعت. وهذا من الآثار التركيبية لضمير الفصل، وقد تقدم.

إذا ضمنت معنى الحرف أشبهت النافية، لأن الاستفهام والنفي من باب الإبهام، ولذلك لا يتوسط الضمير هنا فرقا بين الاستفهام والنفي، فيقال: ما الحقيقة؟ ما المطلوب؟ وفي حالة النفي يقال: ما هو بقائم، ما هي بقائمة.. وتدخل الباء في الخبر تأكيدا لمعنى النفي. وقد يعرب الضمير اسم (ما) النافية لتشبيهها «بليس» نحو: «ما هنّ أمهاتهم»[٤٠] فهي ـ على أية حال ـ تدخل على الجمل، أما الاستفهامية فهي اسم قائم بذاته، ويعرب في هذه التراكيب مبتدأ، لما فيه من معنى العموم، وما بعده خبر.

وهذا بخلاف (مَن) في الاستفهام، في مثل: من هو زيد؟ من هو المثّقف؟ حيث يقع الضمير فصلا في هذه الحالة. وقد جاء الضمير في قوله تعالى: ﴿فسيعلمون من هو شرّ مكانا وأضعف جندا﴾[٤١] على الفصل في بعض الوجوه، لوقوعه بين (من) وتعرب استفهاما مبتدأ، و (شرّ) وهي أفعل تفضيل خبر (العكبرى، ٢: ٦١ وأبو حيان، ٦: ٢١٢).

٣ ـ ومما نسمعه ونقرؤه في العربية المعاصرة تلك التعبيرات التي أخذت تشيع وتنتشر على بعض الألسنة والأقلام. مثل: «كثيرة هي التطلعات المستقبلية التي يطمح القسم إلى تحقيقها»[٤٢] «قليلون هم الآباء الذين يصطحبون أطفالهم أو أولادهم إلى المكتبات ليختاروا لهم الكتب الجميلة والمفيدة»[٤٣] والناظر في هذه التراكيب يلحظ أن العامل فيها هو الصفة، وهي شبه الفعل ترفع فاعلا... ولا تلحقها علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل اسما ظاهرا.. وهذه التراكيب جاءت مخالفة، حيث جمع فيها بين العلامة والفاعل الظاهر، على حدّ قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي، فكلّهم يعذل

وهي لغة بني الحارث بن كعب (ابن عقيل، ٢: ٨٠) المعروفة بلغة «أكلوني البراغيث».

وقد نبّه ابن مالك في الألفية على أن مثل هذا التعبير إنما يكون قليلا إذا جعلنا الفعل مسندا إلى الظاهر بعده، فقال:

وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند

ومذهب الجمهور: أن يسند الفعل إلى الضمير بعده، ويعرب الاسم الظاهر إما بدلا من الضمير أو مبتدأ مؤخرا. أما أن يبقى الضمير مع الرافع للاسم الظاهر فلا يجوز (ابن عقيل، ٢ : ٧٩) والتعبير الصحيح أن يقال:
«كثيرة التطلعات»، على حدّ «خبير بنو لهب» في قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبيّ إذا الطير مرّت[٤٤]

وأن يقال: «قليل الآباء» أو «قليل هم» على حدّ قوله تعالى: ﴿وقليل ما هم﴾[٤٥]. و «ما» هنا صلة (زائدة)، لتأكيد التنكير.

وهذا على رأى الأخفش الذي يجيز عمل الوصف عمل الفعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام. والجمهور على أن الوصف خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر. ولا يجوز أن يكون الضمير فصلا في التراكيب السابقة، لعدم توافر شروط الفصلية، وأهمها: وقوع الضمير بين معرفتين، مبتدأ وخبر أو ما أصله المبّتدأ والخبر.

ونختم هذا البحث بإيضاح الفرق بين المصطلحين: ضمير الفصل والفصل بالضمير، فالأول كما بينا في صدر البحث ـ من باب التسمية بالموقع أو الوظيفة، أي الضمير الذي وظيفته الفصل. وقد أظهر البحث بعض القيم الفنية لموقعية هذا الضمير.

أما الثاني فمن باب الصناعة النحوية وصحة التركيب، كقول النحويين: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو فاصل ما.. نحو: «اسكن أنت وزوجك الجنة»[٤٦] ومعنى ذلك أن القيمة



النحوية لضمير الفصل تظهر في كونه مؤكدا لخبرية ما بعده وأنه لا محلّ له من الإعراب، أما الفصل بالضمير فقيمته النحوية تظهر في كونه مؤكدا لما قبله، وأن له محلا من الإعراب. وهذا يجرّنا إلى القول بأن ما ذكره النحويون من احتمالات نحوية أخرى لضمير الفصل يخرج بنا عن الوظيفة الأصلية لهذا الضمير، وموقعيته في التركيب.

بقي أن نقول: إن الضمير في مثل: زيد هو عالم، زيد هو الشاعر، هذا هو المتكلم، هذا هو الشاعر.. الخ إنما يمثل مرحلة من مراحل استعمال اللغة.. وسواء سمّيناه رابطا أو ضمير فصل فإن النحويين نظروا إلى التراكيب التي يكون الخبر فيها نكرة، فأعربوا هذا الضمير مبتدأ ثانيا، وإلى التراكيب التي يكون الخبر فيها معرفة فأعربوه فصلا. والمتتبع لما جاء في كتب النحاة يلحظ أنهم قالوا بوقوعه بين معرفتين مطلقا، وبين نكرتين كمعرفتين، وبين معرفة وفعل مضارع... الخ، وأن ما ذهب إليه الكوفيون من وجود ضمير في الخبر؛ سواء أ كان جامدا أم مشتقا ـ يدل دلالة واضحة على أن التركيب الأصلي للجملة الاسمية يشتمل على ثلاثة عناصر حقيقية أو اعتبارية.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين النحويين على أن الفصل إنما يقع بين معرفتين، ثانيتهما ذات اللام «أل» أو «أَفْعَل مِن» وأن ذلك يكون لأغراض فنية وصناعية، كما مرّ في هذا البحث.. وهو ما نميل إليه.



الهـــوامـش

(١) البيت من قصيدة لجرير بن الخطفي، ومطلع هذه القصيدة:

سئمت من المـواصلة العتـابـا وأمسى الشيب قد ورث الشبـابـا

إذا سعـر الخـليفـة نار حرب رأى الحـجـاج أثقبهـا شهـابـا

ويروى البيت رواية أخرى:

وكم لي في الأبـاطح من صديق وآخـر لا يحب لنـا إيابـا

(ابن يعيش، ٣: ١١٠)

(٢) سورة القصص: ٥٨.

(٣) سورة المائدة: ١١٧.

(٤) هكذا ورد في الأصول، ويكون المقصود بالفعل هنا: الخبر، لأن كلا منهما مسند. ويوضح ذلك قول ابن يعيش (١١١/٣) وابن هشام (٢: ٤٩٦) وغيرهما: «ليفرقوا بين النعت والخبر» أو يكون أصل الكلام «ليفرقوا بين الفصل والنعت» ومعلوم أن الفصل يعني الخبر.

(٥) سورة المائدة: ٧٦.

(٦) سورة فاطر: ١٥.

(٧) سورة النور: ٢٥.

(٨) سورة محمد: ٣٨.

(٩) سورة المزمل: ٢٠.

(١٠) سورة الكهف: ٣٩.

(١١) سورة البروج: ١٣.

(١٢) سورة فاطر: ١٠.

(١٣) سورة النجم: ٤٣-٤٥.



(١٤) سورة سبأ: ٦.

(١٥) سورة الذاريات: ٥٨.

(١٦) من كلام جبار بن سلمى بن عامر ابن عم عامر بن الطفيل، مرّ على قبر عامر قبل إسلامه فأبنّه وقال: «بان من الناس بثلاث: كان لا يضل حتى يضل النجم، ولا يعطش حتى يعطش الجمل، وكان خير ما يكون حين لا تظن نفس بنفس خيرا» (هامش الجرجاني: ١١٩).

(١٧) ثماد جمع ثمد، وهو الماء القليل، وكدّ الشيء يكدّه واكتدّه: نزعه بيده. أنشد ثعلب: أمص ثمادي والمياه كثيرة. (الجرجاني: ٢٠٨ الهامش).

(١٨) سورة الزخرف: ٧٦.

(١٩) قيس بن ذريح الكناني، هو من بني ليث بن بكر، وكان رضيع الحسن بن علي بن أبي طالب، أرضعته أم قيس.. والبيت من كلمة قالها في محبوبته لبنى بنت الحباب، وكان قد تزوجها ثم طلقها، وبعده:

فإن تكن الدنيا بلبنى تقلّبت على فللدنيا بطون وأظهر

لقد كان فيها للأمانة موضع وللكف مرتاد وللعين منظر

وللحائم العطشان ريّ بريقها وللمرح المختال خمر ومسكر

(هامش ابن يعيش، ٣:١١٢)

(٢٠) سورة البقرة: ١٢.

(٢١) سورة البقرة: ١٣.

(٢٢) سورة المائدة: ١٠٩.

(٢٣) سورة المائدة: ١١٨.

(٢٤) سورة يوسف: ٣٤.

(٢٥) سورة طه: ١١، ١٢.

(٢٦) سورة الزمر: ١٨.

(٢٧) سورة البقرة: ١٥٧.

(٢٨) سورة البقرة: ١٧٧.

(٢٩) سورة هود: ٨٧.

(٣٠) سورة يوسف: ٩٠.
(٣١) سورة الصافات: ٦٠.
(٣٢) سورة الصافات: ١٠٦.
(٣٣) سورة الصافات: ١٧٢.
(٣٤) سورة الصافات: ١٧٣.
(٣٥) وفي هذا يقول ابن مالك:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حلّ قبله الخبر

(٣٦) سورة آل عمران: ١٨٠ وقد قرئت هذه الآية بالياء والتاء في (يحسبنّ) فعلى الأولى يكون المفعول الأول محذوفا، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون.. بخلهم هو خيرا لهم، وعلى الثانية تقديره: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون خيرا لهم ـ فخيرا المفعول الثاني على القراءتين، وضمير الفصل بين مفعولي يحسب، وهما في الأصل مبتدأ وخبر.
(ابن يعيش، ٣: ١١٢، وابن هشام، ٢: ٤٩٥)

(٣٧) سورة الأنفال: ٣٢.
(٣٨) سورة سبأ: ٦.
(٣٩) سورة الصافات: ٧٧.
(٤٠) سورة المجادلة: ٢.
(٤١) سورة مريم: ٧٥.
(٤٢) من التقرير السنوي (١٩٨٢/٨١ ص ٢ الملحق) لقسم اللغة العربية بكلية الآداب / جامعة الكويت.
(٤٣) من مقال لعيسى فتوح بمجلة «العربي» التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت، عدد يناير ١٩٨١.
(٤٤) نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيىء، ولم يعيّنوه، وقد أنشده ابن هشام في أوضحه (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٢) والشاهد فيه قوله: «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله



«خبير» مبتدأ. . ، و «بنو لهب» فاعل سدّ مسدّ الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام. والجمهور على أن الوصف خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر. واعترض أنصار الأخفش بأن «بنو لهب» جمع و«خبير» مفرد، فيلزم الاخبار عن الجمع بالمفرد؟ والجواب: أن صيغة (فعيل) ربما استعملت للمفرد والمثنىٰ والجمع بلفظ واحد، قال تعالىٰ: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ سورة التحريم: ٤، وقال الشاعر: «هنّ صديق للذي لم يشب» انظر: «قطر الندى وبل الصّدى» لابن هشام الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٣: ص٢٧٢، ٢٧٣ المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

(٤٥) سورة ص : ٢٤ .

(٤٦) سورة البقرة: ٣٥ .




(٢)
«فَعَلَ» و«يَفْعَلُ»
بين التصــــريف والنحـــــو






مـدخـــل:

المقصود بـ «فَعَلَ» و«يَفْعَلُ» الفعل الماضي والفعل المضارع، وهو تعبير صرفي، وقد لوحظ أن «الفرّاء» يكرره كثيرا في كتابه «معاني القرآن» (١ : ٢٨، ٣٩، ٣٨٦) وأحيانا يستعمل بدل (يفعل) عبارة: الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف (١ :٢٧٣، ٤٦٩) وأحيانا يطلق على هذه الصيغة اسم: المستقبل (١ : ٢٦١، ٢٦٢، ٣٠٠)[1].

ويبدو أن مصطلح «الفعل» المضارع خاص بالبصريين، وأول من استعمله سيبويه (١ :٣) وقد لاقي هذا الاسم قبولا حسنا عند النحويين، فانتشر في كتبهم (ابن السراج، ١ :٥٤١) ولعلّ الذي جعل سيبويه يختار هذا الاسم لصيغة (يفعل) هو أنه وجد أن هناك شبها بين هذه الصيغة وصيغة اسم الفاعل «فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، التي أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن. . . وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن عبد الله لفاعل، فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام» (سيبويه، ١ :٣) أي لا تلحق هذه اللام الفعل الماضي.

وقد أجمع النحاة البصريون والكوفيون على أن (فَعَلَ) الماضي: مبني، وأن (يفعل) المضارع: معرب، وعلّلوا إعرابه بأنه مشابه للاسم.

ويرى بعض البـاحثين المعاصرين أن «تعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي؛ فإنه يفتح آخره، نحو: كتبَ،



ويضم، نحو: كتبُوا، ويسكن، نحو: كتبْت. ولم يقل أحد من النحاة: إنه معرب» المخزومي: ١٣٣).

وأغلب الظن أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة لا يعني إعرابها؛ لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معان غير إعرابية. وقد أشار بعض النحويين إلى شيء من ذلك، كما سنرى في كلام «ابن السراج» و«الأشموني» وغيرهما.

ويمتاز «فعل» و«يفعل» بأن أغلب صيغهما تدلّ على الفاعل بوساطة لواحق أو زوائد، هي علامات المتكلم والمخاطب والغائب، أو بوساطة مجتزءات ضميرية، سماها بعض اللغويين المحدثين: لواصق صرفية أو «مورفيمات» (حسان: ٣٦، ١١٢) أو دالة نسبة (فندريس: ١١٨ وما بعدها).

وللغويين العرب؛ قدماء ومحدثين، آراء مختلفة حول رموز الضمائر وصورها وأصولها في اللغات السامية بعامة[٢]، ويهمنا هنا أن نقول: إن الضمائر؛ سواء أكانت علامات أم دوال على الفاعلين أم مسندا إليها، تمثل جزءا من «فعل» و «يفعل» باعتبارها والفعل كالكلمة الواحدة؛ ومن هنا دخلت الضمائر بوصفها هذا في مفهوم الزمن والصيغة وغيرهما من القيم الخلافية والتعبيرية.

ويرى بعضهم أن الضمير إذا كان قائما بذاته، فإنه يقوم مقام الاسم، ولذلك وجب أن نسلكه في فصيلة الأسماء وإن لم يكن يشكل قسما مستقلا من أقسام الكلم (فندريس: ١٥٧).

وقد خصّ النحاة (فعل) بالزمن الماضي، أما (يفعل) فمحتمل للحال أو الاستقبال، وهناك أدوات تصرفه للاستقبال، مثل السين وسوف وأدوات الشرط ونون التوكيد وأدوات النصب.. كما أن هناك أدوات تصرفه للحال، وذلك إذا اقترن بها أو ليس.

وفهم النحويين للفعل على هذا النحو جاء من ربطهم إيّاه بالزمن، ماض



وحال ومستقبل. وقد أوقعهم ذلك في كثير من المشكلات عند التطبيق، فأخذوا يتأوّلون من النصوص مالا يحتاج إلى تأويل، ويوجّهون مالا يحتاج إلى توجيه.

وإذا رجعنا إلى أقوال القدماء حول معنى الفعل وأقسامه، وما يصاحبه من أدوات عاملة أو غير عاملة ـ كما يسمّونها ـ نجد أنفسنا أمام بعض التعبيرات التي قد تحتاج إلى تفسير، مثل مفهوم الفعل في قول سيبويه (١ :٢): «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» فقوله: «كائن لم ينقطع»، فيه معنى الصيرورة، وهي استمرار الزمن أو انقطاعه، ولذلك قيمته في فهم معنى الفعل فهما جديدا.

كذلك مفهوم بعض الأدوات في قول ابن يعيش (٧ : ٤١): «إنّ» «لم» و«لما» تنقلان الفعل الحاضر إلى الماضي».

وقوله (٨ : ١١٠): «.. تقول: قام، فيصلح ذلك لجميع ما تقدّمك من الأزمنة، ونفيه: لم يقم، فإذا قلت: قد قام، فيكون ذلك إثباتا لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود..».

وقد اقتضى البحث في هذه المسائل استخدام بعض الألفاظ أو المصطلحات، مثل: لفظ «الانقطاع» ويعني: انقطاع الحدث، ويرمز له بـ«فَعَل».
ولفظ «الاستمرار» ويعني: استمرار الحدث، ويرمز له بـ (يفعل).

ومصطلح «الجهة» (Tense) ويعني: دلالة التركيب (أو السياق النحوي) على جهة وقوع الحدث، سواء في الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وسواء رمز للحدث بصيغة (فَعَلَ) أو (يفعل).

ومصطلح «الهيئة» (Aspect) ويعني: ضم عناصر إلى الفعل منه أو من خارجه أو مما يصاحبه من أنواع الكلم الأخرى الموجودة في السياق، بحيث تمثّل معه كلّا في المعنى لا يتجزّأ.



وهذا كلّه نجده في كلام اللغويين والنحويين العرب على المقام الكلامي والمقام الحالي، وعن الأفعال المزيدة والمشتقات، وعما تضيفه الأدوات من معان جديدة للفعل. غير أنهم زادوا فنسبوا معنى الزمن إلى الأدوات، وخلطوا بين مفهوم الجهة ومفهوم الهيئة، كما سنرى.

الحدث في نظر المتكلم السامي:

نظر اللغويون العرب فوجدوا أن للفعل ثلاث صيغ، هي: فعل، يفعل، افعل، فقسموه إلى ثلاثة أقسام: ماض، واختصّوه بـ (فعل) ومضارع، واختصّوه بـ (يفعل) وأمر، واختصّوه بـ(افعل). كما لاحظوا أن صيغة (فَعَلَ) تلحق بها الضمائر في طرفها: فَعَلْتُ، فعلْنا، فعلْتَ، فعلْتِ، فعلْتُما، فعلْتم، فعلْتُنَّ، فَعلَ، فعلَتْ، فعلا، فعلُوا، فعلْنَ. وأن صيغة (يفعل) تلحق بها الضمائر في صدرها: أفعلُ، نفعل، تفعل، يفعل.

وهذا الاختلاف في وضع الضمير يفسّر لنا الطريقة التي ابتكرها المتكلم السّامي ليفرّق بين الدلالة على الماضي والمستقبل، وهي وضع الفاعل بعد جذر الفعل في حالة الماضي. وقبل الجذر في حالة المستقبل. والترتيب بهذه الصورة منطقي سليم؛ فإنه إذا كان الحدث قد تمّ فعلا فالحدث في نظر المتكلم السّامي أهم من فاعله؛ ولذلك يأتي بالجذر الدال على الحدث أولا ثم بالفاعل، أما إذا كان الحدث لم يتمّ، ولا يزال إتمامه أمرا في نيّة الفاعل واعتزامه فإن الفاعل يكون أهم من الحدث، ولذلك يأتي المتكلم بالفاعل أولا ثم بالجذر الدال على الحدث.

ومن هنا نعرف أن صيغة الفعل الماضي في العربية وفي غيرها من اللغات السامية الأخرى ليست في الواقع إلاّ الجذر الدال على الحدث ملحقا به ضمير الفاعل في صورة منحوتة، كما أن صيغة المضارع ليست إلا ضميرا منحوتا دالا على الفاعل ملحقا به الجذر.



والمفروض أن الضمير في أول المضارع يعطى صورة ما عن أوصاف الفاعل؛ فإذا كانت هذه الصورة تامّة اكتفى بها ولم يلحق المضارع شيء في آخره، أما إذا كانت هذه الصورة غير تامة فإننا نتممّها بملحقات ضميرية إضافية تزاد في نهاية صيغة المضارع. ومعنى هذا أن أحرف المضارعة التي تعرف بأحرف «أنيت» ليست إلا منحوتات من الضمائر المنفصلة، وكل حرف منها يمثّل الضمير الذي نحت منه، ومن السّهل إدراك العلاقة بين همزة المتكلم والضمير «أنا» أو بين نون المتكلمين والضمير «نحن» أو بين التاء في صيغ الخطاب وضمائر الخطاب المنفصلة، وكذلك من السّهل إدراك العلاقة بين التاء المستعملة مع صيغ التأنيث في حالة الغيبة ومهمة التاء العامة المستعملة في الدلالة على التأنيث في اللغات السامية، ولكن ليس من السهل الربط بين الياء المستعملة في بعض صيغ الغائب وضمائر الغيبة المنفصلة.. ولعلّ الياء تكون ممثلة للواو التي نجدها في (هو) والياء التي نجدها في (هي) مادام اختلاط الواو والياء أمرا سهلا في اللغات السامية بعامة (حسنين: ١٣٨-١٣٩).

وإذا استعرضنا حالة الضمائر الاثنتى عشرة في اللغة العربية، وهي: أنا ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ - مع كل من (فعل) و (يفعل) لاحظنا أن بعض الصيغ تكتفي بحرف المضارعة للدلالة على الفاعلية، ولا تحتاج إلى لاحقة في طرفها كما في: أفعلُ، نفعل للمتكلم، وتفعل للمخاطب.. ويعبّر النحويون عن مثل هذه الحالات بأن الفاعل مستتر وجوبا. وبعضها يحتاج إلى لاحقة لتدل على أوصاف الفاعل، كما في: يفعلان وتفعلان وتفعلين ويفعلون وتفعلون وتفعلْن؛ بإبراز ضمير الفاعل وعدم استتاره. والشكل الآتي يوضح ذلك:



الحالـــة	الضمير	اللاحقـة مـع الماضي	اللاحقـة مـع المضارع	اللاحقة مع الأمـــر
المتكلم المفرد ، مذكرا أو مؤنثا	أنا	فعلتُ (تُ)	أفعل (؟)	×
المتكلم المثنى أو الجمع أو المعظم نفسه	نحن	فعلنا (نا)	نفعل (؟)	×
المفرد المخاطب	أنتَ	فعَلْتَ (تَ)	تفعل (؟)	افْعلْ (؟)
المفردة المخاطبة	أنت	فعَلْت (ت)	تفعلين (ين)	افعلي (ي)
المثنى المخاطب	أنتما	فعلْتُمَا (تُما)	تفْعلان (ان)	افعلا (ا)
جمع المذكر المخاطب	أنتم	فعلْتُمْ (تُمْ)	تفعلون (ون)	افعلوا (وا)
جمع المؤنث المخاطب	أنْتُنَّ	فعَلْتُنَّ (تُنَّ)	تفعلْنَ (نَ)	افعَلْنَ (نَ)
المفرد الغائب	هو	فعل (؟)	يفعل (؟)	×
المفردة الغائبة	هي	فعلَتْ (تْ)	تفعل (؟)	×
المثنى الغائب	هما	فعلا (ا)	يفعلان (ان)	×
جمع المذكر الغائب	هم	فعلوا (وا)	يفعلون (ون)	×
جمع المؤنث الغائب	هنَّ	فعلْنَ (ن)	يفعلْنَ (ن)	×

ونستخلص من هذا الشكل :

١ ـ أن صِيغ الأفعال في اللغة العربية تمثّل مجموعة من الوحدات الصرفية، تحمل بين طيّاتها علامات تصريفية تدلّ على المعاني التالية :

أ ـ الزمن (ماض ، مضارع)

ب ـ العدد (مفرد، مثنى ، جمع)

جـ ـ الجنس (مذكر، مؤنث).

د ـ الشخص (متكلم ، مخاطب، غائب).

٢ ـ أن ما برز من الضمائر في هذا الشكل إنما كان لعدم وجود علامة دالة على الفاعل في أول الفعل، أو لعدم كفاية العلامة في إعطاء صورة واضحة



عن الفاعل. ومعنى هذا أن الأحرف الأربعة (الهمزة والنون والتاء والياء) في أول المضارع ليست سوابق صياغيّة، وإنما هي تعبّر عن معان صرفية، هي التكلم والخطاب والغيبة «فالهمزة للمتكلم وحده، نحو: أنصر (أنا)، والنـون له؛ أي للمتكلم إذا كان معـه غيره، نحو: ننصر (نحن)، ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم، نحو قوله تعالى: نحن نقصّ عليك» (يوسف: ٣). والتاء للمخاطب مفردا، نحو: أنت تنصر، ومثنى نحو: أنتما تنصران، ومجموعا نحو: أنتم تنصرون، مذكرا كان المخاطب في هذه الأمثلة أو مؤنثا، نحو: تنصرين، تنصران، تنصرْنَ، وللغائبة المفردة، نحو: هي تنصر، ولمثناها نحو: هما تنصران. والياء للغائب المذكر مفرداً، نحو: هو ينصر، ومثنى نحو: هما ينصران، ومجموعا نحو: هم ينصرون، ولجمع المؤنثة الغائبة، نحو: هنّ ينصرن». (التفتازاني: ٥٥-٥٦).

وهذا يفسر القول بوجوب استتار الضمير في: أكتب ونكتب للمتكلم، وتكتب للمخاطب لدلالة السوابق عليه دلالة واضحة، فأمكن الاستغناء عن ذكر اسم المتكلم أو المخاطب، أما الغائب فلا بد من تعيين ذاته إذا لم يكن سبق ذكر لفظ يدلّ عليه، لأن العامل الشخصي لا يعين عليه كما في المتكلم والمخاطب.

٣ ـ أن العلاقة بين اللاحقة (تْ) في «كتبَتْ» واللاحقة (نَ) في «كتبْنَ» تتمثل في أن كلتيهما تدلّ على الغائب المؤنث، غير أن الأولى تدلّ على المفرد، والثانية تدلّ على الجمع. ومن أجل ذلك دخلت اللاحقة (تْ) مع الضمائر بوصفها لواحق، على الرغم من تفريق النحاة بينهما بجعل الأولى حرفا والثانية اسما.

٤ ـ وبمقارنة الفعل الماضي بالفعل المضارع نلاحظ أن الماضي تتصل به لاحقة فقط، وأن المضارع تتصل به سابقة ولاحقة في بعض الحالات، وفي



بعضها سابقة فقط، وذلك بحسب وضوح الفاعل مع كل حالة.

فإذا كان الفاعل اسما ظاهرا (مفردا أو مثنى أو جمعا) خلا الفعل حينئذ من اللواحق الضميرية، ولزم حالة واحدة، هي تجرد آخره من أي علامة اسمية للفاعل، فيقال: قام محمد، قام المحمدان، قام المحمدون، يقوم محمد، يقوم المحمدان، يقوم المحمدون.

وبعض العرب يجمع بين الاسم الظاهر، والعلامة الضميرية للفاعل، فيقول: قاما المحمدان، وقاموا المحمدون. . وهذا الاستعمال موضع تأويل ونظر بين النحويين، ليس هنا مجال بحثه.

وقد تختصر اللاحقة الضميرية للفاعل لعوامل صوتية وصرفيّة، ويدلّ عليها بالحركة، وذلك يحدث عند توكيد الفعل المسند إلى (ون) أو (ين) بإحدى النونين، الثقيلة أو الخفيفة، حيث تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتختصر الحركة الطويلة (واو الجماعة أو يا المخاطبة) إلى حركة قصيرة (ـُ أو ـِ) هكذا:
لَ + تقول + ون + نّ = لتقولُنّ
لَ + تقول + ين + نّ = لتقولِنّ

وتفسير ذلك أن نون التوكيد ـ في أغلب الظن ـ منحوت صوتي من «إنّ» التي تؤكّد الاسم، وقد تحوّلت من أداة تسبق الاسم إلى لاحقة تتصل بالفعل، وأصبح الفعل معها مبنيا على الفتح في حالة المفرد المذكر (ل + تكتبَ + نّ) ومرفوعا بالنون المحذوفة في حالة التثنية (ل + تكتب ا ؟ + نِّ) أما في حالة (ون) و (ين) فقد بقيت الحركة القصيرة بعد اختصار الحركة الطويلة وحذف نون الرفع ـ لتدلّ على الفاعل.

وإنما اختصرت الحركة الطويلة هنا تجنّبا للمقطع المديد (ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل (ص + ح + ص) وصارت الصيغة: لتفعلُنّ أو لتفعلِنّ. والملاحظ أن ضمير الجماعة وضمير



المخاطبة هو الذي تعرّض للاختصار، فذهب نصفه وبقي نصفه في صورة الضمّة القصيرة أو الكسرة القصيرة.

ولم نجد مثل هذه الحالة عند تأكيد المضارع ذي الألف (تَسْعَوْنَ - تُبْلَوْنَ) فكل ما يحذث بعد حذف نون الرفع تزويد واو الجماعة أو يا المخاطبة بالضمة أو الكسرة، وهي حركة من جنسه، هكذا:

لَ + تسعى + ون + نّ + لتسعَوُنَّ

لَ + تسعى + ين + نّ + لتسعَيِنَّ

القِيَم الخلافية والتعبيرية للضمير مع «فعل ويفعل»:

ظهر مما تقدم أن مفهوم الضمير في الصرف العربي يؤدي إلى توزيع مثلثي، هو المتكلم والمخاطب والغائب، وحدّدت اللغة المتكلم بالشخص الذي يتكلم، والمخاطب بالشخص الذي يوجّه إليه الكلام، والغائب بالشخص أو الحيوان أو الجماد الذي يدور عنه الكلام.

وأوضح حالة يتجلّى فيها الشخص، هي حالة الضمائر المنفصلة التي تأبى أن يستتر فيها الضمير، وتتألف هذه الضمائر، رغم قصرها وصغر حجمها من جزئيات تتداخل لتجسّد مفهوم الزمن والصيغة، ومفهوم المتكلم أو المخاطب أو الغائب، ومفهوم المفرد والمثنى والجمع، ومفهوم المذكر والمؤنث، ومفهوم شيء من الإعراب.

فالضمير المتكلم المنفصل المرفوع يتألف من «أن» الإشارية، والمدّ بوساطة الألف في المتكلم المفرد، والنون المتحركة في المتكلم الجمع (أن + ا - نحن)[٣].

وتهمل فيه عملية التوزيع الثلاثي، ولذا لا يظهر المثنى من ناحية العدد، وتبرز قيمة خلافية واحدة، هي التفريق بين المفرد والجمع فقط، ويقوم الجمع (نحن) مقام المثنى.



ويتألف الضمير المخاطب من (أن) الإشارية، والضمير، وهو التاء، هكذا:

أن + تَ　　أن + تُ + ما　　أن + تُ + م

أن + تِ　　أن + تُ + ما　　أن + تُ + نّ

وتؤدي حركة التاء إلى قيمة خلافية في التذكير والتأنيث المفردين، ويهمل الجنس في المثنى، ويعبّر عنه بضمير موّحد، وتبرز قيمة خلافية واحدة في الجمع، فتدل (أنتم) على التذكير، وتدل (أنتن) على التأنيث.

أما الغائب، فيتألف من (هـ) الإشارية، ومن أحرف دلالة يمكن تحليلها كما يلي:

هـ + و　　هـ + ما　　هـ + م

هـ + ى　　هـ + ما　　هـ + نّ

وتؤدي حركة الهاء إلى قيمة خلافية في التذكير والتأنيث المفردين (هُـ / هِـ) ويهمل الجنس في المثنى، ويعبر عنه بضمير موحّد (هما للتذكير، عوضا عن هما للتأنيث) وتبرز قيمة خلافية واحدة في الجمع، فتدل (هم) على التذكير، وتدلّ (هنّ) على التأنيث.

وتحاول اللغة العربية التعبير عن الشخص بوساطة إشارات حسيّة تميّزه، ففي المتكلم المرفوع يتميز بوجود التاء المضمومة و(نا) في الماضي، وفي المضارع بوجود ضمير مجزوء يتصدّر الصيغة الفعلية، وهو (أ) للمفرد، و(ن) للجمع: (أفعل، نفعل) ويذهب المعربون إلى القول باستتار الضمير في (أفعل ونفعل). وفي المخاطب يتميز بوجود التاء المتحركة التي تلحق آخر الفعل في الماضي (فعلتَ / فعلتِ)، وبالتاء التي تلحق أول الفعل في المضارع. وقد يحصل لبس من شكل (تفعل) التي ترد مرتين في الجدول التصريفي، و (تفعلان) التي ترد ثلاث مرات، ويتراكب فيها شخص الغائب وشخص المخاطب. ويشترك المثنى ماضيا ومضارعا وأمرا في الإشارة؛ أي ألف التثنية (فعلتما، تفعلان، افعلا).



ولا يظهر مميز الغائب في الفعل الماضي والمضارع، لكن إشارات التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع واضحة جليّة:

فعـل، فعـلا، فعلـوا / فعلَتْ، فعلَتا، فعلْنَ

يفعل، يفعلان، يفعلون / تفعل، تفعلان، يفعلْنَ

وتقوم الألف والواو والنون بوظائف إعرابية حين اتصالها بالأفعال. أما إذا اتصلت بالأسماء فتكون حروف تثنية وجمع ذكور أو إناث.

«فعل ويفعل» في الجدول التصريفي النحوي:

تخضع الأفعال ـ عادة ـ لجدول تصريفي، وذلك راجع إلى أن الأفعال لا تعبّر عن معنى من المعاني النحوية المعروفة، التي تحدّدها العلاقات بين الكلمات في التركيب النحوي، فلا يقوم الفعل مباشرة بوظيفة المسند إليه، ولا المضاف إليه، ولا المتعدّي عليه، وهي الوظائف النحوية التي لا تعرفها إلّا الأسماء فقط. أما إعراب الفعل وبناؤه فمسألة تحتاج إلى إعادة نظر، ذلك أننا نبتعد عن الموضوعية في اللغة حين ننسب لبعض الأفعال البناء، فنقول: يُبنى (فَعلَ) على الفتح إذا لم يتصل به شيء أو إذا اتصلت به ألف الاثنين أو تاء التأنيث الساكنة، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، و(يفعل) يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون في حالة «يكتب، ويقوم، ويعد..» ويرفع بضمة مقدرة وينصب بفتحة مقدرة في حالة «يسعى وينهى ويرضى..» أو يرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها في حالة «يفعلان ويفعلون وتفعلين..» الخ، لأن الحركة في آخر الفعل ليست إلا من طبيعة صوتية، فنحن نعرف أن الأصوات القصيرة ـ وهي الفتحة والكسرة والضمة ـ تصبح أصواتا طويلة في حالة المد، وهي الألف والواو والياء «وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة.. ويدلّك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها



(كذا) الحرف الذي هي بعضه». (ابن جنى ١٩-٢٠، وسيبويه، ٢: ٣١٥) والأنباري، ١: ٢٣).

ولقد وصف إبراهيم مصطفى الألف بأنها فتحة طويلة، ووصف الواو بأنها امتداد الضمة، كما وصف الياء بأنها امتداد الكسرة (٧٩-٨٠).

وإذا تتبعنا هذه الأصوات أو الحركات في آخر الأفعال وجدنا أنه لا فرق في الطبيعة الصوتية بين:

فعلَ وفعلاَ ويفعلاَن وافْعلاَ

لأن الفتحة صوت قصير، والألف صوت طويل.

ولا فرق بين:

يفعلُ وفعلُوا ويفعلُون وافْعلُوا كذلك، كما أن تفعلِين وافْعلِي من طبيعة صوتية واحدة.

ولا تختلف هذه المجموعات الثلاث عن:

فعلْتُ، فعلْتَ، فعلْتِ، فعلْنَ، يفعلْنَ، تفعلْنَ؛ فلام الفعل فيها ساكنة.

وإذا كانت بعض الأفعال تنتهي بحركة طويلة، مثل: يدعو، يرمي، يسعى، فإن هذه الأفعال تفقد نصف حركتها في: ادع، ارم، اسع، كما يفقد الفعل الحركة الخفيفة في مثل: اكتُبْ.

أما دخول الأدوات المسمّاة بالناصبة والأدوات المسمّاة بالجازمة في الجدول التصريفي فإنه يرشد إلى معان معينّة في الفعل، دون أن يبين وظيفته النحوية. وليس لهذه الأدوات أية صفة إعرابية، وإنما لها صفة صياغيّة، صفة جدولية. ويكفي للتحقق من ذلك إقامة موازنة بين صيغ الأمر (التي يقال إنها مبنية) وما يسمى بالمضارع المجزوم:

افعْل، افعَلا، افعلِي، افعلُوا، افعلْن

لم يفعلْ، لم يفعلاَ، لم تفعلي، لم تفعلُوا، لم تفعلْن

فالمطابقة تامّة، ولقد تنبّه النحويون القدامى إلى ذلك في قولتهم المشهورة: «والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه» وقالوا: الأمر يؤخذ من المضارع المجزوم بحذف حرف المضارعة (ابن يعيش، ٧:٥٨) فهم قد لاحظوا تلك المطابقة بين الأمر والمضارع في حالة الجزم، لكنهم لم يستطيعوا التخلّص من سيطرة الإعراب، وفكرة المضارعة، التي سنتعرّض لها فيما بعد.

وبمقارنة صيغتي: «لم يفعلْ»، «ولن يفعلَ» نجد أن الاختلاف في الحركة (أو الضبط بالشكل) لا يؤدي وظيفة نحوية، وأن دخول «لم» و «لن» لبيان هيئة الفعلين (لم يفعل، لن يفعل) والكشف عن المعنى المراد في كل من الحالتين.

وقد نصّ النحويون القدامى على أن المضارع إذا دلّ على الحال غلبت الضمة في تحريك آخره، وإذا فُتح كان للمستقبل (ابن السراج، ١:٤١). وجاء المتأخرون فقالوا: إن المضارع ينصب بعد (حتى) وبعد (إذن) إذا كان مستقبلا، فإذا كان حالا رفع. ومثّلوا لذلك بقراءة نافع: «وزلزلوا حتى يقولُ الرسول» (البقرة: ٢١٤) وبقولهم: سرت حتى أدخلُها، بالرفع، وفي جواب من قال: أحبّك: إذن أظنُّك صادقا (الأشموني، ٣:٣٠٣).

وعلى هذا فنصب الفعل بعد لام التعليل، أو لام الجحود، وبعد كي، وبعد أو أو الواو أو الفاء - إنما كان لدلالة الفعل على الاستقبال، لا «بأن» مضمرة جوازا أو وجوبا، لأن «أن» هذه وظيفتها: الغائية، لا النصب.

نقل عن المستشرق الألماني «ركندورف» (Reckendorf) أن «نصب المضارع بعد (أن) المصدرية ليس مرجعه إليها، فهي إشارية خالصة تدلّ على الاستقبال. ولكن إلى أن الفعل يدلّ على غرض، أي إنه يعبر عن غرض لفاعل الجملة الأساسية، ولما كان يدل على غرض فهو يشير إلى الاستقبال» (بكر: ٥٧).

كذلك حذف النون في:

لم تفعلا، لم يفعلا، لم تفعلي، لم تفعلوا، لم يفعلوا



لن تفعلا، لن يفعلا، لن تفعلي، لن تفعلوا، لن يفعلوا

لا يؤدي وظيفة نحوية، بل يوضح المعنى المراد من النفي في كل من الحالتين. أما حذفها من الأمر في:

افعلا، افعلي، افعلوا

فلغرض انفعالي، كما في: لاتفعلوا، لتفعلوا في النهي والأمر باللام. أو لعلّ النون لم تظهر قطّ إلى الوجود في مثل تلك الحالات!؟ ذلك أن «لوجود النون قيمة خلافية معينة، تفيد التنكير في بعض الاسم، والإثبات في بعض الفعل» (طحّان، ٢: ١٧).

وإدخال الأفعال في جدول تصريفي نحوي يكشف الفرق بين المعرب وغير المعرب، أو بين التصريف والنحو، أي ما يخضع للإعراب لأنه يؤدي وظيفة نحوية، وما لا يخضع للإعراب لأن له وظيفة تصريفية. فإذا قلنا مثلا:

(أ)	(ب)
أخذ المعلمُ يكتب	رأيت المعلمَ يكتب
أخذ المعلمان يكتبان	رأيت المعلّمَيْنِ يكتبان
أخذ المعلمون يكتبون	رأيت المعلّمِينَ يكتبون

وجدنا الأسماء في هذين الجدولين خضعت للتغير النحوي، أما الأفعال فقد خضعت للجدول التصريفي، ولم تدخل في الحركات والتغيرات التي خضعت لها الأسماء.

ومعنى ذلك أن الأفعال بوصفها التصريفي السابق ينبغي أن تدرس كنماذج ذات دلالات وأغراض معينة، وأن الأدوات التي تسبق الصيغة ـ أحيانا ـ تلتحم وتتفاعل بحيث تصبح عنصرا من عناصر الصيغة، وجزءا مهما من معناها. وقد ذكر النحاة أن المضارع يتعين للحال إذا دخلت عليه لام الابتداء أو «قد»، أو إذا نفي بـ (ليس) أو (ما) أو (إنْ)، كما يتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين



أو سوف أو نون التوكيد، أو إذا نفي بـ (لا) أو (لن)، جاء في الهمع: «ذهب قوم إلى أن (ليس) و (ما) مخصوصان بنفي الحال، وبنوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له...» (السيوطي، ١: ١١٥).

وفي الكتاب: «إذا قال: فَعلَ، فإن نفيه: لم يفعل. وإذا قال: قد فعل، فإن نفيه: لّما يفعل. وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه: ما فعل، لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل. وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه: لا يفعل. وإذا قال: ليفعلنّ، فنفيه: لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلنّ، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل، فإن نفيه: لن يفعل» (سيبويه، ١: ٤٦٠).

وينصّ صاحب شرح المفصل على أن صيغة (فعل) صالحة لجميع ما تقدّم من الأزمنة، وأن صيغة (قد فعل) لأقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود، وأن صيغة (لما يفعل) للزمن الممتد، «وذلك أنك تقول: قام، فيصلح ذلك إثباتا لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود، ولذلك صلح أن يكون حالا، فقالوا: جاء زيد ضاحكا، وجاء زيد يضحك، وجاء زيد قد ضحك. ونفي ذلك: لما يقم، زدت على النافي - وهو (لم) - ما، كما زدت في الواجب حرفا، وهو «قد»، لأنها للحال. (ولّما) فيه تطاول، يقال: ركب زيد ولم ينفعه ندمه، أي عقيب ندمه انتفى النفع، ولو قال: ولّما ينفعه ندمه - امتدّ وتطاول، لأن (ما) لما ركبت مع (لم) حدث لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وغيّرت معناها، كما غيّرت معنى (لو) حين قلت: (لوما)» (ابن يعيش، ٨: ١١٠).

ويمكن أن نهتدي بهذه النصوص وأمثالها إلى أن الأصل في صيغة (فعل) العربية أن تعبّر عن الماضي، وأن الأصل في صيغة (يفعل) أن تعبر عن الحاضر أو المستقبل.



«فعل ويفعل» في الاستعمال:

لكن واقع هاتين الصيغتين في الاستعمال يخالف ذلك:

١ ـ فالماضي يستعمل، ويراد منه دلالات مختلفة:

فهو ـ مثلا ـ في قوله تعالى: «اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم» (البقرة: ١٢٢) يدل على أن العمل كان قد تحقق في الماضي، واستمرّ تحقّقه إلى اللحظة التي دار فيها الكلام.

وفي قولنا: بعتك، وزوّجتك . . . يدل على أن العمل قد تمّ في أثناء الكلام، ولم ينجز إلّا بالكلام نفسه.

وفي قول جعفر بن يحيى في أحد توقيعاته: «قد كثر شاكوك، وقلّ شاكروك، فإمّا اعتدلت، وإمّا اعتزلت» يدل على أن العمل كأنه قد وقع، لأن وقوعه أمر محقق.

ويكثر بناء (فَعلَ) بهذا المعنى في الوعد والوعيد والمعاهدات، كقول القائل: «فأعطنا الأمان علىٰ خَلّتين، إمّا أنك قبلت ما أتيناك به، وإما سترت وأمسكت عن أذانا حتى نخرج من بلادك».

كما يكثر بناء (فَعلَ) بعد (إذا) في الشرط، كقوله تعالى: ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا: لنا هذه» (الأعراف: ١٣١) وكقوله تعالى: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ (النصر: ١) لأن أصل (إذا) الجزم بوقوع الشرط «ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البُسْر، كان حسنا» (سيبويه، ١: ٤٣٣) فاستعمل الشرط بلفظ الماضي، لأنه كأنه كان قد وقع، لتحقق وقوعه.

«هذه الدلالات المختلفة . . وغيرها إن هي إلّا مخلّفات حيّة لاستعمال بناء (فَعلَ) قبل أن يحددّ الاستعمال الحديث موضعه الخاص به، ويقصر دلالته على حصول الحدث قبل زمن التكلم، واقتران الدلالة على الزمان الماضي به» (المخزومي: ١٢٣-١٢٤).



٢ ـ والفعل المضارع يستعمل، ويراد منه دلالات مختلفة أيضا:

فهو في قولهم: «تقـدّرون وتضحـك الأقدار» «بالبرّ يستعبد الحرّ» «الإنسان يدبّر والله يقدّر» يدل على أن العمل لا يحدث في زمن خاص، ولكنه يحدث في كل وقت، ولا يلاحظ فيه وقت معين.

وفي قولنا: أقبل محمد يضحك، ذهب خالد إلى جاره يعوده ـ يدل على أن العمل يكون مقترنا به، مستمرا عند حدوثه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون﴾ (يوسف: ١٦).

وقوله: ﴿وزُلزلوا حتى يقول الرسول﴾ (البقرة: ٢١٤).

وفي قولنا: لم يَفِ خالد بوعده، لم تصل إليّ رسالتك ـ يدل على نفي الحدوث في الزمن الماضي.

وفي قوله تعالى: «لما يقض ما أمره» (عبس: ٢٣).

يدل على نفي حدوث الفعل نفيا مستمرا إلى زمن التكلم.

«فالزمن في الفعل المضارع في ضوء استعمالاته مختلف، وليس عنصرا يميزه عن غيره من الأفعال، بل قد يقال: إنه لا يعبر في نفسه عن فكرة الزمن، لكنه يدل أحيانا على أن العمل قد ابتدأ، أو على أن العمل لم يتمّ، أو على أن العمل مستمر الحدوث في الماضي والحاضر والمستقبل» (رايت، ٢: ١٨، والمخزومي: ١٢٥).

وهذا يعني أن كلمتي «ماض» و«مضارع»، وهما الكلمتان اللتان أطلقتا على الصيغتين (فعل ويفعل) لاتنطبقان انطباقا دقيقا على الأفكار والنصوص التي تضمنتها كتب النحو؛ فالملاحظ أن كلمة «ماض» تدل على الزمن، أما كلمة «مضارع» فلا تدل على شيء من ذلك؛ لأن مضارعة اسم الفاعل يقصد بها المضارعة في الصيغة[٤].

ومعنى ذلك أن اللغويين العرب لم ينظروا إلى الزمن من حيث الجهة: الماضي والحاضر والمستقبل «وإنما نظروا إليه من حيث الصيرورة (الديمومة) فقسموه إلى

منقطع ومستمر، واختاروا للزمن المنقطع صيغة ساكنة جامدة، هي ما نسميه صيغة الفعل الماضي، وهي صيغة تدل على الزمن المنقطع في أي جهة كان، ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا. ولما كان انقطاع الزمن بالمضيّ أكثر وأدوم غلبت هذه الصيغة على الماضي. وكذلك لما كان استمرار الزمن يغلب عليه أن يكون في الحاضر المستقبلي أو المستقبل غلبت هذه الصيغة على الحاضر المستقبلي والمستقبل» (خليل: ٢٢٢).

وقد ذكر السيوطي في معرض الكلام عن دلالة المضارع على الحال «أن مرادهم بالحال: الماضي غير المنقطع» (١: ١٧). ومعنى هذا:

أ ـ أن الماضي غير المنقطع يجيء التعبير عنه بصيغة (يفعل).

ب ـ وأن زمن وقوع الفعل لا علاقة له بالصيغة.

وللتدليل على ذلك:

١ ـ ننظر أولا إلى صيغة الزمن المنقطع ـ وهي التي تسمى صيغة الماضي ـ من ناحية الاستعمال، فنجد أنها لا تدلّ أبدا إلا على الانقطاع، بصرف النظر عن الجهة، أي جهة وقوع الفعل في الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

فمثلا الأفعال في قوله تعالى:

﴿إذا جاء نصر الله والفتح» (النصر: ١).

﴿اقتربت الساعة وانشق القمر) (القمر: ١).

﴿اقترب للناس حسابهم﴾ (الأنبياء: ١).

﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا﴾ (الفتح: ١).

﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾ (النحل: ١).

جاءت كلها على صيغة (فَعلَ) أي الماضي، لأنه منظور إليها من ناحية انقطاع الزمن بها، وإن كان جهة وقوعها المستقبل. فهي ستحدث في أسرع مما يتصور، وتحقق حدوثها مؤكد كتأكد حدوث الشيء الذي ينقطع به الزمن في الماضي.

٢ ـ وإذا نظرنا إلى صيغة المضارع نجده لا يخرج عن الصورة التي وجدناها في

صيغة الماضي، فيدل المضارع على الزمن المستمر أيًا كانت الجهة (الماضي أو الحاضر أو المستقبل) فمثلا في قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يُبْلِس المجرمون، ولم يكن لهم من شركائهم شفعاء﴾ (الروم: ١٢،١٣). نرى الأفعال «تقوم»، «يبلس» «يكن»، تدل على الاستمرار، لأنها بصيغة المضارع (يفعل) لكن جهة وقوع الفعلين الأولين هي المستقبل، وجهة وقوع الفعل الثالث هي الماضي، يقول النحويون: إن «لم» و «لما» تنقلان الفعل الحاضر إلى الماضي، فلذلك تقول: لم يخرج زيد، فتدخلها على لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي: ألا ترى أنك تقول: لم يقم زيد أمس. ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا. . . وكذلك «لما» بمنزلة «لم» في الجزم، قال الله تعالى: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾ فجزمت كما تجزم «لم». (ابن يعيش، ٧: ٤١).

والسؤال الآن: لماذا تنقل «لم» و «لما» الفعل الحاضر إلى الماضي، إذا لم يكن هناك هدف من وراء هذا النقل؟

إن الذي كان يقصده العربي حين يضع صيغة المضارع مكان صيغة الماضي في قوله: لم يخرج زيد، ولم يقم زيد أمس - أمر آخر غير مجرد الإعلام عن عدم وقوع الفعل في الماضي، وهو تأكيد أن عدم الخروج وعدم القيام قد استمرّا في الماضي. ويتضح ذلك من الآية الكريمة التي أوردها ابن يعيش، وهي «ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم. .» فالآية تتكلم عن امتحان المؤمنين، واختبار إسلامهم لربهم، فقد ابتلاهم في موقعة «أُحد» فقُتل من قتل وجرح من جرح، فحزن المسلمون، فنزلت الآيات لتؤكد أن الإيمان ليس دعوى بغير بيّنة، ولتقول لهم: إن سرّ انقطاع حسبانهم في قوله سبحانه «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة. . .» (آل عمران: ١٤٢). إنما يكمن في كونهم أسسوا هذا الحسبان على أساس غير سليم. فلما أراد أن يؤكد ضرورة استمرار العمل الموجب لجنته، قال: «ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين».



٣ ـ وهناك أمثلة في القرآن توضع فيها صيغة الزمن المستمر (يفعل) مع صيغة الزمن المنقطع (فعل) جنبا إلى جنب مع اتحاد الجهة (الماضي أو الحاضر أو المستقبل) مما يدلّ على أن الاستمرار والانقطاع الزمني هو الهدف من إيراد هذه الصيغ.

يقول الله تعالى: ﴿ويوم يُنفخ في الصور ففَزِع من في السموات ومن في الأرض﴾ (النمل: ٨٧) فكِلَا الفعلين سوف يحدث في جهة واحدة، هي جهة المستقبل، ولكن أحدهما، وهو «ينفخ» أخذ صيغة المضارع، والثاني، وهو «فزع» أخذ صيغة الماضي، ولا يمكن أن يكون لهذه التفرقة من سبب أو دلالة إلا إذا كان منظورا إليها من ناحية الزمن؛ فنظر إلى النفخ من ناحية استطالة الصوت في الزمن للتركيز على تأثيره الرهيب، وهو الفزع الذي ينتاب البشر فجأة فور النفخ في الصور. فإذا نظر إلى الزمن من ناحية الانقطاع فقط جاءت الصيغة في نفس الموقف في كلا الفعلين في صورة الماضي، يقول تعالى: ﴿ونُفخ في الصور فصَعِقَ من في السموات ومن في الأرض﴾ (الزمر: ٦٨).

والأمثلة على ذلك كثيرة في الشعر العربي القديم:

ففي قول الفند الزماني:

صفحنا عن بني ذهل　　　وقلنا القوم إخوان
عسى الأيام أن يرجعـ　　　ـن قوما كالذي كانوا
فلما صرّح الشرّ فأمسـ　　　ـى وهو عريان
ولم يبق سوى العدوا　　　ن دنّاهم كما دانوا
مشينا مشية الليث غـ　　　ـدا والليث غضبان(٥)

ـ نجد الأفعال: صفحنا، قلنا، صرّح، دنّا، مشينا ـ أفعالا حدثت في زمن مضى، منظورا إليها من ناحية انقطاع الزمن بها.



وفي قول الشميذر الحارثي:

فلسنا كمن كنتم تصيبون سلة ... فنقبل ضيما أو نحكّم قاضيا[٦]

نرى الفعل من ناحية الجهة وقع في الماضي، ولذلك جاء التعبير عن الجهة بلفظ (كنتم) ولكن الفعل استمر من ناحية الزمن فجاء التعبير عنه بلفظ (تصيبون) و (نقبل) و(نحكم).

وفي قول قطري بن الفجاء:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وأمامي

حتى خضبت بما تحدّر من دمي ... أكتاف سرجي أو عنان لجامي

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب ... جذع البصيرة فارح الأقدام[٧]

ـ نجد الأحداث كلها وقعت في الماضي، وعبّر عما نظر فيه إلى انقطاع الزمن بصيغة الماضي، مثل: خضبت، تحدّر، انصرفت، أصبت. وما نظر فيه إلى استمرار الزمن عبر عنه بصيغة المضارع، مثل: أراني، أصب. ونقطة التركيز على الاستمرار في كلا الحدثين لا تخفي، وذلك لأن استمرار تعرضه للرماح، واستمرار سلامته مع ذلك دليل واضح على شجاعته وجلده وشدة فتكه.

وفي معلقة زهير بن أبى سلمى نلاحظ أن زهيرا يعدل أحيانا عن صيغة المضارع إلى الماضي حينما لا يقصد إلى تأكيد الاستمرار، كما في قوله:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ... ثمانين حولا ـ لا أبا لك ـ يسأم

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... وإن يرق أسباب السماء بسلمّ

«وذلك لأنه لم يقصد إلى التركيز على استطالة زمن السأم أو الهيبة في «سئمت» و «هاب» وإنما قصد إلى بيان وقوعهما فقط بالنسبة إليه، ولذلك حين أراد أن ينبّه إلى ملازمة السأم واستمراره عاد إلى استعمال صيغة المضارع، فقال: «يسأم» وكذلك الحال في بقية أفعال المضارع التي تدلّ على حقائق ثابتة» (خليل: ٢٢٦).



بين القاعدة والاستعمال:

لم يتبين النحويون العرب في وضوح معنى الجهة في الزمن، وربطوا ربطا وثيقا بين الصيغة الفعلية والزمن، فـ(فَعَلَ) للزمن الماضي، و(يفعل) للحاضر أو المستقبل. بل بالغ بعضهم فربط صيغة الفعل بحركة الفلك.[^٨].

ونتيجة لذلك صادف النحويون بعض المشكلات عند التطبيق، فساغ لهم حين رأوا الخلل يتسرّب إلى قواعدهم أن يتأوّلوا من النصوص الصحيحة ماليس بحاجة إلى تأويل، فقوله تعالى: «أتى أمر الله فلا تستعجلوه» (النحل: ١) بمعنى: سيأتي.

وقوله: «واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان» (البقرة: ١٠٢).

بمعنى: ما تلت، أو ما كانت تتلو.

وقوله: «فَلِمَ تقتلون أنبياء الله من قبل» (البقرة: ٩١).

بمعنى: فلم قتلتم.

وقوله: «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضّرة» (الحج: ٦٣).

بمعنى: فأصبحت... الخ.

بل زاد بعضهم فنسب معنى الزمن إلى الأدوات، فـ«لم» ـ مثلا ـ تقلب معنى المضارع إلى الماضي، فيعطف عليه الماضي بصيغة من صيغه المعروفة، قال تعالى: «ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل، ألم يجعل كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيرا أبابيل..» (الفيل: ١-٣) فالواو حرف عطف، و(أرسل) فعل ماض معطوف على (ألم يجعل) لأنه بمعنى الماضي. وقال سبحانه: «ألم نجعل الأرض مهادا، والجبال أوتادا، وخلقناكم أزواجا» (النبأ: ٦-٨) فالواو حرف نسق، وخلقناكم معطوف على (ألم نجعل) والمعطوف عليه وإن كان فعلا مضارعا، فدخول (لم) عليه تصيّره في معنى الماضي، ولذلك حسن عطف الماضي عليه، فالتقدير: (وألم نخلقكم أزواجا)» (بن عاشور: ١٣٢).

ولقد وردت في القرآن الكريم آيات بقي المضارع فيها بعد (لم) على معنى الاستقبال، وهذه الآيات هي:

١ - ﴿ونادَوْا أصحاب الجنة أن سلام عليكم، لم يدخلوها وهم يطمعون﴾ (الأعراف: ٤٦).

٢ - ﴿ويوم نسيّر الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا﴾ (الكهف: ٤٧).

٣ - ﴿ويوم يقول نادوا شركائِيَ الذين زعمتم فدعَوْهم، فلم يستجيبوا لهم..﴾ (الكهف: ٥٢).

٤ - ﴿ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مُواقعوها، ولم يجدوا عنها مَصْرِفا﴾ (الكهف: ٥٣).

٥ - ﴿وقيل ادْعُوا شركاءكم فدعَوْهم، فلم يستجيبوا لهم﴾ (القصص: ٦٤).

٦ - ﴿ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون، ولم يكن لهم من شركائهم شفعاء﴾ (الروم: ١٢-١٣).

٧ - ﴿فيهن قاصرات الطرف، لم يطمثهنّ إنس قبلهم ولا جانّ﴾ (الرحمن: ٥٦).

وقد عقّب بعض الباحثين على قول المفسرين: إن هذه الآيات من قبيل التعبير بالماضي عن المضارع، لتحقق وقوعه - بما يلي:

«القول بأن (لم) قلبت معنى المضارع إلى الماضي، ثم أريد من الماضي معنى المستقبل بعد ذلك - فيه إبعاد، وأيسر من ذلك أن نقول: إن حروف النفي يقوم بعضها مقام بعض، فتتبادل مواقعها. وقد وجدت أبا الفتح صرّح بذلك في الخصائص (١/٣٨٨) قال: «فقد تشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه، ألا ترى إلى قوله - أنشدناه:

أجدّك لم تغتمض ليلة فترقدها مع رقادها

فاستعمل (لم) في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع (ما) النافية للحال،



وأنشدنا أيضا:

أجـدّك لن ترى بشـعـيلبـات ولا بيدان ناجـية ذمـولا

استعمل أيضا: (لن) في موضع (ما) «يشير أبو الفتح إلى أن وقوع (لم) و (لن) في جواب القسم إنما كان بالحمل على (ما). وقد منع البرد أن تقع (لن) في جواب القسم، وقال ابن هشام: وتلقى القسم بلن وبلم نادر جدا، كقول أبي طالب:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسدّ في التراب دفينا

. . .». (عضيمة، ٢: ٦٠٤-٦٠٥).

والبلاغيّون يضعون تخريجات لمثل هذه الأفعال، منها: استحضار الموقف، واستدعاء الصورة التي حدثت كي تعيش في الحاضر. . . الخ. وهذه التخريجات على وجاهتها ومبلغ ما حظيت به من قبول لدى العلماء لا تلغي حقيقة هامة، وهي: أن صيغة فعلية استعملت بدل صيغة فعلية أخرى، مما يدلّ على أن الأفعال لا تحدّ زمنيا تحديدا حاسما.

وإذا رجعنا إلى الآيات والنصوص التي أوّلها اللغويون والمفسّرون فسنرى بوضوح تام أن صيغة (فَعلَ) تدلّ على انقطاع الزمن، سواء أ كان هذا الانقطاع في الماضي أم الحاضر أم المستقبل، وأن صيغة (يفعل) تدلّ على استمرار الزمن، سواء أكان هذا الاستمرار في الماضي أم الحاضر أم المستقبل، فليس هناك تأويل أو تخرج أو تحميل النص مالا يحتمله، والخروج به عن منطوقه ودلالاته النابعة من طبيعة اللغة وخصائصها في الاستعمال. ولنضرب مثلا على ذلك جليّا قوله تعالى:

﴿ولقد آتينا موسى الكتاب، وقفّينا من بعده بالرسل، وآتينا عيسى بن مريم البيّنات وأيّدناه بروح القدس، أفكلّما جاءكم رسول بما لا تَهْوَى أنفسكم استكبرتم، ففريقا كذّبتم وفريقا تَقْتلون﴾ (البقرة: ٨٧). فالأفعال: آتينا،

قفّينا، أيّدنا، جاءكم، تهوى، استكبرتم، كذّبتم، تقتلون ـ كلها من ناحية الجهة وقعت في الماضي، وجاء التعبير فيها بصيغة الماضي، ماعدا الفعلين: تهوى وتقتلون، فقد جاءا بصيغة المضارع «فإذا قلنا إن (تقتلون) جاءت لما تتطلبه الفاصلة القرآنية من انسجام صوتي، وأن القصد هو (قتلم).. فلماذا عدل عن (هَوِيَتْ نفوسكم) إلى) تَهْوَى إلا أن يكون القصد هو إبراز الاستمرار الزمني في هذين الفعلين، خصوصا وأنه يخاطب اليهود المعاصرين للرسول، والذين لم يشتركوا قطعا في هذه الأفعال. كما نظر إلى الانقطاع في بقية الأفعال، فكأنه يقول لهم: عملتم كذا وكذا، وعملنا كذا وكذا، ولكنّ أهواءكم تغلبت عليكم، فسيرة آبائكم ما تزال تسير معكم» (خليل: ٢٢٣).

وفي قوله: ﴿فريقا كذّبتم وفريقا تقتلون﴾ نجد أنه فرّق بينهما في الانقطاع والاستمرار، فجعل زمن القتل مستمرا ليركز على بشاعة هذا الجرم الذي ارتكبوه، وأنه إذا كان التكذيب يتصور وقوعه من الناس، فإن قتل الأنبياء جريمة بشعة، لا تتصور إلا من قوم وصل بهم تحكم الهوى وتحجّر القلب إلى أقصى المدى، واستمر ذلك منهم كأنه جزء من طبيعتهم!

وهكذا نلاحظ أن الفعل إذا كان قد وقع ومازال مستمرا، فإنه يعبر عنه بصيغة (يفعل). وعلى ذلك يكون قول شوقي:

إن عزّا لم يظلّل في غد بجناحيك ذليل مستباح

جاريا على سنن العرب في كلامهم، فهو يريد أن يؤكد استمرار الذلّة والاستباحة المترتبين على عدم التظليل، ليس في الحاضر والمستقبل فقط، وإنما في الماضي أيضا.[٩].

وكثيرا ما تطالعنا الصحف والمجلات بمثل:

المدارس تفتح أبوابها أمس

مجلس الجامعة ينهي أعماله البارحة.. الخ



والحقيقة أن كثيرا من النحويين قد اقتربوا في أفكارهم وسلوكهم اللغوي من هذه المعاني التي أوضحناها، وإن لم يدلوا على ذلك صراحة.

فسيبويه بالرغم من تصوره أقسام الزمان الثلاثة لم يتكلف أن يقسم الفعل ثلاثة أقسام لتكون على مثال حركات الفلك كما فعل ابن يعيش؛ فقد خصّ الفعل الماضي بالزمان الماضي، أما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما المضارع والأمر:

«وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يَقتل ويَذهب ويَضرب، ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» (سيبويه، ١: ٢).

وفي الأمالي على لسان أبي الفتح عثمان بن جنى: «قال لي أبو عليّ: سألت يوما أبابكر ابن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض، فقال: «كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثالا واحدا، لأنها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال البيان، فإذا اقترن بالفعل ما يدلّ عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض» (ابن الشجري، ١: ٢٧٣).

وذكر في «الجُمل» تعليقا على التعبير بصيغة (فَعَلَ) عن المستقبل:

«إن هذا من قبيل التعبير بالماضي عن المضارع، وذلك لتحقق وقوعه...» (الزجاجي، ٣: ٢٨٥).

ولقد تنبّه عبد القاهر الجرجاني إلى شيء من ذلك في «دلائل الإعجاز» في باب (الفروق في الخبر) عندما تعرّض لقول الشاعر:

أو كلّما وردت عكاظ قبيلة
بعثوا إليّ عريفهم يتوسّم



فالمضارع هنا يدلّ على ما يتجدد ويتكرّر، كما يقول عبد القاهر.

ومن يتصفح كتابا مثل «الأغاني» يجد فيه التعبير بالمضارع متضمنا دائما لفكرة الاستمرارية، نحو: «كان يعاشر مشيخة قريش» (الأصفهاني، ٦: ٩٦).

وفي سيرة ابن هشام ما نصّه: «فوالله إنه ليضع رحل رسول الله ـ ﷺ ـ إذ أتاه سهم غرب فأصابه وقتل «فالمضارع في كلتا الحالتين يشير إلى الاستمرار، وإن كانت جهة وقوعه الماضي.

«وإذا كان النحاة قد قالوا: إن المضارع بحكم وضعه يدل على الحال أو الاستقبال، فإنه قد يتناول الماضي أيضا، فمثل: هو كريم يعطى السائل ويكرم الضيف، ومثل: «الذين هم يراءون ويمنعون الماعون» ليس الحال ولا الاستقبال أولى به من الماضي» (مصطفى: ١٣٥ ـ ١٣٦).

والعربي في استعماله للزمن لم ينظر إليه من ناحية جهة الوقوع (ماض وحاضر ومستقبل) وإنما نظر إلى الزمن في حالة تعلقه بالفعل من ناحية الانقطاع (فَعلَ) أو الاستمرار (يَفعل).

وقد تنبّه المستشرقون إلى هذه النقطة، فقسموا الحدث في اللغات السامية ـ ومنها العربية ـ إلى قسمين: «حدث تام وقع وانتهى، وحدث ناقص لم يتم ولم ينته، ثم جعلوا تلك الصيغة التي يسميها النحاة من العرب بالفعل الماضي خاصة بالأحداث التي تمت وانتهى وقوعها، وتلك الصيغة التي نسميها بالمضارع للتعبير عن أحداث لم ينته وقوعها». (أنيس: ١٦٩).

ويمكن القول بأن فكرة الزمن على هذه الصورة في اللغة العربية أرقى بكثير من فكرة الزمن في اللغات الجرمانية واللاتينية التي لم تفطن إلى حقيقة الاستمرار في الزمن إلا في عصور متأخرة جدا.. يقول فندريس: «استعملت اللغات الجرمانية ـ مثلا ـ للتعبير عن الزمن الاستمراري الذي لم يكن فيها اسم الفاعل مصحوبا بفعل الكون... هذه الحاجة نفسها هي التي بعثت على نشوء التركيب



الإنجليزي: (I was going, I am going) الـــذي شاع شيوعـــاً هائـلاً..»
(فندريس: ١٤٨-١٤٩).

دلالة «فعل يفعل» من خلال السياق[١١]:

لم يهتم النحويون العرب بقضية الفعل في السياق، ووجهوا اهتمامهم إلى الاسم، واقتصرت دراستهم للفعـل على كونه عاملا مؤثرا، وأنه من أقوى العوامل. فإذا أرادوا التعبير عن زمن معين استخدموا الأدوات ـ كما سبق ـ للتعبير عن هذا الزمن، يقول براجثتراسر: «مما يميز العربية عن سائر اللغات السامية تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين: إحداهما: اقـترانها بالأدوات، نحـو: قد فعـل، وقد يفعل، وسيفعل ولن يفعل... والأخرى: تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغة، نحو: كان قد فعل، وكان يفعل، وسيكون قد فعل... إلى آخره. فكل هذا ينوع معاني الفعل تنويعا أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية، وقريبا من غنى الفعل اليوناني والغربي، أو بالأحري أغني منهما في بعض الأشياء. وهذا من أكبر الأدلة على سجيّة اللغة العربية وطبيعتها، فهي أبداً تؤثر المعين المحدود على المبهم المطلق، وتميل إلى التفريق والتخصيص» (براجثتراسر: ٥٨).

وعلى هذا فإن «لم يفعل» يدل على المضيّ و«إذا فعل» لما يستقبل من الزمان، وكذلك «إن فعل» أما صيغة (فعل) في مثال: «لا فَعلَ» «ألاّ فَعلَ» «هلاّ فَعلَ» فتدلّ على الاستقبال، لاقترانها بالدعاء والعرض والتحضيض، وهي أمور طلبية.

ولو أنعمنا النظر في الأمثلة التي ترد فيها هذه الصيغ لوجدنا أن فكرة الانقطاع في (فَعلَ) وفكرة الاستمرار في (يفعل) قائمة. أما زمن وقوع الفعل مع أي منهما فقد يكون الماضي أو الحاضر أو المستقبل، بحسب ما يفهم من السياق، ولا دخل للأدوات في الدلالة على الزمن. ولعل الذي جعل النحويين ينسبون معنى الزمن إلى الأدوات، هو أنهم وجدوا أن أكثر ما يكون نفي الماضي إنما يكون بوساطة المضارع.



وقد سبق أن ذكرنا نصوصا لبعض النحاة، ربطوا فيها بين الأدوات والزمن، لأنهم لم يتبيّنوا في وضوح فكرة الانقطاع والاستمرار في الفعل، وخلطوا بين زمن وقوع الفعل (الجهة) وصيغتي (فعل) و (يفعل).

وسأنقل نصا من كتاب «الهمع» يتضح فيه هذا الخلط والاضطراب:

«لو» شرط للماضي غالبا، وقد ترد للمستقبل كـ«إنْ»، وخُرّج عليه قوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا» وقوله توبة:

ولـو أن ليلى الأخـيليّة سلّمـت	عليَّ، ودوني جنـدل وصفـائـح
لسلّمت تسليم البشـاشـة أو زقـا	إليها صدى من داخل القبر صائح

وقيل: دائما. قال بدر الدين بن مالك، وعليه أكثر المحققين، قال: وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلا في نفسه أو بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد فيها من معناها إلى غيره. وقال أبو حيان معقبا عليه: ورود «لو» في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع » (السيوطي، ٤:٣٤٢).

ففي هذا النص اختلفت أقوال النحويين في «لو» فقيل: هي شرط للماضي غالبا، وقيل: دائما، أما ورودها في الآية الكريمة: «وليخش الذين لو تركوا...» (النساء: ٩) وفي البيت: «ولو أن ليلى الأخيلية سلّمت...» للاستقبال، فلا ينافي امتناع الشرط فيما مضى. وقيل: قد ترد للمستقبل في أكثر من موضع.

ويلاحظ في هذه الأقوال جميعها أن السيوطي وابن مالك وأبا حيان ينسبون معنى الزمن إلى الأداة «لو»؛ فلا يقع بعدها إلّا الماضي. لكنهم عندما نظروا إلى السياق الذي وردت فيه الآية، وورد فيه البيت وجدوا أنه يدلّ على المستقبل، فقالوا: إن الفعل «تركوا» والفعل «سلّمت» في الآية والبيت معناهما المستقبل، فخلطوا بذلك بين الصيغة والزمن. وهذا يدل على عدم وضوح فكرة الزمن لدى النحويين، على الرغم من فهمهم الصحيح للسياق.

فالفعلان: تركوا وسلّمت يدلّان على انقطاع الفعل، ولذا جاءت الصيغة (فَعلَ) لتدل على ذلك، أما زمن وقوع كل من الفعلين فهو المستقبل كما يدلّ على ذلك السياق. وهذا مجمل ما فهمه النحويون، بدليل قول «ابن مالك» الذي نقله السيوطي: «وورود شرطها في البيت والآية مستقبلا في نفسه أو بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد فيها من معناها إلى غيره «فابن مالك» هنا نظر إلى الصيغة فوجدها للفعل الماضي، ونظر إلى السياق فوجده مستقبلا، وبذلك لم تخرج «لو» عما عهد فيها من المضّى، بمعنى أنها تقتضي فعلا ماضيا بعدها، كما يقول سيبويه.

ويمكن أن نذهب إلى أكثر من هذا في فهم قول ابن مالك، فأغلب الظن أن ابن مالك أو سيبويه لا يقصد بالمضيّ هنا الصيغة، وإنما يقصد المعنى الزمني، وإلّا فكيف نفسّر وقوع المضارع بعد «لو» في قوله تعالى:
﴿لو نشاء لجعلناه حطاما...﴾ (الواقعة: ٦٥).
﴿لو نشاء جعلناه أجاجا...﴾ (الواقعة: ٧٠).
﴿ولو نشاء لأريناكهم...﴾ (محمد: ٣٠).
فالصيغة بعد «لو» صيغة المضارع، وهي تدلّ على الاستمرار كما سبق. أمّا جهة وقوع الفعل فالزمن الماضي.

وقد جاء في المغنى أن المضارع الواقع بعد (لو) يراد به المضيّ، من ذلك قوله تعالى:
﴿ولو ترى إذ وُقفوا على النار...﴾ (الأنعام: ٢٧).
وقوله تعالى: ﴿أن لو نشاء أصبناهم...﴾ (الأعراف: ١٠٠).
وقول كعب:
لقد أقوم مقاما لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل
(ابن هشام، ١: ٢٩٢)
أي إن الصيغة وإن كانت تفيد الاستمرار، لكن جهة وقوع الفعل الزمن الماضي.



فالزمن: وظيفة في السياق تحدّدها القرائن اللفظية والحالية. أما الصيغة فلا تدل على الزمن، وإنما تفيد انقطاع الفعل أو استمراره، وقد تقدمّ عرض نماذج كثيرة لذلك من القرآن الكريم، والشعر العربي القديم.

وأما الأدوات التي تسبق الصيغة فتفيد معنى عاما توصف به الجملة، كالنفي، والإيجاب، والشرط والتأكيد... الخ. والمفهوم الزمني الذي يصاحب بعض الأدوات ما هو إلاّ نتيجة لعلاقات الفعل مع ما سواه من أنواع الكلم الأخرى في السياق الكلامي، فهو من وظائف السياق كما سبق.

«فعل ويفعل» بين الحدث والزمن والهيئة:

يرى النحويون أن الفعل يعبر عن مفهومين، هما: الحدث والزمن. وفي ذلك خلط بين المستويات، فالحدث مجال الانقطاع والاستمرار في الفعل، والانقطاع يعبّر عنه بالصيغة (فَعلَ) والاستمرار يعبّر عنه بالصيغة (يفعل)؛ أما الزمن فنتيجة لعلاقات الفعل مع سواه من أنواع الكلم في التركيب النحوي.. أي إن الحدث من وظائف الصيغة، والزمن من وظائف السياق، فالمستوى مختلف.

وهناك مفهوم ثالث إضافي تعبرّ عنه الأدوات وأنواع الكلم الأخرى المجاورة للفعل في السياق، هو الدلالة على «الهيئة» أي هيئة الفعل، ويقصد بها: معناه الإضافي المستفاد من السياق. وعلى سبيل المثال إذا عددنا (قد) أداة من الأدوات[11]، نجد هذه الأداة تتعاون مع «فَعلَ ويفعل» وغيرهما من أنواع الكلم في السياق لبيان هيئة الفعل والدلالة على معناه بإضافة دلالة جديدة إليه «وذلك أنك تقول: قام، فيصلح ذلك لجميع ما تقدّمك من الأزمنة.. فإذا قلت: قد قام، يكون ذلك إثباتا لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود، ولذلك صلح أن يكون حالا، فقالوا:.. جاء زيد قد ضحك..» (ابن يعيش، ٨: ١١٠).

وقد شاعت في الكتابات الأدبية في اللغة المعاصرة الصورة التركية (لم يكن.. قد فعل) مثل:



«ولم يكن قد بلغ السن التي ذكرها الطيب» (حسين، ٢ : ١٠٣).
«ولم يكن الموت قد دخل هذه الدار من قبل» (حسين، ١ : ١٢١).
«ولم تكن هذه الأم قد ذاقت لذع الألم الصحيح» (حسين، ١ : ١٢١).
ويبدو أن السبب في شيوع هذه الصورة مناسبتها للأحداث القصصيّة، والرواية بصفة عامة، لأنها تقرّبها إلى الحاضر، وتبعثها في صورة حيّة متجدّدة.

وإذا أخذنا «أفعال المقاربة» مثالا آخر للأدوات وجدنا الأمر هينّا سهلا، لأن هذه الأفعال لا تظهر دلالتها على الهيئة إلا حين توضع في سياق. ولعّل هذا يوضح سبب اقتصار العرب على صيغة الماضي لهذه الأفعال (باستثناء كاد وأوشك) «ذلك أنهم قصدوا إلى أن يصفوا الحدث قبيل حدوثه مباشرة، والتعبير عن مقاربة حدوثه الوشيكة، حتى ليظن القاريء أو المستمع أن الفعل قد حدث فعلا. أو التعبير عن الحدث الذي حدث في الحاضر، لكنه كان قد بدأ منذ لحظات؛ ولذا نجد هذه الأفعال الماضية ترد دائما كي تقرر هذه الحال بالنسبة لأفعال مضارعة». (الجرجاني: ٢٧٢-٢٧٣) فهي تشبه الأفعال المساعدة في اللغة الإنجليزية.

وقد قال المفسّرون في تفسير قوله تعالى: «ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها» (النور: ٤٠): «لم يرها ولم يكد، فبدءوا فنفوا الرؤية، ثم عطفوا (لم يكد) ليعلموك أن ليس سبيل (لم يكد) ههنا سبيل (ماكادوا) في قوله تعالى: «فذبحوها وما كادوا يفعلون» (البقرة: ٧١) في أنه نفي معقّب على إثبات، وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلا عن أن تكون» (الجرجاني: ٢٧٣).

ويبدو أن هذا الأصل في استعمال (لم يكد يفعل) قد تطوّر في العرف، فأصبح يقال (لم يكد يفعل، وما كاد يفعل) في فِعْلٍ قد فُعل، على معنى أنه لم يُفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيدا في الظن أن يفعله، كقوله تعالى: «فذبحوها وما كادوا يفعلون».



ومن نماذجه في اللغة المعاصرة:

«فما كاد الفتى يخرج إلى المسجد ذلك اليوم حتى نهضت إلى جمر وضعته في إناء، وأخذت تلقى فيه ضروبا من البخور» (حسين، ١ :٨٣).

«لم يكد يذكر أن صاحبته كانت هيفاء إذا أقبلت، حتى استدرك أمره، وقوّم رأيه، فذكر أنها عجزاء إذا أدبرت» (حسين، ٢ :٥٨).

ولم يكد صاحبا الفتى يريان هذا الشعر حتى أخذهما ما يشبه الصاعقة» (حسين، ٣ :١٨).

ولعل هذا التطور الجديد في استعمال (لم يكد يفعل) هو الذي أوقع «ذا الرّمة» في شراك «ابن شُبرمة» حين أنكر منه قوله:

إذا غيّر النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح[١٢]

وناداه: يا غيلان، أراه قد برح!

فقد زعم «ابن شبرمة» أن الهوى قد برح، ووقع «لذى الرّمة» مثل هذا الزعم، فاستبدل بالبيت السابق:

إذا غيّر النأى المحبين لم أجد رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح

«وليس الأمر كالذي ظناه.. ذلك أن المعنى في بيت ذي الرمّة على أن الهوى من رسوخه في القلب، وثبوته فيه، وغلبته على طباعه بحيث لا يتوهم عليه البراح، وأن ذلك لا يقارب أن يكون، فضلا عن أن يكون» (الجرجاني: ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

ومِنْ تتبّع أقوال اللغويين والنحويين، ومن خلال ما عرضناه من نصوص للقدماء والمحدثين، أمثال: سيبويه وابن جنى وعبد القاهر الجرجاني والسيوطي وغيرهم ـ يمكن أن نستخلص الأدوات التي تصاحب (فَعلَ) أو (يفعل) في السياق، فتبين هيئة الفعل وتدل على معناه، ووضْعها في شكل نماذج تركيبية، وذلك على الوجه الآتي:



الهيئة التركيبية للفعل:

مثبتة	منفية	معنـاهـا
كان فعل	لم يكن فعل	للماضي البعيد المنقطع
كان قد فعل	لم يكن قد فعل	للماضي القريب المنقطع
	ما كان يفعل	
كان يفعل	لم يكن يفعل	للماضي المتجدّد
	كان لا يفعل	
قد فعل	ما فعل	للماضي المنتهى بالحاضر
مازال يفعل	لمّا يفعل	للماضي المتصل بالحاضر
ظلّ يفعل	لم يفعل	للماضي المستمر
	ما كاد يفعل	
كاد يفعل	لم يكد يفعل	للماضي المقارب
	لا يكاد يفعل	
طفق يفعل	ما فعل	للماضي الشروعي
يفعل	ليس يفعل	للحال العادي أو
	ما يفعل	التجدّدي أو الاستمراري
يفعل	لا يفعل	للمستقبل البسيط
سيفعل	لن يفعل	للمستقبل القريب
سوف يفعل	ماكان ليفعل	للمستقبل البعيد
سيظلّ يفعل	لن يفعل	للمستقبل الاستمراري

وينطبق هذا أيضا على الجمل المثبتة المؤكدة، فيقال:
لقد كان فعل.. إنه كان قد فعل.. إنه مازال يفعل.. لقد ظلّ يفعل.. لقد كاد يفعل.. لسوف يفعل.. لسوف يظل يفعل.. الخ.



كما ينطبق على الجمل الإنشائية الاستفهامية، لشبه الاستفهام بالنفي، فيقال: هل كان فعل..؟ هل كان قد فعل..؟ هل كان يفعل..؟.. الخ.

أمّا الجمل الإنشائية غير الاستفهامية، وكذا الجمل الشرطية، فلا تصف الماضي، وإنما يقتصر الوصف بها على الحال أو المستقبل، نحو:

هلاّ فعلت..	(أي الآن أو غدا)
ألاَ تفعل..	(أي الآن أو غدا)
عسى أن يفعل..	(أي الآن أو غدا)
إنْ فَعلَ زيد ..	(أي الآن أو غدا)
إنْ يفعلْ زيد..	(أي الآن أو غدا)
لتفعلْ..	(أي الآن أو غدا)
لا تفعلْ..	(أي الآن أو غدا)

وهكذا..

غير أن معنى المضّى قد يطرأ على بعض الجمل الإنشائية كالشرط، وذلك إذا صاحبها ناسخ، مثل: إن كنت فعلت.. ويكون وصف الفعل هنا بالمضيّ جاء من الناسخ المرتبط بالسياق[١٣].

وقد أثار هذا التركيب خلافا بين المبرد وابن السرّاج، ذكره ابن السرّاج في الأصول (٢ : ١٩٩) فقال نقلا عن المبرد: «ومما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قِبَل (إنْ) ولكن لقـوة (كان) وأنها أصـل الأفعال،وعبارتها جاز أن تقلب (إنْ) فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك، فلا يكون إلا ماضياً، كقول الله عز وجل: ﴿إن كنتُ قلتُه فقد علمتَه﴾ والدليل على أنه كما قلت، وأن هذا لقوة (كان) أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إنْ) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال، لا تقول: إنْ جئتني أمس أكرمتك اليوم» ويردّ ابن السرّاج قولَ المبرد، فيقول:



«وهذا الذي قاله أبو العباس ـ رحمه الله ـ لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إنْ) تخلو من الفعل المستقبل، لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وهذا الذي قال، عندي نقض لأصول الكلام. فالتأويل عندي لقوله: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم. . . فدلّت (كنت) على (تكن) وكذلك قوله عزّوجل: «إن كنت قلته فقد علمته» أي إن أكن كنت أو: إن أقل كنت قلته، أو أقرّ بهذا الكلام. وقد حكى عن المازني ما يقارب هذا، ورأينا في كتاب أبي العباس بخطه موقعا عند الجواب في هذه المسألة: ينظر فيه. وأحسبه ترك هذا القول» (ابن السراج، ٢ : ١٩٩-٢٠٠).

غير أن «الرضى» (٢ : ٢٦٤) يؤكد ما ذهب إليه المبرد، فهو يرى أن الأغلب في (إنْ) أن يكون الفعل معها مستقبلا من حيث المعنى، ولكن إن أريد معنى المضى جعل لفظ الفعل (كان)، ويستشهد بالآية الكريمة: «إن كنت قلته فقد علمته» (المائدة: ١١٦) وبقوله سبحانه: «إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت» (يوسف : ٢٦)، وأن هذا خاص بـ (كان) لأن فائدتها في الكلام الزمن الماضي فقط، فمعنى: كان زيد قائما: في الزمن الماضي زيد قائم، وفي هذه الحالة لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الناقصة.

والخلاصة أن اللغة قد تلجأ لتعبر عن معنى الفعل؛ أي هيئته، إلى الأفعال الناقصة والأحرف المشبهة بالفعل، وأفعال المقاربة التي تدلّ على قرب وقوع الخبر ورجاء وقوعه والشروع فيه. وأكثرها من فئة الأفعال المساعدة (Semi-Auxiliaires) التي تخص الفعل بهيئة معيّنة، وتضيف جديدا إلى معناه.

أما قول النحويين: إن (لم) ـ مثلا ـ حرف نفي وجزم وقلب، ففيه خلط بين دلالة الصيغة ودلالة السياق، فالصيغة بعد (لم) تدلّ على الاستمرار، والسياق يدلّ على عدم وقوع الحدث في الماضي، وكأني بالنحويين يقولون: إن الصيغة



بعد (لم) وإن كانت تفيد الاستمرار، لكن جهة النفي هي الماضي. وبذلك نفهم مثل قوله تعالى:

﴿قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد﴾ (سورة الإخلاص) فعدم الولد والوالد والشبيه والنظير واقع في الماضي، ولكنه مستمر إلى الأبد.

ومما تقدم يتضح:

١ ـ أن صيغتي «فعل» ويفعل» في العربية ليستا إلا الجذر الدال على الحدث، ملحقا به ضمائر الفاعلين. وهذه الضمائر تتألف من جزئيات تتداخل لتجسّد مفهوم الزمن والصيغة، كما تجسّد بعض القيم الخلافية والتعبيرية التي يظهر أثرها في الفعل على المستويين، الصرفي والنحوي.

٢ ـ أننا عندما نقول: إن (فَعَلَ) فعل ماض، و (يفعل) فعل مضارع ـ لانقصد بذلك الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وإنما نقصد بالماضي: الزمن المنقطع في أي جهة كانت، ونقصد بالمضارع: الزمن المستمر في أي جهة كانت[١٤].

٣ ـ أن التعبير عن الزمن بالماضي أو الحاضر أو المستقبل إنما هو وظيفة السياق، ولا علاقة للصيغة به، فقد تكون الصيغة للماضي (فَعلَ) ولكن زمن الوقوع الحاضر أو المستقبل، وقد تكون الصيغة للمضارع (يفعل) ولكن زمن الوقوع الماضي، أي إنه لا ارتباط بين الصيغة والزمن النحوي الذي هو مفهوم السياق.

وقد سبق أن ضربنا أمثلة كثيرة لذلك، مثل: «اقتربت الساعة وانشقّ القمر». «أَتَى أمر الله فلا تستعجلوه» ومثل: «قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد».

٤ ـ أن الأدوات التي تصاحب (فَعلَ) أو (يفعل) في السياق لا تفيد زمنا، وإنما يمكن أن تنضمّ إلى أنواع الكلم الأخرى في السياق لبيان هيئة الفعل،



وإضافة دلالة جديدة إليه.

٥ ـ أن تعريف النحاة للفعل بأنه ما دلّ على حدث مقترن بزمن ـ فيه تجاوز للسياق؛ لأن هذا التعريف وظيفة الصيغة في الصرف، وهو قائم على التقسيم الفلسفي للزمن. وقد رأينا أن الزمن النحوي يختلف عما يفهم منه في الصرف، فـ(فَعلَ) في الصرف تفيد وقوع الحدث في الماضي، ولكنها في النحو لا تفيد زمنا وإنما تفيد الانقطاع. وصيغة (يفعل) وما أشبهها تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال، ولكنها في النحو لا تفيد زمنا، وإنما تفيد الاستمرار.

وهذا يقتضى أن نعدّل في تعريف النحويين للفعل بأن نقول: الفعل كل ما دلّ على الانقطاع في الزمن أو الاستمرار فيه، في أي جهة كانت، وكان على صيغة (فَعلَ وقبيلها) أو (يفعل وقبيلها) فالأول: الماضي، والثاني: المضارع.

أما فعل الأمر (افعلْ وقبيله) فليس فعلا في ذاته، وإنما هو دعوة إلى فعل أو طلب فعل، كما أنه لا علاقة له بالزمن، فهو لا يدلّ على فعل أصلا حتى يرتبط بزمن. وأما تخصيص النحويين له بزمن الاستقبال الواقع بعد زمن التكلم، فلا يستند إلى علة ظاهرة «لأن الفعل المطلوب وقوعه وزمنه لا علاقة له بصيغة الأمر، فقولي لآخر: أَغْلِقِ الباب، ليس فيه فعل أو زمن، وإنما فيه طلب فقط، وهذا الآخر الذي توجّه إليه الطلب مخيّر بين عدّة تصرفات، إما ألّا يغلق الباب أصلا، فلا يكون ثمة فعل ولا زمن، وإما أن يفعله الآن أو بعد وقت قصير أو طويل، وهنا يكون الفعل شيئا آخر تعبر عنه صيغ أخرى، مثل: لم يغلق الباب، أَغْلَقَ البابَ؛ أي إن الفعل لا يعبر عنه إلا بصيغتين فقط، هما صيغة المضارع وصيغة الماضي» (خليل: ٢١٩).

وإذن فالصيغتان اللتان ترتبطان بالزمن، هما صيغة الماضي (فَعلَ) وصيغة المضارع (يفعل) «وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال. وقال: إن كان قد وجد فيكون ماضيا، وإلا فهو مستقبل، وليس ثَمّ ثالث» (ابن يعيش، ٧: ٤).



الهـــوامـــــش

(١) «معاني القرآن» للفراء، تحقيق النجار ونجاتي، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥، وانظر: الفعل المضارع: صيغه وإعرابه، مقال للدكتور - عدنان محمد سلمان العيثاوي - مجلة آداب المستنصرية، تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية/ بغداد، العدد الأول، السنة الأولى ١٣٩٦-١٩٧٦م، ص ١٤٨ وما بعدها.

(٢) يمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى كتاب «تاريخ اللغات السامية» تأليف الدكتور: إسرائيل ولفنسون، القاهرة/١٩٢٩، كما يمكن الرجوع إلى كتاب «الضمائر في اللغة العربية» تأليف الدكتور: محمد عبد الله جبر، القاهرة/ دار المعارف ١٩٨٠.

(٣) تطور هذا الضمير من الناحية الصوتية في اللهجات المعاصرة (نحن، أحن، إحنا، إحني...) وطمست هذه التطورات الصوتية معالم (أن) الإشارية فيه. كما أن مجزوء هذا الضمير يضمّ في مضارع **الرباعي** (نُفاعل) ويفتح في غيره، مثله في ذلك مثل بقية الضمائر المجزوءة التي تسمى أحرف المضارعة.

(٤) لم ينجح النحاة العرب في أن يتبيّنوا هذه النقطة الهامة في وضوح، ولكنهم علقوا أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن في ذاتها، وارتباطها بأشكال الفعل، وذلك بتقسيمهم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل، ثم خصّوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي، والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل (رايت، ١: ٥١).

ويرى بعض فقهاء اللغة المحدثين أن اقتران الفعل العربي بالزمان حديث النشأة، بعد أن وجدت صيغة (فَعلَ) المتطورة عن صيغة (فَعِلٌ)



وهي الصيغة التي يسمونها (Permansive) . أو الفعل الدائم في تعبير الكوفيين، والتي يعدونها أقدم وجودا من الفعل الماضي (ولفنسون : ١٦، والمخزومي : ١٤٥).

(٥) الحماسة ج١ ص ٤، ٥.

(٦) الحماسة ج١ ص ٢٧.

(٧) الحماسة ج١ ص ٣١.

(٨) جاء في شرح المفصل لابن يعيش، ٧ : ٤ «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه ـ انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ـ كانت الأفعال كذلك، ماض ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، . . . والمستقبل مالم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسرى منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده».

لقد حاول ابن يعيش أن يربط كل قسم من أقسام الأفعال بحركات من حركات الزمان الثلاث، فالفعل الماضي للزمان الماضي، والفعل المضارع للزمان المستقبل، وفعل الأمر للزمان الحاضر. ولكن ابن يعيش فشل في تطبيق ذلك.

(٩) القاعدة في اللغة العربية أن اختيار صيغة المضارع مسبوقا بـ(لم) الجازمة يمنع عادة اختيار صيغ أو كلمات معينة وربطها بهذا المضارع. لكن شوقي هنا استعمل المضارع المنفي بـ(لم) وربطه بلفظة (غد) وهو في عرف المنطق تناقص، لأن المضارع المسبوق بـ (لم) يفيد المضى، ومع ذلك اتصل بما يفيد الاستقبال، وهو (غد).

وحاول بعض الباحثين (سعيد الأفغاني : «في أصول النحو») أن يعيد



ترتيب المعنى في البيت على الوجه الآتي:

«إن عزا لم يظلل بحناحيك ذليل مستباح في غد»، لينسجم مع قواعد اللغة.

(١٠) كلمة السياق (context) استعملت حديثا في معان مختلفة، والمعنى الذي يهمنا هنا، هو معناها التقليدي، أي النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم، بأوسع معاني هذه العبارة، فينبغي أن تشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة، كما ينبغي أن تشمل كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات وعناصر أخرى غير لغوية متعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة (بشر: «دور الكلمة في اللغة» ص ٥٤).

والسياق على هذا التفسير نوعان:

النوع الأول: السياق اللغوي (Linguistic context) ويقصد به النص الذي تذكر فيه الكلمة، وما يشتمل عليه من عناصر لغوية مختلفة، تفيد في الكشف عن المعنى الوظيفي لهذه الكلمة.

والنوع الثاني: سياق الحال (context of Situation) ويقصد به الظروف المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، أو بتعبير آخر: دراسة الكلمة في المحيط الذي تقع فيه (أبو الفرج: «المعاجم اللغوية» ص ١٢٠).

ويتناول المعنى الوظيفي (Functional Meaning) فروع اللغة الثلاثة: الصوتيات والصرف والنحو. والمقصود هنا: المعنى الوظيفي النحوي.

(١١) «الأداة» في اللغة: الآلة الصغيرة، وفي اصطلاح النحويين، الكلمة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل. أو هي الحرف المقابل للاسم والفعل (اللسان، وكشاف اصطلاحات الفنون، مادة «أدو» ومحيط المحيط ١/١٤. قال الخليل: الألف التي في الأداة لاشك أنها واو؛ لأن الجماع: أدوات، مقاييس اللغة ١/٧٣).

وقد وردت لفظة «الأداة» عند المبرد بمعنى الآلة التي تستخدم في العمل، سواء أكانت حرفا أم غيره، جاء في المقتضب (٤/ ٨٠): «اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء، تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك».

ولم يرد ذكر للأداة في كتاب سيبويه، وإنما ورد لفظ «الحرف» بمعنى الكلمة المستخدمة، اسما كانت أو فعلا أو حرفا. أما المتأخرون من النحاة فقد أطلقوا لفظ «الأداة» على بعض المعاني النحوية العامة، مثل: أدوات الشرط، أدوات الاستفهام، أدوات القسم. وأحيانا بطلقون على هذه الأدوات لفظ الحروف، فيقولون: حروف الجزاء، حروف الاستفهام.

غير أن الحرف عندهم يعني: ما ليس باسم ولا فعل، أما الأدوات فتشمل الحروف وبعض المفردات الأخرى، كما فعل «ابن هشام» في «المغني» ومن قبله «الهروي» في «الأزهيّة».

(١٢) البيت لذي الرمة، وهو شاعر أموي مشهور (ت: ١١٧هـ) ورسيس الهوى: أوّله (دلائل الإعجاز: ٢٧٢).

(١٣) تعرّض أستاذي الدكتور تمام حسان لمعاني الجهة والزمن بالتفصيل في كتابه: «اللغة العربية، معناها ومبناها» (ص ٢٤٠ ـ ٢٦٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣) غير أني أختلف معه في فهم معنى الجهـة، فهي عنده تعني الهيئة (Aspect) ، أي هيئة الفعل، وقد أوضحنا أن مفهوم الجهة في البحث، يعني الزمن؛ ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا؛ أمّا مفهوم الهيئة فشيء آخر غير الزمن، وهي تتحقق:

ـ إما بتحوير شكل الفعل وتغيير وزنه، كأن يقال: فعّل وفاعل وأفعل من (فَعلَ) المجردة، لأغراض معنوية مختلفة.

ـ وإما ببناء الألفاظ القريبة من الفعل على صيغ معينّة، مثل بناء فاعل ومفعول وفعّال وغيرها من المشتقات من (فَعلَ).



ـ وقد يلجأ الفعل ـ وهذا ما يهمنا في البحث ـ إلى الأفعال شبه المساعدة وغيرها من أنواع الكلم في السياق للدلالة علىٰ الهيئة. ولا يختلط مفهوم الزمن بهذا الذي قصدناه بالهيئة.

(١٤) ولعل فكرة «المضارعية» تؤكد ذلك، فإن معنى «المضارع» أنه أشبه بالاسم منه بالفعل «وسمى مضارعا لأنه مضارع الأسماء بدخول السين وسوف للاستقبال» (ابن يعيش، ٧: ٦) ثم إنه يقع في مواقع الأسماء، ويؤدي معانيها، نحو قولك: زيد يضرب، كما تقول: زيد ضارب، وتقول في الصفة: هذا رجل يضرب، كما تقول: هذا رجل ضارب، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد. كما أنه تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم.

وقد بيّن سيبويه بطريقة عكسية هذه العلاقة التي تربط بين الاسم والفعل المضارع في حديثه عن اسم الفاعل بقوله: «فقولنا: هذا الضارب زيدا، بمعنى: هذا الذي ضرب زيدا، إنما ينظر فيه هنا إلى استمرار هذه الصفة من الفعل، اللاصقة بزيد، فهو الذي ضرب زيدا، وهو الذي مايزال ضَرْبه زيدا حقيقة قائمة ومستمرة. ولأجل ذلك يجوز أن يعامل هذا الاسم الدال على الفعل الماضي معاملة الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هما الضاربا زيد، والضاربو عمرو» (سيبويه، ١: ٩٤) ففكرة الاستمرار في الزمن ـ إذن ـ هي التي تربط بين اسم الفاعل والفعل المضارع، سواء أ كان ذلك الاستمرار في الماضي أم الحاضر أم المستقبل.







(٣)
الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية
(دراســة في الوقف والسكت)




مــدخـــــل:

ــ الفواصل الصوتية بوصفها مجالا من مجالات علم وظائف الأصوات.
ــ استخدام العرب القدامى هذه الفواصل.
ــ نوعا الفواصل، وأهمية كل نوع.

١ ـ حين يتكلم الفرد يتم كلامه في إحدى صورتين شهيرتين: النطق أو الكتابة، وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه؛ لأن الكتابة تعجز عن تسجيل جملة من الظواهر والوظائف العامة، التي يمكن أن نسميها: وظائف صوتية، كالتنغيم في حالات الوقف والابتداء، أو الطول والسكت.. وغير ذلك من الوظائف ذات الدلالة المباشرة في الحدث اللغوي.

ولما كان النحو هو قمّة البحث اللغوي، وهو الهدف الأساسي الذي يسعى اللغويون إلى تحقيقه عند النظر في اللغة المعيّنة ـ فإنه لمن الخطل أن يهمل النحويون الحقائق الصوتية في إجراء بحوثهم وتحليل مادّتهم، فهذه المادة ـ في الواقع ـ إنما تتألف من عناصر مختلفة، صوتية وصرفية، وهذا يعني من الناحية المنهجية ضرورة ربط النحو ربطا وثيقا بعلم الأصوات وعلم الصرف.

وإذا كان مدار البحث في علم الأصوات هو الصوت اللغوي، من حيث مخرجه ومن حيث صفته (صامت أم صائت، احتكاكي أم حنجري، مجهور أم مهموس..) «فإن من البحث الصوتي أيضا فهم تلك الملامح الصوتية العامة التي تصاحب التركيب اللغوي كله» (كشك: ٧) وتؤثر فيه صرفيا ونحويا ودلاليّا.

وتدل النصوص اللغوية على أن النحويين العرب لم يكونوا يكتفون في حكمهم على اللغة بصيغتها المكتوبة فقط، بل كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام

المكتوب في إيضاح كثير من المسائل النحوية، فالاسم المندوب ـ مثلا ـ نوع من أنواع المنادى، لكن لك أن تلحق في آخره ألفا، لأن الندبة تفجّع وحزن، وذلك يحتاج لرفع الصوت ومدّه لإسماع جميع الحاضرين، يقول صاحب الكتاب: «اعلم أن المندوب مدعّو، ولكنه متفجّع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنّهم يترنّمون فيها» (سيبويه ١ : ٣٢١). ويقول ابن يعيش (٢ : ١٣): «اعلم أن المندوب مدعوّ، ولذلك ذُكر مع فصول النداء، لكنه على سبيل التفجّع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنّه تعدّه حاضرا. وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنّ وقلّة صبرهنّ، ولما كان مدعوّا بحيث لا يسمع أَتَوْا في أوله بيا أو وا لمدّ الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم».

وإذا رجعنا إلى ابن جنى في الخصائص نراه يستخدم التشكيل الصوتي في فهم بعض المعاني النحوية، فقد حذفت الصفة ودلّ عليها اللفظ من قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ» وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوّة اللفظ بالله هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكّن بإنسان وتفخّمه، أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيّق قلت: سألناه وكان إنسانا، وتزوى وجهك وتقطبه، فيغنىٰ ذلك عن قولك: إنسانا لئيما. . فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة. . فأما إن عرّيت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز (ابن جنى ١ : ٣٧٠-٣٧٢).

وقد نقل السيوطي في «كتاب الاقتراح (ص ٣٨) «أن» النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات، وبعضه



يؤخذ من صناعة أخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن، فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد عال، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، مأخوذ من صناعة الموسيقي».

والناظر في مثل هذه النصوص يتبيّن أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعـا في اللغة العربية يستخدمان التشكيل الصوتي في التمييز بين المعاني النحوية، فمدّ الصوت وتطويع الكلام مع التطريح والتفخيم والتعظيم ماز بين المنادى المندوب وغير المندوب، وبين الموصوف وغير الموصوف.

ومن ثمّ لم يكن من اللائق أن تعامل اللغة كما لو كانت ميتة، فتسجّل قواعدها وأحكامها بطريقة الكلام المكتوب، وبات من الضروري إشراك الكلام المنطوق في تسجيل هذه الأحكام وتلك القواعد، إذ أن تقاليد السماع في الكلام بحكم قدمها، وحداثة تقاليد الكتابة جعلت الكلام المسموع يبدو أكبر أهمية من الكلام المنظور أو المكتوب، ذلك لأنه أدخل في الحياة من الكتابة، وأوغل في سلوك الفرد والمجتمع، وقد يتّسم أحيانا بطابع التضارب بينه وبين الأنظمة اللغوية (القواعد) صوتية كانت أو صرفية أو نحوية، وعندئذ تعمد اللغة إلى تقـديم طائفـة من الحلول تسمى «الـظواهـر الموقعية» أو «المعالم السياقية» واختصاص النطق دون الكتابة بهذه الظواهر يجعل الكلام المسموع أغنى وأكثر تنوّعا من الكلام المكتوب (حسان: ٤٦، ٤٧).

وقد تنبّه اللغويون العرب القدامى لتلك الظواهر، ونصّوا عليها في كتبهم، ودرسوها دراسة متأنية وعميقة، مثل ظاهرة الوقف، وظاهرة المناسبة، والإدغام، والإعـلال والإبـدال، والتـوصل إلى النطق بالساكن، والتخلص من التقاء الساكنين، وكراهية توالي الأمثال، وكراهية توالي الأضداد ـ إلى آخر هذه الظواهر الصوتية العامة، التي تعدّ مظهرا من مظاهر الذوق العربي.

٣ ـ وفي هذا البحث سأعرض لمجال من مجالات «علم وظائف الأصوات». لم يأخذ مكانته في الدرس النحوي إلى الآن، ألا وهو «الفواصل الصوتية في



الكلام» فقد جعل لها اللغويون القدامى قيمة فنية، تحل بوساطتها بعض القضايا النحوية، وبخاصة تلك التي يثور الجدل حولها.

حدّث المرزبان عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب ـ فيما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (٣: ٢٢٥) ـ قال: «سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظر، في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خربا نفر عنه البيض صفر
لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر. فقال له اليزيدي: انظر فيه. فقال: أقوى، لابدّ أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان. فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد! الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهر مهر».

فالكسائي يرى أن في البيت إقواء، وهو مجيء حركة الرويّ مخالفة لحركة الإعراب، وإن كانت موافقة لموسيقي القصيدة، فهو عيب نحويّ لا موسيقي. أما اليزيدي فقد فطن لشيء آخر لم يفطن إليه الكسائي، وهو أن في البيت وقفة أو استراحة أو سكتة قصيرة، جعلت جملة (لا يكون) الثانية توكيدا لما قبلها، وبعدها يبدأ كلام مستأنف، فيه مبتدأ وخبر، هما: المهر مهر. فالبيت يقرأ هكذا:

لا يكون العير مهرا، لا يكون. المهر مهر.

ومثل هذا ماجاء في تذكرة ابن هشام، وحكاه السيوطي في الأشباه والنظائر أيضا (٣: ٨٤) قال: «حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق، فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا
فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده (فعولان) فقال له عبد الله: ماكان عليك لو قلت: فعولين، فقال: الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض، فلم يعرفوا مراده، فقال عبد

الله: لو قال: (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر. «وهذا معناه: أن (كانتا) فعل تام بمعنى (وجدتا) على حدّ قوله تعالى: «كن فيكون»، ويكون قوله (فعولان): خبر المبتدأ: (عينان). وجملة (قال الله كونا...): صفة للمبتدأ، و(ما تفعل الخمر): مفعول صيغة المبالغة: (فعولان) أي: يفعلان ما تفعله الخمر. وإذن لابدّ من وقفة أو استراحة أو سكتة قصيرة بعد قوله «فكانتا» ليتّضح المعنى النحوي.

وتقوم الأدوات في الكلام المكتوب مقام هذه الفواصل في الكلام المنطوق، وذلك بوصفها حروفا تصاحب الكلام المنظوم أو المكتوب، وتقوم مقام الوقفة أو السكتة في الكلام المنطوق، ولها تأثيرها النحوي والدلالي.

ففي الحالات التي تتكون فيها الجملة من مبتدأ وخبر معرفتين أو قريبين من المعرفة، مثل: المتنبي الشاعر، العقاد الكاتب ـ يحسن أن نفصل بين ركني الجملة (المبتدأ والخبر) بسكتة خفيفة، وننتهي بصوت هابط في نهاية الجملة. أو نستعمل ضمير الفصل كفاصل كتابي للدلالة على أن ما بعده خبر، وليس بنعت، فنقول:

المتنبي هو الشاعر، العقاد هو الكاتب

فإذا خلت الجملة من سكتة خفيفة أو من ضمير الفصل، وانتهت بصوت معلّق ـ كانت ناقصة، وينتظر السامع وقوع الخبر بعدها. جاء في الهمع (١ : ٢٤١) «وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت..».

كذلك الفصل بالواو في قولهم: لا وشفاك الله، للدلالة على معنى الدعاء. وكان من الممكن أن نفهم معنى الدعاء من هذه الجملة بدون الواو، اتكالا على ما فيها من وقفة واستئناف، غير أن ذلك إن أمكن في الكلام المنطوق فهو غير ممكن في الكلام المكتوب بدون الواو، بسبب عدم الأداء الصوتي.

ولنر كيف يحدد الأداء الصوتي الوظائف النحوية في مطلع قصيدة الحُصرى



القيرواني:

يالــيل الــصــب متــى غده أقــيام الــســاعــة موعــده

فمن سكت على كلمة «الصب» كان المنادى من قبيل المنصوب، لأنه مضاف، وتبدأ بعده الجملة الاستفهامية: متى غده؟ ومن سكت على كلمة «ليل» كان المنـادى من قبيل المبنى على الضم، لأنـه نكـرة مقصـوده، وتكون الجملة الاستفهامية: الصب متى غده؟ وفي هذه الحالة يقسّم الشطر الأول من البيت إلى ثلاثة أقسام تمثل الأداء الصوتي، هكذا:

ياليل / الصبّ / متى غده؟

ويمكن الإشارة إلى ذلك كتابة بوضع فاصلة (يا ليل، الصب، متى غده؟) توضح المعنى الوظيفي النحوي للكلمات داخل هذا الشطر(*).

وليست دلالة الفواصل الصوتية أو الكتابية مقصورة على النحو والتراكيب، بل تشمل أيضا الكلمة ومبناها الصرفي، ونرى ذلك واضحا فيما يسمى عند البلاغيين بالجناس التام، فقول الشاعر:

فمــن يك يحلو له ما يصــيـــــ ـــب حرامــا فإن حلالي حلالي

تظهر فيه المجانسة بين كلمتي: حلالي حلالي، والأولى اسم، والثانية فعل ماض، معه جار ومجرور. ولكي يفهم السامع صيغة الماضي لابد أن يسكت المتكلم سكتة خفيفة قبل الجار والمجرور، هكذا:

فإن حلالي حلا / لي

وتكون (حلالي) الأولى اسما لإن، والثانية جملة فعلية خبر إنّ.

وقول الآخر:

عضّــنــا الــدهــر بنــابــه ليت ما حلّ بنــا به

(*) انظر: كشك (من وظائف الصوت اللغوي ص ١١٢).



تظهر فيه المجانسة بين العروض والضرب في نهاية كل شطر، والكلمة الأولى اسم مجرور بالباء، أما الثانية فتتكون من جار ومجرور، بعده جار ومجرور. ولكن نفهم هذا التركيب لابدّ للمتكلم أن يحدث سكتة خفيفة بعد ضمير المتكلمين، هكذا:

بنـــا / بـــــه

ومثل هذه الفواصل المتمثلة في السكتات تجعل الأساس الذي اعتمد عليه البلاغيون في القول بالجناس التام، وهو الاتفاق اللفظي التام بين الكلمتين ـ غير قائم، لأنهم لم ينظروا إلى القيم الصوتية في التراكيب(*).

٣ ـ ومما تقدم يتضح أن الفواصل الصوتية نوعان:

فواصل في النطق.

وفواصل في الكتابة.

ويقصد بالأولى: تلك الوقفات أو الاستراحات أو السكتات التي تقع في الكلام المنطوق، لا لضيق النفَس، وإنما لإفادة معنى وظيفي معين، صوتي أو صرفي أو نحوي أو دلالي.

ويقصد بالثانية: تلك الأدوات أو الحروف التي توجد في الكلام المكتوب، وتقوم مقام الوقفة أو السكتة أو الاستراحة في الكلام المنطوق.

ويهمنا في هذا البحث أن نتناول فواصل النطق بشيء من الدرس والتفصيل على أن نختص فواصل الكتابة ببحث آخر مستقل إن شاء الله.

الفواصـــل النطقيـــة:

تشمل الفواصل النطقية مجموعة من السمات الصوتية العامة، يمكن أن نتناولها من خلال مفهومي الوقف والسكت، وكلاهما ذو علاقة وثيقة بالنحو.

(*) انظر: كشك (من وظائف الصوت اللغوي ص ١١٦).

(أ) الـــــوقـــــف

ـ معناه عند النحاة وعند القراء، والمقصود به في البحث.
ـ أوجه الوقف عند النحاة.
ـ الوقف والابتداء في القرآن الكريم.
ـ الوقف وتوجيه الإعراب.

الوقف كما عرفه الأشموني: «قطع النطق عند آخر الكلمة» (الأشموني ٤ :٢٠٣) واستحسن الصبان هذا التعريف عن تعريف ابن الحاجب، الذي عرّفه بأنه «قطع الكلمة عما بعدها» (الرضى ١ـ٢ :٢٧١) قال الصبان: «لأنه قد لا يكون بعدها شيء» (الصبان ٤ :٢٠٣).

وقد انتقد الرضى من قبل هذا التعريف قائلا:
«قوله: عما بعدها، يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شي ، ولو قال: السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعْلها آخر الكلام لكان أعم (الرضى ١ـ٢ : ٢٧١).

وفي علم (وقف القرآن) يعني: قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة، بنيّة استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله (ابن الجزري ١ : ٢٤٠) أو هو كما ذكر صاحب الإتحاف (الدمياطي ١٠٠): «قطع النطق على الكلمة الوضعية زمنا يتنفس فيه، عادة، بنيّة استئناف القراءة. ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتّصل رسما، ولابد من التنفس معه.. والأصل فيه السكون؛ لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة فأعين بالأخف» وهو السكون.

ويشترك كلّ من النحويين والقرّاء في أن الوقف: قطع الصوت عند آخر



الكلمة، وأنه يكون اختياريا واضطراريا، ذلك أن الوقف إن قُصد لذاته فاختياري وإلّا فان لم يُقصد أصلا، بل قُطع النفَس عنده فاضطراري (الدمياطي ١٠٣).

ويعنينا في هذا البحث الوقف الاختياري، لأن فيه مراعاة المعنى الدلالي والمعنى الوظيفي، ويكون الواقف فيه ملما باللغة، عارفا بعلومها.

والوقف بهذا المعنى مفصل من مفاصل الكلام، يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فيقسم السياق إلى دفعات كلامية، قد يكون معناها كاملا، فتعدّ واقعة تكليمية، أما إذا لم يكن معناها كاملا، كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب ـ مثلا ـ فإن الواقعة التكليمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلاميّة واحدة.

«ولعل ظاهرة الوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربي ترجع إلى كراهية توالي الأضداد أو كراهية التنافر. . . فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئيا أو كليا أو عن انقطاع النفَس أو لأيّ سبب يدعو إلى قصد الوقف ـ يعتبر عكس الحركة تماما، فبينه وبين الحركة تنافر. . . ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشئ ظاهرة الوقف دفعا للتنافر، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية. . » (حسان: ٢٧٠-٢٧١).

أوجه الوقف عند النحاة:

والوقف أيا ماكان يمثّل فاصلا صوتيا بين الموقوف عليه وما بعده، وهذا الفاصل الصوتي يترتب عليه أحد وجوه سبعة، هي:

١ ـ الإسكان، وهو الأصل في الوقف، لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة فأعين بالأخف، وهو السكون.

٢ ـ النقل، أي نقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبل الآخر، وهو مشروط بأن يكون ما قبل الآخر ساكنا، غير متعذّر ولا مستثقل تحريكه، وألا

تكون الحركة فتحة، وألّا يؤدي إلى عدم النظير. وهذه القيود تحدد مجاله، ولذلك قال عنه الرضي: «وهو قليل» ويعلل قلّته بقوله: «وإنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة مرة بالضم، ومرة بالفتح، ومرة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة. وأيضا لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقّه أن يكون على الأخير إلى الوسط. وإنما سهّل ذلك الفرار من الساكنين، والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى» (الرضى ١-٢: ٣٢١) فضلا عن أن اعتماد النحاة في إثبات هذه الحالة من حالات الوقف لم يكن إلّا على الشعر، مما يؤذن بأن هذا الاستعمال شعري خاص[1]، ومن ذلك:

عجبتُ والدهر كثيرٌ عجَبُهْ   من عنَزِيّ سبّني لم اضربُهْ

(الأشموني ٤: ٢١٠)

ثم إن بين النحاة خلافا في مسألة النقل هذه، فقد منع البصريون نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة، فلا يجوز عندهم: رأيت بكَرْ، ولا ضربت الضرَّبْ، لما يلزم على النقل حينئذ في الاسم المنون من حذف ألف التنوين، وحمل غير المنون عليه. وأما الكوفيون فإنهم أجازوا ذلك محتجين بالمرفوع والمجرور، مثل:

أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النّقُرْ

وقول الآخر:

أنا جريرٌ كُنيتي أبو عَمِرْ   أضربُ بالسيف وسعدٌ في القَصِرْ

أَجُبْناً وغَيْرَةً خلف السِّتِرْ

وقول الآخر:

أرتْني حجْلا على ساقها   فهش الفؤاد لذاك الحجِلْ
فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحبي   ألَا بأبي أصلُ تلك الرّجِلْ



وقول الآخر:

علَّمَنا إخوانُنا بنو عجِلْ   شُرْبَ النبيذ، واصطفاقا بالرِّجِلْ

(الأنباري ١-٢: ٤٣٢ المسألة ١٠٦)

وقد وافقهم الأنباري في هذه المسألة، كما وافقه بعض النحاة فيما بعد، كابن عقيل الذي يقول: «ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب» (ابن عقيل ٢: ١٧٨).

وذكر ابن جنى هذه اللغة في باب الجوار من كتاب الخصائص (٣: ٢٢٠) فقال: «عليه أيضا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف، نحو: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها» ويستشف من كلام ابن جنى ومن تمثيله أن هذه اللغة جارية على حالتين من حالات الإعراب، هما الرفع والجر، دون النصب. وقد أطال ابن يعيش في حديثه عن هذه اللغة وأجاد، فقال في شرح المفصل (٩: ٧١): «ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأول، لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني، فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل، فإن كان مرفوعا حوّلوا الضمة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعا، وخروج من عهدة الساكنين، وكذلك الجرّ. تقول في المرفوع: هذا بكُرْ، والأصل: هذا بكْرٌ يا فتى. وفي الجر: مررت ببكِرْ، والأصل: ببكْرٍ يا فتى . . . ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة، نحو: رأيت الرجل والبكْرَ. وقد أجازه الكوفيون. وإنما لم يجز ذلك في النصب، من قبَل أن الأصل من قبْل دخول الألف واللام: رأيت رجلا وبكرا، في الوقف، فاستغني بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن، فلما دخلت الألف واللام قامتا مقام التنوين، فلم تغير الكاف في (البكر) لما لم تغير في (رأيت بكرا) حين جعلت الألف بدلا من التنوين، وأجروا الألف واللام مجرى الألف المبدلة من التنوين، إذْ كانت معاقبة للتنوين. وقال قوم: ينبغي على قياس من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع



والمجرور. . . أن يقول: رأيت بكَرْ وعمرو، كما يفعل في المرفوع، وهو قول حسن وقياس صحيح.

والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجرور. قالوا: وذلك لأن الغرض من هذا النقل الخروج من عهدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود في النصب كما هو موجود في الرفع والجر، وهو قول سديد».

«وسواء وقف بالنقل أم بغيره فإن العلامة الإعرابية غير موجودة، لأن نقل الحركة إلى ما قبلها لا يبقى على كونها علامة إعراب، إذْ أنهم اتفقوا على أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة المعربة بالحركات، ولذا نرجح أن الغرض منه هو الفرار من التقاء الساكنين، لا بيان حركة الإعراب». (عبد اللطيف ١ :٣٤٢).

٣ ـ الإشمام، وهو أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا لفظت بالضمة، من غير صوت أصلا (الرضى ١ـ٢ : ٢٧٥، ابن يعيش ٩ : ٦٧)، الدمياطي ١٠١).

٤ ـ الرَّوْم، وهو الإشارة بصوت خفيّ ضعيف للدلالة على الحركة إعرابا أو بناء في المرفوع والمجرور، والمضموم والمكسور (ابن الجزري ٢ : ١٢٥، الدمياطي : ١٠١، قمحاوي : ١٦).

فهاتان ظاهرتان، إحداهما تهدف مع الوقف بالسكون ـ إلى الرمز إلى الحركة بالشفتين، فإذا قرأ المتعلم قوله تعالى: «ربِّ، إني لما أنْزلتَ إليّ من خير فقيرٌ» (سورة القصص: ٢٤) وقف على كلمة «فقير» بما يسمى بالسكون مع استدارة الشفتين، ليرمز إلى أن الكلمة في حالة الوصل مشكلة بالضم. فالحركة هنا لا تسمع بل ترى، ولذلك اشترطوا في مثل هذا الموقف أن يكون هناك معلم بصير يرى بعينه صحة مثل هذا الوقف. وقد اختصوا الإشمام بالضم لوضوح شكل الشفتين مع الضم.

أما الظاهرة الثانية فهي اختلاس الحركة، وتقصير زمن النطق بها، بحيث

تسمع ويدركها أصحاب السمع في زمن أقلّ مما تتطلبه الحركة العاديّة. فالفرق بين الحركة في هذه الظاهرة والحركة العادية فرق كمية لا أكثر ولا أقل. وعلى هذا يكون هناك ثلاثة أنواع من الحركة: أقصرها حركة الروم هذه، يليها الحركة العادية المألوفة لنا، يليها ألف المدّ أو واو المدّ أو ياء المدّ. (أنيس ١: ٢٢٢).

ومن أمثلة الوقف بالرَّوْم قوله تعالى:

«الله الصمدُ» (سورة الإخلاص: ٢).

«لله الأمر من قبل ومن بعدُ» (سورة الرّوم: ٤).

«مذبذبين بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاءِ» (سورة النساء: ١٤٣).

«الظانين بالله ظنّ السَّوْءِ» (سورة الفتح: ٦).

ولم يجز الرَّوْم والإشمام في هاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء بدلا من التاء صاحبة الحركة حالة الوصل، نحو:

«لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنّهْ» (سورة الحشر: ٢٠).

«شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكهْ» (سورة آل عمران: ١٨).

واختلف في الوقف على هاء الضمير، فقيل بجواز الرّوم والإشمام على الأصل، وقيل بمنعهما طلباً للتخفيف (قمحاوي: ١٦). والمختار. . منعهما فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة، أو كسر أو ياء ساكنة، نحو: يعلمُهْ. . ، وليرضَوْهْ، وبهْ، وإليْهْ. وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك بأن انفتح ما قبل الهاء أو وقع قبلها ألف أو ساكن صحيح، نحو: لن تُخْلفَهْ، واجتباه وهداه، ومنْه وعنْه. . ويتّقْه عند من سكن القاف. . »[٢]. (الدمياطي: ١٠٢).

«وبعض النحويين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروّم والإشمام» (ابن يعيش ٩: ٦٧).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الروم والإشمام من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات، وأن أحدا من الصحابة لم يكن يقف بهاتين الطريقتين. «فالقارىء الناشيء حين يتعوّد

قراءة سورة كسورة «القمر» مع الوقف على رءوس الآيات فيها ـ يحتاج في حالة الوصل إلى قاعدة تهديه، وذلك لأن رءوس الآيات في هذه السورة تختلف فيها الحركات اختلافا واضحا، ففي سبع آيات منها تنتهي الكلمة بالفتح، وفي نحو ست عشرة آية تنتهي الكلمة بالضم، وفي الباقي، وهو نحو ثلاثين آية تنتهي الكلمة بالكسر. فكيف يميز القارىء الناشيء بين أواخر الكلمات في هذه السورة مالم يكن على علم تام بقواعد النحاة في الإعراب، ومالم يتذكرها مع كل آية في حالة وصلها بأية أخرى. لذلك لجأ القرّاء إلى تلك الوسيلة التعليمية التي تبين لنا بوضوح وجلاء عناية أصحاب القراءات بأصول الإعراب كما وضعها النحاة. .» (أنيس ٢ :٢٢٣).

٥ ـ التضعيف، كقولك في جعفر: جعفرّ، وفي وعل: وعلّ، وفي ضارب: ضاربّ، ويشترط فيه: ألا يكون المضعف همزا أو عليلا أو قبله ساكن، «واحترز بالشرط الأول من نحو: بناء وخطاء، فلا يجوز تضعيفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة مالم تكن عينا، وبالشرط الثاني من نحو: سَرُوَ وبقي والقاضي والفتى، فلا يجوز تضعيفه، وبالثالث من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه» (الأشموني ٤ : ٢١٠).

«ولم يُنقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم في (مستطرّ) في سورة القمر. . ولم يُنقل النقل عن أحد من القراء إلا ما ورى عن أبي عمرو أنه قرأ (وتواصوا بالصبِرْ) بكسر الباء، وعن سلام أنه قرأ (والعصِرْ) بكسر الصاد. . بخلاف الإسكان والرَّوم والإشمام فإنها مروية عنهم» (الصبان ٤ : ٢١٠).

ويشبه التضعيف الوقف على المشدد المفتوح، وفيه يتعين التحفظ من الحركة، وذلك مثل قوله تعالى:

«. . . فاذكروا اسم الله عليها صوافّ» (سورة الحج: ٣٦).

وقوله سبحانه:

«ليحقّ الحقّ. .» (سورة الأنفال: ٨).

وإن أدّى ذلك إلى الجمع بين الساكنين فإنه مغتفر في الوقف مطلقا «وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لأجل الساكن، وهو خطأ. وإذا وقف على المشدد المتطرف، وكان قبله أحد حروف المد أو اللّين نحو: دوابّ، وتبشرونّ ـ وقف بالتشديد وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين ومدّ.. وربما زيد في مدّه لذلك» (الدمياطي: ١٠٢).

«وهو يلاحظ في يومنا هذا في إلقاء الإملاء على التلاميذ، وفي كلام المحاضرين المتأنّين والمتأنّقين، ويلاحظ في وقف الدكتور طه حسين على جمل كلامه حين يحاضر، فهو يجعل تشديد الحرف الأخير المسكن للوقف وسيلة من وسائل الإبلاغ السمعي لإرادة التأكيد أو أي معنى آخر مناسب» (حسان: ٢٧٢).

٦ ـ القلب، وهو إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التأنيث ألفا، وحذفه بعد ضم وكسر. ومنه إبدال نون التوكيد الخفيفة بعد فتح ألفا، نحو: «لَيكونا» و «لَنسفعا» وكذا نون «إذا لَأذقناك»[٣].

والسبب «في الإبقاء على الفتح أنه أوضح في السمع من الضم والكسر، ويتطلب زمنا أطول للنطق به، وسقوط الصوت الأكثر وضوحا من الكلام يبرز للسامع بصورة تشعره بفقدان شيء أو نقصان شيء، ولا سيما إذا كانت الفتحة مع التنوين قد تحولا إلى ألف مدّ. وقد ظهر الفرق بين الفتحة، وبين الكسرة والضمة في كثير من الظواهر اللغوية» (أنيس ٢: ٢٢) وهل هناك ماهو أفصح من لغة القرآن، كانت تلتزم الوقف بالسكون إلّا مع المنصوب المنّون فيوقف عليه بالألف، وهو ما نراه في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، مثل:

«قل أُوحي إليَّ أنه استمع نفر من الجنّ، فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا».
«يهدي إلى الرشد فآمنا به، ولن نشرك بربنا أحدا».
«وأنه تعالى جدّ ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدا».
«وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا» إلى آخر سورة الجن.

كذلك إبدال الهاء من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء «كرحمت» وما أشبهها من الكلمات التي رسمت بالتاء في القرآن. والوقف بالتاء لغة «وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منصوبة، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف (إن شجرت الزقوم) و (امرأت نوح وامرأت لوط)[٤] وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي» (الأشموني ٤ : ٢١٤).

وهذه اللغة حكاها سيبويه في الكتاب (٤ : ١٦٧) مروية عن أبي الخطاب (الأخفش الأكبر) عن أناس من العرب، فقال: «وزعم أبو الخطاب أن أناسا من العرب يقولون في الوقف: طلحت» وقد ذكرها كذلك ابن جنى في الخصائص (١ : ٣٠٤) وابن يعيش في شرح المفصل (٩ : ٨١).

وهي شائعة في كلام أهل الخليج والجزيرة العربية، فيقفون على (الحياتْ) - مثلا - بالتاء بدل (الحياهْ) بالهاء.

٧ - الوجه الأخير من وجوه الوقف: الوقف بالحذف: كقوله تعالى: «. . . ربي أكْرمَنْ» و«. . . ربي أهانَنْ» (سورة الفجر: ١٥، ١٦) بحذف ياء المتكلم الساكنة في الفعلين، لأن قبلها نون عماد مشعرا بها. وكحذف الياء من الاسم المنقوص في قوله تعالى: «فاقض ما أنت قاضْ» (سورة طه: ٧٢) «ولكل قوم هادْ» (سورة الرعد: ٧) وكحذف الواو أو الياء في الفواصل القرآنية[٥]، كقوله تعالى:

«والليل إذا يسر» (سورة الفجر: ٤).

ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت. ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل المعل بحذف آخره، مثل قوله تعالى: «فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنّهْ، وانظر. . .» (البقرة : ٢٥٩). وقوله تعالى: «أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتدهْ، قل. . .» (الأنعام: ٩٠).

الثاني: «ما» الاستفهامية المجرورة فيجب حذف ألفها، نحو: لمه؟، عمّه؟ قال



تعالى: «عم، يتساءلون» وتجتلب الهاء في حالة الوقف.

الثالث: كل مبنى على حركة بناء دائما، ولم يشبه المعرب، وذلك كياء المتكلم، وكهي، وهو، فيمن فتحهنّ، وفي التنزيل: « ياليتني لم أُوتَ كتابيهْ. ولم أَدْرِ ما حسابيهْ. يا ليتها كانت القاضيهْ. ما أغني عنى ماليهْ. هلك عني سلطانيهْ» (الحاقة: ٢٥ - ٢٩).

وقد استدل بعض الباحثين (المخزومي: ٢٥١) بظاهرة الوقف على أن العلامات الإعرابية ليست لمجرد الوصل بين الكلمات، إذ لو كانت كذلك لما جيء بهذه الوجوه المتعدّدة في الوقف الذي يستهلك الحركة.

ويرى «نولدكه» (ص ٨٠) أن ظاهرة الوقف قد عجلت بالتغيير الصوتي الذي سمح بضياع ظاهرة الإعراب، لأن هذه النهايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغوي «الكلاسيكي» حينما تكون الكلمة واقعة في آخر الجملة. ويرى «فندريس» (ص ٤٢٣) أن هذه الظاهرة، أي الوقف، مظهر من مظاهر البلى الصوتي الذي يعمل على اختزال طول الكلمات وهدم الإعراب.

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد رأى في الوقف مفتاح السر لقصة الإعراب (أنيس ٢ : ٢٢٠) وهو أمر كثر الكلام فيه في القديم والحديث.

ورأى بعض المعاصرين أن صنيع النحويين في الوقف كان منطلقا للمستشرقين ومن تبعهم من المحدثين، فاستعانوا بقواعد الوقف في النحو العربي لكي يحدّدوا على أساسها بعض علامات الترقيم. (صبح : ٤٩).

الوقف والابتداء في القرآن الكريم:

وقد كان للقراء جولات في الوقف وفصول مستقلة في كتبهم لم يكتفوا فيها بكيفية الوقف على الكلمة، وشرح ما يمكن أن يصيبها حينئذ من تغير، بل عرضوا أيضا لمواضع الوقف من آيات القرآن الكريم، وقسموا الوقف إلى أنواع: تام وكاف وحسن وقبيح.

فالتام: هو الذي يحسن القطع عليه، والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق به شيء مما بعده، وذلك في تمام القصص، وأكثر ما يكون موجودا في الفواصل ورءوس الآي، كقوله تعالى في سورة البقرة:

«وأولئك هم المفلحون» (آية: ٥)

والابتداء بقوله: «إن الذين كفروا..» (آية: ٦).

وكقوله تعالى في السورة عينها: «وهو بكل شيء عليم» (آية: ٢٩).

والابتداء بقوله: «وإذْ قال ربك للملائكة» (آية: ٣٠).

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، كقوله تعالى في سورة النمل (آية: ٣٤) «قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزّة أهلها أذلة» فهذا هو التمام، لأنه انقضاء كلام «بلقيس» ثم قال تعالى: «وكذلك يفعلون».

وكذلك قوله تعالى في سورة الفرقان (آية: ٢٩): «لقد أضلّني عن الذكر بعد إذْ جاءني» فهذا هو التمام أيضا؛ لأنه انقضاء كلام الظالم، ثم قال تعالى: «وكان الشيطان للإنسان خذولا».

والوقف الكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده يتعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، نحو الوقف على قوله تعالى: «حرمت عليكم أمهاتكم» (النساء : ٢٣) والابتداء بما بعده، وذلك في الآية كلّها.

وكذلك الوقف على قوله تعالى: «اليومَ أُحِلَّ لكم الطيباتُ» (سورة المائدة : ٥) والابتداء بما بعده، لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض، فما بعده متعلق بما قبله، فالقطع عليه كاف.

أما الوقف الحسن فهو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا، وذلك نحو: «الحمد لله ربِّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالكِ يوم الدين» (سورة الفاتحة) فالوقوف على «الحمد لله»



حسن، لكن الابتداء بقوله تعالى: «ربّ العالمين» لا يحسن؛ لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، لأنه تابع لما قبله.

وأما الوقف القبيح فهو الذي لا يعرف المراد منه، نحو الوقف على «بسم» «ومالك» والابتداء بقوله تعالى «الله» و «يوم» لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف، ويسمى هذا وقف الضرورة؛ لأنه لا يجوز إلا في تلك الحال (الداني ٧: ب ـ ٩: ب).

ولعل أوضح مثال على صلة الوقف بالنحو ماجاء في كتاب «القطع والائتناف» (أي الوقف والابتداء) لأبي جعفر النحاس. قال النحاس، وهو يتحدث عن القطع والائتناف في سورة الفاتحة.

«المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والقطع على «بسم الله» جائز، إلا أن الائتناف بها بعده لا ينبغي، لأنه نعت، وكذا الوقف على «الرحمن» والتمام: «بسم الله الرحمن الرحيم». ولا تقف على «الحمد» لأنه مبتدأ لم يأت خبره. والوقف «لله» جائز، إلا أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك، لأن قوله: «ربّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين» نعت، وهذا هو التمام. ولا تقف على «إياك» لأنه موضع نصب بنعبد، ولا على «نعبد» لأن ما بعده معطوف عليه، والتمام: «نستعين» ولا تقف على «اهدنا» لأن الصراط منصوب به، ولا على «الصراط» لأن «المستقيم» نعت له. ولا على «المستقيم» لأن ما بعده بدل. ولا على «الذين» لأن ما بعده من صلته. ولا على «عليهم» لأن «غير» بدل من الذين أو نعت. . والتمام: «ولا الضالّين» (النحاس ١ ـ لوحة ١١ ب ـ ٢٣ : أ).

لقد أكد أبو جعفر النحاس هذه الصلة بين الوقف والنحو في كتابه «القطع والائتناف» و «أعطى الجملة القرآنية علاقة واحدة، هي أفضل العلاقات، وهي ألزم من غيرها، وهذه العلاقة هي الرابطة النحوية بين أجزاء الجملة القرآنية مرتبطة بالمعنى العام ارتباطا وثيقا، بحيث يلتزم القارىء بهذه العلاقة، فيقف وقفا تاما في حالة واحدة، وذلك في الموضع الذي يتم فيه المعنى، وتتصل أجزاء

الجملة» (الجنابي: ٤٥٢) فالقارىء إذا وقف على قوله تعالى: «قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة» (المائدة: ٢٦) كان المعنى أنها حرمت عليهم هذه المدة. وإذا وقف على «فإنها محرمة عليهم» كان المعنى أنها محرمة عليهم أبدا، وأنهم يتيهون أربعين سنة؛ لأن سياق الآية: «قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض..».

وقارىء الآية الكريمة: «يُدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذابا أليما» (الإنسان: ٣١) لا ينبغي أن يصل «والظالمين» بما قبله، بل يقف على «في رحمته» لأن الظالمين منقطع مما قبله، منصوب بإضمار فعل، أي: ويعذب الظالمين أو وأوعد الظالمين عذابا أليما. (النحاس ١ ـ لوحة ٨ : ب).

ووضح النحاس أيضا مجموعة من حالات الاتصال التي يقف عندها القارىء، عند كمال اتصالها، ويتجنّب الوقف على ما قبلها، سواء أ كان كمال الاتصال بالتوكيد أم بالبدل أم بالعطف أم بسياق آخر يتم به المعنى كليا، وذلك مثل:

(١) حالة المبتدأ في قوله تعالى: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه والمؤمنون، كلّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله» (البقرة: ٢٨٥)، فقد رأى الإمام يعقوب الحضرمي أن الوقف التمام هو: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه». قال: «والمؤمنون» رفع بالابتداء لا بفعلهم «ورأى الأخفش سعيد: أن التمام في الآية: «والمؤمنون». وقد عقب النحاس على الرأيين بقوله: «هذا القول ـ الأخير ـ أولى من الأول؛ لأن واو العطف توجب أن يكون الثاني داخلا فيما دخل فيه الأول، إلا أن تقع حجة بغير ذلك. وأيضا فإن بعده: «كلّ آمن بالله» ولم يقل: كلّهم، فيكون توكيدا» (النحاس ١ ـ لوحة ٤٤ : ب).

(٣) حالة الخبر في قوله تعالى: «إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون» (البقرة: ٦) فـ «إن جعلت «لا يؤمنون» خبر «إن»

فالقطع عليه، وإن جعلت «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» الخبر، كان الوقف عليه كافيا غير تام. . . والأولى أن يكون القطع «لا يؤمنون» ويكـون كافيا» (النحاس ١ ـ لوحة ١١:ب). وقد وقف عبد القاهر الجرجاني عند قوله تعالى: «لا يؤمنون» في باب «الفصل والوصل» مبينا أنه توكيد لقوله سبحانه «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» وأن معناه يتصل بالأول كما ترتبط الصفة بالموصوف والتأكيد بالمؤكد. (الجرجاني: ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٣) حالة الصلة في قوله تعالى: «الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه» (البقرة: ٢٧) فـ«هذا ليس بقطع كاف، لأن ما بعده معطوف على الصلة، فهو داخل في الصلة. وما بعده هو قوله تعالى: «ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل. .» (النحاس ١ ـ لوحة ١٩ ـ أ).

(٤) حالة العطف في قوله تعالى: «وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كلّ من عند ربّنا» (آل عمران: ٧) فـ: «واو العطف. . تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول حتى يقع دليل خلافه. وقد مدح الله جلّ وعزّ الراسخين بثباتهم في العلم، فدلّ على أنهم يعلمون تأويله» (النحاس ٢ ـ ورقة ٣٥ ـ ب).

وفي هذه الآية اختلاف كثير، يمكن حصره في نقطة واحدة، هي: أيعلم الراسخون في العلم تأويله أم لا؟ ومعنى ذلك أن الواو في الحالة الأولى تدخل الثاني «الراسخون» فيما دخل فيه الأول. أما في الحالة الأخرى فيكون الوقف التام عند قوله «إلّا الله» والواو وما بعدها كلام مستأنف، وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيد وأبي حاتم. ويحتج بما روى طاوس عن ابن عباس أنه قرأ «وما يعلم تأويله إلّا الله، ويقول الراسخون في العلم آمنّـا». أمـا القـول الآخـر فهو قول مجاهد؛ إذ المعنى عنده: «الراسخون في العلم يعلمون تأويله يقولون آمنّا به» (النحاس ٢ ـ ورقة ٣٥ ـ ب).

(٥) حالة الاستثناء في قوله تعالى: «ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم» (النساء: ٦٦). فقد رأى الإمام يعقوب الحضرمي أن الوقف الكافي في هذه الآية هو قوله جلّ وعزّ «ما فعلوه» وعقب عليه النحاس بقوله: هذا تخليط، لا يجوز الوقف علىٰ «ما فعلوه» كما لا يجوز الوقف على قوله جلّ وعزّ: «فلبث فيهم ألف سنة» والسبب في هذا الامتناع: أن بعد قوله تعالى: «فلبث فيهم ألف سنة» استثناء، هو قوله تعالى: «إلّا خمسين عاما» [سورة العنكبوت: ١٤]. وكذا لا يجوز الوقف على «مافعلوه» لأن بعده استثناء هو قوله جلّ وعزّ: «إلّا قليل منهم». وهذا ـ لعمري ـ قياس بديع» (النحاس ١ ـ لوحة ٦٢: أ).

كل هذه الحالات وأمثالها تدلّ بوضوح على أن اهتمام القراء واللغويين منصب على السياق الجملي المرتبط بالنظام النحوي ارتباطا كليا، وتوضح أنه كلما اختلف بناء الجملة اختلفت حالة الوقف، وأن أفضل الحالات هي التي يصح معها النظم الكلي الذي تأتلف أجزاؤه، وترتبط معانيه ارتباطا تاما، وتسمى حالة «القطع التام» أو حالة «الوقف التام».

الوقف وتوجيه الإعراب:

ولما كان القرآن الكريم يعد نصا مكتوبا فقد حاول النحاة والمفسرون تبيين ما تتحمله الجملة القرآنية من وجوه الإعراب، معتمدين في ذلك علىٰ القرّاء في الوقف والابتداء. وكأنهم ـ أي النحاة ـ أرادوا أن يفسروا تلك اللغة المكتوبة بإسباغ مواقف حيّة ملائمة عليها، عن طريق القراءة الصوتية.

ومن أمثلة ذلك ما قالوه في إعراب قوله تعالى: «الٓمٓ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين» (البقرة: ١، ٢). فقد قالوا: «إن «هدى» يحتمل أن يكون في موضع رفع ونصب، فالرفع من أربعة أوجه:



الأول : أن يكون خبر مبتدأ مقدر، وتقديره: هو هدى.

الثاني: أن يكون خبرا بعد خبر، فيكون «ذلك» مبتدأ، و «الكتاب» عطف بيان، و«لا ريب فيه» خبر أول، و«هدى» خبر ثان.

الثالث: أن يكون مبتدأ، و «فيه» خبره، والوقف على هذا القول على «لاريب».

الرابع: أن يكون مرفوعا بالظرف «فيه» على قول الأخفش والكوفيين.

والنصب على الحال من «ذا» أو من «الكتاب» أو من الضمير في «فيه». فإن جعلته حالا من «ذا» أو من «الكتاب» فالعامل فيه معنى الإشارة، وإن جعلته حالا من الضمير فالعامل فيه معنى الفعل المقدر، وهو: «استقر»» (الأنباري ٢ - ١: ٤٥، ٤٦).

ويتجاوز الزمخشري هذه الأوجه الإعرابية المختلفة إلى ما يترتب عليها من الفهم والمعنى، فيقول: «والذي هو أرسخ عرقا في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحا، وأن يقال: إن قوله «الم» برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و «ذلك الكتاب» جملة ثانية، و «لاريب فيه» ثالثة، و «هدى للمتقين» رابعة. وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها، وهلّم جرا إلى الثالثة والرابعة. بيان ذلك أنه نبّه أولا على أنه الكلام المتحدى به، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، فكان تقريرا لجهة التحدى وشدّا من أعضاده، ثم نفي عنه أن يتشبث به طرف من الريب فكان شهادة وتسجيلا بكماله، لأنه لا كمال أكمل مما للحقّ واليقين، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة. . . ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين، فقرر بذلك كونه يقينا لا يحوم الشك حوله، وحقا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق، ونظمت هذا النظم السري - من نكتة ذات



جزالة، ففي الأولى: الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأرشقه، وفي الثانية: ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة: ما في تقديم الريب على الظرف، وفي الرابعة: الحذف ووضع المصدر الذي هو «هدى» موضع الوصف الذي هو هاد، وإيراده منكرا، والإيجاز في ذكر المتقين» (الزمخشري ١: ٢١).
ولا شك أن الوقف أو التقسيم الذي يلابس الآية السابقة (آلم / ذلك الكتاب / لاريب فيه / هدى للمتقين) كان وراء فهم الزمخشري الدقيق لنظم هذه الآية.

ويبدو الوقف فاصلا صوتيا مهما في فهم المعنى النحوي، لمن يقرأ قوله تعالى: «قال: لا تثريب عليكم. اليوم يغفر الله لكم» (سورة يوسف: ٩٢). فالوقف على (عليكم) في الآية الكريمة؛ لأن الظرف متعلق بالفعل بعده، وليس متعلقا باسم (لا)، لأنه لو تعلق باسم (لا)، لكان هذا الاسم عاملا فيه، وفي هذه الحالة يكون (لا تثريب) شبيها بالمضاف، فيجب نصبه وتنوينه. ولمّا كانت قراءة (لا تثريب) بالبناء على الفتح، وجب تعلّق الظرف بالفعل (يغفر)، وكان الوقف على (عليكم).

ويظهر أثر الوقف واضحا في توجيه الإعراب، في مثل قوله تعالى: «.. فلمّا آتَوْهُ مَوْثِقهم، قال: الله على ما نقول وكيل» (سورة يوسف: ٦٦) فيجب الوقف على (قال) لئلا يتوهّم كون الاسم الكريم بعده فاعلا له، إذ الفاعل هو يعقوب عليه السلام، وجملة (الله على ما نقول وكيل) مقول القول.

ولقد أوجب الزركشي في البرهان (١: ٣٤٤، ٣٤٦) الوقف على قوله تعالى: «ولقد همّت به» (سورة يوسف: ٢٤) والابتداء بقوله: «وهم بها» وذلك للفصل بين الخبرين، أي إن (الواو) في الآية استئنافية، وليست من باب العطف، لأنها لو كانت من باب العطف لكان يوسف وامرأة العزيز مشتركين في ذنب واحد، وهو أنه همّ بها تماما مثلما همّت هي به، ولكنه ـ عليه السلام ـ همّ بدفعها، أي على حذف مضاف، في حين أنها همّت هي به؛ أي أرادت الفاحشة، لذلك ففي الآية التاسعة والعشرين من السورة نفسها يجب الوقف على قوله: «يوسفُ



أعرضْ عن هذا» والابتداء بقوله: «واستغفري لذنبك» فإنه بذلك يتبين الفصل بينَ الأمرين؛ لأن يوسف أُمر بالاعراض، وهو الصفح عن جَهْلِ مَن جَهِلَ قَدْره، وأراد ضُرّه. والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها، لأنها همّت بها يجب الاستغفار منه، ولذلك أُمرت به.

ولأهمية الوقف وأثره في الإفهام النحوي نجد كثيرا من النحاة والقراء قد كتبوا فيه، فقد ذكر ابن النديم في الفهرست (ص ٣٤) حمزة والفراء والأنباري (أبا البركات) وغيرهم، ونسب لكل منهم كتابا في الوقف والابتداء، كما ذكر الزركشي في البرهان (١: ٣٤٢) أبا جعفر النحاس والداني وغيرهما.

ويؤكد السيوطي في الاتقان (١: ٨٤) ـ نقلا عن الأنباري ـ تلك الرابطة القوية بين الوقف والإعراب، «مستخدما الفصائل النحوية المزدوجة مقياسا لعدم الوقف، فلا يصح عنده الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا المؤكد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون مبدله، ولا إنّ أو كان أو ظنّ وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته» (ياقوت: ٢١٠) فهذا كله من باب وقف الضرورة، وقد تقدم أن ما يهمنا في هذا البحث هو وقف الاختيار؛ لأن فيه مراعاة المعنى الدلالي والنحوي، ويكون الواقف فيه ملما باللغة، عارفا بعلومها.

(ب) السكــــــت

ــ معناه، والفرق بينه وبين الوقف.
ــ السكت والإفهام النحوي
ــ السكت في القرآن الكريم.

السكت، هو نوع من الوقف بمفهومه العام، لا بمفهومه الاصطلاحي في علم وقف القرآن، وذلك لأن السكت فيه قطع الصوت كالوقف، والفرق بينهما في الزمن والطريقة وأداء المعنى، فالسكت يصحبه تنغيم معيّن، وزمنه أقلّ من زمن الوقف، ولا تنفّس فيه، لأنه لا يدلّ على تمام المعنى، كما أن حركة الإعراب باقية معه، أما الوقف فلا بد فيه من قطع النفس، والزمن فيه حرّ غير مقيدّ، فقد يطول وقد يقصر، لكنه لا يصل إلى زمن السكت، كما أنه يدل على كمال المعنى، وفيه كسر الإعراب بإحلال السكون محل الحركة، لأن المقصود بالوقف «وقف التمام»، كما تقدم. من هنا كان السكت أدخل في باب التنغيم (وهو التشكيل الصوتي للكلام) منه في باب الوقف. وعلى سبيل المثال، في جملة مثل: ذلك القصص الحق، قد يكون (ذلك القصص) عنصرا واحدا (مبدلا منه + مبـدلا = مبتدأ) والعنصر الثاني (الحق). وقد يكون (ذلك) هو المبتدأ، و (القصص الحق) عنصرا واحدا (منعوتا + نعتا = خبرا)، ولكي يظهر هذا التفسير لابد من سكتة خفيفة عند كل عنصر هكذا:

ذلك القصص / الحق.
ذلك / القصص الحق.

السكت والإفهام النحوي:

وهناك مسائل نحوية كثيرة يمثل السكت فيها عاملا من عوامل فهمها، من ذلك:

١ ـ الدلالة على الإشارة في مثل قولنا: من ذا الشاعر؟ ماذا الكتاب؟ بمعنى: من هذا الشاعر؟ ما هذا الكتاب؟ فـ«ذا» في المثالين اسم إشارة، ولا يمكن فهم هذا المعنى إلا إذا سكن المتكلم سكتة خفيفة بعد اسم الاستفهام «مَن» أو «ما» هكذا:

من / ذا الشاعر؟

ما / ذا الكتاب؟

فيكون اسم الاستفهام: مبتدأ، و«ذا»: خبر، وما بعده بدل. وذلك حتى لا يتوهم السامع أن (من ذا) أو (ماذا) كلها اسم استفهام، وأن «ذا» ملغاة على رأي البصريين، أو زائدة على رأى الكوفيين. (خالد الأزهري ١: ١٣٨ ـ ١٣٩).

٢ ـ صدارة الاستفهام في مثل قوله تعالى: «الحاقة ما الحاقة» «القارعة ما القارعة» و«أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين» (الواقعة: ٢٧). «وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال» (الواقعة: ٤١). ومثل قولنا: الحرب ما الحرب، السلام ما السلام. فكل نص من هذه النصوص يتكون من جملتين، أو عبارة عن جملة كبرى مكونة من (مسند إليه مفرد + مسند جملة استفهامية) ولابد للمتكلم بهذه الجمل أن يحدث سكتة بعد المسند إليه، ليبدأ الجملة الاستفهامية هكذا:

الحاقة / ما الحاقة

القارعة / ما القارعة

وأصحاب اليمين / ما أصحاب اليمين .. الخ

ويسمى هذا بالأسلوب المركّب أو المرجّع، يذكر القرآن أولا اللفظ مجردا، ثم يرجعه مضيفا إليه حرفا أو حرفين، ثم يعيده ثالثة وقد زاد عليه كلمة أو كلمتين (الحاقة، ما الحاقة؟ وما أدراك ما الحاقة؟) (القارعة، ما القارعة؟ وما أدراك ما القارعة؟) وذلك لإحداث القوة والأثر والغموض

الذي يستوفز الإحساس بترجيع اللفظ مرة ومرتين وأكثر، فتزداد قوته، ويزداد أثره، ويزداد غموضه. ومما يتصل بالسكت والاستفهام ما نقرأ في الكتب والصحف من عبارات يوهم ظاهرها مخالفة القواعد النحوية، وذلك مثل:

الوصول إلى الحقيقة ، كيف يكون؟

نظام الفَصْلَيْنْ ، متى طُبّق؟

فمن المعلوم أن أدوات الاستفهام لها الصدارة، فكان الظاهر أن يقال:

كيف يكون الوصول إلى الحقيقة؟

متى طبّق نظام الفصلين؟

والواقع أنه لا مخالفة في مثل هذه التعبيرات، لأنها مكوّنة من جملتين، جملة كبرى داخلها جملة صغرى، هي جملة الاستفهام، والصدارة متحققة، لأن المقصود أن تتصدر الأداة جملتها، ولذا ينبغي للمتكلم أن يسكت سكتة خفيفة قبل الاستفهام، هكذا:

الوصول إلى الحقيقة / كيف يكون؟

نظام الفصلين / متى طبّق؟

وقد أشرنا إلى ذلك كتابة بوضع فاصلة / قبل جملة الاستفهام (الوصول إلى الحقيقة، كيف يكون؟ نظام الفصلين، متى طبّق؟) وبذلك يصبح الاستفهام في صدر الجملة الثانية. وهذا من باب قوله تعالى:

«يسألونك عن الساعة، أيّان مرساها» (النازعات: ٤٢).

«انظر، كيف نصرّف الآيات» (الأنعام: ٦٥)

«قال: هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه..» (يوسف: ٨٩).

«فانظر، ماذا يرجعون» (النمل: ٢٨).

فالأمثلة السابقة تشترك مع هذه الآيات في أن أداة الاستفهام وقعت في صدر الجملة الثانية، وهذه الجملة في محل رفع أو نصب أو جرّ بالنسبة لما قبلها[٦].

أمّا لماذا عدل الكاتب أو القارىء عن الجملة الصغرى (كيف يكون الوصول إلى الحقيقة؟ متى طبّق نظام الفصلين؟) إلى الجملة الكبرى (الوصول إلى الحقيقة، كيف يكون؟ نظام الفصلين، متى طبّق؟) فلغرض بلاغي، هو بيان أهمية المسند إليه وجذب الانتباه إليه، ولذلك قدّمه وكرره، مرة بالإظهار، وأخرى بالإضمار.

٣ ـ الدلالة على متعلق الفعل من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول، في نحو:

«في حديث سبق، أشرنا إلى...»

«من خلال المناقشات التي دارت، تبين...»

«انطلاقا من هذه النقطة، تتفرع المناقشة إلى...»

«رغبة في النهوض بالمستوى، حرص المجتمعون على...»

وتبدو مثل هذه التراكيب كما لو كانت على غير المشهور في العربية، وذلك لأنها مكونة من عنصرين، أحدهما بمثابة المقدمة أو التمهيد للثاني، ولكن دون فصل تام بينهما، بدليل النغمة الصاعدة التي ينتهى بها الجزء الأول، وهذه النغمة دليل اتصال الكلام. غير أن المتكلم يحدث سكتة خفيفة جدا بين الجزأين ليدلّ على تعلق الظرف أو الجار والمجرور أو المفعول بالفعل بعده، هكذا:

في حديث سبق / أشرنا إلى...

من خلال المناقشات التي دارت / تبين...

انطلاقا من هذه النقطة / تتفرع المناقشة إلى...

رغبة في النهوض بالمستوى / حرص المجتمعون على...

وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة بين الجزأين.

٤ ـ تحديد الجواب من الشرط في مثل: من يجتهد ينجح، فمن المعلوم أن أسلوب الشرط يتكون من ثلاثة أركان: الأداة، وجملة الشرط، وجملة

الجواب «وتلتزم اللغة في هذا الأسلوب ترتيبا صارما، حيث لا يقبل تقديم أو تأخير في أركانه. ونكاد نحس في هذا الأسلوب أن أداة الشرط موصولة بجملة الشرط دون سكتة بينهما. وكأن الأسلوب في تنغيمه قسمان: الأداة والشرط معا، ثم الجواب، لأننا حين ننطق جملة: (من يذاكر يحقق له الله النجاح) فإن هذه الجملة وإن قسمت وظيفيا إلى ثلاثة أركان، فإنها نطقيا ركنان: الأول: من يذاكر، ويتلو هذا الركن سكتة واضحة ليبدأ الجواب بعدها ذا وضوح نغميّ يحدد المراد من الكلام، لأنه تمام الفائدة في أسلوب الشرط» (كشك: ٦٨).

والسكتة في أسلوب الشرط تختلف عنها في جملة الاستفهام مثل: من يذاكر؟ لأن الأخيرة تقع في النهاية.

وتقوم الفاء مقام السكتة إذا كان جواب الشرط مقترنا بالفاء، نحو: من يجتهد فالنجاح حليفه، «من عمل صالحا فلنفسه، ومن أساء فعليها» (فصلت: ٤٦)؛ لأن الربط بالفاء يُحدث إسراعا عند النطق بالجواب. ويمكننا أن نلحظ ذلك عند نطق كلّ من الجملتين:

من يجتهد / ينجح

من يجتهد فالنجاح حليفه

فعلى حين يطلب الإبطاء بالجواب في الجملة الأولى فإن الإسراع سمة الجواب في الجملة الثانية. (كشك: ٦٨-٦٩).

ويستوى في هذا: الشرط وما يشبه الشرط، العامل وغير العامل، ومن أمثلة غير العامل قوله تعالى: «يكاد البرق يخطف أبصارهم كلّما أضاء لهم، مشوا فيه، وإذا أظلم عليهم، قاموا». (البقرة: ٢٠).

أو كلّما عاهدوا عهدا، نبذه فريق منهم» (البقرة: ١٠٠).

«ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم، نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم» (البقرة: ١٠١).



فالسكت في كل هذه النصوص دليل الجواب، ودليل اتصال الجملتين، لأن المعنى لمّا يتم بعد. فإن اقترن الجواب بأداة قامت مقام السكت، وكان الإسراع في النطق ميسم هذا الجواب، كقوله تعالى:

«ولمّا ضُرب ابن مريم مثَلا إذا قومك منه يصدون» (الزخرف: ٥٧).

«ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون» (الزخرف: ٦٠).

وكقول الشاعر:

يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا

(الأشموني ١: ٢١٥)

فإن ورود الجواب في هذه النصوص مقرونا بالأداة لا تتحقق فيه الفسحة النطقية التي كانت موجودة في حالة عدم اقترانه بالأداة.

٥ ـ تحديد الجواب بعد الطلب في مثل: آتني، آتك، فقد عقد سيبويه في الكتاب (٣:٩٣) بابا، سماه «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض» ومثّل للأمر بالمثال: ائتني آتك، وللنهى بالمثال: لا تفعل يكن خيرا لك، وللاستفهام بالمثالين: ألاَ تأتيني أحدّثْك؟ وأين تكون أزرْك؟ وللتمنى بالمثالين: ألا ماءَ أشربْه، وليته عندنا يحدّثْنا، وللعرض بالمثال: ألاَ تنزل تصبْ خيرا.

ويرى سيبويه أن الذي أحدث الجزم في الجواب هو هذه الجمل السابقة عليه، ويقيس هذه الحالة على حالة أخرى، هي حالة الجملة الشرطية. يقول سيبويه: (٣:٩٣،٩٤): «وإنما انجزم هذا كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتك». «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني

آتك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك. وإذا قال: أين بيتك أزرْك، فكأنه قال: إن أُعلمْ مكان بيتك أزرْك، لأن قوله: أين بيتك، يريد به: أعلمني. وإذا قال: ليته عندنا يحدثْنا، فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدّثْنا، وهو يريد ههُنا إذا تمنى،ما أراد في الأمر. وإذا قال: لو نزلت، فكانه قال: انزلْ (سيبويه ٣ : ٩٤).

ويلاحظ أن الخليل يرجع الجزم إلى ما ضمّن في هذه الأوائل من معنى (إنْ) أي معنى الشرط.

والذي عليه أكثر النحاة أن الجزم هنا ليس لأن الجواب للطلب،وإنما لشرط مقدر، «لأنك إذا قلت: أكرمك، فإنما المعنى: ائتني، فإن تأتني أكرمك؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان» (المبرد ٢ : ٨٢). وهذا ما صرّح به ابن السراج وهو يتحدث عن أحوال «حرف الجزاء»، حيث يقول (٢ : ١٦٨): «وأما الثالث: الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه، وفيما بقي من الكلام دليل عليه، وذلك إذا كان الفعل جوابا للأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمنى أو العرض تقول: ائتني آتك، فالتأويل: ائتني فإنك إن تأتني آتك».

وعلى هذا يمكن القول بأن هذه التراكيب ذات بنيتين: بنية سطحية ظاهرة (ائتني آتك) وبنية عميقة خفية (ائتني فإنك إن تأتني آتك) كما يدلّ عليه كلام ابن السراج، وكما يفهم من قول السيرافي: «جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله. والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويَعِدُ بها الآمر والناهي، وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كل حال، وإنما هي معلقة بمعنى: إن كان ووُجد وجب الضمان والعدَة، وإن لم يوجد لم يجب؛ ألا ترى أنه إذا قال: ائتني آتك، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمورَ إلا بعد أن يأتيه المأمورُ. . . ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل



على هذا المعنى، والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء» (السيرافي ٣: ٢٤٨). (سيبويه ٣: ٩٤ هامش: ١).

ويرى الجرجاني أنه لابد من التفسير على الإضمار؛ لأن حمل الكلام على ظاهره مفض إلى الإحالة، يقول الجرجاني (٢-١٠٦٨، ١٠٦٠): «ولو حملت الكلام على ظاهره أَحَلْتَ، لأجل أن الأمر بالإتيان لا يكون موجبا الإكرام، وإنما يوجب ذلك الإتيان، ولو كان جزم (أكرمك) بنفس (ائتني) على ما يظنه من لاخبرة له بهذا العلم، لوجب أن يقال: إن المعنى في قولك: ائتني أكرمك: إن آمرْك بالإتيان أكرمْك».

ويهمّنا من هذه الأقوال أمران، لهما علاقة وثيقة بموضوع السكت الذي معنا:

الأمر الأول: ماجاء في قول سيبويه: «وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء» فقوله: «إذا أرادوا الجزاء» يفهم منه أن جواب الطلب يجوز فيه الجزم ويجوز الرفع؛ أما الجزم فعلى قصد الجزاء، وبيان أن الفعل مسبب عما قبله، وأما الرفع فعلى الاستئناف، وفي هذه الحالة يكون الجواب غير مرتبط بالجملة الأولى الطلبية، يقول سيبويه (٣: ٩٥-٩٦): «وتقول: ائتني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت، على ألا تجعله معلقا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه، كأنه يقول: ائتني، أنا آتيك».

وقد استشهد سيبويه على حالة الرفع هذه بثلاثة أبيات:

١ - قول الأخطل:

وقال رائدهم ارسوا نزاولُها
فكل حتف امرىء يمضي لمقدار

(سيبويه ٣: ٩٦)

فالمعنى على الاستئناف، أي: ارسوا نحن نزاولها.

٢ - قول عمرو بن الإطنابة:



يا مال والحق عنده فَقِفُوا
تُؤْتَوْنَ فيه الوفاء معترفا
(سيبويه ٣: ٩٦)

فكأنه قال: قفوا، إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفا.

٣ ـ قول معروف الدبيري:

كونوا كمن واسي أخاه بنفسه
نعيشُ جميعا أو نموتُ كلانا

أي: كونوا هكذا، إنا نعيش جميعاً أو نموت كلانا، إن كان هذا أمرنا.

ولكي يفهم السامع معنى الاستئناف في هذه النصوص لابدّ من وجود سكتة خفيفة قبل النطق بالجملة الاستئنافية، هكذا:

ارسوا / نزاولها
قفوا/ تؤتون
كونوا.. / نعيش

وتكون الجملة الاستئنافية لا محل لها من الإعراب.

ولاشك أن السكت بوصفه فاصلا صوتيا ذا دلالة نحوية، سيكون الكلام معه منغّما تنغيما خاصا، يؤدي المعنى المطلوب.

وفي القرآن الكريم أفعال مرفوعة بعد طلب، يوهم ظاهرها الجواب، وليست كذلك، مثل قوله تعالى:

«ولا تَمْنُنْ تستكثرُ» (سورة المدثر: ٦).

«فهب لي من لدنك وليّا يرثُنى..» (سورة مريم: ٥، ٦).

«فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دَرَكا ولاتخشى» (سورة طهٰ: ٧٧).

«خذ من أموالهم صدقة تطهّرُهم..» (سورة التوبة: ١٠٣).

فجملة «تستكثر» في موضع النصب على الحال من فاعل «تمنن».. وجملة «يرثنى» في موضع النصب، على أنها نعت لـ «وليّا». وجملة «لاتخاف» في موضع

النصب على الحال من فاعل «اضرب»، ويجوز أن تكون استئنافية، فلا محل لها من الإعراب. وجملة «تطهرهم» في موضع النصب، على أنها نعت لـ «صدقة»، فالارتباط بين هذه الجمل وما قبلها ليس ارتباط المسبّب، أو ليس ارتباط الجواب بالطلب، وإلا لفسد المعنى. ومن هنا كان رفع هذه الأفعال وعدم جزمها، كما أنها لا تحتاج إلى فاصل صوتي بينها وبين ما قبلها، لأنها منه حال أو نعت.

الأمر الثاني: قول السيرافي: «جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله..» وهو ما فهم من كلام المبرد وما صرح به ابن السراج، وأكدّه الجرجاني ـ كما تقدم. فهذا يعني أن هناك حذفا في هذه التراكيب، مما يقتضى أن يعمد المتحدث بمثل هذه التراكيب إلى شيء من التوقّف، بإحداث سكتة لطيفة بعد نطق الجملة الطلبية، لأن ذلك من شأنه أن يجعل ما بعد الطلب من قبيل الكلام الجديد، وينبّه السامع إلى أن في الكلام حذفا أو تقديرا أو إضمارا، ولذا ينبغي وضع فاصلة بين الجملتين عند الكتابة.

٦ ـ التمييز بين «إن المكسورة و «أن» المفتوحة، لأننا نتصوّر بطأ في النطق عند كسر همزة «إن» ووجود سكتة خفيفة قبلها، في حين ندرك وصلا نطقيا بين «أن» المفتوحة وما قبلها. ويتضح ذلك من ملاحظة التنغيم في كل من الجملتين:

علمت أنك مسافر

علمت إنك لمسافر

فالتركيز على «إن» في الجملة الثانية يأتي بنغمة تختلف عن النغمة في الجملة الأولى؛ فسمة الأولى الإسراع والاتصال، وسمة الثانية الإبطاء وإحداث سكتة خفيفة قبل النطق بجملة «إنك لمسافر» بعدها تصعد النغمة وتشتد. (كشك: ١١٠-١١١).

ويبدو عنصر «السكت» واضحا، بوصفه عاملا من عوامل التمييز بين «إن» المكسورة و «أن» المفتوحة في كثير من المواضع التي يجب فيها كسر الهمزة، ومن ذلك:

أ ـ وقوعها في الابتداء حكما، كأن تقع تالية لـ «ألا» الاستفتاحية أو لـ «حتى» الابتدائية، أو لـ «كلّا» أو تقع في بدء كلام مستأنف. وذلك نحو:

«ألاَ، إن أولياء الله لا خوف عليهم. .» (يونس: ٦٢)

مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه.

«كلاّ، إن الإنسان ليطغى» (العلق: ٦).

«ولا يحزنك قولهم، إن العزّة لله جميعا» (يونس: ٦٥).

الزم زيدا، إنه فاضل (خالد الأزهري ١: ٢١٥ ـ ٢١٦).

فـ«إنّ» في المثالين الأخيرين في بدء كلام مستأنف، وكذا الواقعة بعد «كلّا» أما الواقعة بعد «حتّى» و «ألاَ» فلأن "حتى" ابتدائية و «ألاَ» لاستفتاح الجملة، لذا وجب كسرها. ويلاحظ إحداث سكتة خفيفة قبل النطق بـ«إنّ» في هذه الأمثلة، كعلامة من علامات الإفهام النحوي.

ب ـ وقوعها محكية بعد القول، نحو: «قال إني عبد الله» (مريم: ٣٠) لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكيّة فتحت، نحو: أتقول أن زيدا عاقل، ونحو: أخصك بالقول أنك فاضل، فإنها في المثال الأول مفعول للقول بمعنى الظن، وفي المثال الثاني للتعليل، أي: لأنك فاضل (خالد الأزهري ١: ٢١٥). ويلاحظ الإسراع في النطق في حال الفتح والإبطاء في حال الكسر.

ويتضح ذلك أكثر في المواضع التي جوّز النحاة فيها الأمرين، الفتح والكسر، كقول الشاعر:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
إذا أنه عبد القفا واللهازم

(الأشموني ١: ٢٧٦)

«فإذا» في البيت فجائية، وقد وقعت «إنّ» بعدها، فجاز فيها الكسر والفتح، الفتح على معنى «فإذا العبودية حاصلة»، والكسر على معنى «فإذا هو عبد القفا. .».



كذا إذا وقعت جوابا لقسم ذكر فعله ولم تذكر اللام في الجواب، كما في قول الشاعر:

أو تحلفي بربك العليّ
أني أبو ذيّالك الصبيّ

(الأشموني ١: ٢٧٦)

فيجوز فتح «إنّ» وكسرها في هذه الحالة، أما الفتح فعلى تقدير خافض يصل الكلام، أي: تحلفى على أني. . ، وأما الكسر فعلى أن جواب القسم جملة «إني أبو ذيّالك الصبي». ويلاحظ اختلاف نغمة الفتح عن نغمة الكسر، فالثانية تحتاج إلى سكتة خفيفة قبلها. ولنتصوّر نطق كلّ من الجملتين:

حلفت إنّ زيدا قائم

حلفت أنّ زيدا قائم

لنرى الفارق بين الكسر والفتح واضحا، ولعلّ ذلك مردّه عنصر التوكيد في الأول وعدمه في الثاني.

فإذا دخلت اللام في الجواب تعين كسر الهمزة، نحو:

«ويحلفون بالله إنهم لمنكم» (التوبة: ٥٦).

«أ هؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم» (المائدة: ٥٣).

جـ ـ وقوعها تالية لموصول حرفي أو اسمي، نحو قوله تعالى: «وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة» (القصص: ٧٦) فنكاد نحسّ في هذا الأسلوب أن «ما» لا بدّ أن يتلوها سكتة خفيفة جدّا تبدأ بعدها جملة الصلة. فلو كانت «إن» غير تالية للموصول، بأن وقعت في حشو الصلة ولو تقديرا ـ وجب فتحها ووصل الكلام معها، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، ونحو قولهم: لا أفعله ما أن في السماء نجما، إذ التقدير: لا أفعله ما ثبت أن في السماء نجما.

د ـ ومن مواضع كسر همزة «إنّ» التي يظهر فيها السكت، وقوعها بعد فعل قلبي علّق عنها باللام، نحو قوله تعالى:



والله يعلم إنك لرسوله» (المنافقون: ١).

ونحو قول الشاعر:

ألم تر إني وابن أسودَ ليلةً
لنَسْري إلى نارَيْن يعلو سناهما

(الأشموني ١: ٢٧٥)

هـ ـ أو أن تقع خبرا عن اسم ذات، نحو: زيد إنه فاضل، لأن المصدر المؤول لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل. ومنه قوله سبحانه: «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة» (الحج: ١٧) فجملة «إن» ومعموليها خبر «إنّ الذين آمنوا...» وواضح أن هناك فترة زمنية وفاصلا صوتيا يحسّه المتكلم قبل النطق بجملة الخبر.

وقد تقوم الواو أو الفاء مقام السكت، كما إذا وقعت «إنّ» حالا مقرونة بالواو، نحو:

«كما أخرجك ربّك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون» (الأنفال: ٥)

أو وقعت تالية لفاء الجزاء، نحو:

«من عمل منكم سوءا بجهالة، ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم» (الأنعام: ٥٤).

وقرىء بالكسر «فإنه غفور رحيم» وذلك لأن هذا من المواضع التي يجوز فيها فتح «إن» وكسرها، فالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف، أي: فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فالغفران جزاؤه. والكسر ـ وهو أحسن في القياس كما يقول الأشموني (١: ٢٧٧) ـ على جعل ما بعد الفاء جملة تامة، أي: فهو غفور رحيم. وعلى الكسر تقوم الفاء بوصفها فاصلا كتابيا مقام السكت بوصفه فاصلا صوتيا تنغيميا.

ومثل فاء الجزاء ما يشبهها، كما في قوله: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خُمسه «سورة الأنفال: ٤١) (الصبان ١: ٢٧٧) فقد قرىء بالفتح، وبالكسر «فإن». وفي حالة الكسر تقوم الفاء مقام السكت.

٧ ـ النعت المقطوع: ذكر النحاة أن النعت إذا قطع عن المنعوت خرج عن كونه نعتا اصطلاحيا. «وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل؛ فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحّم وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت، وقدّرت «هو». والفعل إن نصبت النعت، وقدّرت في المدح: أمدح، وفي الذم: أذم، وفي الترحم: ارحم... كقولهم في المدح: الحمد لله الحميدُ، بالرفع بإضمار «هو» فهو: مبتدأ، والحميد: خبره. وقوله تعالى في الذم: «وامرأته حمّالةَ الحطب» (سورة المسد: ٤) بالنصب لحمالة بإضمار «أذمّ»، و«امرأته» مرفوع بالعطف على فاعل «يَصْليَ» المستمر فيه..» (خالد الأزهري ٢: ١١٧).

فلا يمكن فهم القطع إلّا بالسكت على هذه الجمل، هكذا:

الحمد لله / الحميــدُ

وامرأته / حمّالةَ الحطب

وتحلّ الفاصلة في الكلام المكتوب محل السكت في الكلام المنطوق (الحمد لله، الحميد. وامرأته، حمالة الحطب) لأن النعت المقطوع مع المقدر يصبح جملة مستقلة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب.

ومعنى هذا أن وجود الفاصل الصوتي بين النعت والمنعوت أخرج النعت وقطعهَ عن منعوته، وأصبح يكوّن جزءا من جملة أخرى.

٨ ـ النعت بالجملة الطلبية، فقد اشترط النحاة في جملة النعت أن تكون خبرية، فإن جاء عن لسان العرب ما ظاهره الطلب يؤول على إضمار القول، كقول العجاج.. «يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل، ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب:

حتــى إذا جنّ الــظلام واختــلط

جاءوا بمــذق، هل رأيت الــذئــب قط



فظاهره أن جملة الاستفهام، وهي «هل رأيت الذئب» نعت لمذق، فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف، وجملة الاستفهام معمول الصفة، أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط» (خالد الأزهري ٢: ١١٢)، (كشك: ٦٥).

ويبدو أن الشيخ خالد الأزهري لم يعجبه هذا التأويل، فأخذ يفسّر المسألة تفسيرا آخر، فقال: «وقال ابن عمرون: الأصل: بمذق مثل لون الذئب، هل رأيت الذئب؟ يقولون: مررت برجل مثل كذا، هل رأيت كذا؟ وفي الحديث: «كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان»؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «فإنها مثل شوك السعدان» ثم حذف مثل لون الذئب، وبقي هل رأيت الذئب؟ فتأوّلوه بمقول عند رؤيته» (خالد الأزهري ٢: ١١٢). وعلق يسّ في الحاشية، فقال: «وما أدري ما الذي دلّ النحاة على أن هذا وصف، ويمكن أن يكون مستأنفا، وكأن قائلا قال: ماصفته؟ فقال: هل رأيت الذئب قط؟ أي هو مثله» (خالد الأزهري ٢: ١١٢-١١٣). وكأن يسّ يرى أن الاستفهام ليس على حقيقته، وأن الجملة مستأنفة. والذي يدلّنا على ذلك إحداث سكتة خفيفة (فاصل صوتي) بعد كلمة «مذق»، وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة في البيت، تقوم مقام السكت.

٩ - فاء العطف في حالة الاختصاص، وهي أن تعطف ما ليس صالحا لجعله صلة لخلوه من العائد، وهو الضمير، على الذي يصلح أن يكون صلة، لوجود الضمير فيه، وذلك نحو قولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب. فجملة «يغضب زيد» معطوفة على جملة الصلة «يطير»، «وكان القياس ألّا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول؛ لأنها رفعت الظاهر، وهو «زيد» لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة..» (خالد الأزهري ٢: ١٣٩).



والناطق لهذا المثال يدرك إدراكا واضحا أنه يؤدي صوتيا هكذا:

الذي يطير / فيغضب زيد/ الذباب

بإحداث سكتة خفيفة بعد كل من «يطير» و «زيد» ليتضح المعنى النحوي.

وليس هذا مقصورا على الصلة، بل يمتد إلى النعت والخبر والحال؛ لأن الأصل في ذلك الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال (الأشموني ٣: ٩٦) سواء أكان الضمير في الجملة الأولى (المعطوف عليها) أم في الجملة الثانية (المعطوفة) فالأولى كقوله تعالى:

ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضّرة» (الحج: ٦٣).

فجملة «تصبح الأرض».. معطوفة على جملة «أنزل» الواقعة خبر «أن»، وكان القياس ألا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم «أن» إذ المعطوفة على الخبر خبر، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك» (خالد الأزهري ٢: ١٣٩) والثانية كقول الشاعر (وهو ذو الرمة غيلان):

وإنســان عيني يحسر المـاءُ تارة
فيبــدو وتــارات يجمّ فيغــرق

فإنسان عيني: مبتدأ ومضاف إليه، ويحسر الماء: خبر المبتدأ، وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر، وهو «الماء» ولكن سوّغ ذلك عطف «فيبدو» عليه، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ.

ومثال الفاء مع الصفة:

مررت برجل يبكي فيضحك عمرو.

مررت برجل يبكى عمرو فيضحك.

ومثالها مع الحال:

عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب

عهدت زيدا يطير الذباب فيغضب (خالد الأزهري ٢: ١٣٩-١٤٠).

ولكي يتضح المعنى النحوي يحسّ المتكلم بوجود فاصل زمني بعد جملة الصفة أو جملة الحال هكذا:



مررت برجل يبكي / فيضحك عمرو.
مررت برجل يبكي عمرو / فيضحك.
عهدت زيدا يغضب / فيطير الذباب.
عهدت زيدا يطير الذباب / فيغضب.

١٠ ـ توكيد الحرف الجوابي. ذكر النحويون أن الحرف إذا كان جوابيا فإنه يؤكد بتكراره. فيقال ـ مثلا ـ في توكيد الحرف «نعم»: نعم نعم. أما إذا كان غير جوابي فإنه يؤكد بأن يعاد معه ما اتصل به، فيقال ـ مثلا ـ في توكيد الحرف «في» في قولهم: في الدار رجل: في الدار في الدار رجل. ويرجع ذلك إلى أن الحرف غير الجوابي ليس له استقلال في ذاته من حيث المعنى، فلا يمكن تصور حرف الجر دون المجرور، ولا العطف دون المعطوف. بخلاف الحرف الجوابي فله استقلاله التام، ولذا يكتفي به أحيانا، فيقال: بلى.
جوابا لمن سأل: ألم يكن الشاهد صادقا؟
ومن شواهد توكيد الحرف الجوابي:

لا. لا أبوح بحبّ بثنة إنها
أخذت عليّ مواثقا وعهودا
(الأشموني ٣: ٨٤)

فقد قال النحاة: إن حرف الجواب «لا» قد أكد بتكراره. ويبدو أنه لا توكيد في هذا البيت، وذلك لأن «لا» الأولى: حرف جواب، والثانية: حرف نفي. «ولو كانت الثانية جوابية لما وافقت معنى البيت، ولكان المراد يخالف مطلب الشاعر، فالشاعر يجيب عن سؤال وارد، أساسه: هل تبوح بحب بثنة؟ فكان جوابه: لا. ثم سكت، وبدأ في إعطاء تقرير جديد مؤداه: لا أبوح بحبّ بثنة، إنها أخذت عليّ مواثقا وعهودا. السكت هنا.. أساس في هذا الفهم، فلو كانت «لا» مؤكدة لكان للسكتة أن يكون موقعها بعد الأداتين: لا. لا. فإذا بدأ شاعرنا بكلامه



مجيبا لكان الباقي بعد التكرار: أبوح بحب بثنة، وهو عكس ما يريد الشاعر تماما؛ كل ذلك لأن التوكيد يوحى باتصال لفظي المؤكِّد والمؤكَّد، وهذا أمر ينتفي مع تصور البيت. فالشاعر قال: «لا» جوابا للسؤال، ثم أعقب جوابه بسكتة، وبدأ كلاما مستأنفا، يتصدّره النفي قائلا فيه: لا أبوح بحب بثنة إلخ». (كشك: ٨٠).

ويتضح لنا الفرق جليّا لو قارنّا بين بيت جميل السابق وهذا البيت:

إن إن الكريم يحلم ما لم

يريَنْ من أجاره قد أضيما

(الأشموني ٣: ٨٢)

فهذا البيت شاذ عند النحاة، لأن الأصل أن يقول: إن الكريم إن الكريم، ولكن حذف «الكريم» من «إن» الأولى فاتصل الحرفان نطقا، دون فاصل زمني بينهما (سكتة).

فإذا افترضنا الحرف الأول جوابيا بمعنى «نعم»(٧) والثاني حرف توكيد، ففي هذه الحالة يجب السكت على الحرف الأول، ويكون البيت لا شذوذ فيه، والمعنى: نعم. إن الكريم يحلم.. الخ.

أما قول الشاعر:

لا ينسك الأسى تأسيا فما

ما من حمام أحد معتصما

فلعلّ السكتة الحاصلة عند عروض البيت جعلت تكرار الحرف غير الجوابي سائغا لوجود ذلك الفاصل الصوتي.

وتقوم الأداة بوصفها فاصلا كتابيا مقام السكت بوصفه فاصلا نطقيا، كما في قول بعضهم:

«ليت شعري هل ثم هل آتينهم»

فوجود «ثم» في البيت قام مقام الاستراحة والسكت، وحقق التردد الذي أراده الشاعر وهو يتحدّث عن المجيء.

ويعقب صاحب حاشية شرح التصريح على التوضيح (الشيخ يسٓ) على توكيد الحرف قائلا: «الحرف إن كان جوابيا أو مفصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط، نحو: لا لا أبوح بحث بثنة إنها، ونحو: فما ما من حمام أحد معتصما، ونحو: ليت، وهل ينفع شيئا ليت، ونحو: ليت شعري هل ثم هل آتينهم» (خالد الأزهري ٢ : ١٣٠).

ويكفي هذا دليلا على أن الفواصل الصوتية والكتابية عامل من عوامل الإفهام النحوي، ومسوّغ لحلّ كثير من مشكلاته ومسائله.

١١ ـ البدل، ويظهر السكت فيه فاصلا صوتيا واضحا بين المبدل منه، والبدل، سواء أ كان بدلا مطابقا أم بدل بعض أم بدل اشتمال أم بدلا مباينا.

ـ مثال النوع الأول قول الفرزدق:

إلى الله أشـكـو بالمـدينـة حاجـة
وبـالـشـام أخـرى، كيف يلتـقـيان

«فكيف يلتقيان» بدل كل من «حاجة وأخرى» وهو بدل جملة من مفرد. «وإنما صح ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، فتعذّر مصدر مضاف إلى فاعله، وهو بدل من هاتين، قال الدماميني: ويحتمل أن يكون «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة، نبّه بها علىٰ سبب الشكوىٰ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين» (خالد الأزهري ٢ : ١٦٢-١٦٣).

ولا يمكن تصور الاستئناف الذي قال به الدماميني إلا بوجود سكتة خفيفة بين ما تصور كونه مبدلا منه وما تصور كونه بدلا، فالسكت أساس لتصور المعنى النحوي، وإظهار معنى الاستبعاد في «كيف».

ـ ومثال النوع الثاني من البدل قوله تعالى:

«واتقوا الذي أمدّكم بما تعلمون، أمدّكم بأنعام وبنين، وجنات وعيون» (الشعرا: ١٣٢-١٣٤).

فجملة «أمدكم» الثانية بدل بعض، لأنها أخص من الأولى باعتبار متعلقيها، فتكون داخلة في الأولى، لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام وغيرها. ولكي يظهر هذا المعنى لابد من سكتة بين الجملة الأولى والجملة الثانية.

ـ أما بدل الاشتمال فنحو قول الشاعر:

أقـول له ارحـل، لا تقـيمـن عنـدنـا
وإلا فكـن في السر والجـهـر مسـلما

فـ«لاتقيمن عندنا» بدل اشتمال من «ارحل» لما بينهما من المناسبة اللزومية» (خالد الأزهري ٢ : ١٦٢) وهذا المعنى لا يظهر إلا بإحداث سكتة خفيفة بين المبدل منه والبدل، هكذا.

ارحـــل / لا تقيمن عندنا

وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة بينهما في البيت.

ـ وأكثر ما يظهر السكت فاصلا صوتيا في النوع الرابع والأخير من أنواع البدل، وهو البدل المباين، كقول النحاة: خذ نبلا، مدى. وذلك لأن العلاقة بين المبدل منه والبدل هنا علاقة افتراق وانفصال، ولا يمكن تصور هذا التباين إلّا بإحداث سكتة بينهما؛ لأن قائل هذه العبارة أراد أن يقول: «خذ مدى» لكنه بدأ كلامه بقوله: «خذ نبلا» على سبيل السهو أو النسيان أو الخطأ أو حتى على سبيل الإضراب، ومن أجل ذلك أسرع بتصحيح جملته بإضافة المقصود إليها. وهو كلمة «مدى» فهناك فترة زمنية بين المبدل منه والبدل نتيجة لتصحيح الجملة.

١٢ ـ وهناك تراكيب خاصة متفرقة في أبواب النحو المختلفة، يمثل السكت فيهـا عنصرا مهـما في الإفهـام النحوي، فمثلا في أسلوب الاختصاص يجد المتحدث نفسه ملزما بالسكوت كي يبرز الخبر، هكذا:

نحن العـربَ / نكـــرم الضيف
نحن معاشرَ الأنبياء / لا نورث

فهذا الأسلوب تقوم السكتة فيه بدور واضح في تحديد أركانه، حيث لا يمكن فهم الوظائف النحوية إلّا بالاعتماد عليها. وإلّا لتوهمنا في كلمتي «العرب» و «معاشر» الإخبار؛ لإمكان تسليط العامل عليهما، فيقال: نحن العربُ، نحن معاشرُ الأنبياء[٨].

السكت في القرآن الكريم:

(حالات السكت ـ السكت وتنويع الجمل ـ السكت وتوجيه الإعراب).

والحديث عن السكت وأثره في الإفهام النحوي يجرنا إلى الحديث عن السكت في القرآن الكريم، لأنه الأصل. وقد تقدم ذكر الفرق بينه وبين الوقف، فالسكت فيه قطع الصوت كالوقف، والفرق بينهما: أن السكت يكون من غير تنفّس، وزمنه أقل من زمن الوقف، والمعنى معه لم يتم، والإعراب لا يزال قائما، والهدف منه التنبيه على معنى وظيفي معين، صوتي أو صرفي أو نحوي أو دلالي..

وقد اختلفت ألفاظهم في التأدية عن زمن السكت، فقيل: وقفة تُؤْذن بإسرار البسملة، وقيل: سكتة يسيرة، وقيل غير ذلك. (الدمياطي: ١٢٠).

١ ـ ويذكر علم التجويد أربع حالات للسكت يوجب على القارىء أن يحبس عندها صوته، ولايتنفس لمدة تصل إلى حركتين أو ثلاث:

الحالة الأولى: في سورة الكهف (آية: ١، ٢):

«الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، قيّما».

الحالة الثانية: في سورة يسّ (آية: ٥٢):

«قالوا يا ويلنا مَن بعثنا من مرقدنا، هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون».

الحالة الثالثة: في سورة القيامة (آية: ٢٦، ٢٧):

«كلّا إذا بلغت التراقي. وقيل منَ، راق».

الحالة الرابعة: في سورة المطففين (آية ١٤):



«كلاّ. بل، ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون».

وهذه الحالات الأربع ليست على درجة واحدة في بيان الدلالة اللغوية، وتوضيح السكت لمعانيها الوظيفية، فقد يتوهّم من وصل «قيّما» في الآية الأولى أنه صفة لـ «عوجا» وليس كذلك، بل هو حال. ويتوهم من وصل «هذا» في الآية الثانية أنه صفة لـ«مرقدنا» وليس كذلك، بل هو كلام مبتدأ ليس تماما لما قبله، لأنه ـ أي مرقدنا ـ مع ما قبله من كلام الموتى، و «هذا» من كلام الملائكة. ويتوهم من وصل «مَن راق» أنه صيغة مبالغة من المروق، وهو الهروب. أو أن القرآن في هذه الآية يريد أن يصور مشهد الاحتضار، وكأنه ماثل حاضر، فيجعله يخرج من ثنايا الألفاظ ويتلامح من خلال الصورة، ويبرز شاخصا بصمت يشعر الإنسان بالغصّة، بل يجدها في حلقه، والغصّة عقبة أمام الصوت أو حائل أمام الروح.. ولكي يتحرك المشهد وينطق بأبعاده كلها كان لابدّ من لحظة صمت؛ وقفة أو سكتة، توحى بما يريد القرآن أن يخلفه في روع المتلقى من شعور، يكاد ينتابه عند قراءة الآية، ويحسّه في حلقه.

أما الآية الأخيرة فقد يتوهم من وصل «بل ران» أنهما كلمة واحدة، أو تتجلى فيهما صعوبة النطق في الاتصال، وسهولته في الانفصال؟

ويدخل في الإفهام اللغوي في السكت القرآني: السكت على الحروف في فواتح السور، كألف لام ميم وأخواتها، فتنطق مفصولة، وذلك لبيان أن هذه الحروف ليست كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسما؛ لأن كل حرف منها كناية عن اسم الله تعالى، فهو يجري مجري كلام مستقل، وقد وردت مفردة من غير عاطف ولا عامل، كالأعداد.

ويتفق النحاة والقراء في أن السكت لا يدل على تمام المعنى، كما أن الإعراب معه لا ينكسر، وإنما يظلّ قائما انتظارا لما سيأتي بعد، وأن الهدف



من السكت رفع اللبس اللغوي الحاصل من عدم السكت في هذه المواضع.

٢ - والمتتبع لما قاله المفسرون في القرآن الكريم يلحظ أن السكت يمثل عنصرا مهما في تنويع الجمل والتفريق بين أنماطها، فالقارىء - مثلا - لقوله تعالى: «قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين. قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه» (يوسف: ٧٤، ٧٥) يمكنه أن يقسم الآية الثانية: «قالوا: جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه» هكذا:

جملة أولى: جزاؤه / من وجد في رحله (والجملة إثبات)
مبتدأ + سكتة + خبر

جملة ثانية: فهو جزاؤه (والجملة إثبات)
مبتدأ + خبر

وقد تكون الجملة الأولى:
جزاؤه ؟ + سكتة (والجملة استفهام)

والجملة الثانية:
من وجد في رحله فهو جزاؤه (والجملة إثبات)

ويسوغ تنغيم الاستفهام في جملة (جزاؤه ؟) وقوعها بعد قوله تعالى: «قالوا: فما جزاؤه إن كنتم كاذبين» ولا شك «أن تنغيم جملة» قالوا جزاؤه «بنغمة الاستفهام. وجملة «من وجد في رحله فهو جزاؤه» بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها» (عمر: ١٣، وعبد اللطيف ١: ١٢٣).

وكثير من آي القرآن الكريم يقوم السكت - أو إمكان السكت - فيه بالتفريق بين نوعي الجملة (الطلبية والخبرية) ومن ذلك قوله تعالى:

«ومالنا، لا نؤمن بالله» (سورة المائدة: ٨٤).

«ومالنا، ألّا نتوكل على الله» (سورة إبراهيم : ١٢).

«مالي، لا أرى الهدهد» (سورة النمل: ٢٠).



فكل من هذه الآي يتركب من جملتين: إحداهما طلبية، والآخرى خبرية، هكذا:

١ ـ ومالنا لا نؤمن بالله
جملة استفهامية جملة حالية

٢ ـ ومالنا ألّا نتوكل على الله
جملة استفهامية جملة حالية

٣ ـ مالـي لا أرى الهدهد
جملة استفهامية جملة حالية

ويكثر هذا التركيب في كتابات الرافعي وطه حسين، وذلك مثل:

«ومالي، لا أصطنع الشجاعة، ولا أحمل نفسي على بعض ما تكره» (حسين: ٨٥).

«ومالي، لا آلم، ولا أندم، ولا أتجشّم من ذلك أهوالا» (حسين: ١٢١، ١٢٢).

«مالك، لا ترضى، ولا تهدأ، ولا تستقر» (الرافعي ٣: ٢٨٦).

«وما عليك، ألّا تكون قد تزوجت ابنة قيصر. .» (الرافعي ١: ١٥١).

وقد تتفق الجملتان في الطلب أو الخبر، لكن القصد يختلف، كما في قوله تعالى: «يا ويلتنا، مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها» (سورة الكهف: ٤٩).

فالجملتـان طلبيتان لكن اختلف نوع الطلب، واختلف الغرض، فالأولى طلبية ندائية، والثانية طلبية استفهامية، والغرض مختلف، فالأولى قصد بها التحسر والندامة، والثانية قصد بها الإنكار.

٣ ـ وللسكت أثـر في توجيه الإعراب، واختلاف وجهات النظر العلمية، كالتأويل والتفسير والافتراض، فالقارىء ـ مثلا ـ لقوله تعالى:

«وجعلوا لله شركاءَ. الجنُّ» سورة الأنعام: ١٠٠).

بالرفع، لابد أن يسكت أو يحدث فاصلا صوتيا بعد كلمة «شركاء» ليفهم



السامع أن كلمة «الجن» منفصلة عما قبلها، وموقعها خبر لمبتدأ محذوف. وقد أشرنا إلى ذلك بوضع نقطة مكان السكتة.

كذلك من يقرأ قوله سبحانه:

«واذكروا الله في أيام معدودات، فمن تعجّل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخّر فلا إثم عليه. لِمَن اتّقي» (سورة البقرة: ٢٠٣) يتحتّم أن يترجم صوتيا المعني النحوي لقوله تعالى: «لمن اتّقى» وذلك عن طريق إحداث سكتة خفيفة، تدل على أن «لمن اتقى» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: ذلك لمن اتّقى.

ومثل ذلك قوله تعالىٰ: «أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه، بلى. قادرين على أن نسوّى بنانه» (سورة القيامة: ٣، ٤) فـ«قادرين» حال، عاملها محذوف دلّ عليه الكلام المذكور، والتقدير: بلى. نجمعها قادرين».

من هنا نرى أن الوقف والسكت ـ من حيث هما ظاهرتان صوتيتان في الكلام المنطوق ـ يمثلان عنصرين مهمين من عناصر الإفهام النحوي، وأنهما يقومان مقام ترقيم الجمل (الفاصلة أو النطقة) في الكلام المكتوب. كما أنهما ـ من حيث انتماؤهما إلى علوم وقف القرآن ـ يمثلان الأساس الذي استقى منه العلماء كأبي جعفر النحاس وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وغيرهم.. فكرة النظم فيما بعد.



الهـــــوامش

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة (د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٣٤١ ـ ٣٤٢). وقد سمعت كثيرا من أبناء الخليج والجزيرة العربية يقفون على كلمة (عضو) في حديث الرسول ﷺ «مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعي له سائر الأعضاء بالحمّى والسهر» ـ هكذا: (عضُوْ) بنقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها.

(٢) الأمثلة التي مثل بها الدمياطي هنا أجزاء من آيات كريمة، فـ(يعلمه) من قوله تعالى: «وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه» (البقرة: ٢٧٠). و «ليرضوه» من قوله تعالى: «ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه» (الأنعام: ١١٣). و «لن تخلفه» من قوله تعالى: «قال فاذهب فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس، وإن لك موعدا لن تخلفه» (طه: ٩٧). و «اجتباه وهداه» من قوله تعالى: «إن إبراهيم كان أمّة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين، شاكرا لأنعمه اجتباه وهداه إلى صراط مستقيم» (النحل: ١٢٠، ١٢١). و «يتّقه» من قوله تعالى: «ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون» (النور: ٥٢). وفي هذه الآية الأخيرة قراءات ثلاث: «ويَتقِهْ» بكسر القاف وسكون الهاء، «ويَتقِهِى» بكسر القاف وكسر الهاء مشبعة، و «يَتقِهِ» بكسر القاف وكسر الهاء من غير إشباع (معجم القراءات القرآنية ٤ : ٢٥٦). أما قراءة حفص المشهورة: «ويتقْه» بإسكان القاف، فقيل على التوهم، أي توهّم الحرف الأخير للفعل هو القاف، فوقع الجزم عليه، وقيل: إنه أسكن القاف تخفيفا (ابن خالويه: ٢٦٣).

(٣) «ليكونا» من قوله تعالى في سورة يوسف (آية ٣٢): «ولئن لم يفعل ما آمره ليسجننّ وليكونَنْ من الصاغرين».
و «لنسفعا» من قوله تعالى في سورة العلق (آية ١٥): «كلا لئن لم ينته لنسفعَنْ بالناصية»
و«إذا لأذقناك» من قوله تعالى في سورة الإسراء (آية ٧٥): «إذن لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات. . » وقد اختلف في الوقف على (إذن) فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنّون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة «أن» وعن المبرد: أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين الحروف. والمذهب الثالث: التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوّتها. قاله الفراء. (الأشموني: ٤: ٢٠٦.

(٤) سياق هذه الآيات: «إن شجرة الزقوم، طعام الأثيم، كالمهل يغلي في البطون» (سورة الدخان: ٤٣-٤٥).
«ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدَيْن من عبادنا صالحيْن فخانتاهما فلم يُغنيا عنهما من الله شيئا، وقِيل ادخلا النار مع الداخلين» (سورة التحريم: ١٠).
وأيضا من هذا قوله تعالى: «وقالت امرأة فرعون قرّة عين لي ولك» (سورة القصص: ٩) وجميعها رسمت بالتاء المبسوطة في القرآن الكريم (شجرت، امرأت، قرّت) وجاء الوقف عليها بالتاء بدل الهاء. وقد سمعت بعض القارئين يقف على (قرّت) بالتاء المبسوطة، ثم يبتدىء، فيقول: «قرّة عين. . . ».

(٥) الفاصلة في القرآن يراد بها أحد المعاني الآتية:
ـ حرف الروى الذي تنتهى به الآية، ويشبه أو لا يشبه قربنة سجع الكهان ورويّ قافية الشعراء (جلّ كتاب الله عزّوجلّ).
ـ المقطع الذي تنتهي إليه الآية، وتقترب بهذه الدلالة من القافية بالتحديد



الذي وضعه الخليل واقترحه للمصطلح.
ـ الجزء الأخير الذي تذيّل به الآية، ويكون أفضل نهاية مناسبة متمكنة لها (اليافي: ١٤٦).

(٦) وذلك لأن جملة (كيف يكون؟) في قولنا: (الوصول إلى الحقيقة، كيف يكون؟) في محل رفع خبر المبتدأ. ومثلها جملة (متى طبّق؟) في قولنا: (نظام الفصلين، من طبّق؟). أما الآية الكريمة: «يسألونك عن الساعة، أيان مرساها) فجملة الاستفهام في محل جر بدل مما قبلها. وبقية الآيات جملة الاستفهام فيها في محل نصب مفعول الفعل قبلها.

(٧) وردت «إنّ» بمعنى «نَعَمْ» في بعض النصوص، ومن ذلك قول الشاعر:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنّه

وقول رجل لعبد الله بن الزبير: «لعن الله ناقة حملتني إليك» فقال: «إنّ وصاحبها» أي: نعم، ولعن صاحبها.

(٨) ينظر: دراسات في علم اللغة ص ٢٧ (د. كمال بشر) دار المعارف / القاهرة ١٩٦٩. ومن وظائف الصوت اللغوي ص ١٠٦ (د. أحمد كشك) مطبعة المدينة، دار السلام / القاهرة ١٩٨٣.




(٤)

عيـــن المضـــارع
بين الصيغة والدلالـــة






مـــدخــــــل:

لقد قامت حركة تدوين اللغة في القرن الأول والثاني للهجرة على جمع لغة البدو بما فيها من لهجات مختلفة، يتغير فيها معنى الفعل أحيانا بتغير كيفية النطق به من قبيلة إلى أخرى، بل إن الاختلاف في النطق تعدى عين الفعل المضارع إلى حرف المضارعة، فكان تارة مفتوحا، وتارة مكسورا.

وإلى جانب تعدد اللهجات فإن طبيعة اللغة العربية لا تعين على معرفة النطق بالأفعال الثلاثية التي تعرف عادة بالسماع.

وقد حاول النحاة ـ وبخاصة نحاة البصرة ـ «أن يخضعوا اللغة العربية لصرامة القياس، وأن يضبطوا بالخصوص حركة عين الفعل المضارع، فاستعصت عليهم الأفعال الثلاثية لكثرتها واختلاف وجوهها، ولم يسعهم إلاّ أن يكتفوا بعموميات غامضة لاتحل المشكلة» (اللبلي: ١٦).

وشغل الفعل بال اللغويين، وغذّى لونين من الدراسات والتآليف، النحوية الصرفية من ناحية، ومعاجم الأفعال من ناحية أخرى. أما اللون الأول فيمثله عن جدارة «سيبويه» الذي خصّ الفعل بأبواب كثيرة من الكتاب، فاهتم بالأفعال ومشتقاتها، ولكنه لم يتفرغ للبحث في حالات المضارع وكيفية النطق به. وأما اللون الثاني فيمثله كتاب «ابن القوطية» في الأفعال الثلاثية والرباعية، وقد سماه «كتاب الأفعال» لكنه لا يصلح لضبط كيفية النطق بالمضارع. و «لابن القطاع» تأليف يحمل نفس الاسم (كتاب الأفعال) رتّب فيه الأفعال على حروف المعجم، وقد زاد فيه الأفعال الخماسية والسداسية، وكان متأثرا في منهجه بابن القوطية.

ويبدو أن موضوع النطق بعين المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في التآليف

القديمة. ولا عيب على القدامى في ذلك، حسبهم أنهم وضعوا الأصول، وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وعلى المحدثين أن يعرفوا كيف يستفيدون من هذه الأصول.

ولمعرفة عين مضارع الثلاثي لابد من التعرض بالتفصيل لأبواب الفعل:

- أهي ستة أم أربعة؟
- وما المعيار أو المعايير التي يمكن معها ضبط عين المضارع.
- وهل الصعوبة في ضبط عين المضارع عامة أو مقصوُرة على أبواب معينة؟
- وما أثر الدلالة في حركة العين؟
- وكيف يمكن حصر هذه الصعوبة، وتحديد المشكلة؟

كل ذلك من خلال الوقوف على آراء القدماء والمحدثين، ومناقشة كل نقطة من هذه النقاط بالتفصيل، ونبدأ أولا بأبواب الفعل..

أبــواب الفعــــل:

المقصود بأبواب الفعل: مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة، التي يندرج تحت كلّ منها جمهرة لاحدّ لها من الأفعال. واحدها: باب، ويعني: الوحدة الصيغية التي تنتمي إليها الأفعال ذات الضبط المعين، فإذا قيل: - مثلا - إن «كتب» من الباب الأول، فمعناه أن ماضيه (فَعَلَ) ومضارعه (يَفْعُلُ). وإذا قيل: إن «عَلِمَ» من الباب الرابع، فمعناه أن ماضيه (فَعِلَ) بكسر العين، ومضارعه (يَفْعَلُ) بفتحها.. فهذه الصيغ (فعَل يفعُل وفعِل يفعَل..) تسمى أبواب الفعـل. وأحيانـا يطلق عليها «أبواب الصرف»، وأحيانا «أمثلة الصرف»، والمعاجم تسمى كلّ صيغة أو كل باب باسم فعل معين، فيقال - مثلا - هذا الفعل من باب (نصر) أي: فعَل يفعُلُ. وهذا الفعل من باب (فرِح) أي: فعِل يفعَل، وهكذا.. ويحتاج المعجم إلى الصرف عند شرح معنى الكلمة، مستخدما الرموز الحركية (ـَـُـِـ) لبيان باب الفعل وضبط عين المضارع.

وأبواب الفعل - كما نعرفها اليوم - ستة، هي كما جاءت في كتاب «نزهة



الطرف في علم الصرف» للميداني:

١ ـ فَعَلَ يَفْعُلُ، كنصر ينصر ، وقعد يقعد
٢ ـ فَعَلَ يَفْعِلُ، كضرب يضرب ، وجلس يجلس
٣ ـ فَعَلَ يَفْعَلُ، كفتح يفتح ، وذهب يذهب
٤ ـ فَعِلَ يَفْعَلُ، كفرح يفرح ، وعلم يعلم
٥ ـ فَعُلَ يَفْعُلُ، كشرف يشرف ، وعظم يعظم
٦ ـ فَعِلَ يَفْعِلُ، كورث يرث ، وولي يلي

ويلاحظ أن الأبواب الثلاثة الأولى عين الماضي فيها مفتوحة أبدا، أما عين المضارع فقابلة للتغير من ضم إلى كسر إلى فتح. كما يلاحظ أن البابين: الرابع والسادس عين الماضي فيهما مكسورة، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع.

وهذا التنوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساسا على المصوتات الثلاثة (فَ عَ لَ) وحركة العين في المضارع. ويعتمد علم الصرف اعتمادا كبيرا على هذه الأبواب في تفسير كثير من التغييرات الصوتية التي لا يمكن فهمها إلا بوساطة تلك الأبواب، مثل: الإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ونقل الحركة، وغيرها من التغييرات الصوتية الأخرى الكثيرة.. فمشاركة الأبواب الستة هي المشاركة الفعالة في البناء الصرفي.

أبواب الفعل لدى القدماء:

يرى سيبويه أن أبواب الفعل الأساسية أربعة، هي:

فَعَلَ يَفْعِل
وفَعَلَ يَفْعُل
وفَعِلَ يَفْعَل ، وهذه الثلاثة للمتعدي واللازم.
وفَعُلَ يَفْعُل ، وهو للازم فقط.

يقول سيبويه (٢: ٢٢٦-٢٢٧): «واعلم أنه يكون كلّ ما تعداك إلى غيرك

على ثلاثة أبنية، على فَعَلَ يَفْعِل، وفَتَلَ يفْعُل، وفَعِلَ يفْعَل. وذلك نحو ضَرَبَ يضرِب، وقتَل يقْتُل، ولقِم يلْقَم. وهذه الأضرب تكون فيها لا يتعداك، وذلك نحو: جلَس يجْلِس، وقعَد يقْعُد، وركِن يرْكَن. ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك: فَعُلَ يفْعُل، نحو كرم يكرم. وليس في الكلام فَعُلْته متعديا. فضروب الأفعال أربعة، يجتمع في ثلاثة ما يتعداك ومالا يتعداك، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو: فَعُلَ يفْعُل».

أما (فَعِلَ يفْعِل) فقد ورد في عدّة كلمات، نحو: حسب يحسب ويئس ييئس ويبس ييبس ونعم ينعم. وهذا البناء جاء بالكسر في المضارع كما كسر في الماضي مشابهة لباب (فَعُلَ يفْعُل)، حيث لزموا الضمة فيه في الماضي والمضارع. وفتح عين المضارع مع (فعِل) أقيس من كسرها عند سيبويه. وفي ذلك يقول: (٢ : ٢٢٧):

«وقد بنوا فعِل على يفعِل في أحرف، كما قالوا فَعُلَ يفْعُل، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك: حَسِبَ يَحْسِبُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَبِسَ يَيْبِسُ ونَعِمَ يَنْعِمُ؛ سمعنا من العرب من يقول:

وهل يَنْعِمَنْ من كان في العصر الخالي[1]

وقال:

واعوجّ غصنك من لَحْوٍ ومن قدم
لا يَنْعِمُ الغصنُ حتى يَنْعِمَ الورق[2]

وقال الفرزدق:

وكُومٍ تَنْعِمُ الأضياف عينا
وتُصبح في مباركها ثقالا[3]

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس» أي فتح عين المضارع، فتكون من باب فَعِلَ يَفْعَل.

وأما (فَعَلَ يفْعَل) فهو خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة،



نحو: قرَأ يقْرَأ، وجَبَه يجْبَه، وقلَع يقْلَع، وذبَح يذْبَح، وفرَغ يفْرَغ، وسلَخ يسْلَخ.

وهناك أبواب أخرى شاذة، وهي: فعِل يفعُل، نحو: فضِل يفضُل، ومِتّ تموت. وذكر ابن سيده (١٤: ١٢٦) أنه جاء حرف آخر، وهو: حضِر يحضُر، ويظن أن أبا زيد ذكره أيضا، وأنشد قول جرير:

ما مَن جفانا إذا حاجاتنا حَضِرتْ
كمَن لنا عنده التكريم واللطف

وفعُل يفْعَل، «قال بعض العرب: كُدْت تكاد» يقول سيبويه (٢: ٢٢٧): «وهو شاذ من بابه، كما أن فضِل يفضُل شاذ من بابه».

ويفهم من تمثيل سيبويه أن الكسر يسبق الضم في بابي (فَعَلَ)، فقد حرص على التمثيل «بفَعَلَ يفْعِل» قبل «فَعَلَ يفْعُل»، سواء اللازم والمتعدى منهما. وهذا بعكس ما هو شائع من أن الضم يسبق الكسر، مما يعني أن الترتيب الوارد في بعض كتب الصرف بجعل الباب الأول مضموم العين في المضارع، والثاني مكسور العين في المضارع - فيه نظر.

ومن يتتبع ما قاله النحويون واللغويون بعد سيبويه يلحظ أنهم ساروا على مذهب سيبويه؛ من حيث أبواب الفعل، ومن حيث الأمثلة، ومن حيث التعدى واللزوم، مع اختلاف في المنهج وطريقة العرض. فالزمخشري - مثلا - يقول عن الفعل الثلاثي (ص ٢٧٧): «للمجرد منه ثلاثة أبنية: فعَل وفعِل وفعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدّ وغير متعدّ، ومضارعه على بناءين، مضارع فعَل على يفعِل ويفعُل ومضارع فعِل على يفْعَل ويفْعِل. والثالث [يقصد فعُل] على وجه واحد غير متعدّ، ومضارعه على بناء واحد، وهو يفعُل. فمثال فعَل: ضرَبه يضْرِبه وجلَس يجْلِس وقتَله يقْتُله وقعَد يقْعُد. ومثال فعِل يفعَل: شرِبه يشْرَبه وفرِح يفْرَح وومِقه يمِقه ووثِق يثِق. ومثال فعُل: كرُم يكْرُم. وأما فعَل

يفعَل فليس بأصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلّا ما شذّ؛ من نحو: أبَى يأْبَى وركَن يرْكَن وأما فعِل يفعُل، نحو: فضِل يفْضُل ومِتَّ تموت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعُل يفْعَل، نحو: كُدت تكاد». فالزمخشري يرى أن (فعَل يفْعَل) ليس بأصل، أي أنه ليس من الأبواب الأربعة الرئيسية، لأنه جاء مشروطا بكون عينه أو لامه حرف حلق. كما أنه لم يفرد بابا لفعِل يفْعِل، وإنّما مثّل له مع (فعِل يفْعَل) ليدل بذلك على شذوذ الكسر في المضارع. ويلاحظ أن الزمخشري يقدم (فعَل يفْعِل) على (فعَل يفْعُل) في التمثيل بالمتعدى واللازم لكل من البابين (ضرَبه يضْرِبه وجلَس يجْلِس وقتَله يقتُله وقعَد يقْعُد) وفي ذلك إشارة إلى أن الكسر مقدم على الضمّ.

وابن الحاجب تلميذ الزمخشري يقول عن الماضي (الرضى ١ : ٦٧): «للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فعَل، فعِل، وفعُل، نحو: ضرَبه وقتَله وجلَس وقعَد وشرِبه ووِمقه وفرِح ووثِق وكرُم».

ويعلق الرضى على هذا النص قائلا: «ذكر لفعَل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدى، أحدهما: من باب فعَلَ يفْعِل، والثاني: من باب فعَل يفْعُل. ولم يذكر من باب فعَل يفْعَل ـ بفتحهما ـ لأنه فرعهما.. ومثالين للازم منهما. وذكر أيضا لفعِل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدى، أحدهما: من باب فعِل يفْعَل كشرِب، والثاني: من باب فعِل يفْعِل كومِق، ومثالين للازم منهما. وذكر لفعُل مثالا واحدا؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما».

وعن المضارع يقول ابن الحاجب: «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي؛ فإن كان مجردا على (فعَل) كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف. وشذّ أبَى يأْبَى. وأما قلَى يقْلَى فعامرية، وركَن يرْكَن من التداخل. . . . . وإن كان على (فعِل) فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالا. وطيّء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى. وأما فضِل يفضُل



ونعِم ينعُم فمن التداخل. وإن كان على (فعُل) ضمت عينه» (الرضى ١ : ١١٤، ١٣٤، ١٣٧).

فتقديم الكسر على الضم في بابي فعَل يفْعِل وفعَل يفعُلُ، واشتراط العنصر الصوتي في فعَل يفْعَل، لكونه فرعا عنهما، وكسر عين المضارع من فعِل في المثال الواوي، والتداخل بين اللغات في مثل: ركَن يركَن وفضِل يفْضُل ونعِم ينْعُم، والشذوذ في مثل: أبَى يأْبَى، ولزوم الصيغة في فعُلَ يفْعُل.. كل ذلك من الأمور المشتركة بين القدماء.

ومن مجمل ما تقدم يتبين:

١ ـ أن هناك أبوابا أربعة أصلية، هي:

فَعَلَ يفْعِل

فَعَلَ يفْعُل

فَعِلَ يفْعَل

فَعُلَ يفْعُل

٢ ـ يضاف إليها بابان فرعيان، هما:

فَعَلَ يفْعَل

فَعِلَ يفْعِل

وسنحاول في الصفحات التالية أن نناقش كل باب من هذه الأبواب الستة، وذلك من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة؛ لنرى في النهاية: إلى أي مدى يمكن ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي؟



أولا: أبواب الفعل من حيث الصيغة:

(١) باب «فَعَلَ يَفْعَلُ»:

«فعَل» أكثر الأفعال عددا، لأنه الفعل الحقيقي الذي يدلّ غالبا على العمل والحركة.. لذلك فهو أكثر تصرفا؛ إذ يعطى ثلاث صيغ في المضارع» (البكوش: ٨٧-٨٨) هي: فعَل يفْعَل، وفعَل يفْعِل، وفعَل يفْعُل.

وإذا نظرنا إلى أفعال هذا الباب نجد أنها مقيدة بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل، وهي كون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف الحلق، والحروف الحلقية نعني بها: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وقد تنبّه النحاة لهذا منذ القدم، يقول سيبويه (٢: ٢٥٢): «هذا باب ما يكون (يفْعَل) من (فعَل) فيه مفتوحا، وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا...».

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا فقال: (٢: ٢٥٢): «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها، وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء».

وبالرغم من أن سيبويه يخلط بين الهمزة والألف فإنه يمكن تفسيرهذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها.

يقول الطيب البكوش (ص ٩٠): «وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية؛ إذ تمثل تقريبا ربع الحروف العربية، فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقي» وهو يقصد هنا الأفعال الصحيحة.



وقد وضع النحاة العرب شروطا لمجيء هذا الباب مما عينه أو لامه حرف حلق، هي:

أ ـ ألا يكون الفعل مضاعفا، لأن المضاعف قياس مضارعه كسر لازمه، وضم معداه، نحو: صَحَّ يَصِحُّ، ودَعَّه يَدُعُّه، كما سيأتي.

ب ـ ألا يكون مثالا حلقي العين، نحو: وعد يعد، فإن كان حلقي اللام فتح مضارعه، نحو: وقع يقَع، ووضع يضَع.

جـ ـ ألا يكون أجوف يائيا، أو واويا، نحو جاء يجيء، وباع يبيع وزاغ يزيغ، ونحو: ساء يسوء، وفاح يفوح.

د ـ ألا يكون ناقصا واويا، كدعاء يدعو، ولها يلهو، وسها يسهو. فإذا كان ناقصا يائيا عينه حرف حلق فتح مضارعه، نحو: سعَى يسْعَى، ونهَى ينْهَى.

هـ ـ ألا يشتهر بضم أو كسر، نحو: أخَذ يأْخُذ، وقعَد يقْعُد، ودخَل يدْخُل، وصرَخ يصْرُخ، ونفَخ ينْفُخ، وطلَع يطْلُع، وبلَغ يبْلُغ، ونحو: رجَع يرْجِع، ونزَع ينْزِع، وبغَى يبْغِي.

ويفهم من هذه الشروط أمران: أحدهما: أن وجود حرف الحلق شرط للفتح، ولا يوجد الفتح بدونه، لأنه سبب صوتي للفتح كما تقدم. ثانيهما: ليس كل فعل عينه أو لامه حرف من أحرف الحلق يجيء على هذا البناء، فقد جاءت أفعال على أصلها[4]، نحو: بَرَأ يَبْرُؤ، وهَنَأ يَهْنِيء، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولا لامها من حروف الحلق ـ على هذا البناء، نحو: أبَى يَأْبَى، وجبَى يجْبَى، وقلَى يقْلَى. وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو: ركَن يرْكَن (ابن سيده: ١٤ : ١٢٦) بفتحهما، كما جاء في الصحاح.

وقد قال سيبويه (٢ : ٢٥٤) عن «أبَى يأْبَى» بأنهم شبهوه بـ «قرأ يقرأ» ففتحوا عينها لهمزة الفاء، كما فتحوا عين «يقرأ» لهمزة اللام. «وأما جبَى يجْبَى وقلَى يقْلَى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف. وحكى في القاموس: قنَط يقْنَط. وحمله اللغويون على الجمع بين لغتين، وهو ما يسمى بتداخل اللغات أو تركب اللغات

كما يسميه ابن جنى (١ : ٣٧٦)، بأن نأخذ ماضي لغة ومضارع أخرى ونركب بينهما ثالثة، «كرحُب المكان يرحُب بضمهما، ورحِب يرْحَب بكسر الماضي وفتح المضارع على القياس في اللغتين، ويتولد بينهما لغتان: رحُب المكان يرْحَب بضم الماضي وفتح الآتي، ورحِب يرحُب بكسر الماضي وضم الآتي. .» (بحرق: ٤٩).

ولم يفتحوا حلقي الفاء كأمر وهرب. . وخطب وغرب وعرف؛ لسكون فاء الكلمة في المضارع، فلا يكون ثقيلا (بحرق: ٥٢) مع ضم العين أو كسرها[٥].

٢ ـ ٣ باب «فَعَلَ يَفْعِل»، وباب «فَعَلَ يفْعُل»:

اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع «فعَل» في نحو: قال يقول (الأجوف الواوي) ودعا يدعو (الناقص الواوي) وكسرها في نحو: باع يبيع (الأجوف اليائي) ورمى يرمي (الناقص اليائي) وذلك «للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء. وكذا في ضم عين المضاعف المعدّي؛ لأنه قد يتصل به ضمير النصب في نحو: مدّه يمُدُّه، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهو ثقيل. وكسروا عين اللازم منه، نحوجنّ يجِن، وفرّ يفِرّ للفرق بينه وبين معداّه. وكسروا عين ما فاؤه واو، كوعد يعد، طلباً للخفة» (بحرق: ٥٢).

وفيما عدا الأجوف الواوي والناقص الواوي والأجوف اليائي والناقص اليائي، والمثال الواوي والمضاعف على الوجه الذي تقدمّ[٦] ـ وقف العلماء حائرين إزاء هذين البابين؛ نظرا لكثرة الأفعال الصحيحة الواردة منهما، ونظرا لعدم تقيدهما بسبب صوتي كفعَل يفْعَل، ولأن الاستعمال كثيرا ما يسمح بالحركتين (الضمة والكسرة) في عين المضارع الواحد.

وذلك لأن الفعل الصحيح الذي على وزن (فعَل) إن لم يكن عينه أو لامه حرفا من أحرف الحلق ـ لا يخلو إما أن يعرف مضارعه أو لا يعرف؛ فإن عرف فلا كلام فيه، وإن لم يعرف فهنا اختلف اللغويون في النطق به، وأيّهما أفضل في الاستعمال: الضم أم الكسر؟

أ ـ فقال بعضهم: «إذا عرف أن الماضي على وزن (فعَل) بفتح العين، ولايعرف المضــارع فالوجه أن تجعل (يفعِل) بالكسر؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضمّة. وكذا قال أبو عمرو المطرّز حاكيا عن الفراء: إذا أشكل عليك يفعِل أو يفعُل فثب على (يفعِل) بالكسر؛ فإنه الباب عندهم». (اللبلي: ٣٢).

ب ـ وقال أبو عمر إسحاق بن صالح الجرمي: «سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يروى عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين، إما على الضم كقولك يقتُل ويخرُج، وإما على الكسر فقط، نحو: يضرِب ويغبِط». (اللبلي: ٣١).

جـ ـ ونقل السيوطي في المزهر (٢: ٣٩) أن بعض كبار النحاة كالفراء وابن جنى كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كدخل يدخُل وقعد يقعُد، أو الكسر، نحو: رجع يرجِع. .

ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يفْعُل) خاصا بـ (فعُل) ففضلوا الكسر للتمييز. على أن ابن جنى يرى أن فعَل يفعِل في المتعدى أقيس من فعَل يفْعُل، كما أن فعَل يفْعُل في اللازم أقيس من فعَل يفْعِل؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدى، ويفضل الضم في اللازم. وفي ذلك يقول: «وأنا أرى أن (يفْعُل) فيما ماضيه فعَل في غير المتعدى أقيس من (يفْعِل)، فضرَب يضرِب إذاً أقيس من قتَل يقتُل [وكلاهما متعدّ] وقعد يقعُد أقيس من جلس يجلِس [وكلاهما لازم] وذلك لأن (يفْعُل) إنما هي في الأصل لما لا يتعدّى، نحو: كرُم يكرُم» (ابن جنى ١: ٣٧٩).

وروى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: «طفت في عُليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرىء منهم على ما يستحسن ويستخف، لا على غير ذلك» (السيوطي ١: ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

هـ - وعن ابن درستويه في شرح الفصيح قوله: «كل ما كان ماضيه على (فعَلت) بفتح العين، ولم يكن ثانية ولا ثالثة من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مستقبله (يفْعُل) بضم العين، و (يفْعِل) بكسرها، كضرب يضرِب وشكـر يشكُر. وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلّا الاستحسان والاستخفاف» (السيوطي ١:٢٠٧).

و - ويرى ابن سيده في المخصص أن هذين البابين كثيرا ما يتعاقبان، فيأتي المضارع من (فعَل) المفتوح العين على (يفْعُل) و (يفْعِل). يقول: «فأما (فعَل) فمستقبله يجيء على (يفْعَل) و (يفعُل) ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين [وهو أبو زيد كما ذكر الرضى ١:١١٧]: إنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وأنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. قال أبو عليّ: هذان المثالان - يعني يفْعِل ويفْعُل - جاريان على السواء في الغلبة والكثرة. وقال أبو الحسن: «يفْعِل» أغلب عليه من «يفْعُل». قال أبو علي: وذلك ظنّ، إنما توهّم ذلك من أجل الخفّة، فحكم أن (يفْعِل) أكثر من (يفْعُل) ولا سبيل إلى حصر ذلك؛ فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أنا كلما استقرينا باب (فعَل) الذي يعتقب عليه المثالان: (يفْعِل) و (يفْعُل) وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلـك للخفّة، كقولنا: «خفَق الفؤاد يخفِق ويخفُق، وحجَل الغراب يحجِل ويحجُل، وبرَد الماء يبرِد ويبرُد، وسمَط الجدْيَ يسمِطه ويسمُطه» وأشباه ذلك مما قد تقصّاه متقنو اللغة، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى. فهذا مذهب أبي علي في (يفْعِل) و(يفْعُل)» (ابن سيده ١٤ : ١٢٣).

ومن مجمل هذه الآراء والأقوال نستنتج ما يلي:

أن مضارع (فعَل) الصحيح، غير حلقي العين أو اللام، إن كثر استعماله على (يفْعِل) أو (يفْعُل) وشُهر، لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك، نحو: ضرَب يضرِب وقتل يقتُل. فإن لم يكن مشهورا جاز فيه الوجهان، وإن كان الأفصح الكسر.

ويرى الطيب البكوش (ص ٩١) بناء على الدراسة الإحصائية لبعض المعاجم - أن الضم يفوق الكسر، فقد ورد من (فعَل يفْعُل) بالضم (٨٠٢) فعلان وثمانمائة، في حين ورد من (فعَل يفْعِل) بالكسر (٥١٦) ستة عشر فعلا وخمسمائة. والاستعمال القرآني يدعم ذلك - كما يقول - فقد بلغ عدد الأفعال المستعملة في القرآن بالضم (١٠٢) فعلين ومائة، في حين بلغ عدد الأفعال المستعملة فيه بالكسر (٨٨) ثمانية وثمانين فعلا. ثم يقول: «ولا شك أن المتعدى من هذه الأفعال يفوق اللازم وهو ما يجعلنا نشك في قيمة رأى ابن جنى في هذه المسألة».

وقد سبقت الإشارة إلى رأى ابن جنى (١ : ٣٧٩)، وأنه كان يفضل الكسر إذا لم يلزم الضم، وأن (فعَل يفْعُل) في اللازم عنده أقيس من (فعَل يفْعِل). و(فعَل يفْعِل) في المتعدى أقيس من (فعَل يفْعُل). فهو يفضل الضم في اللازم والكسر في المتعدى.

وليس في كلام ابن جنى ما يدل على تفوق الكسر على الضم، لأن المسألة تحتاج إلى إحصاء[٧]، ولا سبيل إلى حصر ذلك، فيعلم أيهما أكثر وأغلب كما يقول أبو على (ابن سيده ١٤ : ١٢٣).

٤ - باب «فَعُلَ يَفْعُل»:

تتضمن الفعلية معنى الحركة، والمجهود الجسمي أو العقلي، فدلالة الفعل على الحركة أساس لقيام حدث ما، أو وجود حدث ما. ولذلك كانت الحركية عنصرا من عناصر بناء الفعل، وتنوُّع دلالته تبعا لتنوّع حركته، وعليها يقوم التحول الداخلي في الصيغة الفعلية، فكلما تغيرت الحركة تغيرت الصيغة، وتغير معها معنى الفعل.

ولما كان (فعُل) ليس فعلا بالمعنى التام للكلمة، وإنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل، لا لشيء يفعله قصدا لغيره، نحو: حسُن يحسُن، وقبُح يقبُح، وكرُم يكرُم، وأدُب يأدُب، وضؤُل يضؤُل، وبطُؤ يبطُؤ، فهو حسَن



وقبيح وكريم وأديب وضئيل وبطىء - لزمت عينه حركة واحدة في الماضي والمضارع.

يقول ابن جنى (١ : ٣٧٦): «وأمّا موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدّ ألبتة، وأكثر باب (فعَل وفعِل) متعدّ. فلما جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه، فوفّق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركة عينيهما».

«فَعُلَ» بين اللزوم والتعدى:

وأفعال هذا الباب لازمة، وقد اعترض ابن الحاجب على القائلين بأن (فعُل) جاء متعديا في حالتي التضمين والتحويل:

أ - اعترض على التضمين عند من قال: رحُبتكم الدار، أي وسعتكم، على ما ذهب إليه أبو على الفارسي، حين قال: إن هذيلا تجعل الكلمة التي على وزن (فعُل) متعدية إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها، كقول على بن أبي طالب: «إن بشرا قد طلُع اليمين، أي بلغ، فضمنه معنى البلوغ» (الأشموني ٣ : ٧٨٥).

لكن ابن الحاجب يجعله شاذا، ويقول: «وشذ رحُبتك الدار: أي: رحبت بك» فكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصارا، فهو في الحقيقة غير متعدّ؛ فإنك لو قلت: شرُفت بكذا: لا يكون متعديا، فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي، قال الخليل، قال نصر بن سيّار: أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني» أي: أوسعكم، فعدّاها، وهي شاذّة. (الرضى ١ : ٧٥).

ب - كما اعترض ابن الحاجب على فكرة التحويل عند سيبويه والكسائي وجمهور النحاة في باب «سُدْتُه» وقال: «إن سُدْته ليس من باب (فعُل) في الأصل، لأنه لم يجيء في الصحيح (فعُل) متعديا في الأصل. ولا هو منقول إلى هذا الباب على رأى من قال: إن أصل سُدْته: سوَدْته، بفتح العين، على وزن؛ فعَلْتُه، وإن أصل بِعْتُه: بَيَعْته، بفتح العين، على وزن فعَلْتُه؛ لأنه لما علم أن

العين منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا، فلا يتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي إلى (فعُل) بضم العين؛ أي سَوَدْتُه إلى سَوُدْتُه، واليائى الى (فعِل) بكسر العين؛ أي بَيَعْته إلى بَيِعْته. ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فصارا إلى: سُوْدْته وبِيْعْته، ثم حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، فصارا إلى: سُدْته وبِعْته. (الرضى ١:٧٨-٧٩).

وقد رفض ابن الحاجب أن يكون الضم والكسر فيهما للنقل من العين إلى الفاء لسببين: مخالفة الأصل لفظا ومعنى؛ أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب. وقال: «وأما باب (سُدْته) فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل. وكذلك باب (بِعْته). وراعوا في باب (خِفْت) بيان البنية». (الرضى ١:٧٤). وهنا يرد ابن الحاجب على من اعترض بأن الحركة لو كانت لبيان بنات الواو لوجب الضم في «خفْت» لأنه من الخوف؛ وذلك لأن الكسرة في (خِفْت) إنما هي لبيان البنية، والدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء، لتعلق الأول بالمعنى، والثاني باللفظ؛ أي إن كسرة الفاء في نحو «خِفْت» و«هِبْت» للدلالة على حركة العين، ولم يمكن الدلالة على ذلك - أي على حركة العين - في نحو «قُلْت وبِعْت» لأن أصلهما: قَوَل وبَيَع، بفتح الفاء والعين، فالفتح فيهما لا يدل على حركة العين، بخلاف خِفْت وهِبْت، فإن كسرة الفاء فيهما تدل على كسرة العين.

«فَعُلَ» بين الاعتلال والصحة:

ولم يجيء من (فعُل) أجوف يائي إلا في كلمة واحدة، وهي: «هَيُؤَ الرجل، أي صار ذا هيئة. ولم تقلبّ الياء في الماضي ألفا، إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال، فكنت تقول: هَاءَ يَهُوء، فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل» (الرضى ١:٧٦).

«ولو قلت في باب (زِدْت) فَعُلت، لقلت: زُدت تزود، كما أنك لو قلتها من

(رميت) لكانت: رَمُوَ يرمو، فتضم الزاى كما كسرت الخاء في (خِفت) وتقول (تزود) كما تقول (مُوقِن) لأنها ساكنة قبلها ضمة» (سيبويه ٢ : ٣٦٠)، يعني أن الضمة في (زُدت) تدل على حركة العين؛ لأن أصله (زَوُدَ) على وزن (فَعُلَ) كما أن الكسرة في (خِفْت) تدل على حركة الواو في (خَوِفَ) فالدلالة هنا دلالة بنية، لادلالة حرف.

ونحو: طال زيد، إن أردت به ضدّ قصر، فإنه لا يكون إلاّ بالضم. «وأصله (طَوُلَ) على وزن قَصُرَ، فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وتقول في المضارع: يطول، والأصل: يَطْوُل على وزن يقتل، فتنقل ضمة الواو إلى الطاء، فتسكن الواو، وقبلها ضمة، فتثبت. وأعلّوا المستقبل كما أعلوا الماضي ليجرى الفعل على وتيرة واحدة» (اللبلي: ٥٣).

و (طال) هذه التي بمعنى (قَصُرَ) لا تتعدى، كما أن قَصُرَ كذلك، فلا يجوز أن تقول: طُلْتُه، كما لا تقول: قَصُرْتُه، وذلك لأن وزن (فَعُلَ) لا يكون إلا لازما. يقول سيبويه (٢ : ٣٥٩): «ولا يكون طُلْتُه كما لا يكون فَعُلْتُه في شيء».

وأما قولهم: طاولني فَطُلْتُه، فمعناه: كنت أطول منه، من الطُّول والطَّوْل جميعا، الذي هو الفَضْل، فهو فَعَلْت بفتح العين، محوّلة من فَعَلْت إلى فَعُلْت، مثل: قلتُ . . . حوّلت طَوَلْت بفتح الواو إلى طوُلْت بضم الواو، وأسقطوا فتحة الطاء، ونقلوا إليها ضمّة الواو. . ثم سقطت [الواو] لسكونها وسكون ما بعدها، وبقيت الضمة في الطاء تدل عليها» (اللبلي : ٥٤) قال الشاعر:

إن الفرزدق صخرة عادية
طالت، فليس تنالها الأوعالا[٨]

يريد: «طالت الأوعالا»، فنصب به الأوعال.

وتصح الواو ولا تحذف في نحو: وَسُمَ يَوْسُم، ووَضُؤَ يَوْضُؤ، ووَجُهَ يَوْجُه، ووَخُم يَوْخُم، ووَقُحَ يَوْقُح؛ لأن مضارع (فعُل) بالضم لا يجيء إلا على طريقة واحدة، وهي يفْعُل، ولا يتغير عن وزنه، لئلا يختلف الباب، أعنى: أن يتغير



أحد الفعلين ولا يتغير الآخر.

وكذلك لم يجيء من (فعُل) الناقص اليائي إلاّ: بَهُوَ الرجل يَبْهُو، بمعنى: بَهِيَ يَبْهَى، أي صار بهيّا، ونَهُوَ الرجل، أي صار ذا نهية، لأنه من «النهية» أي العقل. (الرضى ١: ٧٦).

وقد يجيء (فعُل) على قلة في باب التعجب من الناقص اليائي، ولا يتصرف كنِعْم وبئس، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو: قَضُوَ الرجل، أي: ما أقضاه ورَمُوَت اليدُ؛ أي: ما أرماها.

ومن الناقص: سَرُوَ يَسْرُو؛ بمعنى: كان صاحب مروءة وسخاء.

ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا، لثقل الضمة والتضعيف.

«وحكى يونس: لَبُبْتَ تَلُبّ، ولَبِبْتَ تَلَبّ أكثر» (الرضى ١: ٧٧)، ونقل السيوطي في المزهر (٢: ٣٧): «شَرُرْت تَشُرّ، وحَبُبْت، وخَفُفْت، ودَمُمْت تدم دمامة».

ومن قول امرىء القيس:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها
وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل[9]

هذا، وقد ذكر بعض الباحثين[10] أن هذا الباب (فعُل يفْعُل) لم يرد منه في القرآن الكريم سوى فعلين، هما: كبُر يكْبُر. وبصُر يبْصُر. والحق أن القرآن الكريم ورد فيه (فعُل يفْعُل) في كثير من الآيات، وعلى سبيل المثال قوله تعالى:

«وحَسُنَ أولئك رفيقا» (النساء: ٦٩).

«وإن كان كبُر عليك إعراضهم» (الأنعام: ٣٥).

«فمن ثقُلَت موازينه فأولئك هم المفلحون» (المؤمنون: ١٠٢).

«.. نعم الثواب، وحسُنَتْ مرتفقا» (الكهف: ٣١).

«قال بصُرْتُ بما لم يبْصُروا به..» (طه: ٩٦).

«وضاقت عليهم الأرض بما رحُبَت» (التوبة: ١١٨).



«ضَعُفَ الطالب والمطلوب» (الحج: ٧٣).
«ولكن بعُدَت عليهم الشقة» (التوبة: ٤٢).
«وما يعْزُب عن ربك من مثقال ذرّة» (يونس: ٦١).

وذكر «بَحْرَق» في كتابه: «فتح الأقفال وحل الإشكال» (ص ١١ ـ ١٣) نحو مائة مثال صحيحة في هذا الباب، منها: جنُب، وصلُب، وعزُب الشيء؛ أي خفى وقَشُبَ الثوب، صار جديدا أبيض. ولزُب الطين، ونَجُبَ الرجل، وبحُتَ الشيء، أي خلص، وصَلُتَ جبينه، فهو صلت الجبين؛ أي واضحه، وفَرُتَ الماء؛ أي عذب، فهو فرات، وكَمُتَ الفرس، فهو كميت؛ أي أحمر يميل إلى السواد، وخَبُثَ الشيء، فهو خبيث، وبهُجَ فهو بهيج؛ أي حسن، وسمُجَ سماجة؛ أي قبح، وصبُحَ وجهه، فهو صبيح؛ أي حسن، وصرُحَ الشيء صراحة، فهو صريح، وفسُحَ المكان؛ أي وسع، فهو فسيح، وفصُحَ الرجل، فهو فصيح، وجعُدَ الشعر، وجلُدَ الرجل، ونجُدَ فهو نجد؛ أي شجاع، وجدُرَ بالأمر، فهو جدير به، وخطُرَ قدره، أي ارتفع، وكبُرَ؛ أي عظم فهو كبير وكبّار، وكذا صغُرَ فهو صغير، ونزُرَ الشيء نزرا؛ أي قلّ، فهو نزر، وكثُرَ الشيء كثرة وكثرانا، فهو كثير، وبؤُسَ بأسا، فهو بئيس؛ أي شديد شجاع، ونفُسَ فهو نفيس؛ أي مرغوب فيه، وفحُش فُحْشا فهو فاحش، ورخُصَ السعر رُخْصا فهو رخيص، ضد غلا، ورخُصَ الشيء رخاصة فهو رخْص، أي ناعم، وخَفُضَ عيشه خفضا فهو خَفْض، وضَنُكَ الشيي فهو ضَنْك، ووَشُكَ الأمر: قرُبَ، وبسُلَ بسالة فهو باسل؛ أي شجاع، وطفُلَ فهو طِفْل؛ أي رَخْص ناعم، وحَلُم حِلْما، وفحُمَ الشعر فهو فاحم، وقدُمَ الشيء قِدَما، وحصُنَ فهو حصين: امتنع، والمرأة: عفّت، فهي حَصان، ورَفُه عيشه رفاهة ورفاهية ورفهنية، وهي الخصب والسعة، وفَرُهَ فراهة وفراهية فهو فاره؛ أي حاذق، ونَبُهَ نباهة، فهو نابه ونبيه.. إلى آخر هذه الأفعال التي ذكرها «بحرق».

ونخلص من هذا إلى:

أ ـ أن (فَعُلَ) لم يرد يائي العين، ولا يائي اللام، ولا مضاعفا إلا قليلا، في

حين أن غيره من الثلاثي قد تكون عينه أولامه ياء، كباع ورمى وهاب وقَوِيَ.

ب ـ وأن هذا الفعل لا يكون إلّا لازما، لأن معنى الفعلية فيه ناقص، لعدم تنوع حركته، كما أسلفنا.

والمتتبع للأمثلة التي أوردها «بحرق» في كتابه، يلحظ أنه يربط دائما بين الصيغة والدلالة، كما في قوله (ص ١٢): «وطَمُعَ طماعية فهو طمِعَ ككَتِف، أي كثير الطمع. وأمّا طمِعَ في كذا فبالكسر... ووَسُعَ وَساعة ووُسْعه فهو واسع، وأمّا وَسِعَة فبالكسر»، وكما رأينا عند سيبويه في (طال) ضدّ (قَصُر).

فـ (فَعُلَ) من أفعال اللزوم الخاصة بالطبائع وما جُبل عليه الإنسان، وأن ربط هذه الصيغة بالصفات اللازمة يمنحها صفة الثبات والاستقرار اللغوي. هذا علاوة على ما فيها من معنى الانضمام. وقد اختيرت حركة الضم لهذا الباب، وهي لا تحصل إلّا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى؛ رعاية للمناسبة بين اللفظ والمعنى.

٥ ـ باب «فَعِلَ يَفْعَل»:

هذا الباب ليس له إلا مضارع واحد، هو (يَفْعَل) بالفتح، فمتى عرف الماضي (فعِلَ) عرف المضارع. وهو يأتي «للتعبير عن حالة وقتية في الغالب، أو فِعْل يقع في مستوى الحواس (طَعِمَ، سَمِعَ) أو الذهن (حَسِبَ، فَهِمَ، عَلِمَ) أو الجسم (رَكِبَ، شَرِبَ) أو العواطف (غَضِبَ، فَرِحَ، حَزِنَ) وكثيرا ما يكون موقف الفاعل فيها سلبيا، يتلقى الفعل بدون إرادة (تَبِعَ، خَسِرَ، رَبِحَ، مَرِضَ)» (البكوش: ٩٧) فالتمييز في هذا الباب يحصل إذن بفضل المعنى، كما رأينا في باب (فعُلَ).

«فَعِلَ» بين اللزوم والتعدي:

وأفعال هذا الباب تأتي لازمة ومتعدية. ومن أمثلة اللازم علاوة على ما تقدم: بَرِئَت ذمّته تَبْرَأ، وخَطِيء يَخْطَأ، وطَفِئَت النار تَطْفَأ، وظَمِيء يَظْمَأ، وتَعِبَ يَتْعَب، ورَهِبَ يَرْهَب، ورَغِبَ يَرْغَب، وسَغِبَ يَسْغَب، وطَرِبَ يَطْرَب،



وعَجِبَ يَعْجَب، ولَجِبَ القوم: ارتفعت أصواتهم، ولَزِبَ به، أي لصَق، ونَشِبَ فيه، وشَمِتَ به، وحَنِثَ في يمينه، ودَمِثَ المكان: سهل، وأرِجَ الطّيب: توَهَّج، وحَرِجَ: أثِمَ، وصدره: ضاق، ونضِجَ اللحم نُضجاً، والثمرة: أدركت، وجهِدَ عيشه جُهدا: نكِدَ وضاق، وسعِدَ سعادة، فهو سعيد، وصَعِدَ في السلّم صعودا. ولم يسمع صَعِدَ في الجبل، بل صعَّد فيه تصعيدا، وعَهِدَ إليه عهدا، وسَهِدَ سُهدا وسهادا، وحَصِرَ صدره: ضاق، ولسانه: عيِيَ، فلم ينطق، وسَخِرَ منه وبه، وسَكِرَ سُكْرا، وسَهِرَ سَهَرا، وشَكِرَت الناقة فهي شكراء؛ أي امتلأت ضرعها، وظَفِرَ به: أدركه..

ومن أمثلة المتعدى: صَحِبَ، وحَمِدَ، وزَرِدَ اللقمة؛ أي بلعها، وشَهِدَ، ولَبِسَ وحفِظَ، ووَسِعَ، وغَنِمَ، وضَمِنَ، ويَقِنَ، وفَقِهَ فِقْهها فهو فقيه، وكَرِهَ كراهة..

ولزوم (فَعِلَ) المكسور أكثر من تعديه، ولذا غلب وضعه للعلل والأحزان وأضدادها وللنعوت اللازمة، وللأعراض وللألوان والعيوب والحلى وكبر الأعضاء، نحو: جَرِبَ جرَبا، وعَطِبَ عطَبا، وعَرِجَ عرَجا فهو أعرج؛ إذا كان ذلك خِلْقه. وخَفِرَت الجارية فهي خَفِرة؛ أي شديدة الحياء. وشَتِر فهو أشتر؛ إذا كان جفن عينيه متعلقا أو شفته العليا مشقوقة. وصَعِرَ خدّه صَعرا، وهو اعوجاج في الوجه، وعَجِرَ الشيء فهو أعجر؛ إذا غلظ. وخَرِسَ لسانه فهو أخرس. وشَوِشَ فهو أشوس؛ ينظر بمؤخر عينيه تكبّرا، وفَطِسَ أنفَه فهو أفطس، إذا انفرشت قصبته. وطَرِشَ فهو أطرش، وعَمِشَ فهو أعمش، وهو ضعيف البصر مع سيلان الدمعة غالبا. ونَمِشَ وجهه فهو نَمِش، وهو نقط سوداء وبيض فيه تخالف لونه. وبَرِصَ برَصا، ورَمِصَت عينه، وهو وسخ أبيض يجتمع في الموق، وعَمِصَت: سال رمصها، ومغصت بطنه، ورَمِضَ رمَضا، وخَبِطَ البعير خبْطا، انتفخت بطنه مع احتباس الخارج، وصَلِعَ صلَعا فهو أصلع، وقَرِعَ رأسه فهو أقرع، ولَثِغَ لسانه فهو ألثغ، وتَلِفَ تلفا، ودَنِفَ المريض دنَفا؛ لازمه المرض، وذَلِفَ أنفه ذلَفا: صغُر، فهو أذلف وهي ذلفاء، ونَغِفَ البعير نغَفا:

كثُر نغَفُه لدود يخرج من أنفه. وجَذِلَ: فرِح. وخَجِلَ: دهِشَ. وغَلِمَ غُلْمة: اشتدت شهوته. وهَرِمَ هرَما، وجَبِنَ جبنا: عظمت بطنه لداء يسمى الجبن. وبَرِحت عينه برَحا، وهي أن يكون بياضها محدقا بسوادها، ودَعِجَ دعَجا ودُعْجة، وهو شدة سواد العين مع سعتها. وسَوِدَ سوادا، فهو أسود، وحمِرَ حُمْرة، وخَضِرَ الزرع وغيره فهو أخضر، وصَفِرَ صُفْرة، فهو أصفر، وعَفِرَ الظبي عَفْرة فهو أعفر، وهي حُمرة تعلو بياضه، وغَبِرَ لونه فهو أغبر، وسَحِمَ سَحْمة فهو أسحم: أسود، ومثله: سَخِمَ بالخاء المعجمة، وظَلِمَ الليل ظُلْمة، وغَسِمَ، وقَتِمَ، ودَجِنَ اليوم دُجْنَة: أطبق على غيمه، ودَكِنَ فهو أدكن: لون أحمر يضرب إلى السواد:

ولدلالة هذا الباب على النعوت اللازمة «قد يشارك (فَعُلَ) المضموم في فعل واحد بمعنى واحد، فيكون في ماضي ذلك الفعل لغتان: فَعُلَ بالضم، وفَعِلَ بالكسر، لاشتراكهما في الدلالة على النعوت اللازمة، وذلك نحو: نَهِيَ اللحم ونَهُوَ فهو نَهِيٌّ لم يَنْضَج، ووَبِئَت الأرض ووَبُؤت أصابها الوبأ: بالقصر محركا مهموزا، وقد يمدّ، وهو الطاعون. وهَنِىءَ الشي وهَنُؤَ فهو هَنِيٌّ؛ أي بلا مشقة، ورَحِبَ المكان ورَحُبَ: اتّسع. ورَطِبَ الشيء ورَطُبَ، ضدَّ اليابس.. وشَهِبَ لونه وشَهُب فهو أشهب، والشهبة بياض يخالطه سواد» (بحرق: ١٨) ومنه: نَجِسَ ونَجُسَ نجاسة، ضد الطهارة، ونَحِسَ ونَحُسَ، ضد سَعِدَ. وخَرِفَ الشيخ وخَرُفَ؛ فسد عقله. وعَجِفَ وعَجُفَ فهو أعجف: هزيل. وقَشِفَ وقَشُف قشَافة، وهي رثاثة الهيئة وسوء الحال. ونَحِفَ جسمه ونَحُفَ: دقّ. وسَقِمَ وسَقُمَ: مَرِضَ، وفَقِهَ وفَقُهَ فهو فقيه، وسَفِهَ وسَفُه فهو سفيه..

٦ ـ باب «فَعِلَ يَفْعِل»:

أما مجيء «فَعِلَ يَفْعِل» من هذا الباب، فهو من باب التشبيه بفَعُلَ يَفْعُل» فنَعِمَ يَنْعِم في هذا محمول على كَرُمَ يَكْرُم» (ابن جنى ١ : ٣٧٩). وقد جاء الكسر وجوبا في مضارع: وَمِقَ ووَثِقَ ووَفِقَ ووَلِيَ ووَرِثَ ووَرِعَ ووَرِمَ ووَرِيَ

المخّ ووَعِمَ. وبكسرها جوازا مع الفتح في مضارعَ: حَسِبَ ونَعِمَ ويَئِسَ وبَئِسَ ووَغِرَ ووَحِرَ ووَلِهَ ووَهِلَ ووَلِعَ ووَزِعَ ووَهِنَ ووَبِقَ ووَلِغَ ووَصِبَ» (السيوطي ٢ : ٣٧).

ويعد هذا الباب (فعِل يفعِل) الصورة الشاذة لباب (فَعِلَ يَفْعَل)؛ لذا فهو مقصور على السماع، وليس بابا مستقلا كما يعدّه الصرفيون.

ثانيا: أبواب الفعل من حيث الدلالة:

أ ـ دلالة الصيغة:

توصلنا في النقطة السابقة إلى بعض المعايير العامة لأبواب الفعل الثلاثي، وهي:

١ ـ أن الأصل في مضارع (فَعَلَ) إذا لم يعرف أو يشتهر أن يجيء بالضم (يفْعُل) أو بالكسر (يفْعِل) إلاّ إذا كان صحيحا حلقى العين أو اللام، فيغلب عليه (يفْعَل).

أما إذا عرف واشتهر فلا يتعدى ما أتت فيه الرواية، كسرا، نحو: ضرب يضرِب، أو ضما، نحو قتل يقتُل. وحِفْظ المشهور ـ كما يقول اللبلي (ص ٣١) ـ ليس لكل إنسان؛ فلا يأتي من لم يدرس الكتب، ولا اعتنى بالمحفوظ، فيقول: قد عدمت السماع، فيختار في اللفظة يفْعِل أو يفْعُل. ليس له ذلك.

٢ ـ وأن (فَعُلَ) مضارعة يلزم حالة واحدة (يَفْعُل) ولذا يجوز بناؤه من (فعَل) أيّا ما كان؛ لأن مضارعه لا يختلف «ألا تراك كيف تحذف فاء (وَعَدَ) في (يعِد)، لوقوعها بين ياء وكسرة؟ وأنت مع ذلك تصحّح نحو وَضُؤَ ووَطُؤَ، إذا قلت: يَوْضُؤ ويَوْطُؤ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة؟ ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة؟ لكنه لما كان مضارع (فَعُلَ) لا يجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وَضُؤَ ووَطُؤَ؛ لئلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا» (ابن جنى ١ : ٣٧٨).

ومن هنا لا يسمى باب (فَعُلَ) فعلا بالمعنى الصحيح للفعل، لأن فيه انسلاخا عن الحدث واتّصالا بما يشبه الطبع والسجيّة، فهو أدخل في باب



التعجب والمدح والذم منه في باب الأفعال والأحداث.

يقول سيبويه (٢ : ٢٥٧): «أما (فعُل) فلا تتغير حركته في المضارع لأنه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الاتصاف. فالضمة تميزه عن بقية الأفعال، وتجعله ضعيف التصرف ثقيله. ولعل هذا ما يفسر ميل بعض العرب إلى نطقة (فَعْلَ) بإسقاط ضمّة العين».

٣ ـ وأما (فَعِلَ) فليس له إلا مضارع واحد (يَفْعَل) فمتى عرف الماضي عرف المضارع. وماجاء منه على (فَعِلَ يَفْعِل) فلا يعدو أفعالا معدودة، أكثرها من باب المثال، وقد تقدم ذكرها.

تبقى هذه النقطة المهمة، وهي:

هل يمكن أن نضيف إلى هذه المعايير معيارا آخر، لضبط عين الفعل، هو معيار المعنى؟

نحن في اللغة العربية نفتح المعجم مرتين، مرة لضبط عين الفعل، وأخرى لفهم المعنى. في حين أن الآخرين يفتحونه مرة واحدة، فالغربيون ـ مثلا ـ يفتحون المعجم لفهم معنى الكلمات.

من هنا كان الوصول إلى شكل ثابت لعين الفعل عن طريق الدلالة يعد من القضايا اللغوية الملحّة. ولقد لاحظنا عند عرض النقطة الأولى الخاصة بصيغ أبواب الفعل أن جانب المعنى له دخلٌ كبير في ضبط عين المضارع، كما رأينا عند الكلام على صيغة (فَعُلَ)، وصيغة (فَعِلَ)، فالأولى تدل على الطبع والسجية، والثانية تدل على فعل يقع في مستوى الحواس أو الذهن أو الجسم أو العواطف. . الخ.

«وكثيرا ما تستعمل العربية هذا التنويع الحركي في عين الفعل لغايات تمييزية، وإحداث فروق معنوية متفاوتة الأهمية، مثل: نَفَرَ يَنْفُر: تجنّب الشيء أو كرهه، ويَنْفِر = نزل مع الناس من عرفات.

لكن هذه الطاقة التمييزية الهامة، لا يمكن للغة أن تسرف في استغلالها،

لاعتمادها الإفراط في الدقة، وهو ما يستلزم مجهودا عظيما في مستوى الذاكرة، لذلك كانت جلّ الأفعال المزدوجه الحركة في المضارع خالية من التمييز المعنوي، مثل شتم: ـسُـبِـ.

ولذلك نلاحظ أن العربية تطورت نحو إلغاء هذه الفويرقات في مستوى الاستعمال بحكم قانون الاقتصاد اللغوي. إلاّ أن هذا التمييز بقي حيّا إذا كان قائما على مقابلة تامة بين الماضي والمضارع، مثل:

هوَى يَهْوِي = سقط
هَوِيَ يَهْوَى = أحبّ
رَوَى يَرْوِي = حكى
روِي يَرْوَى = أطفأ العطش» (البكوش: ٩٥-٩٦).

والمتتبع لمواد المعجم يلحظ هذا الربط واضحا بين دلالة الفعل وصيغته. وعلى سبيل المثال:

يقال: فَقُمَ الأمر يَفْقُم فقامة وفقوما: بمعنى استفحل شرّه.
وفقِم الرجل يَفْقَم فَقَما وفَقْما: طال أحد فكيه وقصر الآخر.
وفَقِمَ الإناء : امتلأ.
ويقال: بَرَّ حجّه يبِرّ برّا قُبل
وبَرّ والديه يَبَرّ برّا : توسع في الإحسان إليهما ووصلهما.
وبَرّ فلانا يَبُرّ بَرّا : قهره بفعل أو قول.

وإذا حاولنا أن نعدّد المعاني التي تفيدها الأفعال في أبوابها المختلفة، وذلك من خلال الأمثلة التي عرضها سيبويه، ومن خلال كتب اللغة الأخرى، كالخصائص لابن جنى، والمخصص لابن سيده، وشرح الشافية للرضى، والمزهر للسيوطي.. وجدنا كثيرا من هذه المعاني مشتركا بين أكثر من باب، وبعضها يختص بباب معين، كما يتضح من العرض الآتي:

(١) الباب الأول:

فَعَلَ يَفْعُل: بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع. ويأتي من هذا الباب

الأفعال الدالة على:

١ ـ الطلب، نحو: طلب يطلب، نشد ينشد، غزا يغزو.

٢ ـ الهدوء، نحو: قعد يقعد، ثبت يثبت.

٣ ـ الاعتداء، نحو: قتل يقتل، ساء يسوء.

٤ ـ الحركة والسير والاضطراب، نحو: جال يجول، ثار يثور، رقص يرقُص، عدا يعدو.

٥ ـ الصوت، نحو: صات يصوت، جلَب يجْلُب[11] ، دقّ يدقّ.

٦ ـ التحصيل والرفعة، نحو: علا يعلو، ساد يسود، فاق يفوق.

٧ ـ الجوع والعطش، نحو: جاع يجوع، ناع ينوع، صام يصوم.

٨ ـ الجبن، نحو: جبَن يجبُن[12] .

٩ ـ الدنو أو الابتعاد، نحو: دنا يدنو، بدا يبدو، هرَب يهْرُب، غرَب يغْرُب.

١٠ ـ الحسن، نحو: نضَر ينْضُر.

١١ ـ الأخذ والعطاء، نحو: رشا يرشو، حبا يحبو، سطا يسطو، أخذ يأخذ، ردّ يردّ.

١٢ ـ العمل، نحو: كتب يكتب، رسم يرسُم[13]طبخ يطبُخ.

١٣ ـ الأكل، نحو: أكل يأكل، مضَع يمْضُع.

١٤ ـ الانتهاء، نحو: فرَغ يفْرُغ، برَأ يبْرُؤ.

(٢) الباب الثاني:

فَعَلَ يفْعِلُ، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع. ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على:

١ ـ الطلب والأخذ، نحو: صاد يصيد، حلَب يحْلِب[14] .

٢ ـ الهدوء والثبات، نحو: حبَس يحبِس، حرَم يحرِم[15]، رمى يرمي.

٣ ـ السير، نحو: مشى يمشي، سار يسير، جرى يجري، خبّ يخِبّ.

٤ ـ المجيء أو المضيّ، نحو: جاء يجيء، رجع يرجع، مضى يمضي.

٥ ـ النفور، نحو: نفر ينفِر، أَبَقَ يَأْبِق، حاد يحيد.

٦ ـ الصوت، نحو: صاح يصيح، ضجّ يضجّ.
٧ ـ العطش، نحو: هام يهيم.
٨ ـ الاضطراب والحركة، نحو: هاج يهيج، غلى يغلي، وثب يثب.
٩ ـ القطع، نحو: كسر يكسر، نزَع ينْزِع.
١٠ ـ الصفات اللازمة، نحو: ذلّ يذِلّ، عفّ يعِفّ، خفّ يخِفّ.

(٣) الباب الثالث:

فَعَلَ يَفْعَل، بفتح العين في الماضي والمضارع، ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على:

١ ـ الخوف والذعْر، نحو: سبَع يسْبَع[١٦].
٢ ـ المنع والإبعاد، نحو: منع يمنع.
٣ ـ الإيذاء أو الاعتداء، نحو: سلَخ يسْلَخ، عضّ يعَضّ، ذبح يذبح، شغَر يشْغَر، قهَر يقْهَر.
٤ ـ الصوت، نحو: نبح ينْبَح، نهَق ينْهَق، صهَل يصْهَل.
٥ ـ القطع أو الفتح، نحو: قطع يقطع، فتح يفتح، قلَع يقْلَع، فغَر يفْغَر.
٦ ـ العطاء، نحو: وهب يهب، منَح يمْنَح، نحَل ينْحَل.
٧ ـ الحفظ أو الادخار، ذخر يذْخَر، خبَأ يخْبَأ، جبَى يجْبَى[١٧].
٨ ـ الذهاب أو الابتعاد، نحو: ذهب يذهب، بعث يبعث، شأى يشْأى، رمَح يرْمَح.
٩ ـ الكره والامتناع، نحو: أبى يأبى، بذَأ يبْذَأ، جحَد يجْحَد.

(٤) الباب الرابع:

فَعِلَ يَفْعَل، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على:

١ ـ الداء أو العلّة، نحو: وجِع يوْجَع، حبط يحْبَط، عَمِيَ يَعْمَى.
٢ ـ الخوف أو الذعر، نحو: وجِل يوْجَل، فزِع يفْزَع، خاف يخاف، خشِي يخْشَى.

٣ ـ الحزن أو الغم، نحو: ثكِل يثْكَل، قلِق يقْلَق، حزِن يحْزَن، ندِم ينْدَم.
٤ ـ العيب، نحو: عوِر يعْوَر، حمِق يحْمَق.
٥ ـ ترك الشيء، نحو: زهِد يزْهَد، سئِم يسْأَم.
٦ ـ التعلق بالشيء، نحو: هَوِيَ يَهْوَى، رغِب يرْغَب، شَهِيَ يشْهَى.
٧ ـ الحركة والاضطراب، نحو: نشِط ينْشَط، أرِجَ يَأْرَجُ، هَوِجَ يَهْوَج، نَزِق يَنْزَق.
٨ ـ السهولة أو التعذّر، نحو: سلِس يسْلَس، شكِس يشْكَس.
٩ ـ الفرح، نحو: فرِح يفرح، طرب يطرب، ضحك يضحك، بطِر يبْطَر.
١٠ ـ الجوع أو العطش، نحو: صَدِيَ يَصْدَى، ظمِيء يظْمَأ، عطش يعطش.
١١ ـ الشبع أو الامتلاء، نحو: روِي يرْوَى، ملِيء يمْلأ[١٨] ثمِل يثْمَل، بطِن يبْطَن.
١٢ ـ اللون، نحو: حمِر يحْمَر، شهب يشْهَب، صَدِيءَ يصْدَأ.
١٣ ـ القوة أو الكبر، نحو: قوِي يقْوَى، سمِن يسْمَن، كبِر يكْبَر.
١٤ ـ الرفعة أو الضّعة، نحو: غنِي يغْنَى، شقِي يشْقَى، سعد يسعد، بخل يبخل.
١٥ ـ الصفة الحميدة أو الحلية، نحو: حوِر يحْوَر، دعِج يدْعَج، كحِل يكْحَل
١٦ ـ الجهل أو العلم، نحو: جهِل يجهَل، علِم يعلَم، فهِم يفهَم.
١٧ ـ الحيرة أو الغضب، نحو: هام يهام، حار يحار[١٩] غوِي يغْوَى، غضِب يغضَب، حرِد يحْرَد.

(٥) الباب الخامس:

فعُل يفْعُل، بضم عين الماضي والمضارع. ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على:
١ ـ الحسن، نحو: حسُن يحْسُن، وسُم يوْسُم، جمُل يجْمُل.
٢ ـ القبح، نحو: قبُح يقبُح، شقُح يشْقُح.
٣ ـ الخصلة، نحو: نظُف ينظُف، صبُح يصْبُح، طهُر يطْهُر.

٤ ـ الصغر أو الكبر، نحو: صغُر يصْغُر، كبُر يكبُر، كثُر يكْثُر، قدُم يقْدُم.
٥ ـ الشدة أو الجرأة، نحو: شجُع يشْجُع، جرُؤ يجْرُو، صعُب يصْعُب.
٦ ـ اللين أو الضعف، نحو: سهُل يسْهُل، ضعُف يضْعُف، جبُن يجْبُن.
٧ ـ السرعة أو البطء، نحو: بطُؤ يبطُؤ، كمُش يكْمُش، سرُع يسْرُع.
٨ ـ الرفعة أو الضعة، نحو: شرُف يشرُف، كرُم يكرُم، لؤُم يلؤُم، وضُع يوْضُع، سرُو يسْرُو.
٩ ـ العقل: نحو: ثقُل يثقُل، حلُم يحْلُم، رزُن يرْزُن، نبُه ينْبُه.
١٠ ـ الجهل، نحو: حمُق يحْمُق، خرُق يخْرُق، رقُع يرْقُع.

(٦) الباب السادس:

فَعِلَ يَفْعِلُ، بكسر عين الماضي والمضارع. وهو من الأبواب الشاذة، ولم يأت منه سوى أفعال معدودة، مثل: حسِب يحْسِب، ونعِم ينْعِم، من الصحيح. ويبِس ييْبِس ويئِس ييْئِس من المثال اليائي، وورِم يَرِم، ووَمِقَ يمِقُ، ووغِر يَغِر ووجِد يجِد ووحِر يحِر، وورِع يَرِع، وولِغ يلِغُ، ووزِع يَزِع، ووهِنَ يهِن، ووبِق يَبِق، ووصِب يَصِب، وولِه يَلِه، ووهِل يَهِل ـ من المثال الواوي.

«وإنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علّة حذف الواو فتسقط، فتخف الكلمة.

وجاء: وَحِرَ صدره من الغضب، ووَغِرَ بمعناه، يَحِرُ ويَغِرُ، ويَوْحَر ويَوْغَر أكثر.
وجاء: وَرِعَ يَرِع على الأكثر، وجاء يَوْرَع... وجاء وَلِهَ يَلِه، ويَوْلَه أكثر».
(الرضى ١ : ١٣٥-١٣٦) ومثله: وَهِلَ يَهِل ويَوْهَل.

وجوّزوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق، وذلك في حرفين [كلمتين] وَسِعَ يَسَع ووطِىء يَطَأ، كما فعلوا ذلك في باب (فَعَلَ يَفْعِل) ففتحوا عين المضارع لأجل حرف الحلق في وهَب يهَب ووضَع يضَع ووقَع يقَع ولَغ يلَغ. وذلك بعد سقوط الواو. (الرضى ١ : ١٢٠. ١٣٥، ١٣٦).

ونلاحظ من العرض السابق أن الأبواب الثلاثة الأولى (فعَل يفْعُل، فعَل

يفْعِل، فعَل يفْعَل) تشترك في أكثر المعاني. وهذا يؤكد وجهة نظر الأقدمين بأن الأصل في عين مضارع (فَعَلَ) الضم أو الكسر مالم يكن حلقي العين أو اللام، وأن الوجهين (أي الضم والكسر) جائزان مالم يشتهر أحدهما. وذلك يقودنا إلى القول بأن الاعتماد على الدلالة في تمييز هذه الأبواب يستلزم مجهودا عظيما في مستوى الذاكرة. يقول الرضى (١ : ٧٠).

«اعلم أن باب فَعَلَ لخفّته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرف فيه» وهذه الصعوبة في تمييز أحد الأبواب إنما تقتصر على الفعل الصحيح السالم؛ أما الأفعال المعتلة فلا يحتاج مستخدم اللغة إلى كبير مشقة في ضبطها؛ لأن الأفعال ذوات الواو يكون مضارعها مضموم العين، مثل: ساء يسوء، وطال يطول، وسما يسمو وعفا يعفو. والأفعال ذوات الياء يكون مضارعها مكسور العين، مثل: باع يبيع، وسار يسير، ورمى يرمي، وقضى يقضي؛ باستثناء الناقص حلقي العين، والمثال حلقي اللام، مثل سعى يسعى، ووضع يضع. وأما المضاعف فيقوم التعدى واللزوم بالتمييز بين الضم والكسر، كما أسلفنا.

أما البابان: الرابع والخامس (فَعِلَ يفْعَل، فعُل يفْعُل) وإن كانا يشتركان في بعض المعاني، وبخاصة في الأفعال اللازمة، لكن يمكن التمييز بينهما بدلالة المعنى.

(ب) دلالة المشتق أو المصدر:

والتمييز بالمعنى لن يقتصر تأثيره على عين الفعل وحدها، وإنما سيتعدى ذلك إلى بناء المشتقات أو المصادر. وقد مرت بنا بعض الأمثلة التي توضح تأثير التمييز بالمعنى على المصدر وبعض المشتقات للمادة الفعلية الواحدة، مثل:

- بَرّ والديه يَبَرُّ بِرًّا، توسع في الإحسان إليهما.
  وبَرّ فلانا يَبُرُّ بَرًّا، قهره بفعل أو قول.
- نَفَرَ ينْفُر نفورا، تجنب الشيء أو كرهه.



ونَفَرَ ينْفِر نفارا ، نزل مع الناس من عرفات .

ومن أمثلة ذلك أيضا :

ـ بسَل يبْسُل بسولا : عبس غضبا أو شجاعة ، فهو باسل وجمعه : بُسْل وبواسل ، وهو بسيل وجمعه : بسلاء .

وبسُل يبْسُل بسَالا ، وبَسالة : شجع عند الحرب .

ـ جدَر الجدريّ في البدن يجْدُر جدْرا : برز .

ـ وجدِر يجْدَر جَدَرا : أصابه الجدريّ .

وجدُر بكذا يجْدُر جدارة : صار خليقا به ، فهو جدير .

ـ حرَم فلانا الشيء يحْرِم حرمانا : منعه إياه .

وحرُم الشيء يحرُم حرمة : امتنع .

ـ حلَم يحْلُم حُلْما وحلُما : رأى في نومه رؤيا ، وحلَم الصبي : أدرك . .

ـ وحلِم البعير يحْلَم حَلَما : كثر عليه الحَلَم .

وحلُم يحْلُم حِلْما : تأنّى وسكن عند غضب أو مكروه ، وحلُم : صَفَحَ وعَقَلَ . .

ـ خطَر في مشيه يخْطِر خَطْرا وخَطَرانا : اهتزّ وتبختر .

وخطُر يخْطُر خَطَرا وخُطُورا وخطُورة : عظم وارتفع قدره ، فهو خطير .

ـ رسَم يرْسُم رَسْما ورَسَمانا : حَسُنَ مشْيه ، ورسَم على الأرض أو على الورق : خطّ ، ورسَم الكتاب : كتَبه .

ـ ورسمت الناقة ترْسِم رسيما : عدَتْ عَدْوًا فوق الذميل ، يقال : ذمَل البعير يذْمُل ذُمولا وذَميلا وذَمَلانا ، إذا سار سيرا سريعا ليّنا ، فهو ذامل ، وهي ذاملة .

ـ رفَه يرْفَه رَفْها ورفوها : أصاب نعمة وسعة في الرزق ، فهو رافه ، وهي رافهة .

ورفُه يرْفُه رَفاهة ورفاهية ، فهو رفيه .

ـ شقح الشيءَ يشْقَح شقْحا ، بمعنى : أبعده .

ـ وشقُح يشْقُح شقاحة، بمعنى: قبح.
وشقِح يشقَح شَقَحا وشُقْحة، بمعنى: كان أشقح.
ـ فره يفْرَه فَرَها: بطر وأشر، فهو فَره.
وفَرُه يفْرُه فراهة وفروهة: جمُل وحسُن.
ـ فصَحه الصبح يفْصَح فصْحا: غلبة ضوؤه.
وفصُح الرجل يفْصُح فصاحة: انطلق لسانه بكلام صحيح واضح.
ـ لزَب الشيء يلْزُب لزوبا: ثبت، فهو لازب.
ولزب الطين يلْزَب لَزَبا.
ولزَب الشيء يلْزُب لَزْبا: دخل بعضه في بعض وتماسك.
ـ نزَر الشيءَ ينْزُر نَزْرا: قلّله.
ونزُر الشيءُ ينْزُر نزارة ونزورة: قلّ.
ـ نسَب الشيءَ ينْسُب نَسَبا ونسبة: وصفه وذكر نسبه.
ونسَب الشاعرُ بفلانة يَنْسِب نسبيا ومَنْسِبا: عرّض بهواها وحبّها.

ففي الأمثلة السابقة رأينا اختلاف المصدر باختلاف معنى الفعل، وتبعه اختلاف الباب غالبا.

(ج) دلالة متعلق الفعل:

ويدخل في دلالة الفعل على الباب متعلقاته من مفعول وظرف وجار ومجرور، كما مرّ في بعض الأمثلة. وفي القرآن الكريم:

ـ ورد الفعل (صدّ) متعديا بـ «عن» من الباب الأول (فعَل يفْعُل) في قوله تعالى: «وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدّون عنك صدودا» (سورة النساء: ٦١).

ومتعديا بـ «من» من الباب الثاني (فعَل يفْعِل) في قوله تعالى: ولمّا ضُرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصِدّون» (سورة الزخرف: ٥٧).

ـ كما ورد الفعل (قدم) متعديا بنفسه من الباب الأول (فعَل يفْعُل) في قوله



تعالى: «يقْدُم قومَه يوم القيامة. .» (سورة هود: ٩٨).

ومتعديا بـ «إلى» من الباب الرابع (فعِل يفْعَل) في قوله تعالى: «وقَدِمْنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا» (سورة الفرقان: ٢٣). ومنه: قَدِمَ على الأمر، بمعنى: أقبل. وقدِم على العيب، بمعنى: رضى به. وقدِم من سفره، بمعنى: رجع. وقَدِمَ البلدة، بمعنى: دخلها.

ويأتي هذا الفعل لازما من الباب الخامس (فعُل يفْعُل)، يقال: قدُم الشيء يقْدُم، بمعنى: مضى على وجوده زمن طويل، فهو قديم، وجمعه: قدماء وقدامى. وهي قديمة، وجمعها: قدائم.

فدلالة معنى الفعل ومتعلقاته من العوامل المساعدة في ضبط عين المضارع، كما رأينا.

وتجدر الإشارة هنا إلى المحاولة التي قام بها «سليمان فيّاض» لحل مشكلة الفعل الثلاثي العربي، مستخدما المنهج الإحصائي، ومستفيدا من الدراسة التي قام بها «الطيب البكوش» في مؤلفه القيم «التصريف العربي». فقد توصّل «فياض» من خلال الحصر والإحصاء إلى «أن معاني باب (فعَل يَفْعُل) يغلب فيها أن تكون معاني وقوع (حدوث) تقوم وتتعلق بفاعلها، مثل: مات يموت، بمعنى: فني، ونفر، بمعنى: كره. وأن معاني باب (فعَل يفْعِل) يغلب فيها أن تكون معاني إيقاع (إحداث) يقوم بها الفاعل، مثل: ضرب يضرب، وأنه، على هذا الأساس، أو تلك القاعدة التغليبية، يمكن مراجعة المعاني التي تعدد فيها باب: فعَل يفْعُل، وفعَل يفْعِل، في المادة الفعلية الواحدة، فتُعطَى معان لباب، وأخرى لباب آخر، حين تتحد المعاني بين البابين. إن الفعل (نفر) مثلا، ورد فيه البابان هكذا: نفَر ينْفُر، ونفَر ينْفِر، ومصدر الأول: نفورا، ومصدر الثاني: نفارا. ولهذا الفعل في المعجم العربي معنيان، والمعنيان في البابين مشتركان، وهما: الكراهية، والخروج. وفي ضوء القاعدة التغليبية التي نقول بها، يمكن معجميا ردّ معنى «الخروج» وهو من معاني الإحداث (الإيقاع) إلى صورة الفعل: نفر

ينْفِر، وحدها، وردّ معنى «الكراهية» وهو من معاني الحدوث (الوقوع) إلى صورة الفعل: نفَر ينْفُر، وحدها.[٢٠] وهذا الذي توصل إليه، «فياض» سبق أن تنبه له القدماء، «فابن جنى» كان يرى أن (فعَل يفْعِل) في المتعدى أقيس من (فعَل يفْعُل)، كما أن (فعَل يفْعُل) في اللازم أقيس من (فعَل يفْعِل)، أي إنه يفضل الكسر في المتعدى، ويفضّل الضم في اللازم . . . «فضرب يضرب» عنده أقيس من «قتل يقتل»، وكلاهما متعدّ، و «قعد يقعد» أقيس من «جلس يجلس» وكلاهما لازم. ومعلوم أن الأفعال المتعدية أفعال إيقاع وإحداث غالبا، وأن الأفعال اللازمة أفعال وقوع وحدوث غالبا. بل إن مما يؤكد تداخُل المعاني بين الأبواب وتداخُلَ الأبواب تبعا لذلك قول الرضى السابق: «اعلم أن باب (فعَل) لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها، لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله، واتسع التصرف فيه».

يبقى بعد ذلك ما يميز بابا من باب، وهو الاستعمال كثرة وقلة، وهذا يؤيده ما نقله ابن سيده في المخصص من أنّ هذين البابين (فعَل يفْعُل) كثيرا ما يتعاقبان فيأتي المضارع من (فعل) المفتوح العين على (يفْعُل) و(يفْعِل)، وأنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وأنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. . . أي إن مضارع (فَعَلَ) إن كثر استعماله على (يفْعُل) أو (يفْعِل) لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك، نحو «ضرب يضرب» و «قتل يقتل»، فإن لم يكثر استعماله ولم يشتهر جاز فيه الوجهان، وإن كان الأفصح الكسر كما يقول: «أبو عليّ»، نحو: خفَق الفؤادُ يخْفُق ويخْفِق، وحجَل الغرابُ يحْجُل ويحْجِل، وسمَط الجَدْيَ يسْمُط ويسْمِط.

والخلاصة أن مشكلة النطق بعين المضارع تكاد تنحصر في البابين الأول والثاني (فعَل يفْعُل، فعَل يفْعِل)، وبخاصة الأفعال الصحيحة السالمة، لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة لها ضوابط ذات نزعة تقليدية، تكاد تقترب من التقعيد الدقيق. أمّا الباب الثالث (فعَل يفْعَل) فمقيد بسبب صوتي، حلقي العين أو اللام. تبقى الأبواب الثلاثة الأخيرة: فعِل يفْعَل، وليس له إلا مضارع



واحد، فمتى عرف ماضيه علم مضارعه. وفعُل يفْعُل، وهو باب لازم مقصور على الصفات اللازمة، بل إنه يجوز بناء أي فعل على (فعُل يفْعُل) إذا قصد به التعجّب والانسلاخ عن الحدث.

والباب السادس: فعِل يفْعِل، وقد حصره بعضهم في ثمانية عشر فعلا، خمسة عشر منها من المثال، وثلاثة من الأجوف. وهذه الأفعال هي:

ورِث. ولِي. ورِم. ورِع. ومِق. وفِق. وثِق. ورِى. وجِد. ورِك. وكِم. وقِه. وهِم. وعِم. آنَ. تاه. طاح[٢١].

هذا إذا استثنينا الأفعال التي جاءت ثنائية العين (فعِل يفْعِل، وفعِل يفْعَل) مثل: وغِر يغِر، ووغِر يوْغَر، وحسِب ونعِم... الخ.

وفي رأيي أن التفكير في إيجاد حلّ لمشكلة عين الثلاثي إنما يأتي من خلال التركيب (السياق) لأن الفعل منفردا يمثل الصيغة فقط، أما السياق فيمثل الفعل صيغة ومعنى، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه عند ضبط عين المضارع؛ لأن المعنى الدلالي ذو تأثير في بناء الفعل، والمصدر أحيانا؛ بل إنّ اختلاف صيغة المصدر للمادة الفعلية الواحدة قد يستدل به على صيغة الباب كما تقدم.

فليس الحلّ - إذن - في عمل معجم للأفعال المأنوسة المستخدمة في اللغة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، وإنما الحلّ الصحيح يكمن في إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية، يرفع عنها الإبهام، ويزيل الشك، ويمنح اللغة ثباتا واطرادا.



الهـــوامش

(١) البيت لامرىء القيس، وصدره:

«ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالي»

ويروى: «وهل يَعِمَن» ومعناه: «وهل يَنْعمن»، يقال: وعم يعم، في معنى: نعم ينعم. (سيبويه ٢ : ٢٢٧).

(٢) اللَّحْو: لحاء الغصن، وهو قشره. وإذا فعل به ذلك ذبل واعوجّ، فضرب مثلا لذهاب نضرة الشباب وتغير الجسم للكبر (سيبويه ٢ : ٢٢٧).

(٣) الكُوم: جمع كوماء، وهي الإبل العظيمة السنام. يصف الشاعر إبلا لا ينحر منها للأضياف، فهي تَنْعم بهم عينا؛ لأمنها منهم، ولا تثور من مباركها مخافة أن تنحر. (سيبويه ٣ : ٢٢٧).

(٤) سيأتي في باب «فعَل يفْعُل» وباب «فعَل يفْعِل» أن الأصل في عين المضارع الضم أو الكسر.. فهذا هو المقصود بكلمة «أصلها».

(٥) أي لم يأت حلقي الفاء على «فعَل يفْعَل» مثل حلقي العين أو اللام، وإنما جاء على الأصل، وهو ضم عين المضارع أو كسرها؛ لأن حرف الحلق في هذه الحالة يكون ساكنا في المضارع، فلا يكون ثقيلا بوقوع الضمة أو الكسرة على عين الفعل بعده.

(٦) تمثـل الأفعـال المعتلة والأفعال المضاعفة نوعا من التحول الداخلي في الكلمة، يراد به الارتقاء اللغوي؛ فالإعلال في غايته يراد للتصحيح، وهو وسيلة سامية لبقة، ذلك أن المعل كان على الصحيح من بابه في أقدم عهود اللغة، لا كما ظنّ النحاة من أن ما قبل الإعلال افتراض تعليمي.. ومن ثم رأينا الإعلال يفيد المعنى الطبيعي في مثل: طال يطول. أما التصحيح، وهو التمكن اللفظي بإظهار حرف العلة مع موجب الإعلال،

كما في: طَوَل، فيفيد المعنى بتكلف أو باضطراب. وهذا يفسر لنا التصحيح مع موجب الإعلال في الباب الخامس (فَعُلَ يفْعُل) نحو: قوُم يقْوُم ، ونوُم ينْوُم، وطوُل يطْوُل . . حتى يفيد المعنى يتعجب.

ويرتبط هذا بقضية الأصل والفرع ، فقد شغل اللغويون بهذه القضية، وقرروا أن الصحيح أصل للمعتل، وأن النكرة أصل للمعرفة، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث. ومعرفة الأصل تخضع لاتجاهات لغوية عامة، منها: أن العرب يكرهون أن يتكرر صوت صامت مرتين متتاليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما، وذلك موجود في الأفعال المضاعفة الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد، مثل: مَدَدَ، وفَرَرَ، ووَدِدَ. . ولذلك يدغمون فيقولون: مدّ وفرّ وودّ، بدمج الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوت القصير (الحركة) بين الدالين في: مدّ وودّ وبين الراءين في : فرّ.

وإذن فالإعلال أو التضعيف حقيقة راهنة في صميم اللغة، ولابد أن يبنى على أساس من هذه الحقيقة، فقال يقول: وباع يبيع ، ومدّ يمدّ وفرّ يفرّ أصل كل منها: قَوَلَ يَقْوُل، وبَيَع يَبْيِع ، ومدَدَ يمْدُد، وفَرَر يفْرر. ولابد من تفسير هذا الأصل تفسيرا علميا قائما على أساس من الدراسات الصوتية الحديثة.

(٧) لاشك أن المنهج الإحصائي ذو قيمة علمية كبيرة في كشف بعض خصائص النظام الصرفي العربي. وقد قام أحد العلماء المتأخرين (محمد بن عمر المشهور ببِحْرق ت: ٩٣٠هـ) بوضع كتاب، سماه: «فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال لابن مالك» وأحصى فيه الأفعال المجردة الواردة في معجمي «الصحاح» و «القاموس» ووزعها على أبواب الفعل، مبينا الشاذ منها وغير الشاذ، وما فيه أكثر من لغة . وقد تمّ نسخ هذا الكتاب، وطبع مرتين، وقام بتحقيقه مؤخراً كاتب هذه السطور.

(٨) البيت من بحر الكامل (ينظر المنصف لابن جنى ١ :٢٤٢).

(٩) البيت من بحر الطويل: وأصل: حُبّ: حَبَبَ أو حَبِبَ، ثم نقل

إلى حبُب، للمدح والتعجب.

(١٠) ينظر: نور الدين (عصام) : أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب/ طبع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت سنة ١٩٨٢ ، ص١٧٢ .

(١١) هذا الفعل مأخوذ من الجلَبة، وهي الأصوات الشديدة المختلطة. أما جلَب يجْلِب، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فمن الجَلْب، وهو إحضار السلعة أو غيرها.

(١٢) مرّ بنا الفعل: جبن يجْبَن، من باب (فعِل يفْعَل)، ومعناه: داء في البطن. أما جبَن يجْبُن، فمعناه: تهيّب الإقدام على مالا ينبغي أن يُخاف، ومثله: جبُن يجْبُن .

(١٣) يقال: رسَم يرْسُم رسْما ورَسَمانا: حسُن مشيه، ورسَم على الأرض أو على الورق: خطّ، ورسَم الكتاب: كتَبه. ورسَمت الناقة ترسِم رسيما، إذا عدت عدْوا فوق الذميل، وهو السير السريع الليّن.

(١٤) الفعل: حَلَبَ جاء ثنائي العين، يقال: حلَب الشاة ونحوها يحلِب حَلْبا: استخرج مافي ضرعها من لبن. وجاء: حلَب القومُ يحلُبون حلْبا وحُلوبا: اجتمعوا من كل وجه، وحلَب الدهرُ أشطرَه : جرّب أموره خيرها وشرها، فهو حالب، وجمعه: حلَبة، وهو حلوب، وجمعه: حُلُب.

(١٥) حرَم فلانا الشيء يحْرِم حرمانا: منعه إياه. وحرُم الشيء يحْرُم حُرْمة: امتنع .

(١٦) سبَع يسْبَع، من سبع الذئب الغنم، إذا فرسها فأكلها، وسبَع فلانا: ذعره. ويقال: سبَع القومَ: كمّلهم سبعة.

(١٧) يقال: جبَى الخراجَ والماء والحوض يجباه ويَجْبيه: جمعه: وجبَى يجْبَى مما جاء نادرا، مثل: أبَى يأبى، وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في: قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. ويقال: جبا الخراجَ والمال يجبو جَبْوا وجباوة: بمعنى: جمعه، ومثله: جبَى يجْبِي جبيا وجباية.



(١٨) مليء يملا مَلْئا: امتلأ. أما ملأ في القوس يملأ، فمعناه: جذب الوتر جذبا شديدا. وملأ الشيء: وضع فيه الماء أو غيره قدر ما يسع، وملأت منه عيني: أعجبني منظره، وهو يملأ العين حسنا.

(١٩) حار يحار، أصله: حَيرَ يَحْيَرُ، من الحَيْرة، قلبت الياء ألفا في الماضي، لتحركها وانفتاح ما قبلَها، وفي المضارع: نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فيقال: تحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا. كذلك: هام يهام، أما حار يحور، فمن الباب الأول (فَعَلَ يفْعُل) وأصله: حَوَرَ يحْوُرُ ومعناه: رجع، قال تعالى: «إنه ظنّ أن لن يحور» (الانشقاق: ١٤) وجاء من الباب الرابع: حوِر يحْوَر، من الْحَوَر، وهو شدة بياض العين مع شدة سوادها واتساع حدقتها، ومنه: الحُور العِين.

(٢٠) ينظر: سليمان فياض: نحو حلول جذرية لمشكلة الفعل العربي الثلاثي «مجلة إبداع» تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب / العدد السادس (يونيو ١٩٨٥) ص ٩٨ ـ ١٠٢.

(٢١) ومِق: أحبّ، وَفِقَ: يقال: وفِقْتُ أمرك، وجدته موفّقا، وَرِىَ المخّ: عظُم، وَجِدَ به: أحبّه، وَعِقَ عليه: عَجِلَ، وَرِكَ: اضطجع، وَكِمَ: اغتمّ، وَقِهَ: سمع وأطاع، وَعِمَ الدّار: قال لها: عمي، طاح: هلك. وأصل طاح، وتاه، وآن: طَيِحَ يَطْيِحُ، تَيِهَ يتْيِهُ، أينَ يَأْينُ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها في الماضي، فقلبت ألفا، وفي المضارع نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

(٥)
الاعتبار الصرفي وانعكاسه على علاقات الكلم في التركيب






أولا: مــــدخــــــل:

يتناول: المعنى النحوي والوحدات الصرفية

الصيغة ووظائفها.

النحو والصرف وثيقا الصلة في الدرس النحوي القديم؛ فالأول يبحث في التراكيب، والثاني يبحث في ذوات الكلم وأنفسها، وهي التي تتكون منها التراكيب. وقد عرّف أبو عليّ النحو في الإيضاح بقوله: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها. أما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين: أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء. و[الثاني] تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يتغير العامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف بحرف أو نقصان حرف. والقسم الآخر: وهو الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، وذلك نحو: التثنية والجمع الذي على حدّها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور، والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير والتصغير، والإمالة، والمصادر، وما اشتق منها، وأسماء الفاعلين وغيرها، والتعريف والإدغام» (الفارسي: ٦٤).

«وواضح من هذا التعريف أن النحو يضم ما يعرف بالصرف أيضا، فإن القسم الآخر منه، وهو الذي يتحدث عن التغيير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها يضم المباحث الصرفية بمفهومها التقليدي»... وهذا التصرف من أبي علي في إيضاحه لم يجيء عفو الخاطر، لأنه هو الذي أولى كتاب «المنصف» في الصرف للمازني عنايته، وفصل القول في تيسير قواعده. وعلى ضوء عمله شرح

ابن جنى كتاب «المنصف» في الصرف للمازني، كما أنه قد عرف عنه أنه مغرم بالصرف والقياس، . فحدود علم الصرف بالمفهوم التقليدي كانت موضوعة، بل إن هناك مصنفات فصلت بين العلمين، على نحو ما صنع «قطرب» تلميذ سيبويه، الذي ألف كتاب «العلل» في النحو، وكتاب «الاشتقاق» في التصريف. كما أن «المازني» تلميذ «الأخفش» فصل النحو عن الصرف، ونظم قواعد الصرف ومسائله في كتابه «المنصف»» (زهران: ١٠٧-١٠٨).

فإذا ما مزج أبو على في إيضاحه بين المباحث النحوية والصرفية وضمهما في دائرة واحدة فمعناه أن له في ذلك رأيا ومنهجا، وهو جعل النحو يدرس التراكيب والمفردات جميعا.

وهذا المسلك في عمومه لاغبار عليه من وجهة النظر اللغوي الحديث، فقد أصبح من المتعارف عليه أنه إذا جاز الفصل بين النحو والصرف فإنما هو فصل موقوت تفرضه أحيانا ضرورة البحث أو مناهج التعليم التقليدية، ولذلك يرى كثير من المحدثين أن النحو بمعناه الواسع يشمل الصرف الذي يعد خطوة ممهدة له، وهما معا يكوّنان كلّا لا يتجزأ، بل أصبح مصطلح النحو، ومصطلح علم اللغة الذي يشمل الأصوات والصرف والنحو والدلالة - يستخدمان كمصطلحين مترادفين عند الغربيين، فهم يصنفون نفس الشيء تارة بكلمة «نحو»، وأخرى بكلمة «علم اللغة».

ولتوضيح العلاقة بين الصرف والنحو نقول: إن كل كلمة في الصرف ذات تأثير في المعاني النحوية في التركيب، أي يترتب على وجودها داخل تركيب معين ظهور خواص نحوية معينة في الجملة أو العبارة. وعلى سبيل المثال: الفعل (ذهب) له وظيفة صرفية خاصة في التركيب، هو أنه فعل لازم، فعندما نقول: ذهب زيد، نحصل على تركيب مكون من: فعل لازم + فاعل. وإذا أدخلنا السابقة (أ) على هذا الفعل، فإن الصيغة يتغير شكلها من (فعل) إلى (أفعل) ويترتب على ذلك أن يتغير تأثيرها في الجملة، ويصبح لها معنى نحوي يخالف



معناها النحوي السابق، كما يظهر من المقارنة بين المثالين:

ذهب زيد	أذهبتُ زيدا
فعل + فاعل	فعل + فاعل + مفعول

فقد أدّى وجود الهمزة إلى ظهور تركيب جديد تختلف وحداته عن وحدات التركيب الأول، وتبع هذا الاختلاف اختلاف في الإعراب وفي التحليل النحوي.

جاء في الكتاب: «تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه» (سيبويه ٤ : ٥٥) فمفهوم الهمزة عند سيبويه «أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل. . . فمعنى (أذهبت زيدا) جعلت زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعلٌ للذهاب، كما كان في ذهب زيد. .» (الرضى ١ : ٨٦). مثال آخر: صيغة (فاعل) تصنّف صرفيا على أنها اسم فاعل، واسم الفاعل في النحو العربي ذو وظيفة نحوية تختلف عن الفعل، فهو «في سياقات معينة يقع مبتدأ، كما يقع مضافا، وكلتا الوظيفتين حُرمها الفعل أو الصيغة التي لم تنتظم هذه الألف (ألف اسم فاعل) وهذا الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى خلاف في التحليل الإعرابي وأنماط الجمل وأنواعها، وما كان ذلك كله إلّا بفضل تلك الوحدة الصرفية المسماة «الف فاعل» وما تبع دخولها في الصيغة من تغيير في الشكل والدلالة» (زهران: ١١٤).

من هذا يتبين أن الوحدات في الصرف ليست مجرد صيغ أو صور لفظية، خالية من المعاني النحوية، وإنما هي وحدات ذات قيمة نحوية على مستوى التركيب.

ثانيا: الصيغة والسياق:

ويتضمن: دور السياق في تحديد المعنى الصرفي للصيغة.

الإيهام الصيغي في السياق.

التحويل في صيغة الفعل، وأثره على السياق.



١ ـ دور السياق في تحديد المعنى الصرفي:

تعد اللغة العربية من أكثر اللغات التي تتميز بوفرة هائلة في الصيغ، التي تقوم عليها المعاني الوظيفية الصرفية، كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المكان واسم الزمان.. الخ. وهي ـ أي اللغة ـ محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ فيها؛ لأن الصيغة في الصرف قرينة هامة يعتمد عليها الباحث في عدة أمور، منها:

ــ تحديد الباب النحوي أو وظيفة الكلمة في الجملة، فالمبتدأ اسم معرفة غالبا، والخبر فعل أو وصف، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، كذا المفعول لأجله، والحال وصف مشتق أو مؤول بالمشتق، والتمييز اسم جامد نكرة.. الخ.

ــ أنها تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق؛ فللأسماء صيغها، وللأفعال صيغها، وللصفات صيغ تختلف عن هذه وتلك. أما الأدوات فليست لها صيغ. أحيانا تكون الصيغة ملبسة، غير كافية للدلالة على المعنى الوظيفي، لوجود الغموض فيها؛ كأن تكون صيغة محايدة، مثل:

فاعل: لصفة الفاعل والأمر من فاعل، نحو «قاتل».
فَعْل: للصفة المشبهة والمصدر، نحو «عدل».
فعيل: لصيغة المبالغة ولمعنى المفعول، نحو: «رفيع».
أفعل: للفعل الماضي وصفة التفضيل، نحو: «أشرف».
وفي هذه الحالة يقوم السياق بإيضاح معناها الوظيفي، على النحو التالي:

الصيغة	المعنى الصرفي	العلامة (المثـــال)
فاعِل	فعل امر	قاتل في سبيل الله
فاعِل	اسم فاعل	هذا قاتل أخي
فَعْل	صفة مشبهة	هذا قاض عدل
فَعْل	مصدر	«وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»
فعيل	صيغة مبالغة	«رفيع الدرجات ذو العرش»
فعيل	بمعنى المفعول	هذا فتى رفيع المقام
أفعل	فعل ماض	أشرف عليٌّ على الهلاك
أفعل	اسم تفضيل	عليّ أشرف من أخيه

وفي كلمة مثل «المختار» لابد من شرحها أو إدخالها في سياق كلامي ليتضح معناها، أهي اسم فاعل أم اسم مفعول؟ فيقال: اختار موسى قومه، فموسى مختار لقومه (اسم فاعل).

واختار القوم موسى، فموسى مختار من قومه (اسم مفعول).

وقد يلجأ إلى الأصل هنا للتفريق بين المعنيين، فمختار اسم فاعل أصلها (مُخْتَيِر على مُفْتَعِل) ومختار اسم مفعول أصلها (مُخْتَيَر على وزن مُفْتَعَل) كذلك كلمة «محتلّ» اسم فاعل واسم مفعول..

«وقالوا الخَلْقَ، فسوّوا بين المصدر والمخلوق، فاعرف هذا النحو، وأجْرِه على سبيله» (سيبويه ٤ :٤٣).

ويظهر الفرق بين المعنيين هنا من خلال السياق، ففي قوله تعالى: «ومن آياته خلْقَ السموات والأرض»[1] الخَلْق هنا: مصدر، فهو اسم جامد معرفة، ولذا وقع مبتدأ، والأصل في الابتداء: الجمود والتعريف. وفي الحديث: «أنا خَلْقك» بمعنى مخلوق لك، ولذا وقع خبرا، والأصل في الخبر الاشتقاق.



٢ ـ الإيهام الصيغي في السياق:

أورد ابن هشام في المغني أمثلة كثيرة لما يقع فيه المعربون من وهم بسبب الصيغة، وذلك عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، مثل:

(أ) اعتبار «أعلم» أفعل تفضيل، وإعراب «حيث» ظرف مكان في قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته»[1] لأن هذا هو المعروف في إعرابها، والصواب: أنها مفعول به لا مفعول فيه، و«أعلم» ليس أفعل تفضيل، وإنما هو بمعنى عالم، وهو الناصب للمفعول به، والمعنى: أنه سبحانه وتعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان. (ابن هشام ٢: ٥٣١) وقول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بياضا لا بياضَ له
لأنتَ أسودُ في عيني من الظُّلَم

إن (مِن) متعلقة بأسود، وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة لأسود، أي أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله:

يلقاكَ مرتديا بأحمرَ من دم
ذهبتْ بخُضرته الطُّلَى والأكبُدُ

فـ(من دم) إما تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة، كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما. (ابن هشام ٢: ٥٤٣ـ٥٤٤).

(ب) ومثله: تعليق جماعة من النحويين الظرف باسم الفاعل من قوله تعالى: «لا عاصمَ اليوم من أمر الله»[2] «لا تثريب عليكم اليوم»[3] ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لا مانعَ لما أعطيت، ولامُعْطِيَ لما منعت»، وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم (لا) حينئذ يطول، فيجب نصبه وتنوينه، لأنه في هذه الحالة يصبح شبيها بالمضاف. فالتعليق في ذلك كله بمحذوف. (ابن هشام ٢: ٥٤٢).



(جـ) ومما وقع للمعربين فيه وهم بسبب الصيغة قوله تعالى: «قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء»[4] «فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك. والمعنى: أن نترك أن نفعل... وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى «أن والفعل» مرتين وبينهما حرف عطف» (ابن هشام ٢: ٥٢٩).

ونظير هذا سواء أن يَتوهّم في قوله:

لن، ما رأيت أبا يزيد مقاتلا
أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاء

ـ أنّ الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين» (ابن هشام ٢: ٥٢٩ـ٥٣٠) والوجه: أن (أدع) منصوب بلن، و (أشهد) معطوف على القتال، وما الظرفية وصلتها (ما رأيت) ظرف ل (أدع). فأشهد ـ إذن ـ ليس معطوفا على (أدع) وإنما هو منصوب بأن مضمرة، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر معطوف على القتال، والتقدير: لن أدع القتال وشهود الهيجاء، على حد قول ميسون:

ولبس عباءة وتقرَّ عيني
أحبّ إليّ من لبس الشفوف

(ابن هشام، الشاهد: ٤٢٤)

٣ ـ التحويل في صيغة الفعل، وأثره على السياق:

ومن الاعتبارات التي تؤثر على البنية التركيبية وعلاقات الكلم الداخلية ما يصيب صيغة الفعل من تغيير تصريفي، وهذا التغيير يأخذ صورا عدة، منها:

(١) التحويل من اللزوم إلى التعدى، وذلك على النحو التالي:

فعل + فاعل	فعل + فاعل + مفعول
أ ـ فَعَلَ	أفْعَلَ

ذهب الحزن	أذهب الله الحزن
ب ـ فَعَلَ	فاعَلَ
جلس الضيف	جالسَ ربُّ الدار الضيف
سار الركب	ساير الدليل الركب
ج ـ فَعِلَ	أفْعَلَ
خَفِيَ القمر	أخفى السحاب القمر
د ـ فَعِلَ	فَعَّلَ
فرح المنتصر	فرّح الفوزُ المنتصر
نام الطفل	نوّمت الأم الطفل
هـ ـ فَعُلَ	فَعَلَ
شَرُفَ الجارُ	شَرَفْتُ الجارَ
كَرُمَ الرجلُ	كَرَمْتُ الرجلَ
و ـ فَعُلَ	استفعل
حسُنت الهجرة	استحسن الناس الهجرة
قَبُح الظلم	استقبحتُ الظلم

ويلاحــــظ:

ـ أن التغيير الصرفي في هذه المباني نتج عن زيادة بعض الحروف، فأصبح الثلاثي المجرد ثلاثيا مزيدا، ماعدا (فَعُلَ ـــــ فَعَلَ) فالتغيير هنا حدث بالنسبة إلى حركة عين الفعل فقط، أما الفعل نفسه فلا يزال ثلاثيا مجردا.

ـ أن لكل صيغة جديدة (محولة عن غيرها) معنى خاصا بها، فـ(فعّل) تفيد التكرار. و (فاعل) تفيد المشاركة، و (فَعَلَ) من (فَعُلَ) تفيد الغلبة، لأن معنى كَرَمْتُ الرجلَ: غلبته في الكرم، ومعنى: شَرَفْتُ الجارَ: غلبته في الشرف.

ومضارع هذا الفعل بعد التحويل يكون مضموم العين، فبابه: فَعَلَ يفْعُلُ، أي: باب (نصر) وهو يفيد الغلبة.

ـ أن الفاعل في التراكيب الأصلية قبل التحويل أصبح مفعولا في التركيب المحول، الذي وجد فيه فاعل جديد لم يكن من قبل. (شرف الدين ٥٠ـ٥١).

٢ ـ التحويل من المبنى للفاعل إلى المبنى للمفعول، وهو من أبرز الأمثلة على التغيير الداخلي في صيغة الفعل؛ إذ من الشائع المعروف في اللغة العربية هذا التقابل الثنائي بين صيغة المبنى للفاعل وصيغة المبنى للمفعول، حيث يتم بناء الفعل للمفعول عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبنى للفاعل، فَعَـل تصبح: فُعِلَ، ويَفْعَل تصبح: يُفْعَل. وينعكس هذا التعديل على العلاقات بين الكلم، فتختزل بعض مواقع التركيب، ويتحول الاسم المنصوب إلى اسم مرفوع، وتتغير الوظائف النحوية لبعض مكونات الجملة. وقد حاول الأنباري تعليل هذا التغيير بقوله: «فإن قيل: فلم ضموا الأول وكسروا الثاني، نحو ضُرِبَ زيد، وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل، إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثاني، لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني..» (الأنباري: ٩١).

وقد اختلف في هاتين الفصيلتين، فذهب جمهور البصريين إلى أن المبنى للمفعول فرع من فعل الفاعل. وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة، ونقله بعضهم عن سيبويه والمازني ـ إلى أن المبنى للمفعول أصل برأسه. (الأزهري ٢: ٣٥٧).

وبعض اللغات كالإغريقية والسنسكريتية تعرض نظاما ثلاثي الأبعاد، المبنى للفاعل مثل: أَغْسِل، والمبنى للمفعول مثل: أُغْسَل، والمبنى للوسط مثل: أغْتَسِل؛ أي أغسل نفسي، والأخير يقابل أفعال المطاوعة في العربية أو ما يسمى بالأفعال المحايدة (رايت ١: ٤٢)، فندريس: ١٤٠) كما سيأتي.

ويرى ابن السراج أن نقل الفعل إلى (فُعِلَ) وسيلة من وسائل لزوم الفعل (ابن السراج ١: ٧٨).

وقد جرت العادة لدى المحدثين أن يطلقوا مصطلح «المبنى للمجهول» على المبنى للمفعول، وهذه ـ في الواقع ـ تسمية خاطئة (فليش: ١٤٤). لأن معظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ(فُعِل)، مثل: جُنّ، وسُلّ، وحُمّ وزُكم ـ فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى، فطوى ذكره للعلم به، كما يطوى في كثير من الحالات للسبب نفسه، وذلك كقوله تعالى:

«وقيل يا أرض أبلعي ماءك، ويا سماء أقلعي وغيض الماء، وقضى الأمر. . .»[٥].

فالفاعل معروف بداهة، وحاضر في الذهن حضورا قويا، يقول ابن جنى معلقا على قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش: «يوم يقال لجنهم هل امتلأت»[٦]. هذا يدل على أن قولنا: ضُرِب زيد، ونحوه، لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، عرف الفاعل به أو جهل، لقراءة الجماعة: «يوم نقول لجنهم» وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول» (ابن جنى ١ـ٢ : ٢٨٤).

وقال الأنباري: «إن قال قائل: لِمَ لمْ يسمّ الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك» (الأنباري: ٨٨).

ومن ثم فقد كان القدماء أكثر توفيقا عندما أطلقوا على هذه الفصيلة اسم «المبنى لما لم يسمّ فاعله» أو «المبنى للمفعول».

هذا، وقد جمع بعض المستشرقين فئات من الأفعال المبنية للفاعل شكلا، ولا يجوز بناؤها للمفعول، وجعلها قسما قائما برأسه، وأطلق عليها اسم «الأفعال المحايدة» (رايت ١ : ٥٠) أي ليست مبنية للفاعل ولا للمفعول، وإنما هي شيء ما بين النوعين، وهي في جملتها تلك التي تعبر عن وضع أو حالة، أو تعني عملا مرتبطا في حدّ ذاته بشخص الفاعل، ولا يمكن أن يتجاوزه إلى شخص آخر. منها:

أ ـ تلك الأفعال التي جاءت على (فَعُلَ) نحو: كرم وجبن وشرف وسهل. .
وقد أجاز ابن جنى بناء (فَعُل) للمفعول، قال: «اعلم أنه قد يجوز أن تبنى (فَعُل) للمفعول، ولا يكون المفعول مفعولا صحيحا، وذلك نحو: ظُرِف في هذا المكان، كما تقول: قد انْقُطِع بالرجل. وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار والمجرور مقام المفعول» (ابن جنى ٢ ـ ١ : ٢١٢).

ب ـ فَعَلَ وفَعِل اللازمان الدالان على حالة أو وضع ما (رايت ١ : ٤٩)، مثل:
كبِر وفرح ومرض ووَجِع وأَلِمَ . . وصلَح وفسَد وفتَر.

جـ ـ افعلّ، مثل: احمرّ واصفرّ.

د ـ افعالّ، مثل: احمارّ واصفارّ.

هـ ـ افعوعل اللازم، مثل: اعشوشب المكانُ، واخشوشن الرجلُ.

و ـ افعوّل اللازم، مثل: اخروّط السفر، واجلوّذ الليل.

ز ـ افعنلل، مثل: احرنجم واقعنسس واحلنكك.

حـ ـ افعنلي اللازم، مثل: احرنبي الديك.

فجميع هذه الفئات من الأفعال لا يكون لها مقابل مبنى للمفعول، لأن المسند إليه في جملته ليس فاعلا، بل مجرد موصوف (فليش: ١٥٠) وقد أشار القدماء إلى بعض هذا، قال سيبويه: «ولا يقال: هُلِك ولا مُرِض ولا مُوت» (سيبويه ٢ : ٤٢). وجاء في الجامع لأحكام القرآن: «قال سيبويه: لا يقال: سُعِد فلان، كما لا يقال: شُقي فلان، لأنه مما لا يتعدى» (القرطبي ٩ : ١٠٣) وقال المبرد: «وأنت لا تقول: مُرِض ولا مَروض» (المبرد ٢ : ٢١٩).

وعلى الرغم مما ذكره القدماء، وما قال به المستشرقون من أن الأفعال المحايدة لا يكون لها مبنى للمفعول فقد جاء قوله تعالى: «وأما الذين سُعِدُوا ففي الجنة»[٧] بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن: «فأما الذين شُقوا ففي النار»[٨] بالبناء للمفعول أيضا. (ابن خالويه: ٦١).



ويتفق شكل المبنى للمفعول ووظيفته في أغلب الأحيان، غير أنه قد يحصل تضارب بينها في بعض الأحيان. وتوجد هذه الظاهرة في العربية، كما توجد في غيرها من اللغات، ومن الأمثلة على ذلك في العربية الفعلان: كِيد وزِيل، قال سيبويه: «حدثنا أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: كِيد زيد يفعل، ومازِيل زيد يفعل ذاك، يريدون: زال وكاد» (سيبويه ٤ :٣٤٢).

وتوجد في المقابل أفعال مبنية للفاعل من حيث الشكل، ولكنها مبنية للمفعول من حيث الوظيفة، وأقوى الأمثلة على ذلك أبنية المطاوعة، و في مقدمتها بناء (انفعل)، مثل: كسرت الزجاج فانكسر، وفتحت الباب فانفتح، وقطعت الحبل فانقطع. . فهنا حلت الصيغة (انفعل) محل (فُعِل) إذ أن حقيقة المطاوعة قبول الأثر الناشىء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله، والزجاج والباب والحبل في الأمثلة السابقة تمثل المفعول المباشر الذي وقع به الفعل، والذي أسند إليه الفعل، فـ(انفعل) ـ إذن ـ مبنى للمفعول من حيث الوظيفة، وإن كانت صورته صورة المبنى للفاعل، ولذا يعده كثير من المستشرقين قريبا جدا من المبنى للمفعول، فعندما نريد نقل الأفعال انكسر، أو انقطع، أو انكشف إلى لغة أخرى كالانجليزية ـ مثلا ـ فإنها تنقل في العادة بصيغة المبنى للمفعول؛ فانقطع تقابل بـ (to be cut off) وانكسر تقابل بـ (to be come broken) وانكشف تقابل بـ (to be Uncovered) وهكذا. (رايت ١ :٤١).

ويبدو أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبنى للمفعول ليس شيئا خاصا بالعربية وحدها، فهذا ـ على ما يفهم من كلام «فندريس ـ سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات: «إن المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات يعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول» (فندريس: ١٤١).

وإذا كان اللغويون العرب قد حكموا على مثل هذه الأبنية، أبنية المطاوعة، بأنها مبنية للفاعل؛ لأن شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليهما عندهم، فإن من الواضح في الأمثلة المتقدمة أن المسند إليه في أبنية المطاوعة هو المتلقى أو الخاضع لأثر غيره، ومن هنا تعد هذه الأفعال مبنية للمفعول بحكم وظيفتها.



ثالثا: الاعتبار الصرفي والتحليل النحوي:

حكى ابن هشام في المغنى أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصّل:

لأيُبعد الله التلبب والـ
غارات إذ قال الخميس: نَعَمْ

فقال: نعم: حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه.

يقول ابن هشام (٢: ٥٢٨): «فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية، وهي نَعِمْ بكسر العين، وإنما نَعَمْ هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نَعَم». ويورد ابن هشام: «في المغني» أمثلة كثيرة للنظر إلى المعنى لا إلى ظاهر اللفظ عند الإعراب. ولقد جرّد المبرد ـ من قبل ـ هذا المبدأ تجريدا غير ملتبس؛ إذ اعتد المعنى فيصلا في تصحيح النحو، فذهب إلى أن «كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود» (المبرد ٤: ٣١١).

ومن قبلِ ابن هشام والمبرد تنبه سيبويه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيانَ المقصود من البناء الخارجي. فقد لاحظ أن قولنا: ما أتاك رجل، يحتمل: ما أتاك رجل واحد بل أكثر، أو: ما أتاك رجل ذكر بل امرأة، أو: ما أتاك رجل قوي نافذ بل ضعيف. وفي ذلك يقول: «يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحدا في العدد لا اثنين، فيقال. ما أتاك رجل، أي امرأة أتتك. ويقول أتاني اليوم رجل، أي في قوّته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء» (سيبويه ١: ٥٥) هكذا لاحظ سيبويه «أن كلمة (رجل) مرشحة لأن تخلص لشعبة من شعب معناها الصرفي، وهي العدد، كما أنها مرشحة لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى الصرفي، وهي الجنس، وأنها ـ أيضا ـ مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي، الرجولة قوة ونفاذا» (الموسى: ٩٠ ـ ٩١).

«ويعوّل النحويون العرب على المعنى معولا كبيرا، ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة، والمستوى الدلالي خاصة، ملحظا ثابتا يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص» (الموسى: ٦٥). وهم في ذلك يختلفون عن أصحاب نظرية البنوية[٩] الذين يأخذون عليهم اعتمادهم المعنى عنصرا في التحليل النحوي. لكن أصحاب نظرية التحويل اتخذوا موقفا منصفا بإزاء معطيات النظر النحوي التقليدي، فمن اعتراضات «تشومسكي» على البنوية أنها تتخلف عن تفسير تغايرات سطحية تضمر تماثلات عميقة. فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين

جبين زيد عريض

زيد جبينه عريض

ورغم هذا الاختلاف تشترك هذه الجمل جميعها في المعنى نفسه. وإذا أتينا إلى قواعد النحو العربي نجد قدرا مشتركا في المعنى بين هذه الجمل الثلاث يتحصل بمعطيات التحليل النحوي:

أ ـ فالإضافة في المثال الأول من إضافة الصفة المشبهة (عريض) إلى فاعلها، وإذن فهناك نسبة العرض إلى الجبين أو إسناده إليه.

ب ـ والخبر (عريض) في المثال الثاني يتحمل ضميرا (فاعلا) عائدا على المبتدأ (جبين)، وإذن يكون ضمير الجبين أيضا مسندا إليه العرض.

ج ـ وكذلك الحال في المثال الثالث.

فمبدأ الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو متغايرة واحد من مبادىء نظرية التحويل، يصلح مع بعض التحكم أن يكون تقريرا عن بعض منطلق التحليل النحوي عند النحاة العرب (الموسى: ٦١-٦٣).

ومعروف أنه لا يستوي عند النحويين أن يقال:



غلاف الكتاب أنيق.

و: ناشر الكتاب صديق

على الرغم من أن كلّاً منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة؛ ذلك لأن الإضافة الأولى عندهم إضافة محضة غير قابلة للانفصال، وهي تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة. أما الإضافة الثانية فلفظية (غير محضة) وهي قابلة للانفصال، ولذا لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، وإنما تفيد التخفيف فقط، بحذف التنوين من المضاف، فالعلاقة بين الشكل والوظيفة فيها منقطعة، بعكس الإضافة المحضة. وهذا الفرق عندهم راجع إلى أن المضاف في المثال الثاني جاء وصفا، أي اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة. وبهذا الاعتبار الصرفي جعلوا الإضافة علىٰ نوعين: لفظية (غير محضة) ومعنوية (محضة) وقد انعكس ذلك على علاقات الكلم في التركيب، كما تقدم.

ولعل فيما أثاره ابن هشام في المغني عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ما يؤكد هذا الاعتبار الصرفي عند الإعراب، فقد ذكر أن «العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط (ابن هشام ٢: ٥٦٩-٥٧٠) ومن أمثلة ذلك:

١ - اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت: ومن الوهم في الأول: قول الزمخشري في «مَلِك الناس، إله الناس»[١٠]: إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان. وذلك لأن من شروط النعت بالمفرد أن يكون مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، أو مؤولا بالمشتق كاسم الإشارة، والمنتسب و«ذي» بمعنى صاحب، ويدخل فيه الجامد المؤول كالمصدر وأسماء الأجناس، مثل: أسد، في قولنا: زيد أسد، أي شجاع، ورجل في قولنا: زيد رجلٌ، بمعنى الكامل في الرجولة.. وقوله تعالى: «ملك الناس» بمعنى: المالكِ المطلق، ومالك الملوك، ومالك يوم الدين، وذي الملك، وصاحب الأمر.. الخ، فهو اسم

ذو بنيتين، بنية ظاهرة، وبنية مقدرة. كذلك «إله الناس» بمعنى: المعبود. فالزمخشري نظر إلى ظاهر اللفظ، لا إلى باطنه، ومن هنا جاء الوهم الذي أشار إليه ابن هشام. ومن الخطأ في الثاني: قول كثير من النحويين في نحو (مررت بهذا الرجل): إن الرجل نعت. قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدى ابن السّيد إلى الحق في هذه المسألة، جعل ذلك عطفا لانعتا. (ابن هشام ٢: ٥٧٠).

٢ - اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة. ومن الوهم في الأول قول جماعة في صديد من (ماءٍ صديدٍ)[١١] وفي طعام مساكين من (كفارةٌ طعامُ مساكين)[١٢] فيمن نوّن كفارة: إنهما عطفا بيان، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلا، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات. ومن الخطأ في الثاني قول بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة
من الرقش في أنيابها السمّ ناقع

إنه نعت للسمّ، والصواب أنه خبر للسمّ. (ابن هشام ٢: ٥٧٠) وذلك لأنه يشترط في النعت التطابق مع المنعوت في التعريف والتنكير، ولا يشترط ذلك في الخبر.

٣ - ومما أورده ابن هشام في الجهة السابعة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وله صلة بالاعتبار الصرفي في التحليل النحوي:

أ - قوله تعالى: «إن الله فالق الحب والنوى، يخرج الحيّ من الميت، ومخرج

الميت من الحيّ»[١٣] فقد قال الزمخشري في «ومخرج الميت من الحيّ» إنه عطف على «فالق الحب والنوى» ولم يجعله معطوفا على «يخرج الحيّ من الميت» لأن عطف الاسم على الاسم أولى. و لكن مجيء قوله تعالى في سورة أخرى: «يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحيّ»[١٤] بالفعل فيهما ـ يدل على خلاف ذلك، ويشير إلى أن «مخرج» في الآية الأولى معطوف على «يخرج» من باب عطف الاسم المشتق على الفعل، ومثله العكس، أي عطف الفعل على الاسم المشتق، نحو قوله تعالى: إن المصدقين والمصدّقات وأقرضوا الله قرضا حسنا»[١٥].

ب ـ ومن هذا القبيل قوله (٢ :٥٩٣) نقلا عن مكي وغيره في قوله تعالى: «ماذا أراد الله بهذا مثلا يضلّ به كثيرا»[١٦] «إن جملة (يضل) صفة ل(مثلا) أو مستأنفة. والصواب: الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر: «ماذا أراد الله بهذا مثلا، كذلك يضل الله من يشاء»[١٧] فالفعل (يضلّ) .ورد في سياقين متشابهين، وقد وقع في السياق الأول بعد نكرة، مما أوهم الصفة، غير أن السياق في الآية الثانية دلّ دلالة واضحة على أن المقصود الاستئناف، وليس الوصف.

٤ ـ وقد يوقع اتحاد المبنى في أكثر من سياق لغوي في وهم اتحاد المعنى، مثال ذلك: قولهم: زيد أحصى ذهنا، وعمرو أحصى مالاً، فإن الأول على أن (أحصى) اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل (أحسن وجها) والثاني على أن (أحصى) فعل ماض، والمنصوب مفعول، مثل «أحصى كل شيء عددا»[١٨].

ومن الوهم قول بعضهم في «أحصى لما لبثوا أمدا»[١٩]: إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحْصِيا بل محصًى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلا في المعنى، كـ(زيد أكثر مالا) بخلاف (مال زيد أكثر مال) (ابن هشام ٢ :٥٩٨) فهنا اتحد المبنيان (اسم + أفعل + منصوب) لكن



اختلف معنى (أفعل)، أو بمعنى آخر اختلف الاعتبار الصرفي لـ (أفعل) في كل منهما، وبناء عليه اختلف المعنى الوظيفي للمنصوب في كل من التركيبين.

٥ ـ كذلك وقوع الوصف بعد الوصف، ووقوع الوصف بعد الاسم الجامد في الجملة الاسمية البسيطة (اسم معرفة + وصف + وصف) أو (اسم معرفة + جامد + وصف) قد يصحبه اختلاف العلاقات في التركيب، فنحو: زيد كاتب شاعر، يحتمل الوصف الثاني الخبر أو نعت الخبر، ونحو: زيد رجل صالح، لا يحتمل الوصف سوى النعت، لأن (رجل) لا يكون خبرا على انفراده، لعدم الفائدة، بخلاف (كاتب) في المثال الأول فإنه يصلح خبرا بمفرده. ومثلهما: زيد عالم يفعل الخير.
وزيد رجل يفعل الخير. . (ابن هشام ٢: ٥٩٨).

ومن الاعتراضات الرئيسية لـ «تشومسكي» على البنوية أنها تعجز عن معالجة أنواع من الجمل الملبسة التي يعرض فيها اللبس بسبب من بنيتها التركيبية، فجملة (نَقْد تشومسكي نقد مبرر) تحتوى على كلمات ملبسة، كما أن بنيتها السطحية جدّ بسيطة (اسم + اسم علم + اسم + صفة) ومع ذلك فهي جملة ملتبسة التباسا ملحوظا؛ اذ يمكن أن تعني: نَقْد أحدهم لتشومسكي نقد مبرر، أو: نَقْد تشومسكي لأحدهم نَقْد مبرر. ومثلها: «ضَرْب اللص شديد»، فقد يكون اللص ضاربا فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروبا فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله. فهذه الجملة تضمر عدّة بُنيً كامنة متغايرة يدعوها تشومسكي بالبنى العميقة أو المقدرة، وقد شكل استحداث مفهوم البنية العميقة أو المقدرة للجمل التي لا تظهر على الدوام في البنية السطحية عنصرا أساسيا في ثورة تشومسكي اللغوية (سيرل: ١٢٦، الموسى: ٧٣).

«وإنه لمعجب حقا أن يكون هذا الموضع، على التعيين، قد عالجه النحاة العرب في إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسّوا بافتراق المعاني، وما قد



يؤدي إليه من اللبس، فضمنوا قواعدهم تقريرا ينفي اللبس ويؤمىء إلى وجوه (البنية العميقة)، فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال، منها على وجه التحديد: أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو: «وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاّ عن موعدة..»[٢٠] وعكسه: أي أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو: «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير»[٢١].. (الصبان ٢: ٢٨٩-٢٩٠، الموسى: ٧٣).

فمثل هذه المسائل يتعين فيها الموضع النحوي من التنصيص على طبيعة المصدر، هل كانت إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله؟ شأنها في ذلك شأن بقية المسائل الأخرى التي ينص فيها على وجوه اللبس والاحتمال من ضبط بعض الأبنية في كتب التصريف والمعاجم.

وبعد، فلقد اتضح لنا من خلال الأمثلة التي ضربناها لكثير من أبواب النحو المتعددة أن اعتبار المستوى الصرفي، سواء من ناحية البنية أو من ناحية الوظيفة، يمثل ملحظا ثابتا في مناهج التحليل النحوي، قديما وحديثا، وأن العرب أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف، ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو.

وما ذكره ابن هشام في «المغني» عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ـ يعدّ من أبرز الأمثلة على أهمية الاعتبار الصرفي، وأثره على العلاقات بين الكلم في التركيب.



الهـــوامش

(٠) سورة الروم، الآية: ٢٢.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٣.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٩٢.

(٤) سورة هود، الآية: ٨٧.

(٥) سورة هود، الآية: ٤٤.

(٦) سورة قٓ، الآية: ٣٠

(٧) سورة هود، الآية: ١٠٨

(٨) سورة هود، الآية: ١٠٦

(٩) البنوية هي النسبة الصحيحة لكلمة «بنية» بحذف التاء، وقلب الياء واوا. أما «البنيوية» فهو التعبير الشائع، وإن كان مخالفا للقياس، مثله في ذلك مثل وظيفية وظفيّة.. وغيرها.

(١٠) سورة الناس، الآيتان: ٢،٣، جاء في الكشاف (٤: ٨٢٣): «... بملك الناس، ثم زّيد بيانا بإله الناس؛ لأنه قد يقال لغيره: ربّ الناس.. وقد يقال: ملك الناس...»

(١١) سورة إبراهيم، الآية: ١٦.

(١٢) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(١٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٥.

(١٤) سورة الروم، الآية: ١٩.

(١٥) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(١٦) سورة البقرة، الآية: ٢٦.




(١٧) سورة المدثر، الآية: ٣١.

(١٨) سورة الجن، الآية: ٢٨.

(١٩) سورة الكهف، الآية: ١٢.

(٢٠) سورة التوبة، الآية: ١١٤.

(٢١) سورة فصلت، الآية: ٤٩.







(٦)
الدلالات النحوية
للحروف المصاحبة لبعض التراكيب


وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ĀNIC THOUGHT


تعرضنا في بحث سابق[1] لضمير الفصل، وتأثيره لفظا ومعنى في الجملة العربية، وأنه يأتي مصاحبا لبعض التراكيب في الجملة الاسمية، وأن استخدامه يحتاج إلى معرفة عميقة بمواضع الكلم في الجملة؛ لما له من تأثير في لفظ العبارة ومعناها.

ونحاول في هذا البحث أن نجمع بعض الحروف التي تصاحب أنماطا معينة من التراكيب، في القديم والحديث، ونضعها في تصنيفات موضوعية، لنرى مدى أهميتها في الإفهام النحوي، وقيمتها في التركيب اللغوي، وذلك من خلال المعاني الآتية:

* الربط
* العزل
* التعويض
* القطع
* كسر الإعراب
* الامتداد في الزمن
* تقرير الكلام السابق

أولا: الربـــــط:

ويقصد به الدلالة على الشرط والجزاء أو ما يشبههما بالفاء أو ما يقوم مقامها، وذلك في المواضع الآتية:

- بين الشرط والجزاء
- بين المبتدأ والخبر المشبهين للشرط والجزاء.
- بعد «أمّا»
- بعد شرط مقدر.

وسنتناول كل مسألة من هذه المسائل على حدة..



١ ـ الربط بالفاء بين الشرط والجزاء:

إذا كان السكت أو جزم الفعل يقوم بوظيفة الربط بين الشرط والجزاء، فإن الفاء تقوم مقام هذا العنصر الصوتي في حالة عدم الجزم، وينوب عنها في أداء هذه المهمة أحيانا الهمزة أو إذا، كما سيأتي..

يقول سيبويه (١: ٤٣٥): «.. لا يكون جواب الجزاء إلّا بفعل أو بالفاء» ويقول الجرجاني (ص ١٠٤٤): «.. الجواب إذا وجد مجزوما علم أنه تابع للشرط، وغير منقطع عنه، فلم يفتقر إلى الفاء» وينص أبو حيان على معنى الربط صراحة بالجزم أو بالفاء، فيقول (ص ٨١٠): «ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان: أحدهما: بجزمه، والأخرى: بالفاء ورفعه لكان قولا».

وقد اختلفت التسميات التي تُطْلَق على هذه الفاء، فسيبويه (١: ٤٣٥) يكتفي بألّا يجيز استخدام «الواو» أو «ثم» بدلا منها، وكأنه يجرّدها في هذه الحالة من معنى العطف. والأخفش يسميها «فاء الابتداء» حيث يقول (ص ٤٦): «والفاء إذا كانت جواب المجازاة كان ما بعدها أبدا مبتدأ، وتلك فاء الابتداء لا فاء العطف، ألا ترى أنك تقول: إنْ تأتني فأَمْرك عندي على ما تحب، فلو كانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتى تجيء لما بعد «إنْ» بجواب». ويطلق عليها ابن السراج (٢: ١٩١) وابن جنى (٢-١: ٢٥٤) والجرجاني (ص ١٠٤٠) وابن يعيش (٨: ٩٥): «فاء الإتباع» وبعضهم يطلق عليها: «فاء الجزاء» و «فاء الجواب» و «علامة الجزاء» و«فاء السببية» و «التعقيب» (الرضى ٢: ٢٦٢، ٢٦٣).

ولعل تسميتها «فاء الربط» جامع لكل هذه التسميات؛ لأن الإتباع والسببية والتعقيب وغير ذلك من التسميات فيه معنى الربط، واتصال ما بعد الفاء بما قبلها، ولذا يقول ابن السراج (١: ٦٧): «لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئا

بشيء، وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله» ويقول الرضى (٢ : ٢٦٢): «لأن معناها التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك» ويقول المرادي (ص ٦٦): «وأما الفاء الجوابية فمعناها الربط، وتلازمها السببية، قال بعضهم: والترتيب أيضا».

ويوضح ابن جنى معنى الربط بالفاء في جواب الشرط بقوله (٢-١ : ٢٥٤): «إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره» ثم يضرب أمثلة للجمل التي يجوز الابتداء بها، فيقول: (٢-١ : ٢٥٥): «ومن ذلك قولك: إن يقم فاضربه، فالجملة التي هي اضربه، جملة أمرية، وكذلك: إن يقعد فلا تضربه، فقولك: لا تضربه، جملة نهيية، وكل واحدة منهما يجوز أن يبتدأ بها، فتقول: اضرب زيدا ولا تضرب عمرا».

والجمل التي يجوز الابتداء بها، ويجب أن تدخلها الفاء إذا وقعت جزاء ـ هي:

الجملة الطلبية:

كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء.

الجملة الإنشائية:

كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم، وكذا عسى وفعل التعجب والقسم.

الجملة الاسمية:

سواء تصدرت بالحرف «لا» أو «إنّ»، نحو قوله تعالى: «من يضلل الله فلا هادى له» (سورة الأعراف: ١٨٦) «إن تعذبهم فإنهم عبادك» (سورة المائدة: ١١٨). أو لم تتصدر نحو: إن جئتني فأنت مكرم. وأما قوله تعالى: « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون» (سورة الأنعام: ١٢١) فلتقدير القسم، كما يقول الرضى (٢ : ٢٦٢، ٢٦٣) أي إن الجواب المذكور للقسم المقدر، ولذا لم يقترن بالفاء، كما لم يقترن بالفاء في قوله تعالى: «وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان



حجّتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا» (سورة الجاثية: ٢٥) ويجوز أن يكون (إذا) لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط، كما لم يلاحظ في قوله تعالى: «وإذا ما غضبوا هم يغفرون» (سورة الشورى: ٣٧) وقوله: «والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون» (سورة الشورى: ٣٩).

الجملة الفعلية المصدرة «بحرف سوى (لا) و(لم) في المضارع:

سواء كان الفعل المصدر بها ماضيا أو مضارعا، فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة أو مقدرة، نحو قوله تعالى: «إن كنتُ قلته فقد علمته» (سورة المائدة: ١٦) «إن كان قميصه قُدّ من قبُل فصدقت» (سورة يوسف: ٢٦) أو مصدرا بما أو «لا»، نحو: إن زرتني فما أهنتك، وإن زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك[٢]. وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما. (الرضى ٢: ٢٦٣).

وإنما وجب اقتران الجزاء بالفاء في هذه المواضع لأن هذه الأشياء لا تقع شرطا، فلا تقع أيضا جزاء، إلا مع علامة الجزاء، وهي الفاء.

« بقي الماضي غير المصدر بحرف، والمضارع غير المصدر أو المصدر بـ «لا» أو لم، أما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء أصلا، نحو: إن ضربتني ضربتك أو لم أضربك، لأن لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط.. تعلقا بكلمة الشرْط معنويا، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة» (الرضى ٢: ٢٦٣).

وأما المضارع المثبت والمصدر بـ «لا» فيجوز فيهما الفاء وتركه، «أما الفاء فلأنهما كانا قبل الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا، كما أثرت في فعلت ولم أفعل، وأما تركه [أي الفاء] فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدم في المضارع أنّ (لا) صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير» (الرضى ٢: ٢٦٣).
قال تعالى: «إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم» (سورة فاطر: ١٤). وقال: «فمن يؤمن بربّه فلا يخاف بخسا ولا رهقا» (سورة الجن: ١٣). وقال الله تعالى في المضارع المثبت: «وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين» (سورة الأنفال: ٦٦)

وقال: «ومن عاد فينتقم الله منه» (سورة المائدة: ٩٥) ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الآية الأخيرة، ليكون الجواب جملة اسمية في التقدير، أي: ومن عاد فهو ينتقم الله منه، «إذ المضارع المثبت صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفاء» (الرضى ٢:٢٦٣).

وتقوم الهمزة - ويقصد بها همزة الاستفهام - مقام الفاء في الربط بين الشرط والجزاء، نحو قوله تعالى: «أرأيت إن كذّب وتولى، ألم يعلم بأن الله يرى» (سورة العلق: ١٣، ١٤) وقوله سبحانه: «قال يا قوم، أرأيتم إن كنت على بينة من ربي، وآتاني رحمة من عنده، فعمّيت عليكم، أنلزمكموها وأنتم لها كارهون» (سورة هود: ٢٨). ومن كلام علي - رضي الله عنه - في نهج البلاغة: «وإن فعل الله ذلك لكم، أتؤمنون؟» ونحو قولنا: إن أكرمتك أتكرمني؟.

«ويجوز حمل هل وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة، لأنها أصلها» (الرضى ٢:٢٦٤) قال الله تعالى: «قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة، هل يهلك إلّا القوم الظالمون» (سورة الأنعام: ٤٧) وقال تعالى: «قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم، مَن إله غير الله يأتيكم به» (سورة الأنعام: ٤٦).

وقد تدخل الفاء على (مَن) لعدم عراقتها في الاستفهام، كما في قوله تعالى: «قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بيّنة من ربي، وآتاني منه رحمة، فمن ينصرني من الله إن عصيته..» (سورة هود: ٦٣). كما يجوز أن «تقول: إن أكرمتك فهل تكرمني؟» (الرضى ٢:٢٦٤).

أما (إذا) فتستعمل رابطة قبل الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون» (سورة الروم: ٣٦) وهي «أقل من الفاء، لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجىء لوجود الجزاء ومتهجّم عليه» (الرضى ٢:٢٦٢)، ومن أجل هذا أغفل كثير من النحويين ذكرها في جواب الشرط.

وفي الجمع بين «الفاء» و «إذا» خلاف، فالخليل يرى أنه «لو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا، فهذا قد استغنى عن الفاء، كما استغنت الفاء عن غيرها. فصارت «إذا» ههنا جوابا، كما صارت الفاء جوابا» (سيبويه ١: ٤٣٥)، وتابعه أكثر النحاة. وممن خالفه الزيادي، فهو يرى أنه يجمع بين الفاء وإذا. وقد ردّ ذلك ابن جنى (٢-١: ٢٦٤) بأنه يستغنى بما في «إذا» من معنى الإتباع عن الفاء، واستدل بالآية (إذا هم يقنطون). وعند الجرجاني (ص ١٠٤٤) لو جمع بينهما لكان كالجمع بين فاء وفاء، وهذا لا يجوز. ويقول أبو حيان (ص ٨٠٧): إنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا في الشرط، وإن كان ذلك جائزا في غيره. ويعلل السيوطي (٤: ٣٢٩) لعدم جواز اجتماعهما بأنه لا يجتمع المعوض مع العوض، «فإذا» عنده عوض من الفاء. وللعلماء فيها خلاف، أهي حرف أم ظرف[٣]، والصحيح أنها حرف يرد للمفاجأة (الرضى ٢: ١١٤).

وقد اشترط النحاة لوقوعها رابطة أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية ولا منفية، وأن تكون أداة الشرط «إنْ»، لأن السماع إنما ورد في «إنْ» (السيوطي ٤: ٣٢٨).

والمتتبع لاستعمالات «إذا» الفجائية في القرآن الكريم يلحظ أنها قد جاءت رابطة في جواب «إنْ» و «إذا» الشرطيتين، و «لمّا» الحينيّة، نحو قوله تعالى: «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون» (سورة الروم: ٣٦) وقوله: «ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون» (سورة الروم: ٢٥) وقوله سبحانه: «فلمّا نجّاهم إلى البرّ إذا هم يشركون» (سورة العنكبون: ٦٥).

كذلك فيما يشبه الجواب، لـ «بينا» أو «بينما» نحو قول الحكم بن عبدل:

بينا همُ بالظّهر قد جلسوا يوما، بحيث يُنزَّع الذُّبَحُ
فإذا ابن بشر في مواكبه تهوِي به خَطّارةٌ سُرُحُ

(الخزانة ٣: ١٧٨)



٢ ـ الربط بالفاء بين المبتدأ والخبر:

وتقع الفاء رابطة بين المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ باقيا على الابتداء، أو دخل عليه ناسخ، هو «إنّ» أو «أنّ» أو «لكن»، وكان واحدا مما يلي:

أ ـ الاسم الموصول الذي صلته جملة فعلية أو شبه جملة، مثل قوله تعالى: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم. .» (سورة البقرة: ٢٧٤). «إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (سورة الأحقاف: ١٣).

ونحو قولهم: الذي يأتيني فله درهم، الذي عندك أو في الدار فله درهم.

ب ـ الاسم النكرة المنعوت بالجملة الفعلية أو شبه الجملة، نحو: رجل يأتيني فله درهم، رجل في المسجد فله درهم.

جـ ـ كلمة «كلّ» المضافة إلى ما سبق، نحو: كل الذي تفعل فلك أو عليك، كل رجل يتقى الله فسعيد. وأجاز الرضى في شرح الكافية (١ :١٠٢) أن تكون مضافة لغير المنعوت السابق، نحو: «كل رجل فله درهم، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام».

وفي اللغة العامية تحل الواو محل الفاء في مثل هذا التركيب، فنحن نقول في الأمثال الشعبية: كلّ فولة ولها كيّال، كلّ واحد وله يوم، كلّ وقت وله أذان، كلّ عقدة ولها حلال.

د ـ الاسم الموصوف بالموصول السابق، بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة، نحو قوله تعالى: «قل إن الموت الذي تفرّون منه فإنه ملاقيكم. .» (سورة الجمعة: ٨).

هـ ـ الوصف المعرف بأل، نحو قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (سورة المائدة: ٣٨). «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» (سورة النور: ٢).

فكل من «السارق» «والزانية» مبتدأ، خبره دخلت عليه الفاء. وسيبويه يرى أن

الخبر في هاتين الآيتين محذوف، والفاء داخلة على جملة مستأنفة، كأنه لما قال جل ثناؤه: «سورة أنزلناها وفرضناها. قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع. . . وكذلك: والسارق والسارقة، كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم. . .» (سيبويه ١: ٧١-٧٢).

وقد شبه النحاة المبتدأ في هذه التراكيب بأدوات الشرط من وجهين: إفادة العموم، واستقبال صلته. ولذلك عندما دخلت الفاء على ما صلته ماض، مثل قوله تعالى:

«وما أصابكم يوم التقى الجَمْعان فبإذن الله» (سورة آل عمران: ١٦٦).

أوّلوه على معنى: وما يتبين إصابنه إياكم. وقد فصّل الرضى في الكافية (١: ١٠١، ١٠٢) هذه المسألة، وقارن بين أسلوب الشرط وهذه التراكيب. ويمكن تشبيه هذه المقارنه بالشكل الآتي:

الاسم الموصول (مبتدأ)	أداة الشرط	صلة الموصول	فعل الشرط	خبر المبتدأ	فعل الجواب
	مـــن		يقرأ		يستفـد
الذي		يقرأ		يستفيد	

ولهذه المشابهة بين هذا النوع من المبتدأ وأسماء الشرط لم يجيزوا دخول النواسخ عليه مع وجود الفاء، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة، و. . ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز أن يدخله مالا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا. .» (الرضى ١: ١٠٢) وهو: إنّ وأنّ ولكنّ. «نص على ذلك في «إنّ وأنّ» سيبويه، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به»



(الأشموني ١ : ٢٢٥) كقوله تعالى : «إن الذي كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا» (سورة آل عمران : ٩١) وقوله تعالى : «إن الذين يكفرون بآيات الله ، ويقتلون النبيين بغير حق ، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم» (سورة آل عمران: ٢١). وقوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله خُمسه» (سورة الأنفال: ٤١).

أما «لكن» فقد جاء في الشعر:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

(الأشموني ١ : ٢٢٥)

٣ ـ الربط بالفاء بعد «أمّا»:

وتدخل الفاء بعد «أمّا» نحو: أمّا زيد فكريم . وشواهدها كثيرة، قال تعالى: «فأما الزّبد فيذهب جُفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» (سورة الرعد: ١٧) وقال سبحانه: «كذبت ثمود وعاد بالقارعة، فأمّا ثمود فأُهلكوا بالطاغية، وأمّا عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية» (سورة الحاقة: ٤ـ٦) وقال: «.. فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وأمّا الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا . .» (سورة البقرة: ٢٦).
وقال عزوجل: «أمّا السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر. .» (سورة الكهف: ٧٩). «وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين. . .» (سورة الكهف: ٨٠). «وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة. . .» (سورة الكهف: ٨٢).
ومن كلام الحارث بن مسهر:

ألَوْماً كلّما أهلكتُ شيئا
وأمّا الدّهرُ، هندُ، فلا يلام

وقد شاع استخدام «أمّا» في اللغة المعاصرة، كلازمة من لوازم العرض في المؤلفات والرسائل العليمية والأدبية، ويستعملها الرافعي كثيرا، مثل قوله في «وحي القلم».



«أما هذا، فنعم» (١ : ١٠٩).
«أما كيف كان حسنا أو رديئا. . فذلك مالا سبيل إليه. . .» (٣ : ٢٨٥).

«أما هو فرآني. . وأما أنا فما رأيته. .» (١ : ١٠٩).
«أمّا أنا فقد سمعت. . . وأمّا أنت فقد رأيت. .» (١ : ١١٤).
ويستعملها الدكتور طه حسين كثيرا جدّا، وأحيانا يستخدمها مصاحبة للآن، نحو: «أمّا الآن . . . فـ. . .» (حسين: ١-١٢٨).
وإذا وقعت بعدها «إنّ» تفتح همزتها[٤] ، نحو:
«أما أنك خير من هذا الشيخ في نفسك وفي نفسي فهذا شيء ليس فيه شك، وأمّا أنك خير منه عند الله، فالله وحده يعلم هذا. . .» (حسين: ١-١٠١).

ولوجود هذه الفاء بعدها قال النحاة: إن فيها معنى الجزاء، لأن قولنا: أمّا عبد الله فمنطلق، محولة عن جملة: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. كما يفهم من قول سيبويه (٢ : ٣١٢): «وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا».

وقد تبع سيبويه في هذا القول كثير من النحاة، أمثال المبرد في المقتضب (٣ : ٢٧)، وابن جنى في الخصائص (١ : ٣١٢) والنحاس في إعراب القرآن (١٢٣٦) وابن يعيش في شرح المفصل (٩ : ١١) والرضى في الشرح الكافية (٢ : ٣٩٧) وابن هشام في المغني (١ : ٥٩) والسيوطي في الهمع (٤ : ٣٥٥)، وغيرهم.

ففي الجملة «أما زيد فمنطلق» يرون أن معناها: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وقد نابت «أمّا» عن أداة الشرط وفعل الشرط (مهما يكن)، وزحلقت الفاء الرابطة للجزاء بالشرط، وقدّم عليها بعض الجواب، حتى لا تقع بعد الأداة مباشرة.

ويوضح ابن جنى هذه المسألة أيّما إيضاح، فيقول في الخصائص (١ : ٣١٢، ٣١٣): «ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه

صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما، وأنت في قولك: «أما زيد فمنطلق» إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول: أمّا فزيد منطلق، كما تقول فيما هو في معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ. ووجه إصلاحه أن هذه الفاء، وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أما فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو «أمّا» فتنكّبوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوها بين الحرفين، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا: أما زيد فمنطلق، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو: قام زيد فعمرو. . ».

وما ذكره ابن جنى في باب «إصلاح اللفظ» خاصا بـ «أمّا» يعدّ من قبيل التناسق في السياق، إن صح هذا التعبير، بقصد ترتيب الكلمات في الجملة أو العبارة على وفق القواعد المقررة، ، وهو ما يطلق عليه علماء اللغة (Word Order). والذي دعا النحاة إلى تضمين «أمّا» معنى الشرط تفسير سيبويه لها بـ (مهما يكن من شيء) فمن هنا زعموا أنها نابت مناب (مهما يكن. .) «ولم يعلموا أن سيبويه وأمثاله من المتقدمين. . كان قولهم فيها تفسير معنى للتقريب، لا تقدير إعراب، وأنه ليس من الضروري مطابقة الإعراب للمعنى دائما، إذ لا يمكنه أن يتابعه في كل حال، وقد يخالفه لأسباب صناعية» (قباوة: ٥١).

وقد صرّح بعض النحاة بأن أمّا «لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها، مع أنك تقول: أمّا علما فزيد عالم؛ فهو عالم، إن ذكرت العلم أو لم تذكره. بخلاف: إن قام زيد قام عمرو، فقام عمرو متوقف على قيام زيد» (الصبان ٤: ٤٤).

«ولو كانت الفاء بعدها رابطة للجواب لالتزم فيها قياس الفاء الرابطة،



فكانت غير لازمة في مثل قول كثير عزة:

وما أنْصفَتْ، أما النساءَ فبغّضت
إلينا، وأمّا بالنّوال . فضَنَّتِ

وقول عمر بن أبي ربيعة:

رأتْ رجلا، أمّا إذا الشمس عارضت
فيَضْحَى، وأمّا بالعشيّ فيَخْصَرُ

لأن الجواب ههنا جملة فعلية، ولا يلتزم في مثله الفاء بعد أدوات الشرط» (قباوة: ٥٥)، إذ الفعل غير المصدر لا تدخله الفاء في الجزاء.

والتحقيق أن «أمّا» تصرف الكلام إلى الابتداء، كما قال سيبويه (١ : ٤٩) وهي موضوعة لمعنيين:

«لتفصيل مجمل، نحو قولك: هؤلاء فضلاء، أمّا زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم، وأمّا بشر فكذا إلى آخر ما تقصد..» (الرضى ٢ : ٣٩٥).

ولتوكيد الكلام، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذاك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب» (الزمخشري ١-١)٢٦٦) ومعنى التفصيل فيها ملحوظ، سواء كررت كما تقدم، أو لم تتكرر، نحو قوله تعالى:

«يأيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم، وأنزلنا إليكم نورا مبينا، فأمّا الذين آمنوا بالله، واعتصموا به، فسيدخلهم في رحمة منه وفضل، ويهديهم إليه صراطا مستقيما» (سورة النساء: ١٧٤، ١٧٥) لأن المقصود: وأمّا الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا.. ولم تذكر السورة ذلك، وإنما هو مفهوم من السياق.

والفاء بعدها لازمة لأنها أصبحت جزءا من التركيب، بمقتضى ما تقدم من معنى التفصيل والتوكيد، ، كما لزمت الباء «أَفْعِل به» في التعجب. وقد نقل السيوطي في الهمع (٤ : ٣٥٥،٣٥٦) عن أبي حيان قوله: «هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها؛ لأنها لم تجيء رابطة جملتين، ولا عاطفة مفردا على مثله. والتعليل بكون (أمّا) في معنى الشرط ليس بجيد، لأن جواب (مهما يكن

من شيء) لا تلزم فيه الفاء، إذا كان صالحا لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد (أمّا) كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن، ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أبال به. ويمتنع ذلك في (أمّا) ويجب ذكر الفاء. فدل على أن لزوم الفاء ليس لأجل ذلك».

ولذا لا تحذف إلاّ إذا دخلت على قول قد حذف استغناء عنه بالمقول أو في ضرورة أو في ندور:

مثال الأول: قوله تعالى: «.. فأما الذين اسودّت وجوههم، أكفرتم بعد إيمانكم، فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون» (سورة آل عمران: ١٠٦) أي: فيقال لهم: أكفرتم.. فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف. «وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في الآية: «فذوقوا العذاب» والأصل: فيقال لهم: ذوقوا العذاب، فحذف القول، وانتقلت الفاء للمقول، وأن ما بينهما ـ أي: أمّا والفاء ـ اعتراض» (الصبان ٤: ٤٥).

ومثال الثاني، قول الشاعر:

فأمّا القتال، لاقتال لديكم
ولكن سيْرا في عراض المواكب
(الأشموني ٤: ٤٥)

وكان القياس أن يقال: فلا قتال، فحذفت الفاء للضرورة.

ومثال الثالث: ما خرّج البخاري من قوله ﷺ: «أمّا بعد، مابال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله..»

وقول عائشة رضي الله عنها: «أمّا الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا..» فحَذْف الفاء في الحديث وقول عائشة نادر.

إعراب ما بعد أمّا: تبين مما سبق أن «أمّا» حرف تفصيل وتوكيد وليست أداة شرط ولا نائبة عنه، ولابد من الفاء في التركيب المصاحب لها.

ويمكن تسمية هذه الفاء باللازمة، أو الرابطة، تشبيها لها بالفاء في قولهم: الذي يأتني فله درهم؛ إذ هي تصل ما بعدها بما قبلها. وليس المقصود ربط الجزاء بالشرط.

ويعرب ما بعد «أمّا» بحسب موقعه من الكلام قبل دخول «أمّا» يقول المبرد (٣: ٢٧): «وجملة هذا الباب: أن الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل، إلاّ أنه لابدّ من الفاء. .».

ويلي «أمّا» واحد من ستة:

أحدها: المبتدأ، نحو: أمّا عبد الله فمنطلق.

والثاني: الخبر، نحو أمّا في الدار فزيد.

والثالث: جملة الشرط دون جوابه، نحو: «فأمّا إن كان من المقربين، فرَوْح وريحان وجنّة نعيم» (سورة الواقعة: ٨٨، ٨٩).

والرابع: اسم منصوب لفظا أو محلا، نحو: فأمّا اليتيمَ فلا تقهر، وأمّا السائل فلا تنهر، وأما بنعمةِ ربك فحدّث» (سورة الضحى: ٩-١١).

والخامس: اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: أمّا زيدا فاضربه.

والسادس: ظرف، نحو: أما اليوم فاضرب زيدا. (خالد الأزهري ٢: ٢٦٢).

هذا، وقد يقع بعد «أمّا» ما يتكرر ذكره بعد فائها، وذلك:

ـ إما مصدر مكرر ضمنا، بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أمّا علْما فعالم.

ـ وإما صفة مكرر لفظها بعد الفاء، نحو: أمّا صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف.

ـ وإما غير ذلك، نحو: أمّا أبوك فلا أبا لك، وأمّا العبيد فذو عبيد، وأمّا زيد فقد قام زيد.

«فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما، ويختار ذلك بنو



تميم. . والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم. . . والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف. وأما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان أو منكرا» (الرضى ٢ :٣٩٧).

وأجاز الحجازيون في المصدر المعرف: الرفع والنصب، الرفع على الابتداء، والنصب على أنه مفعول مطلق، وقيل على أنه مفعول له، وأنكره ابن الحاجب قائلا: «وأقول: كون المصدر [المعرف] المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز . . أمّا للعلم فعالم. والأولى أن يقال: المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال مما بعد الفاء، وفي المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، وفي المصدر المنكر على أنه حال أو مفعول مطلق لما بعد الفاء» (الرضى ٢ :٣٩٨).

ولا يستنكر هنا عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، «وإن كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع» (الرضى ٢ :٣٩٦).

أمّا الموقع الإعرابي للمشتق المرفوع بعد الفاء في حالة نصب المصدر، نحو: أمّا عِلْما فعالم، وأمّا العلمَ فعالم، فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو عالم.

ويبدو من كل ما تقدم أن الأصل في «أمّا» أنها تفيد نوعا من القصر البلاغي، فتدخل على المبتدأ والخبر، نحو : زيد عالم، فتكون: أمّا زيد فعالم، وتدخل على المصدر وما يؤكده، نحو: هو عالم عِلْما، فتكون: أمّا عِلْما فعالم. . الخ.

تبقى مسألة لها علاقة «بأمّا» وهي قولنا: (وبعد، فأقول) بإدخال الفاء، فقد ذكر المعربون أن الأصل في هذه العبارة هو: (مهما يكن من شيء بعد هذا فأقول) ثم حذف (مهما يكن من شيء) وأقيمت (أمّا) مقامه، ثم حذفت (أمّا) وعوضت منها الواو، فالواو نائبة عن (أمّا). وهذا التقدير مبنى على أن (أمّا) حرف شرط جازم، وعلى أن أساس هذه العبارة: أمّا بعد، فأقول. «والصواب في مثل هذه العبارة أن تكون الواو استئنافية، والفاء زائدة، والظرف (بعد) متعلقا بـ(أقول)» (قباوة: ٥٩).



وشبيه بهذا ما زعموا في إعراب قوله تعالى: «بل الله فاعبد» (سورة الزمر: ٦٦) فقد قيل: إن الأصل: مهما يكن من شيء فاعبد الله، فالفاء واقعة في جواب «أمّا» مقدرة (ابن هشام ١ : ١٨٠) والمختار في هذا الباب ـ كما تقدم ـ أن تكون الفاء زائدة لتزيين اللفظ، ولا حاجة إلى التقدير.

٤ ـ الربط بالفاء بعد شرط مقدر:

هذه هي المسألة الأخيرة في مواضع الربط بالفاء، فقد يعطف بالفاء على مقدر محذوف، هو جملة فعلية، أو شرط وفعله، يكون سببا لمذكور، نحو قوله تعالى:

«وإذ استسقى موسى لقومه، فقلنا اضرب بعصاك الحجر، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا. .» (سورة البقرة: ٦٠) إذ التقدير: فضربه بها فانفجرت، أو: فإن ضربت بها فقد انفجرت. . وتسمى هذه الفاء «الفاء الفصيحة» لإفصاحها عن مقدر. وقيل: إن كان المقدر الذي أفصحت عنه الفاء شرطا سميت «فصيحة»، كما مرّ في الآية على التقدير الثاني: (فإن ضربت بها فقد انفجرت). أما تسميتها فصيحة على التقدير الأول: (فضربه بها فانفجرت) فمن باب المجاز العقلي (خالد الأزهري ٢ :١٥٣، ١٥٤).

ويبدو أن تسميتها بالفصيحة جاءت متأخرة، أو من اختصاص علماء البيان، فقد ذكر الرضى (٢ : ٣٦٦) هذه الفاء، وسمّاها «السببية» وعرّفها: بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبلها، ومثّل لها بنحو: زيد فاضل فأكرمه، أي: إذا كان كذا فأكرمه.

وقد قال الزمخشري في الكشاف (١ :٧١) في تفسير الآية السابقة: «وإذ استسقى موسى لقومه. . .» : «فانفجرت: الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرت، أو: فإن ضربت فقد انفجرت. وهي على هذا فاء فصيحة، لا تقع إلا في كلام بليغ».

ويفهم من كلام «يس» في حاشيته على التصريح (٢ :١٥٣) نقلا عن السعد

في التلخيص أن الفاء الفصيحة هي الواقعة بعد شرط مقدر. وقد حمل النحاة على هذه الفاء كثيرا من النصوص القرآنية[٥] ، نحو قوله تعالى: «أم لهم ملك السموات والأرض وما بينهما، فليرتقوا في الأسباب» (سورة صّ: ١٠) أي: إذا كان لهم ذلك فليرتقوا. . وقوله: «قال أنا خير منه، خلقتني من نار، وخلقته من طين، قال فاخرج منها» (سورة صّ: ٧٦، ٧٧) أي: إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج. .

وقوله: «ربّ، فأنظرني» (سورة صّ: ٧٩)

أي: إذا كنت لعنتني فأنظرني.

وقوله: «فإنك من المنظرين» (سورة صّ: ٨٠)

أي: إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين.

وقوله: «فبعزّتك لأغوينّهم أجمعين» (سورة صّ: ٨٢).

أي: إذا أعطيتني هذا المراد فبعزّتك. .

وقوله سبحانه: «يا عبادي الذين آمنوا، إن أرضي واسعة فإيّاى فاعبدون» (سورة العنكبوت: ٥٦) أي: إذا لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدوني في غيرها.

وقوله عزوجل:

«أم اتخذوا من دونه أولياء، فالله هو الوليّ» (سورة الشورى: ٩).

أي: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي.

وقوله: «أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا، فكرهتموه» (سورة الحجرات: ١٢) أي: إن صحّ هذا فقد كرهتموه.

وسواء أكانت الفاء عاطفة أم فصيحة فهي في كلتا الحالتين رابطة، بمعنى أنها تدخل في الكلام لتتبع شيئا بشيء، وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله، ولذا يقول الرضى (٢: ٣٦٦): «اعلم أنه لا تنافى بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة «كما في الآية الكريمة السابقة: «وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر، فانفجرت» أي: فضرب فانفجرت.



وقد تكون استئنافية، كما في الآيات المتقدمة التي حملها النحاة على الفصيحة، إذا لم نقدر محذوفا.

وقد تكون زائدة، وذلك إذا وقعت في أول الكلام، نحو قوله تعالى: «قال إبراهيم: فإن الله يأتي بالشمس من المشرق، فأْت بها من المغرب، فبُهت الذي كفر» (سورة إبراهيم: ٢٥٨).

وفائدة زيادتها، كما يقول الرضى (٢: ٣٦٧): «التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط».

ويلاحظ تكرار الفاء في هذه الأية وتنوعها، فهي زائدة في: «فإن» واستئنافية في: «فأت» و «فبهت».

وعلى هذا، لاحاجة إلى الحذف والتقدير، ونكتفي بإعراب ظاهر هذه الآيات، مادام ذلك ممكنا، دون خلل بالمعنى.

ثانيـــا: العَــزْل:

خصّ الرضى (١: ٢٦٨) هذه التسمية بـ«إنْ» العازلة «ما» عن العمل. ويقصد به هنا أحد أمور أربعة:

- عزل «إنْ» «ما» النافية عن العمل.
- عزل «ما» «إن وأخواتها» عن العمل.
- عزل «ما» بعض الظروف عن الإضافة، وتخليصها للشرط.
- عزل «ما» بعض أنواع الكلم عن وظائفه، ونقله إلى معان أخرى.

١ - عزل «إنْ» «ما» النافية:

الأصل في «ما» النافية ألا تعمل، كما في لغة بني تميم، إذ قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه، من الاسم أو الفعل، لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها، و «ما» مشتركة بين الاسم والفعل.

والحجازيون يجيزون عملها، لكن بشروط، منها: ألاّ يليها «إنْ» وألاّ ينتقض



النفي بإلاّ. وعلى لغتهم ورد في التنزيل:

«ما هذا بشرا» (سورة يوسف: ٣١).

«ماهنّ أمهاتِهم» (سورة المجادلة: ٢).

وإنما عملت مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها لـ «ليس»، لأن معناهما سواء في الحقيقة، فمعنى «ليس» في الأصل: ماكان، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان، فبقيت مفيدة نفي الكون. ومعنى «ما» مجرد النفي، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه - سواء من حيث الحقيقة.

ولما كان قياس إعمالها ضعيفا انعزلت لأدنى عارض. فمن ذلك: مجيء «إنْ» بعدها، نحو قول فَروة بن مُسيك:

وما إنْ طبّنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا

(ابن يعيش ٥: ١٢٠)

فالمعنى: ما طبّنا جبن.

وإنما عزلتها، لأنها وإن كانت زائدة، لكنها تشابه «إنْ» النافية لفظا، فكأن «ما» النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، فصارت «إنْ» كإلاّ الناقضة لنفي «ما» في نحو: ما زيد إلاّ منطلق. أو يقال: إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.

وقد جاءت «إنْ» بعد «ما» غير عازلة في قول الشاعر:

بنى غدانة ما إنْ أنتم ذهبا
ولا صريفا، ولكن أنتم الخزف

(ابن هشام: ١: ٢٢)

على نصب الخبر بعد «ما إنْ»، وقد خرّجه الكوفيون على أن «إنْ» نافية مؤكدة لـ«ما». وردّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى إلاّ مفصولا بينهما، كما في « إنّ زيدا لقائم» فقد فصل بين «إنّ واللام» وكلاهما يفيد التوكيد - بالاسم. والعرب قد استعملت **«إنْ»** الزائدة بعد «ما» الموصولة، الاسمية

والحرفية، لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية، قال تعالى: «ولقد مكنّاهم فيما إنْ مكنّاكم فيه. .» (سورة الأحقاف: ٢٦) «فلو لم تكن «إنْ» المقترنة بـ«ما» النافية زائدة، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوّغ» (خالد الأزهري ١ :١٩٧).

وإذا كانت «إنْ» زائدة أو نافية مؤكدة، فهل هناك من فرق بينهما، مع أن الزائدة مؤكدة أيضا؟ قيل: إن الزائد في الكلام هو المسوق لمحض التأكيد دون النافي المؤكد، وهو يعد أجنبيا من «ما» بخلاف النافي المؤكد فليس بأجنبي. (يسّ ١ :١٩٧) «وبالأَوْلى تأكيد «ما» النافية بـ «ما» نافية أخرى، فلا يبطل عملها» (الصبان ١ :٢٤٧).

ويرى الدكتور أنيس (ص ١٩٥) أن الأداة «ما إنْ» قد تطورت في الصورة الحديثة إلى الأداة (مِنْ) التي قال عنها النحاة: إنها تفيد التنصيص على العموم، في مثل قوله تعالى: «وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء» (سورة إبراهيم: ٣٨) فهي تدل على تأكيد نفي الخفاء على الله، أيّا كان قدر هذا الخفاء.

أمّا كيف تطورت «ما إنْ» إلى «منْ» فالمرجح ـ كما يقول الدكتور أنيس ـ أن الهمزة قد سهلت، أو سقطت من الكلام، ثم انكمشت الأداة لكثرة استعمالها، وكان حقّها أن تصبح (مَنْ) بفتح الميم، ولكن التباس «مَنْ» الاسمية بالحرفية جعل القياس يلعب دوره عند النحاة. وهكذا قيست هذه الأداة بـ «مِنْ» الجارة التي تشاركها الحرفية، ونطق بها «مِنْ» بالكسر. هذا رأى الدكتور أنيس.

ولكن، ألاّ يجوز أن تكون الأداة (ما إنْ) قد تطورت إلى (ما. . مِنْ) ووقع الفصل بينهما. حتى لا يجمع بين حرفين متفقى المعنى؟ وبذلك لا نحتاج إلى التفسير السابق، وبخاصة أن القرآن الكريم يكثير فيه هذا التركيب، نحو: «فما منكم من أحد عنه حاجزين» (سورة الحاقة: ٤٧) «ما جاءنا من بشير ولا نذير» (سورة المائدة: ١٩) والمعنى النحوي في التركيبين: (ما إنْ . . .) و(ما. . مِنْ. .) واحد، غير أن كلّا منهما يمثل مرحلة من الاستعمال اللغوي.

والذي يبدو لي أن (إنْ) هذه قد مرّت بمراحل تطورية على الوجه الآتي:

ـ استعملت في أول الأمر أداة للنفي، مثل: لا.
ـ ثم جاءت بعدها «ما» في مرحلة لغوية لاحقة.
ـ وفي فترة متأخرة استعملت «ما» مع «إنْ» أداة نفي مركبة. وكثر ذلك في الشعر القديم، كما تدلّ عليه كثرة النصوص اللغوية.
ـ ثم كثر استعمال «ما» في النفي، وقلّ استعمال «إنْ».

وفي اللغة المعاصرة تستخدم «ما إنْ» بمعنى مختلف، وبخاصة في الإذاعة وفي النشرات الإخبارية والصحافة، وذلك نحو:

«فما إنّ هبط الرئيس على سلّم الطائرة، حتى أخذت المدفعية تطلق إحدى وعشرين طلقة». ويلاحظ انتقال معناها الوظيفي إلى معنى «المفاجأة» وفيها عنصر الزمن، ووقوع الماضي بعدها. وأحيانا تفتح همزة «إنْ» فيقال: «فما أن هبط الرئيس...» والفرق بينهما أن «أنْ» في الحالة الثانية تكون مصدرية، و «ما» ظرفية، والمعنى: «لحظة هبوط الرئيس» وفيها عنصر المفاجأة أيضا. أما في الحالة الأولى (ما إنْ) بكسر الهمزة، فتكون «إنْ» لتأكيد معنى الظرفية المستفاد من «ما» كما تقدم.

٢ ـ عزل «ما» «إنّ وأخواتها» عن العمل:

وتلحق «ما» «إنّ وأخواتها» فتزيل اختصاصها بالأسماء (ماعدا ليت)، وتهيئها للدخول على الأفعال، نحو:

«إنما يخشى الله من عباده العلماءُ» (سورة فاطر: ٢٨).
«واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله خُمسه» (سورة الأنفال: ٤١).
«كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون» (سورة الأنفال: ٦).

ونحو قول امرىء القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل
وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وقول آخر:



أعــد نظرا يا عبــد قيس لعــلّما
أضــاءت لك الــنــار الحـمار المــقـيدا
(الأشموني ١ : ٢٨٤)

و «ما» هذه زائدة، فخرجت «ما» الموصولة والموصوفة والمصدرية، نحو: إنّ ما عندك حسن، وإنّ ما فعلت حسن. وتكتب الأخيرة مفصولة من «إنْ» فرقا بينها وبين الزائدة.

ودخول «ما» في «إنّ» و «أنّ» يفيد ـ علاوة على العزل ـ معنى الحصر، وقد اجتمعا في قوله تعالى:
«قل إنما أنا بشر مثلكم، يوحىٰ إليّ أنما إلٰـهكم إلٰه واحد» (سورة الكهف: ١١٠) أي: ما يوحىٰ إلىّ إلاّ قصر الإلٰه على الوحدة، فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب، نُزّل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الاشتراك إلى نبينا صلّى الله عليه وسلم، حيث أصرّوا عليه. والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا، والإتيان به مبالغة في الرد، وإلاّ فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد» (الصبان ١ : ٢٨٣).

وجاء الحصر في «إنما» و أنما» من اجتماع «إنّ» وهي للإثبات، و «ما» وهي للنفي، فصرف الإثبات للمذكور، والنفي لغيره. وقيل لاجتماع مؤكدين: «إنّ» و «ما» الزائدة. واعترض على هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر، وإلاّ لوجد في «إن زيدا لقائم»، لاجتماع «إنّ» و «اللام» وكلاهما للتوكيد. وأجيب «بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركّبهما أقوى لشدة التلاصق فيه، . . . وبأن «ما» هذه نافية أصالة، لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة، بدليل عدم ذكر منفيّها» (الصبان ١ : ٢٨٣).

وإهمال «إنّ» وأخواتها إذا اتصلت بها «ما» مذهب سيبويه والجمهور. وذهب بعض النحويين إلى بقاء العمل في «ليت»، لأنه مسموع، كقول النابغة الذبياني:
قالــت ألا ليتــما هذا الحـمام لنــا
إلى حمامــتــنــا أو نصــفــه فقــد
(الأشموني ١ : ٢٨٤)

فقد روى بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهمال، وذلك لبقاء «ليتما» على اختصاصها بالأسماء، حتى ذهب بعضهم إلى وجوب إعمالها. أما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جواز إعمالها، ووافقهم ابن مالك (الأشموني ١ : ٢٨٤) ولذا أطلق في قوله:

ووَصْل «ما» بذي الحروف مبطل
إعمالها، وقد يُبَقّى العمل

ويطلق النحويون على «ما» هذه تسميات كثيرة، منها: الكافة، والزائدة والمهيئة. (ابن هشام ١ : ٣٤٠).

وذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين إلى أن «ما» مع «إنّ وأخواتها» اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وأن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر بها عنه. (السيوطي ٢ : ١٩١).

بل لقد ذهب جماعة من الأصوليين والبيانيين إلى أنها نافية، بدليل أنها أفادت مع «إنّ» معنى الحصر، كما أفادت النفي والإثبات بإلاّ. (ابن هشام ١ : ٣٤١)، والسيوطي ٢ : ١٩١).

٣ ـ عزل «ما» بعض الظروف عن الإضافة، وتخليصها للشرط:

أ ـ يقول سيبويه (١ : ٤٣٢): «ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذْ» حتى يضم إلى كل واحد منهما «ما» فتصير «إذْ» مع «ما» بمنزلة «إنّما» و «كأنّما». وليست «ما» فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد»، نحو: حيثما تكن أكن، إذما تخرج أخرج.

وقد تابع كثير من النحويين[6] سيبويه في أن «ما» تكسب «حيث» و «إذْ» معنى الشرط. واختلفوا في حقيقتها: أهي اسم أم حرف؟ وقد نقل السيوطي في الهمع (٤ : ٣٢١) هذا الخلاف، فقال: «وفي «إذما» خلف، فذهب سيبويه إلى أنها حرف «كإنْ»، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان، وأصلها: «إذْ» التي هي ظرف لما مضى، فزيد عليها «ما» وجوبا في

الشرط، فجزم بها. واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع «ما» صارت معها كالشيء الواحد، فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب، وصارت حرفا».

والمتتبع لآيات القرآن الكريم يلحظ أن «إذ» قد جاءت للشرط بدون «ما» قال تعالى: في سورة الأحقاف (الأية: ١١).
«وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم» فهل نعد «إذْ» هنا من بقايا استعمالات الماضي، التي تطورت إلى «إذ ما» فيما بعد؟

أما غير «حيث» و «إذْ» فيرى المبرد (٢ : ٥٤): أنك «في زيادة ما» وتركها مخير، تقول: إن تأتني آتك، وإمّا تأتني(٧) آتك، وأين تكن أكن، وأينما تكن أكن، وأيّا تكرم يكرمك، و «أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى» (سورة الإسراء: ١١٠).

وذكر الفراء أن ظروف الاستفهام إذا وصلت بـ «ما» كانت جزاء وجزم بها، يقول الفراء (١ : ٨٥): «إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت «بها»، مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأيّ ما، وحيث ما،وكيف ما،و «أيّاما تدعوا» كانت جزاء، ولم تكن استفهاما، فإذا لم توصل بـ «ما» كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء».

تبقى من الأدوات: ما ومَن وأنّى ومهما. ولم يرد ذكر لها موصولة بـ «ما» عند أحد من النحاة الذين ورد ذكرهم. غير أن الخليل قال عن مهما: «هي «ما» أدخلت معها «ما» لغوا، بمنزلتها مع «متى» إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع «إنْ» إذا قلت: إمّا تأتني آتك، وبمنزلتها مع «أين» كما قال سبحانه وتعالى: «أينما تكونوا يُدْرِكْكمُ الموتُ» [سورة النساء: ٧٨] وبمنزلتها مع «أيّ» إذا قلت: أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا، فيقولوا: «ما ما» فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون «مَهْ» «كإذْ» ضمّ إليها «ما» (سيبويه ١ : ٤٣٣).

وقد ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «مَهْ» اسم فعل «بمعنى اكفف،



زيدت عليها «ما» فحدث بالتركيب معنى لم يكن» (الأشموني ٤ : ١٢).

وقد يقال فيها «مَهْمَنْ» باستخدام التنوين، كما استخدم في «ما» فصارت «مَنْ»، قال الشاعر:

أمـاويّ مهـمـن يسـتـمـع في صديقـه
أقـاويل هذا الـنـاس ماويّ ينـدم
(الرضى ٢ : ٣٣٥)

ويكثر استخدام «مهما» في اللغة المعاصرة ـ بعكس اللغة المتوارثة ـ وذلك يدل على تطور كبير في استعمال هذه الأداة. ومن أمثلتها:

«مهما أفعل لأنظر إلى أمام فأنا مكره على أن أنظر إلى وراء» (حسين ١ـ١٢١).

«لقد أخذت على نفسي عهدا ألاّ أبرح «باريس» مهما تكن الظروف، وستعلم أني سأفى بهذا العهد مهما يكلفني ذلك» (حسين ١ـ١٥٥).

«ومهما يكن من شيء، فقد كانت صحبتي له هذا المساء لذيذة حقّا، متعبة حقا..» (حسين ١ـ٧١).

«وليس شيء أصدق تصويرا لشخصية الرجل، من ثباته للمحن مهما تعظم، ونفوذه من مشكلاتها مهما تتعقّد، وظهوره على هولها مهما يكن شديدا...» (حسين ٢ـ١٤).

ومهما يكن من شيء، فقد ثبت أبوبكر، وثبت معه المهاجرون والأنصار والتابعون لهم بإحسان...» حسين ٢ـ٦٢).

«فلم يكن أبغض إليه من أن يخالف عن أمر النبي ﷺ مهما تكن الظروف، ومهما تكن العواقب» (حسين ٢ـ٥٣).

ويلاحظ أن جواب «مهما» يكون مذكورا، وقد يحذف إذا كان في السياق ما يدل عليه، كما يلاحظ دخولها على المضارع فيما تقدم من أمثلة.

ويجري على ألسنة بعض الكتّاب مثل قولهم: مهما تحدثت فأنت مجيد، ومهما فعلت فأنت موفق، بدخول «مهما» على فعل شرط ماض. ويتحرج بعض نقاد اللغة من ذلك لشهرة دخول مهما على الفعل المضارع، وظنا منهم أنها لا تدخل

على الماضي. ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أقرّ دخولها على الماضي في دورته التاسعة والأربعين (١٩٨٣) لورود نصوص فصيحة متعددة تشهد بجواز هذا الاستعمال، مثل قول الأسود بن يَعْفُر، وهو من شواهد سيبويه (١ : ٤٣٧).

ألا هل لهذا الدهر من متعلّل
عن الناس، مهما شاء بالناس يفعل

ومثلها في ذلك مثل أخواتها من أدوات الشرط.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن هذه الأداة تمثل عنصرا مميزا في كتابات الدكتور طه حسين.

ب ـ ومن هذا القبيل كلمة (بَيْنَ) فإنها إذا اتصلت بها «ما» غيرتها عن حالها، وأضفت عليها معنى الشرط، فيقال: بينما أنا جالس إذْ جاء عمرو؛ بوقوع «إذْ» الفجائية في جوابها، وسنتناول هذه المسألة فيما بعد.

وأصل (بَيْنَ) «أن يكون مصدرا، بمعنى الفراق، ويستعمل في الزمان والمكان «فتقدير: جلست بينكما، أي: مكان فراقكما، وتقدير: فعلت بين خروجك ودخولك، أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه» (الرضى ٢ : ١١٣).

وذلك لأنه «إن أضيف إلى الأمكنة أو جثث غيرها فهو للمكان، نحو: بين الدار، وبين زيد وعمرو. وإن أضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يوم الجمعة والأحد، وكذا إن أضيف إلى الأحداث، نحو: بين قيام زيد وقعوده، إلا أن يراد به مجاز المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعيرت لما بين الحدثين مكانا، فلهذا وقع «بَيْنَ» خبرا عن الجثة» (الرضى ٢ : ١١٣). وذلك لأن ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الذوات، لكن لما وقعت «بين» في قولنا: زيد بين الخوف والرجاء ـ مكانا على سبيل الاستعارة صحّ أن تكون خبرا عن الجثة.

وحينما تلحق بها «الألف» لتكون «بينا» أو «ما» لتصير «بينما» لا تكون إلّا



للزمان، كما يقول الرضى (٢ : ١١٣) وحينئذ تقع بعدها الجمل؛ لأنه لايضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلاّ حيث.

ويفرق اللغويون بين «بينا» و «بينما» في الاستعمال، جاء في اللسان (مادة : بين) : «إذا كان الاسم الذي يجيء بعد «بينا» اسما حقيقيا رفعته بالابتداء، وإن كان مصدرا خفضته، ويكون «بينا» في هذا الحال بمعنى : بين. . . وأما «بينما» فالاسم الذي بعده مرفوع، وكذلك المصدر».

والسرّ في هذا التفريق أن الألف في «بينا» للإشباع، أي إشباع الفتحة في «بَيْنَ»، وليست بكافة مثل «ما»؛ لأنه لم يثبت كون الألف كافة. من هنا جاز إضافتها إلى مصدر، نحو قول أبي ذؤيب الهذلي :

بينا تعنُّقِه الكماةَ ورَوْغِه
يوما أتيح له جريءُ سَلْفَعُ[٤]
(السيوطي ٣ : ٢٠٣)

ولا تضاف «بينا» إلى مفرد غير مصدر، وذلك لأنها «تستدعي جوابا، فلم يقع بعدها إلاّ ما يعطى معنى الفعل. .» (السيوطي ٣ : ٢٠٤).

وذكر أبو محمد بن قتيبة قال: سألت الريّاشي عن هذه المسألة، فقال: إذا ولي لفظة «بينا» الاسم العلم رفعت، فقلت: بينا زيدٌ قام جاء عمرو، وإن وليها المصدر فالأجود الجر» (الحريري : ٦٣).

وذهب قوم إلى أن «ما» والألف كافّتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب. وهذا البيت (أي بيت أبي ذؤيب السابق) ينشد بجر «تعنقه» ورفعه، فمن جرّ جعل الألف في «بينا» لإشباع الفتحة، ومن رفع رفعه على الابتداء، وجعل «الألف» كافة مثل «ما» في «بينما» فلا يقع بعدها إلاّ الجملة.

والشائع عند النحويين أن يأتي جواب «بينا» أو «بينما» مصدّرا بـ «إذْ» الفجائية، ولكن المسموع غير ذلك. يقول الحريري (ص ٦٣) : «ويقولون: بينا زيد قام إذْ جاء عمرو، فَيَتَلَقَّوْنَ «بينا» بـ «إذْ». والمسموع عن العرب: بينا

زيد قام جاء عمرو، بلا «إذْ»، لأن المعنى فيه: بين أثناء الزمان جاء عمرو».

وحكى أبو القاسم الآمدي في أماليه عن أبي عثمان المازني، قال: حضرت أنا ويعقوب بن السكيت مجلس محمد بن عبد الملك الزيات، فأفضنا في شجون الحديث إلى أن قلت: كان الأصمعي يقول: بينا أنا جالس إذْ جاء عمرو، فقال ابن السكيت: هذا كلام الناس، قال: فأخذت في مناظرته وإيضاح المعنى له، فقال لي محمد بن عبد الملك: دعني حتى أبين له ما اشتبه عليه. ثم الْتَفَتَ إليه، وقال له: ما معنى «بينا»؟ قال: حين، قال: أفيجوز أن يقال: حين جلس زيد إذْ جاء عمرو؟ فسكت. فهذا حكم بَيْنَا. . » (الحريري: ٦٤).

وقد جاءت «بينما» في الكلام مُتَلَقّاة «بإذْ» و «بإذا» اللذين للمفاجأة، نحو قول الشاعر:

استقدر الله خيرا وارْضَيَنَّ به
فبينما العسرُ إذْ دارت مياسير
(السيوطي ٣: ٢٠٢)

وقوله في القصيدة نفسها:

وبينما المرء في الأحياء مغتبط
إذا هو الرمسُ تعفوه الأعاصير

«فَتَلَقَّى هذا الشاعر «بينما» في البيت الأول بـ «إذْ»، وفي الثاني بـ «إذا». وليس ببدع أن يتغير حكم «بين» بضم «ما» إليه؛ لأن التركيب يزيل الأشياء عن أصولها، ويحيلها عن أوضاعها ورسومها؛ ألا ترى أن «رُبّ» لا يليها إلاّ الاسم، فإذا اتصلت بها «ما» غيّرت حكمها وأوْلَتْها الفعل. . . وهكذا «قلّ» و «طال» لا يجوز أن يليهما الفعل، فإذا وصلتا بـ «ما» وليهما الفعل، كقولك: طالما زرتك، وقلّما هجرتك» (الحريري: ٦٥).

وليس هذا الأسلوب خاصا بالشعر، فقد وردت في البخاري ومسلم أحاديث كثيرة تبدأ بمثل:

«بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذْ جاءه رجل. . . »



«بينا نحن جلوس إذْ طلع علينا. . .» الخ.

غير أن وجود «إذْ» أو «إذا» بعد «بينا» أو «بينما» ليس بلازم، فقد وردت أساليب أخرى مجردة من «إذْ» كما رأينا في بيت أبي ذؤيب، وحكاية أبي القاسم الآمدي التي رواها الحريري، وما ذكره أبو محمد بن قتيبة.

ومن الأخطاء الشائعة في اللغة المعاصرة، وبخاصة لغة الصحافة، مجيء «بينا» أو «بينما» في وسط الكلام، نحو:

«العرب مختلفون بينما الأعداء متفقون»

«العرب صامتون بينما العالم من حولهم يتحرّك»

والقواعد العربية لا تجيز مثل هذه التراكيب، لأن «بينا» و «بينما» تقعان في أول الجملة، حيث يبتدأ بهما، ولا تقعان في وسط الكلام. والصواب أن يقال:

العرب مختلفون على حين الأعداء متّفقون. (أو: في حين).

العرب صامتون على حين العالم من حولهم يتحرّك. (أو: في حين).

ومن المصطلحات التي أطلقها النحويون على «ما» الموصولة بأدوات الشرط: مصطلح «المسلّطة» وقد أطلقه الرماني (ص ١٥٦) على «ما» في «حيث» و «إذْ»، وكذلك ابن الشجري (٢: ٢٤٥). وأطلقه الهروي في الأزهية (ص ٩٧) على «ما» في: حيثما، وإذما، وكيفما. وقال عنها: «وهي التي تدخل على مالا يعمل فتوجب له العمل» فهي إذن مسلطة للعامل على الجزاء، وهي ضدّ الكافة التي تدخل على العامل، فتبطل عمله.

٤ ـ عزل «ما» بعض أنواع الكلم عن وظائفه ونقله إلى معان أخرى:

تتصل «ما» ببعض الحروف أو الأفعال فتصرفها عن معانيها الوظيفية إلى معان أخرى، يقتضيها التضام بين الكلم. وسنضرب أمثلة لذلك من خلال النماذج التالية:

ـ رُبّ + ما

ـ قَلّ وطال + ما

ـ في + ما
ـ الكاف + ما
ـ كلّ + ما
ـ لو + ما

أ ـ رُبّ: ربّ مختصة بالنكرة، فإذا اتصلت بها «ما» هيّأتها للدخول على الفعل، وعلى المعرفة. «تقول: ربما قام زيد، ربّما يقوم، ربما زيد قائم» (الهروي: ٨٩).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن «ربما» أكثر ما تدخل على الماضي، «لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول» (ابن هشام ١: ٣٤٣). ولكن واقع الاستعمال اللغوي يؤكد دخولها على المضارع أيضا، قال تعالى: «رُبما يَودّ الذين كفروا . .» (سورة الحجر: ٢).

وقال الشاعر:

ربما تكره النفوس من الأمـــــر، له فرجة كحل العقال

(البغدادي ٢: ١٥٤)

وقد شاع في العربية تعبير (قد لا يجوز) مكان (ربما لا يجوز) وهما طريقتان للتعبير عن معنى واحد، هو التقليل، فالطريقة الأولى استخدمت فيها (قد مع لا)، والثانية استخدمت (ربما مع لا) والطريقة الأولى مستحدثة، وقد وردت في قول ابن مالك:

ولاضـطرار أو تناسب صُرِف
ذو المنـع، والمصروف قد لا ينصرف

وفي قول بعضهم:

«وقد لا تَعْدَم الحسناء ذاما».

ب ـ ويشبه الأنباري في «البيان» (٢: ٦٣) «ما» في «ربما» بـ «ما» في «طالما» و«قلّما» لما بينهما من اتصال دلالي في إفادة التقليل أو التكثير، واتصال وظيفي في أن «رُبّ» مع «ما» خرجت عن مذهب الحرف، فلم تلزم الأسماء، كما أن «قلّ»

و «طال» مع «ما» خرجتا عن مذهب الفعل، فلم يفتقرا إلى فاعل.

ولذا يقول سيبويه (١ : ٤٥٩): «ومن تلك الحروف «ربما» و «قلّما» وأشباههما، جعلوا «ربّ» مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنه لم يكن لهم سبيل إلى «ربّ يقول» ولا إلى «قلّ يقول»، فألحقوهما «ما»، وأخلصوهما للفعل».

وذهب بعضهم إلى أن «ما» مع قلّ وأخواتها مصدرية، نحو:

قلّما يبرح اللبيب إلى ما
يورث المجد داعيا أو مجيبا

(ابن هشام ١ : ٣٣٩)

ويرى العالم الألماني براجشتراسر (ص١٢٦): أن «ما» مع هذه الأفعال من البقايا التي احتفظت بها اللغة العربية، وأن الجملة المصدرية هي الفاعل في كل ذلك.

ومن يتتبع استخدام «طالما» في اللغة المعاصرة يلحظ أنها قد تحولت إلى أداة تشبه الشرط، مثل:

طالما رغبت في السفر فماذا يمنعك؟

طالما جئنا إلى هذا المكان فدعنا نجلس.

ويتضح هذا أكثر لو قارنا بين الاستخدام الأصلي، والاستخدام الحديث، على الوجه الآتي:

طالما رغبت في السفر (بمعنى كثيرا).

طالما رغبت في السفر فماذا يمنعك؟ (بمعنى الشرط)

طالما جئنا إلى هذا المكان (بمعنى كثيرا)

وقد وردت بمعنى الشرط في قول بعض الباحثين[٩]:

«أرجو أن يتّسع صدر الأستاذ.. لما كتبت، وما أظنه إلا فاعلا طالما أن الهدف هو خدمة العلم والحقيقة».

ومن أقوال الصحف:

«طالما أن بيروت مقسمة وتخضع للهيمنة عن طريق القوة.. فكل لبنان سيبقى على هذه الحال» (صحيفة السياسة: ١٩٨٥/١١/٢٤).
«الكل خاسر.. طالما لم تتحسّن الظروف» (صحيفة القبس: ١٩٨٥/١٢/٩).

جـ - في + ما: يكثر في لغة الصحافة العربية - غير المصرية - سبك «ما» مع «في» فتصبح «فيما»، وذلك لتعميق معنى الظرفية من جهة، والدلالة على الوقت من جهة أخرى. ومن أمثلتها:
«بدأ الإسرائيليون يسلّمون مواقعهم إلى قوات الطوارىء الدولية فيما عمليات تبادل الأسرى مستمرة» (صحيفة السياسة: ١٩٧٣/١١/١٦).
«استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان فيما أعلنت صحف العدو الانسحاب من بعض الأراضي التي احتلّتها..» (صحيفة السياسة: ١٩٧٣/٥/١١).
«تفاؤل حذر يلف بيروت فيما تواصل الطائرات عمليات القصف» (صحيفة السياسة: ١٩٧٣/٥/١٢).
«فيما يتأثر الجيش الأمريكي بأزمة الطاقة إجراءات أمريكية عاجلة لتوفير ٢٥٪ من الاستهلاك النفطي» (صحيفة القبس: ١٩٧٣/١١/١٦).

ويلاحظ على مثل هذه النصوص: أن «فيما» قد تأتي في أول الكلام أو في وسطه؛ لمقارنة الأحداث التي تقع في وقت ما، وربطها.

وتعد الأساليب التي تقدمت فيها «فيما» من باب: تقديم الظرف أو الجار والمجرور على غير ما هو مألوف في العربية.
و «ما» في هذه التراكيب بمعنى: وقت أو حين.
وقد تحل «بينما» محل «فيما»، نحو:
«إسرائيل تعرب عن قلقها بخصوص شحنات الأسلحة للخليج، بينما قضايا السلاح المهرب والعلني تهدد بتفجير الوضع في دول عربية أخرى...» (صحيفة السياسة: ١٩٧٣/٥/٣٠).

غير أن «بينما» لها الصدارة في الكلام، ووقوعها في الوسط مخالف للقواعد المعروفة، كما تقدم.

د ـ كاف التشبيه + ما: إذا اتصلت «ما» بكاف التشبيه عزلتها عن وظيفتها، وأفادت معنى جديدا لم يكن لها من قبل، مثل: «المبادرة، في قولهم: سلّم كما تدخل، صلّ كما يدخل الوقت. ذكره ابن الخبّاز وأبو سعيد السيرافي وغيرهما، وقال عنه ابن هشام في المغني (١: ١٩٥): «وهو غريب جدا».

وهذا يشبه التعبير الإنجليزي: (As Soon As) ويلاحظ أن «المبادرة» معنى «الكاف»، و «ما» مصدرية، والمعنى: سلّم فور دخولك، أو بمجرد دخولك، فالكاف: ظرفية، و «ما» المصدرية تضافرت مع الكاف على معنى «المبادرة».

ـ ويكثر استخدام «كما» في التشبيه المصدري ـ إن صح هذا التعبير ـ نحو:

«وعرضَتْ لي كما يعرض المصارع للمصارع» (الرافعي ١: ١٦٦).

«وقد حفظْتُ الرجل في نفسي كما أحفظ الكلام» (الرافعي ١: ١٠٧).

ـ وجاءت للتعليل في قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم».

(سورة البقرة: ١٩٨)

أي: لأجل هدايته إياكم.

ـ وبمعنى على، في نحو: كن كما أنت، أي: كن على ما أنت عليه. و «ما»: تحتمل أن تكون موصولة، و «أنت»: مبتدأ، خبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف. أو تكون «ما»: زائدة، والكاف حرف جرّ، بمعنى: على، وعزلتها «ما» عن ضمير الرفع المنفصل، أي: هيأتها للدخول عليه، لأنه لا يصح أن نقول: كن كأنت، أو كن كك.

ـ وقد تستعمل «كما» للعطف، مثل «كذلك». ويكثر هذا في أسلوب العرض في المؤلفات والأبحاث والرسائل العلمية، فيقال: «وأوضحت التجربة أن . . . كما أن . . .» ، «ويتحدث الباحث عن . . . كما يتحدث. . .»، وأشاد الباحث بـ. . . كما أشاد بـ. . .» وأحيانا تقترن بالواو، فيقال: « . . . كما وأن . .» ومن أقوال بعض الصحف: «عاد القتال من جديد إلى شوارع بيروت كما وعاد. . .». وهذه الواو ليس لها من تفسير سوى أنها زائدة مؤكدة؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله؛ إذ لا يجوز الجمع بين حرفي عطف، أو بين حرفين متفقى المعنى.

هـ ـ وقد لا تقتصر وظيفة «ما» على إضفاء معنى جديد على الصيغة التضامية، بل قد تتعدى ذلك إلى إضفاء معنى جديد على السلوك التركيبي كله للعبارة.

ـ من ذلك ـ مثلا ـ كلمة «كلّ» إذا اتصلت بها «ما» تصبح «كلّما» وتكون حينئذ ظرفا توقيتيا، فيه معنى الشرط، وتحتاج إلى جملتين، إحداهما مرتبة على الأخرى (ابن هشام ١ : ٢٠٢) نحو: «يكاد البرق يخطف أبصارهم، كلما أضاء لهم مشَوا فيه» (سورة البقرة: ٢٠).

«كلّما نضجت جلودهم بدّلناهم جلودا غيرها. . » (سورة النساء: ٥٦).

«ويصنع الفلك وكلّما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه» (سورة هود: ٣٨).

ويميل الاستعمال المعاصر ـ وبخاصة في لغة الصحافة ـ إلى تكرار «كلّما» مع الجواب، نحو:

كلما اجتهدت كلّما حصلت على مال أكثر. وهذه العبارة مصوغة على نمط التركيب الأجنبي:

(The more you work the more money you get)

(بشر: ١٤٤)

وقد جاء في صحيفة الأهرام (١٦/١/١٩٧٦ ص ١٠):

«وكلّما طالت تلك الغيبة كلّما اتسع الطريق، وتضاعف روّاده ومريدوه. . »

وفي صحيفة السياسة (٣/٣/١٩٧٦ ص ٧، ٢٠/٣/١٩٧٦ ص ١٦):

«وكلما كبر حجم السيارة كلما كان ذلك أفضل».

«كلّما زاد سنه كلّما زاد نفعه».

«كلما مرّ عليها الزمان كلّما كانت أثمن».

«كلّما صارت قديمة كلّما صارت تُوكل».

ولا تجيز القواعد التقليدية مثل هذا الأسلوب، وتوجب حذف «كلّما» الثانية من العبارة.

ـ وإذا لحقت «ما» الشرط الامتناعي «لو» غيّرته عن حاله، وحوّلته إلى معنى «هلاّ»، قال تعالى: (لوما تأتينا بالملائكة. . » (سورة الحجر: ٤)



فمعناه هلاّ:

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن «لوما» قد هجرت في العربية المعاصرة، ولم يبق من آثارها إلاّ تلك الآية الكريمة.

ويسمى بعض النحويين «ما» هذه «بالمغيِّرة»؛ لأنها غيّرت معنى الأداة التي لحقتها إلى معنى جديد. والسبب: أن الحروف إذا ركبت حدث فيها بعد التركيب معنى لم يكن قبل التركيب، كالأدوات المركبة من عقاقير مختلفة، فإنه يحدث لها بالتركيب مالم يكن لكل واحد منها قبل التركيب، في حالة الانفراد. وهذا تعليل يصدق على كل أداة مركبة[11].

ثالثا: التعويض:

ونعنى به التعويض من إحدى نوني «أنّ» في حالة تخفيفها، وذلك بوضع فاصل بينها وبين خبرها، يدلّ عليها. هذا الفاصل هو:

السين أو سوف أو قد أو حرف نفي (لم، لن، ما، لا). «ويسمى النحاة هذه الحروف التي بعد «أنْ» المخففة «حروف التعويض»» (الرضى ٢ : ٢٣٣).

والسر في هذا الفصل: أنها بعد التخفيف شابهت «أنْ» المصدرية لفظا ومعنى، أمّا لفظا فظاهر، وأما معنى فلكونهما حرفي المصدر (أنْ + الفعل، أنّ + الاسم..) فأريد الفرق بينهما بوضع هذا الفاصل، ليكون كالعوض من إحدى نوني «أنَّ».

«أنْ» في القواعد المقررة:

لما كانت «أنَّ» فائدتها التحقيق، كان من المناسب لها - في حالة تخفيفها - أن يسبقها ما يفيد التحقيق، وهو العلم أو ما يؤدي مؤداه وما يجري مجراه من الظنّ الغالب، ليكون مؤذنا في أول الأمر أنها مخففة، ولهذا لم تجيء «أنْ» المصدرية بعد فعل التحقيق الصرف، وأمّا بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فتجيء المصدرية والمشددة والمخففة. ومن هنا كان لابد من قيام ضوابط تميز «أنْ» المخففة من «أنْ» المصدرية في المواقع التركيبية المختلفة. ويمكن إجمال

هذه الضوابط فيما يلي:

١ ـ تختص «أنْ» المخففة بوقوعها قبل الجملة الاسمية، والجملة الفعلية الشرطية. مثال الشرطية قوله تعالى:

«وقد نزّل عليكم في الكتاب أنْ إذا سمعتم آيات الله يُكفر بها ويُستهزأ بها، فلا تقعدوا معهم، حتى يخوضوا في حديث غيره» (سورة النساء: ١٤٠).

وقوله:

«قل أوحي إليّ. . .» إلى قوله «وأنْ لو استقاموا على الطريقة، لأسقيناهم ماء غدقا» (سورة الجن: ١، ١٦).

وقوله:

«أفلم ييأس الذين آمنوا أنْ لو يشاء الله لهدى الناس جميعا» (سورة الرعد: ٣١).

وقوله:

«أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها، أنْ لو نشاء أصبناهم بذنوبهم. . .» (سورة الأعراف: ١٠٠).

ومثال الاسمية قول الشاعر:

في فتية كسيوف الهند قد علموا
أنْ هالك كل من يَحْفَى وينتعل

(الصبان ١: ٢٩٠)

وقد تكون منفية، نحو قوله تعالى: «. . فاعلموا أنما أُنزل بعلم الله، وأنْ لاإله إلا هو فهل أنتم مسلمون» (سورة هود: ١٤).

أما المصدرية فلا تقع قبل الجملة الاسمية أو الفعلية الشرطية، لأنها «تلزم الجملة الفعلية المؤوّلة بالمصدر، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية ولا الشرطية» (الرضى ٢: ٢٣٣)، ولذا لم يحتاجوا إلى فرق آخر في هذا الموضع، اكتفاء بفعل التحقيق الذي سبق ذكره.

٢ ـ كما تختص «أنْ» المخفّفة بوقوعها قبل الأفعال غير المتصرفة، وذلك نحو قوله تعالى:



«أم لم يُنبّأ بما في صحف موسى، وإبراهيم الذي وفّى، ألّا تزر وازرةٌ وِزْرَ أخرى، وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى» (سورة النجم: ٣٦ ـ ٣٩).

وقوله:

«أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض، وما خلق الله من شيء. وأنْ عسى أن يكون قد اقترب أجلهم. .» (سورة الأعراف: ١٨٥).

ومنه قول زهير يمدح هرم بن سنان:

أنْ نِعْم معترك الجياع إذا
خبّ السفير وسابىء الخمر

(السيوطي ٢ : ١٨٦)

أما المصدرية فلا تقع قبل الأفعال الجامدة، «لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف» (الرضى: ٢ : ٢٣٣)، ولذا لم يحتاجوا إلى فرق آخر هنا أيضا.

٣ ـ ومثل الأفعال الجامدة: الأفعال الدالة على الدعاء، لا تحتاج «أنْ» معها إلى فاصل. وقد قرىء قوله تعالى:

«والخامسةَ أنَّ غَضَبَ الله عليها» (سورة النور: ٩) ـ

«والخامسةَ أنْ غَضِبَ الله عليها» بالتخفيف، ووقوع الفعل الدال على الدعاء بعدها من غير فاصل، إذ الدعاء يشبه الجامد في عدم التصرف، سواء كان الدعاء بشر، كما ذكر، أو بخير، نحو قوله سبحانه: «نودي أنْ بورك من في النار ومن حولها» (سورة النمل: ٨).

ومن أمثلة سيبويه في الدعاء (١ : ٤٨٢): «أمَا أنْ يغفرُ الله لك» «أَمَا أنْ جزاك الله خيرا» و «قد كثر في كلامهم حتى. . سمعناهم يقولون: أَمَا إنْ جزاك الله خيرا، شبهوه بأنّه؛ أي شبهوا «إنّ» بالكسر بأَنَّ المفتوحة، وخفّفوها، وذلك خاص بالدعاء.

٤ ـ فإذا وقعت «أنْ» قبل فعل متصرف (غير دعاء)، وجب أن يفصل بين «أنْ»

المخففة والفعل بعدها بفاصل؛ فرقا بينها وبين المصدرية، علاوة على الفرق الأساسي الذي تقدم ذكره، وهو سبق فعل التحقيق «أنْ» المخففة.

والفاصل إمّا «السين»، نحو قوله تعالى:

«عَلِم أنْ سيكونُ منكم مرضى» (سورة المزمل: ٢٠).

أو «سوف»، نحو قول الشاعر:

واعلم فعِلْمُ المرء ينفعه
أن سوف يأتي كلّ ما قُدرا

(الصبان ١: ٢٩٢)

أو «قد»، نحو قوله تعالى:

«ليعلم أنْ قد أبلغوا رسالات ربّهم» (سورة الجن: ٢٨)

«ونعلمَ أنْ قد صدقْتنا» (سورة المائدة: ١١٣).

أو بحرف نفي، نحو قوله تعالى: «أفلا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولا» (سورة طٰه: ٨٩).

«أيحسب أنْ لن يقدر عليه أحد» (سورة البلد: ٥).

«أيحسب أنْ لم يره أحد» (سورة البلد: ٧).

وذلك إن «أنْ» المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة، لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها.

٥ - بقي موضع تلتبس فيه المصدرية بالمخففة، وهو إذا اتفق وقوع «لا» بعد «أنْ»، فإن كانت بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية؛ لأن المصدرية لا تقع بعد فعل العلم، كما تقدم. وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة، وأن تكون مصدرية، كما في قوله تعالى: «وحسبوا أنْ لا تكون فتنة» (سورة المائدة: ٧١).

فقد قرىء بالرفع والنصب، الرفع على أن الحسبان ظنّ غالب، والنصب على مجرد الظنّ. «فلا التباس بينهما على هذا إلا في مثل هذا الموضع» (الرضى



٢ : ٢٣٣) وهو أن تقع «أنْ» بعد فعل الظن، وبعدها (لا).

فإن لم تقع «أنْ» بعد علم، ولا ما يؤدي معناه، ولا بعد ظنّ ولم يلها فعل جامد أو دعاء أو جملة اسمية أو فعلية شرطية - فهي مصدرية.

وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة، لعدم العوض.

وقد جاء بغير عوض قول الشاعر:

علموا أنْ يُؤَمَّلون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤْل

(الأشموني ١: ٢٩٢)

وقول آخر:

إني زعيم يا نويـ ـقة إن أمنت من الرزّاح

ونجوت من عرض المنو ن من العشيّ إلى الصباح

أنْ تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

(الأشموني ١ :٢٩٢)

ويظهر أن ترك الفصل هنا لوجود فارق آخر، هو رفع المضارع بعد «أنْ» وإن كان خلاف الأولى، كما يفهم من قول ابن مالك:

وإن يكن فعلا، ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي او تنفيس او لو وقليلٌ ذِكْرُ لو

وقيل إن «أنْ» في هذه الأبيات هي الناصبة للمضارع، وإنما أهملت حملا على أختها «ما» المصدرية. (الصبان ١ :٢٩٢ والعيني ١ :٢٩٣).

أمّا «أنْ» في قوله تعالى:

«ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به، أن اعبدوا الله ربي وربكم» (سورة المائدة: ١١٧).

ف «يجوز أن تكون مصدرية، فتكون بدلا من «ما» أو من «الهاء» في «به»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن اعبدوا الله. وأن تكون مفسرة» (الرضى ٢ : ٢٣٤).

ومعلوم أن المفسرة هي المسبوقة بما فيه معنى القول دون حروفه، وتقوم مقام علامة الترقيم (:)، مثل:
أمرته أن قم. ناديته أن يا زيد قم.
قال تعالى: «فأوحينا إليه أن اصنع الفلك» (سورة «المؤمنون»: ٢٧).

«وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيرية ألبتة؛ لأنه إذا قيل كتبت إليه أن قم، لم يكن «قم» نفس «كتبت»، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب؛ ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولا في الطبع» (ابن هشام ١ : ٢٩).

والحق ليس في الأمر التباس إذا ما وقع بعد «أنْ» فعل ماض أو فعل أمر، فيجوز أن تكون مفسرة، وأن تكون مصدرية. لكن الالتباس يقع في حالتين:

أ ـ إذا ما وليت «أنْ» ما فيه معنى القول، ووليها فعل مضارع مصدر بـ «لا» فأجاز بعضهم أن تكون «أنْ» في هذه الحالة مخففة ومفسرة ومصدرية، نحو: أوحى إليك أنْ لا تفعل، «فإن كانت مخففة فـ «لا» للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي، لآن المخففة كالمثقلة لا تدخل على طلبية[11]، فيرتفع الفعل. وإن كانت مفسرة جاز كون «لا» للنفي أو للنهى، فيرتفع الفعل أو ينجزم. وإن كانت مصدرية انتصب الفعل» (الرضى ٢ : ٢٣٤) بمعنى: أوحى إليك بأن لا تفعل، أي: بعدم الفعل.

ب ـ إذا ما وليت «أنْ» ما فيه معنى القول، ووليها فعل مضارع أيضا، لكنه مصدر بغير «لا» من حروف العوض، نحو: أوحى إليك أنْ ستفعل، قيل: ففي هذه الحالة تكون «أنْ» مخففة أو مفسّرة.

ويمكننا إجمال المواقع التي تتعين فيها «أنْ» المخففة فيما يلي:
ـ إذا وقعت «أنْ» قبل جملة اسمية، وسبقها فعل علم أو ما يجري مجراه.
ـ إذا وقعت «أنْ» قبل جملة شرطية، وسبقها فعل علم أو ما يجرى مجراه.
ـ إذا وقعت «أنْ» قبل فعل جامد، وسبقها فعل علم أو ما يجر ى مجراه.
ـ إذا وقعت «أنْ» قبل فعل دعاء، وسبقها فعل علم أو ما يجرى مجراه.

ـ إذا وقعت «أنْ» قبل فعل متصرف، وسبقها فعل علم أو ما يجرى مجراه، وفصل بينها وبين الفعل بعدها بأحد حروف العوض.
ـ إذا وقعت «أنْ» قبل فعل متصرف، وسبقها فعل ظنّ، وفصل بينها وبين الفعل بعدها بأحد حروف العوض سوى «لا».

وفيما عدا ذلك، بأن وقعت قبل فعل متصرف، وسبقها فعل فيه معنى القول، وفصل بينها وبين الفعل بعدها بـ «لا» أو بأي حرف آخر من حروف العوض ـ تحتمل أكثر من معنى، على التفصيل الذي بيّناه.

«أنْ» في ميزان النقد:

المتتبع للأمثلة المختلفة التي أوردها سيبويه في الكتاب (١ : ٤٨١) للتفريق بين أنواع «أنْ» الداخلة على المضارع، يلحظ النماذج الآتية:

كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذاك
كتبت إليه أنْ لا يقولَ ذاك.
كتبت إليه أنْ لا تقولُ ذاك.

«فأمّا الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقولَ ذاك، وأما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك أو بأنك لا تقول ذاك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره» (سيبويه ١ : ٤٨١).

وتفسير هذا الكلام يكون على النحو الآتي:

كتبت إليه:

ـ لاتقلْ ذاك
ـ أنه لا ينبغي أن يقول ذاك
ـ أنك لا تقولُ ذاك

١ ـ فأنْ في المثال الأول مفسرة، بمنزلة «أي» فهي تقوم مقام علامة الترقيم (:). ولا يجوز أن تكون مخففة؛ لأن المخففة كالمثقلة لا تدخل على نهى كما تقدم.

٢ ـ و «أنْ» في المثال الثاني مصدرية ناصبة؛ لأنها تصدرت جملة تعبّر عن حدث

يؤمل تحققه «كقولك: أرجو وأطمع وعسى» (سيبويه ١ : ٤٨٢)، أي إن الفعل بعدها يعبر عن غرض مستقبلي لفاعل الجملة الأساسية. «فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف [أي الأفعال] ولذلك ضعف: أرجو أنك تفعل، وأطمع أنك فاعل» (سيبويه ١ : ٤٨٢). وقد ذكر المبرد (٢ : ٣٠) أن «أنْ» الناصبة للمضارع «لا تقع مع الفعل حالا، لأنها لما لا يقع في الحال، ولكن لما يستقبل». ونص ابن السراج (١ : ٤١) على أن المضارع «إذا دلّ على الحال غلبت الضمة في تحريك آخره، وإذا فتح كان للمستقبل».

ويرى العالم الألماني «ركندورف» (Reckendorf) أن نصب المضارع بعد «أنْ» المصدرية ليس مرجعه إليها؛ فهي إشارية خالصة تدل على الاستقبال، ولكن إلى أن الفعل بعدها يدل على غرض؛ أي: إنه يعبر عن غرض لفاعل الجملة الأساسية، ولما كان يدل على غرض فهو يشير إلى الاستقبال. (بكر: ٥٧).

٣ - وأما «أنْ» في المثال الثالث فمخففة من الثقيلة، لأنها تصدرت جملة تعبر عن حقيقة ثابتة، مثلها في ذلك مثل أختها «إنَّ» من حيث الوظيفة التوكيدية، وتتميز عنها بتصدر الجمل الفرعية، لا الجمل الأساسية، بمعنى أن «أنّ» لابد أن يسبقها كلام؛ لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، أمّا «إنَّ» فتبدأ بها الجملة من غير حاجة إلى كلام سابق، يقول الزمخشري (ص ٢٩٣): « «إنّ» و «أَنَّ»: هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه، إلا أن المكسورة: الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة: تقلبها إلى حكم المفرد».

ويلاحظ أن ضبط الفعل في الجمل السابقة غير متوقف على «أنْ» «فأنْ» لا تؤثر في الفعل الذي يليها، بل إن تفسير «أنْ» منوط بالحالة التي عليها الفعل، وقد رأينا المضارع بعد «أنْ» في الأمثلة المتقدمة يأتي مرفوعا ومنصوبا ومجزوما.

أمّا «أنْ» الداخلة على الأمر، فالغالب عليها معنى المفسرة كما في قوله تعالى:

«فأوحينا إليه أن اصنع الفلك» (سورة «المؤمنون»: ٢٧).

«فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر» (سورة الشعراء: ٦٣).

وأما التعبير بالفعل الماضي بعد «أنْ» فقد ورد في قوله تعالى: «فلما جاءها



نودي أنْ بورك من في النار ومن حولها» (سورة النمل: ٨).
والغالب هنا معنى المصدرية، إلاّ إذا قصد الدعاء فتكون مخففة من الثقيلة على ما تقدم.

وفي اللغة المعاصرة لم يعد يأتي هذا التركيب إلاّ في قوالب تعبيرية ثابتة بعد بعض الأدوات، نحو:

«بعد أن فعل كذا. .»، «ومنذ أن فعل كذا. .»

وبعض التراكيب الأخرى، نحو:

«سبق له أن فعل كذا. .»، «ولم يلبث أن فعل كذا. . . .».

وكلها استعمالات مقيدة، و «أن» فيها مصدرية، كما هو ظاهر. أما الاستعمال غير المقيد فقد اختفى في العربية المعاصرة.

والخلاصة أن الاختلاف بين «أن» المصدرية، و «أن» المخففة مرجعه إلى البنية الدلالية لجملة كلّ منهما، فإذا أريد معنى الغائية وما يؤمل تحققه في المستقبل فـ« أنْ» ناصبة للمضارع، وإذا أريد معنى التحقيق والثبوت فـ«أنْ» مخففة من الثقيلة. وعلى ذلك يمكن توجيه قول الشاعر:

علموا أنْ يؤملون فجادوا
قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

لأن المقام مقام التحقيق والثبوت، فلم يحتج إلى فاصل بين «أنْ» والمضارع بعدها، اكتفاء بدلالة المقام، يقول المبرد (٢ : ٣٠): «ولو قلت: أعلم أنْ تقومَ يا فتي، لم يجز؛ لأن هذا شيء ثابت في علمك، فهذا من مواضع أنّ الثقيلة».

ويقول الزجاجي (ص ٢٠٦): «فإن وقعت قبلها [أي قبل أنْ] الأفعال التي تدل على إثبات الحال والتحقيق ارتفع الفعل ههنا، وكانت مخففة من الثقيلة، كقولك: علمت أنْ تقومُ».

غير أن سيبويه يرى (١ :٤٨٢): «أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعلُ ذاك، وقد علمت أن فعل ذاك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل أو تنفى فتدخل «لا» وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من «أنه»»،



فكرهوا أن يدَعوا السين أو قد، إذ قدروا على أن تكون عوضا» ثم يقول بعد ذلك: «ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين».

وهذا يعني أنه يمكن التجاوز عن شرط الفصل بين «أنْ» المخففة والمضارع بعدها، إذا سبقت بفعل التحقيق الصرف، وهو «علم».

رابعـــا: القطـــع:

ويقصد به: قطع الجمل عما قبلها بوساطة حرف من الحروف الآتية:

الواو ـ الفاء ـ ثم ـ حتى ـ أم المنقطعة ـ بل ـ لكن

ويمكن تسميتها أحرف القطع؛ لأنها تقطع الجملة عما قبلها، بمعنى أنه يستأنف بها كلام جديد.

وهذا المعنى قريب من المعنى الذي قصده أبو جعفر النحاس من كتابه: «القطع والائتناف»، فهو يقصد بالقطع: الوقف، وبالائتناف: الابتداء. وذلك لأن حروف القطع تقطع الكلام عما قبله صناعيا (نحويا)، فهي تقوم مقام السكت في الوقف الاختياري، الذي سماه أبو جعفر: القطع. فالواو ـ مثلا ـ في حالة الكتابة تقوم مقام السكت في حالة النطق.

أ ـ مثال القطع بالواو: قوله تعالى:

قالت ربّ إني وضعتها أنثىٰ، والله أعلم بما وضعت، وليس الذكر كالأنثى، وإني سميتها مريم» (سورة آل عمران: ٣٦).

ب ـ ومثال القطع بالفاء: قوله سبحانه:

«فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما، فتعالى الله عما يشركون» (سورة الأعراف: ١٩٠).

وقد اجتمعت الواو والفاء في قول امرىء القيس:

وقوفا بها صحبي عليّ مطيهّم ... يقولون لا تهلك أسي وتجمّل

وإن شفائي عبرة مهراقة ... فهل عند رسم دارس من معوَّل



ففي البيت الثاني جملتان مقطوعتان؛ الأولى: بعد الواو، والثانية بعد الفاء.

ج ـ ومثال القطع بـ«ثمّ»: قوله تعالى:

«قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق، ثمّ الله ينشىء النشأة الآخرة» (سورة العنكبوت: ٢٠).

جـ ـ فالجملة بعد «ثم» مقطوعة عما قبلها، لأن النشأة الآخرة لما تقع، فيؤمروا بالاعتبار بها. ومنه ما ذكره ابن هشام (١: ١٢٦):

«أعجبني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب».

«وذلك لأن ما صنعه أمس لا يمكن أن يكون في الترتيب بعد ما صنعه اليوم» (قباوة: ٣٥).

د ـ ومثال القطع بـ «أم» و «بل»: قوله تعالى:

«هل يستوى الأعمى والبصير، أم هل تستوى الظلمات والنور» (سورة الرعد: ١٦).

«قد أفلح من تزكّى، وذكر اسم ربّه فصلى، بل تؤثرون الحياة الدنيا» (سورة الأعلى: ١٤-١٦).

هـ ـ ومثال القطع بـ «حتى»: قول الفرزدق:

فواعجبا، حتى كُليب تسبني
كأن أباها نهشلٌ أو مجاشع

ويشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: حتى أنت يا صديقي، حتى أنت «يا بروتس». ويؤخذ على هذا التعبير أن «حتى» لم يرد قبلها كلام.

وقد قدر ابن هشام البيت السابق بقوله (١: ١٣٧):

«فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى»

ويمكن حمل مثل «حتى أنت يا صديقي» على هذا التقدير.

و ـ ومثال القطع بـ «لكن»: قول زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى غوائله
لكن وقائعه في الحرب تنتظر



وقول طرفة:

ولست بحلّال التلاع مخافة
ولكن متى يسترفد القوم أرفد

وتجدر الإشارة إلى أن القطع أمر دقيق، لا ينبغي الاعتماد فيه على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغوية، بل لا بد من الاحتكام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة؛ لأن القطع في معناه العام: عدم تعلق الجملة نحويا بما قبلها تعلق إتْباع أو إخبار أو وصف أو حال أو صلة. ويهمّنا هنا: قطع الإتْباع في العطف، بمعنى: ألا تكون أداة القطع عاطفة ما بعدها على ما قبلها؛ إذ الكلام على الأدوات التي تستخدم في القطع.

ومن الجدير بالذكر أيضا: أن نفرق بين نوعين من القطع، القطع البياني، والقطع النحوي. فالأول يكون جوابا لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى:

«فقالوا سلاما، قال: إنا منكم وجلون» (سورة الحجر: ٥٢).

فجملة «قال..»: جواب لسؤال مقدر، هو: فماذا قال لهم؟

والثاني: يكون جوابا، ويكون بأداة، كما سبق، ويكون بدون أداة، نحو قوله تعالى:

«ولا يحزنك قولهم، إن العزة لله جميعا» (سورة يونس: ٦٥).

فجملة «إن العزة..»: مقطوعة عما قبلها، وليست محكية بالقول؛ لأنها ليست من كلام الكافرين، ولا يعقل أن تصدر منهم، وإنما هي من كلام الله تعالى، يثبت بها قلب النبي ﷺ.

وقد اجتمع النوعان في قول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة
صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي

فجملة «صدقوا»: قطع بياني؛ لأنها جواب لسؤال مقدر: أصدقوا أم كذبوا؟ فقيل: صدقوا. (ابن هشام ٢:٤٢٨) وجملة «غمرتني لا تنجلي» قطع نحوي بـ «ولكن».



وقد قالوا: إن كل قطع بياني هو نحويّ، وليس العكس.

والحديث عن القطع بمعناه الذي تقدم يجرنا إلى الحديث عن القطع في النعت، فقد أجاز بعض النحويين قطع النعت بالواو، واستدل بقول الشاعر:

ويأوى إلى نسوة عطّل
وشعثا مراضيع مثال السعالي

حيث أتبع النعت الأول، وهو «عطّل»، وقطع الثاني وهو «شعثا» فنصبه بفعل محذوف، تقديره: أخص أو أذمّ.

والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل؛ إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكّد القطع بحرف هو نص في القطع، أعنى الواو. . .» (الرضى ١: ٣١٦) ويجوز في المعرفة أيضا القطع مع الواو، كقول الخِرْنِق: (١٢)

لا يَبْعَدَن قومي الذين هم
سمّ العُداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك
والطيبون معاقد الأزر

بنصب الأول: (النازلين) بإضمار «أمدح أو أذكر» ورفع الثاني: (والطيبون) بإضمار «هم» على القطع فيهما. ويجوز العكس بإتباع الأول لقومي، وقطع الثاني بإضمار أمدح أو أذكر، كما يجوز رفعهما معا، ونصبهما معا. . (خالد الأزهري ٢: ١١٦).

خامسا: كسر الإعراب:

ونعني به دخول بعض حروف الجر التي يسميها النحاة بالزائدة ـ على المرفوع أو المنصوب من الأسماء؛ لتحقيق أغراض فنية، منها:

أ ـ الاستغراق والشمول، وذلك بعد النفي أو شبهه، كما في قوله عزوجل:

«هل من خالق غير الله» (سورة فاطر: ٣).

«وما ربك بظلّام للعبيد» (سورة فصلت: ٤٦).



«ماجاءنا مِن بشير ولا نذير» (سورة المائدة: ١٩).

فالزائد في الآية الأولى دخل على المبتدأ، وفي الآية الثانية دخل على الخبر، وفي الثالثة دخل على الفاعل. وفي جميع هذه الآيات حدث كسر للإعراب تحقيقا لمعنى الاستغراق والشمول، المستفاد من اجتماع النفي أو شبهه مع حرف الجر (الباء أو مِن) ثم النكرة بعد ذلك.

ب ـ تقوية العامل إذا كان اسم فعل أو اسم فاعل وما يشبهه. والزائد هنا: «اللام» كما في قوله سبحانه:

«هيهات هيهات لما توعدون» (سورة «المؤمنون»: ٣٦).

«فعّال لما يريد» (سورة البروج: ١٦).

«وآمنوا بما أنزلتُ مصدقا لما معكم» (سورة البقرة: ٤١).

فالأصل في العمل ـ كما يقولون ـ للأفعال، واسم الفعل أو اسم الفاعل أو صيغة المبالغة فرع في العمل على الفعل؛ لأنها أضعف منه، فجيء باللام لتقوية الفرع.

وقد دخلت اللام في الآية الأولى على الفاعل، وفي الآية الثانية والثالثة على المفعول. وحدث كسر للإعراب تحقيقا لمعنى التقوية المتقدم.

سادسا: الامتداد في الزمن:

أ ـ وذلك بعد (أنْ) و (كان) في مثل:

قوله تعالى: «فلمّا أنْ جاء البشير ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرا» (سورة يوسف: ٩٦).

وقول الشاعر:

ولمّا أنْ تحمّل آل ليلي

سمعتُ بينهم نعَبَ الغرابا

(الأنباري ١: ٨٦)

وقولهم: ما كان أطيب أمسنا:

يقول النحاة: إنّ «أنْ» الواقعة بعد «لمّا» و «كان» الواقعة بين «ما» وفعل التعجب ـ من الزوائد، لوقوع كل منهما بين متلازمين. ونقول: إن وجود «أنْ» و«كان» في مثل هذه المواضع ضروري؛ لأنّ وجودهما يمنح امتدادا في الزمان والمكان، ونلحظ ذلك من قيام البشير بقميص يوسف ومجيئه إلى أبيه، ومن تصور نوع القلق الذي كان يعيشه هذا الأب قبل أن يرتدّ إليه بصره.

وفي الآيتين الكريمتين من سورة العنكبوت:

«ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى، قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية إن أهلها كانوا ظالمين» (الآية: ٣١).

«ولما أنْ جاءت، رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا، وقالوا لا تخف ولا تحزن إنت منجّوكِ وأهلك إلا امرأتك كانت من الغابرين» (الآية: ٣٣).

نلحظ كيف جاءت الآية الأولى من غير فاصل بعد «لمّا» في حين جاءت الآية الثانية وفيها فاصل هو «أنْ» لأن الموقف يتطلب الامتداد في الزمن في الآية الثانية، بعكس الآية الأولى التي فيها البشرى.

ب ـ ومن هذا القبيل ما يسمى بالحروف المقحمة، كالواو في مثل قوله تعالى: «فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابت الجبّ وأوحينا إليه» (سورة يوسف: ١٥).

«فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم» (سورة الصافات: ١٠٣، ١٠٤).

« حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها» (سورة الزمر: ٧٣).

فالواو في: «وأوحينا»، «وناديناه»، «وفتحت» مقحمة زائدة؛ لأن هذه الأفعال وقعت جوابا لأداة الشرط «لمّا» و «حتى إذا».

جاء في معاني القرآن للفراء (٢ : ٣٩٠) تعليقا على الآية الكريمة: «فلما أسلما وتله للجبين..» : «وجوابها (أي لمّا) في قوله: (وناديناه) والعرب تدخل الواو في جواب (فلمّا) و (حتى إذا) وتلقيها؛ فمن ذلك قول الله: (حتى إذا جاءوها فتحت) وفي موضع آخر: (وفتحت) وكلّ صواب».



وعلى هذا مذهب الكوفيين؛ تزاد عندهم الواو بعد (لمّا) و (حتى إذا). (أبو حيان ٥ : ٢٨٧).

يقول براجشتراسر (ص ١٨٠):

«كثيرا ما تدخل الواو على الجواب... بغير قواعد ثابتة واضحة، وأكثر ذلك في العبرية نحو: ... إن كان أذى وأعطيت نفسا بدل نفس» أي: إن كان أذى من ضرب الرجل صاحبه أعطيت نفسا بدل نفس.

وهذا شبيه بالفاء في نحو: فلمّا أتانا فأصبح مسرورا، بدل: أصبح مسرورا «لأن الفاء قد تدخل على مالا محل لها فيه في الأصل... وكثر مثل ذلك في الزمان المتأخر».

وقد تحدث النحاة والمفسرون[١٣] عن الواو الزائدة والمقحمة والواو الاعتراضية كما تحدثوا عن مصاحبة الواو لجواب (حتى إذا)، وجاءت الواو مع (لمّا) كثيرا، حتى أطلق عليها (واو لمّا). ويلاحظ الامتداد الزمني في كل من هاتين الأداتين.

وهذا يعني أن وجود الواو في مثل هذه التراكيب يعدّ جزءا من البناء اللغوي بمفهومه النحوي والدلالي. وفي العربية المعاصرة أساليب احتوت على مصاحبات زمنية لا تقبلها القواعد التراثية، من ذلك مثلا قول بعض المثقفين: (سوف لا أحضر) بدلا من (لن أحضر)، فهذا المثال لا تقره القواعد التقليدية؛ لأن أساليب نفي المستقبل هي: لا أحضر ولن أحضر. يقابلها في الإثبات: (سأحضر، سوف أحضر..) فكيف يجمع بين النفي والإثبات في موقف لغوي واحد.

سابعا: تقرير الكلام السابق (أو الدلالة على الشمول والاستقصاء):

وأكثر ما يكون مع الواو، كقولهم: «زيد كاتب كما وأنه شاعر» فيزيدون واوا بين «ما» وصلتها» (اليازجي: ٤٩).

وقد شاع استخدام هذه الواو مصاحبة لبعض الأدوات في اللغة المعاصرة، وذلك مثل:

«أنا لا أوافق على هذا، بل ولا أحبّ أن أناقشه»
«ألا وإنّه ما من شيء جميل أو عظيم إلاّ وفيه معنى السخرية به»
(الرافعي ١ :٢٥٨، ٢ :١٧٧)
«ويصبحون وكأنهم أدوات للعمل والإنتاج» (حسين ١ـ٤٨، ٥٠، ٥٤).
وتكثر هذه المصاحبات الآن في لغة الصحافة، ومنها:
«إذا كان ولابـد أن نختلف..» (صحيفـة الأهـرام / عدد الجمعـة: ١٨/٧/١٩٧٥، ص١١).
«... وحتى بدون المحاضرات سيكون المهرجان... كسبا كبيرا...» (صحيفة الأهرام / عدد الجمعة: ١٨/٧/١٩٧٥، ص ١١).
فالواو في جميع هذه التراكيب أفادت معنى نحويا، هو تقرير الكلام السابق، ولولا هذه الواو لما فهمنا هذا المعنى.

جاء في شرح الكافية: «وكذا إذا وليت (أنّ) الواو بعد قولك: هذا أو ذلك، تقريرا للكلام السابق، قال تعالى: «ذلكم، وأنَّ الله موهن كيد الكافرين» (سورة الأنفال: ١٨)، (الرضى ٢ :٣٢٥).
ويكثر هذا الأسلوب في القرآن الكريم، نحو:
«ذلكم وصّاكم به لعلكم تذكرون، وأنّ هذا صراطي مستقيما»
(سورة الأنعام: ١٥٢،١٥٣)
«ذلك بما قدمت أيديكم، وأنّ الله ليس بظلام للعبيد»
(سورة آل عمران: ١٨٢).
«هذا، وإنّ للطاغين لشرّ مآب» (سورة صّ: ٥٥)
ومن أقوالهم: «قضية ولا أبا حسن لها».
«ماء ولا كصدّا»
«مرعى ولا كالسّعدان»
«فتى ولا كمالك»

وقد لاحظت من تتبعي لأقوال النحاة والمفسرين أن أبا حيان يكثر من مصاحبة



الواو لـ (بل) في «البحر». وذلك مثل قوله:

«.. وهذا لا ينبغي أن يكون في كلام الله تعالى، بل ولا في كلام فصيح..»
(أبوحيان ٨: ٤٥٨- ٤٥٩)

كما صرّح في موضع آخر بأن الواو قد تجب مع (لو) للتنبيه على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء، أي الشمول والتأكيد، وهو المعنى الذي حاولنا إثباته هنا. يقول أبوحيان: «.. فإذا قال: اضرب زيدا ولو أحسن إليك، المعنى: وإنْ أحسن إليك. أعطوا السائل ولو جاء على فرس، ردّوا السائل ولو بشقّ تمرة ـ المعنى فيهما: وإنْ. وتجيء (لو) هنا تنبيها على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: اضرب زيدا ولو أساء، ولا: أعطوا السائل ولو كان محتاجا، ولا: ردوا السائل ولو بمائة دينار».

(أبو حيان ١: ٤٨٠-٤٧١)

ومن هنا يرى أبو حيان أنه «لا يجوز حذف هذه الواو الداخلة على (لو) إذا كانت تنبيها على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، وإن كانت الجملة الواقعة حالا فيها ضمير يعود على ذي الحال؛ لأن مجيئها عارية من الواو يؤذن بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال، فهو ينافي استغراق الأحوال حتى في هذه الحال، فهما معنيان مختلفان، والفرق ظاهر بين:
أكرم زيدا لو جفاك، أي: إن جفاك، وبين: أكرم زيدا ولو جفاك».
(أبو حيان ١: ٤٨٠-٤٨١)

وقال ابن جنى في الخصائص (٢: ٤٦٢) بزيادة الواو في خبر كان، مثل قول العرب: كان ولا مال له؛ أي كان لا مال له. وعلل ابن جنى هذا بشبه خبر كان بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءني ولا ثوب عليه.

ويمكن في ضوء هذا تفسير ظاهرة اقتران الواو بخبر «كان» في قول المحدثين «كان ولا بد...» و «إذا كان ولا بدّ..» على أن كثيرا من اللغويين والنحاة



والمفسرين أجازوا زيادة الواو بعد «إذا»[١٤].

ونخلص من هذا كله إلى أن مصاحبة الواو لبعض الأدوات في اللغة المتوارثة كان يقصد به تأكيد المعنى السابق؛ سواء أتبع هذا التوكيد شمول واستقصاء أم لا.

ومن هنا نعرف السبب في كثرة مصاحبة هذه الواو لأدوات النفي في اللغة المعاصرة، بله اللغة المتوارثة.

ويتصل بالواو بوصفها مصاحبا نحويا للدلالة على الشمول والاستقصاء أو لتقرير الكلام السابق ـ ما ورد في الدعاء من نحو قوله تعالى:

«ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا، ربنا ولا تَحْمل علينا إصْرا كما حَمَلْته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به. . .» (سورة البقرة: ٢٨٦).

ومن نحو قولنا:

اللهم اهدنا صراطك المستقيم، وفرّج كروب المكروبين، اللهم وارحم والدينا. .

ومنه: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد.

فهذه الواو ليس لها من تفسير سوى أنها لتقرير الكلام السابق، وللدلالة على الشمول والاستقصاء في جميع الأحوال.

الهـــوامـــش

(١) ينظر «ضمير الفعل» المبحث الأول من هذا الكتاب.

(٢) يلاحظ في هذا المثال أنه كرر الحرف (لا) وذلك للدلالة على النفي، لأن الأصل في (لا) الداخلة على الماضي أن تدل على الدعاء، نحو: لا نامت أعين الجبناء، لافضّ فوك، لا أراك الله مكروها... الخ، إلا إذا تكررت، ففي هذه الحالة تدل على النفي، نحو: «فلا صدّق ولا صلّى» (سورة القيامة: ٣١) أو عطفت على ما يشبهها نحو: «ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرّمنا من دونه من شيء» (سورة الأنعام: ١٤٨). فلو كانت للدعاء لوجبت الفاء علامة على الجزاء، لأن الجملة طلبية حينئذ.

(٣) تظهر ثمرة هذا الخلاف في غير الشرط نحو: خرجت فإذا الأسد؛ فمن قال: إنها ظرف جعلها خبرا مقدما، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا، وكأن القائل قد قال: خرجت ففي وقت خروجي أو في مكان خروجي: الأسد، على تقدير الزمان أو المكان. ومن قال: إنها حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ حذف خبره، والتقدير: خرجب فإذا الأسد موجود أو حاضر أو نحو ذلك:

(٤) هذا أحد الفروق بينها وبين «أَمَا» المخففة، حيث تكسر «إنّ» بعدها، مثلها في ذلك مثل «ألَا» الاستفتاحية في نحو قوله تعالى: «ألَا إنّ أولياء الله لا خوف عليهم» (سورة يونس: ٦٢) ومن كلام الرافعي (١: ١٩٨): «أمَا إن غلطة الرجل في المرأة لا تكون إلا من غلطة المرأة في نفسها».

فإذا كانت «أمَا» بمعنى حقا «فتحت بعدها «أنّ» نحو: أمَا أنّك ذاهب. (السيوطي ٤: ٣٦٨).

(٥) ينظر: ابن جنى في المنصف ٢: ٢٦٦، والرضى في شرح الكافية ٢: ٣٦٦،

وابن هشام في المغني ٢ : ٧٢٠.

(٦) أمثال المبرد في المقتضب (٢ : ٤٨، ٥٤) وابن السراج في الأصول (٢ : ١٦٦) والنحاس في إعراب القرآن (ص ١٣٦) والفارسي في الإيضاح (ص٣٢١) وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (١ : ٢٤٧) والجرجاني في المقتصد (١٠٥٦ ـ ١٠٥٧) والزمخشري في المفصل (١٧٠ ـ ١٧١) وابن الشجري في الأمالي (٢ : ٢٤٥) وابن يعيش في شرح المفصل (٤ : ٩٢ ، ٧ : ٤٦) والرضى في شرح الكافية (٢ : ٢٥٤) وابن هشام في المغني (١ : ٩٢ ، ١٤١) والسيوطي في الهمع (٤ : ٣٢١).

(٧) إمّا: أ ـ تكون شرطية، وحينئذ يكثر اتصال الفعل بعدها بنون التوكيد ولا تتكرر، وتقع الفاء في جوابها، نحو: «فإمّا ترينَّ من البشر أحدا فقولي. .» (سورة مريم: ٢٦)، ونحو: وإمّا تخافنَّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء» (سورة الأنفال: ٥٨).

يقول الفراء (١ : ٤١٤): «. . ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بها، فإذا أوصلوها آثروا التنوين، وذلك أنهم وجدوا لـ«إمّا» وهي جزاء شبيها بـ«إمّا» من التخيير، فأحدثوا النون، ليعلم بها تفرقة بينهما، ثم جعلوا أكثر جوابها بالفاء، وكذلك جاء التنزيل. .»

فجميع ما في القرآن من الشرط بعد «إمّا» مؤكد بالنون؛ لمشابهة فعل الشرط بدخول «ما» للتأكيد ـ لفعل القسم، من جهة أن «ما» كاللام في القسم، لما فيها من التأكيد. (ينظر: الإتقان للسيوطي ١ : ١٧٦-١٧٧ ، والبرهان للزركشي ٢ : ٤١٥ ـ ٤١٦).

واستعمال «إمّا» في الشرط نادر في عربية اليوم، ولعل ذلك راجع إلى حاجة «إمّا» إلى نون التوكيد في الفعل بعدها، واللغة المعاصرة تحاول التخفف من نون التوكيد.

ب ـ وتكون عاطفة، وحينئذ يجب تكرارها، وهذا المعنى هو الغالب في اللغة المعاصرة، نحو:

«وخيل إلى أن النواميس الطبيعية قد اختلت في جسمي، إمّا بزيادة وإمّا بنقص» (الرافعي: ١: ١٠١).
«النساء اثنتان، فإمّا جميلة تنفر من قبحي، وإمّا دميمة أنفر من قبحها» (الرافعي ٣: ٢٨٨).
قال تعالى: «وآخرون مُرْجَون لأمر الله، إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم» (سورة التوبة: ١٠٦).
«.. إمّا أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى» (سورة طه: ٦٥)
ولا تستعمل «إمّا» هذه بعد نهى «لا تقول: لا تضرب إمّا زيدا وإمّا عمرا؛ لأنها للتخيير، فكيف تخيره وأنت قد نهيته عن الفعل..» (ابن الشجري: ٢: ٣٤٥).

ولا تدخلن «أو» على «إمّا» ولا «إمّا» على «أو» وربما فعلت العرب ذلك: لتآخيهما في المعنى على التوهم، فيقولون: عبد الله إمّا جالس أو ناهض.. وفي قراءة أبيّ: «وإنا وإيّاكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين»، فوضع «أو» في موضع «إمّا» (الفراء ١: ٣٨٩ - ٣٩٠) والآية المذكورة من سورة سبأ: ٢٤.
والفرق بين «أو» و «إمّا» من ناحيتين:
الأولى: «أنك إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو - وقع الخبر في «زيد» يقينا حتى إذا ذكرت «أو» فصار فيه وفي عمرو شك. وإمّا تبتدىء بها شاكا، وذلك قولك: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو..» (المبرد ١: ١١).
الثانية: أن «إمّا» ليست من حروف العطف على الصحيح، لأن الواو معها، وهي الأصل في العطف. أمّا «أو» فمن حروف العطف.
ووقوع «إمّا» في أسلوب العطف يفيد التفصيل مع الشك أو مع الإبهام أو مع التخيير أو الإباحة.. و«إمّا» الأولى حرف تفصيل فقط. ومن هنا نعرف السبب في وجوب تكرارها ولزوم الواو معها (المبرد ٣: ٢٨).
(٨) معنى تعنقه: الأخذ بالعنق، والاعتناق: آخر مراتب الحرب؛ لأن أول

الحرب: الترامي بالسهام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالدة بالسيوف، ثم الاعتناق، وهو أن يتخاطف الفارسان فيتساقطا إلى الأرض معا. والكماة: جمع كميّ، وهو الشجاع. وروغه: حيدته عن الأقران يمينا وشمالا . . . والسلفع: كجعفر: الجريء الواسع الصدر، ويقال للمرأة إذا كانت جريئة: سلفع، بغير هاء.

ومعنى البيت: أن هذا المستشعر الدرع حزما وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان قدر له رجل هكذا، وقيض له فارس شجاع مثله فاقتتلا، حتى قتل كل واحد منهما صاحبه. ومراده: أن الشجاع لا تعصمه جراءته من الهلاك (الخزانة ٣: ١٨٤، ١٨٥).

(٩) حاتم غنيم، ذيول وملاحظات (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١٩ ـ ٢٠) (ربيع الأول ـ رمضان ١٤٠٣هـ، كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٣) ص ٢١٠.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للفرّاء جـ ٢ ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧، والأزهية في علم الحروف للهروي ص ٩٨ ـ ٩٩، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري جـ ١ ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري جـ٢ ص ٦٥.

(١١) ويستثنى من ذلك الجملة الدعائية، كما في القراءة التي أشرنا إليها: «والخامسةَ أنْ غَضِبَ الله عليها» فهي مبنية على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية (ينظر: خالد الأزهري ١: ٢٣٢-٢٣٣).

(١٢) خِرْنِق بكسر الخاء والنون: أخت طرفة بن العبد لأمه، وهي هنا ترثى زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه. ومعنى لايَبْعَدن، بفتح الياء والعين: دعاء خرج مخرج النهي، أي لا يهلكن، جريا على عادة العرب في استعمال هذا اللفظ في الدعاء، قال تعالى: «ألاَ بُعْدا لعاد قوم هود» (سورة هود: ٦٠) وقال سبحانه: «ألاَ بُعْدًا لمدينَ كما بَعِدتْ ثمود» (سورة هود: ٩٥). فإن قيل: كيف دعت لقومها بألاّ يهلكوا وهم قد هلكوا؟ أجيب بأن العرب لهم في ذلك غرضان:



أحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجال. . ، والثاني: أنهم يريدون الدعاء لهم بأن يبقى ذكرهم ولا يذهب، لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته.

العُداة: جمع عاد، وهو العدوّ بعينه، ولا يجوز أن يكون جمع عدوّ؛ لأن فعولا لا يجمع على فُعَلَة. . (خالد الأزهري ٢ : ١١٦).

(١٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي جـ ٤ ص ١٣، والمقتضب جـ ٢ ص٨٠، ومعاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٢٣٨، والبحر المحيط لأبي حيان جـ ٥ ص ٢٨٧.

(١٤) ينظر: الخصائص لابن جنى جـ ٢ ص ٤٦٢، وإعراب القرآن للزجاج جـ ٣ ص ٨٨٩، ومغني اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ٤٠٠.



(٧)
البنية الشكلية للجملة الواقعة حالا من خلال كلام عبد القاهر في النظم وفي ضوء علم اللغة الحديث



<u>مـــدخـــــل:</u>

لقد بات مقررا لدى اللغويين المحدثين أن مستويات الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية كلها متعاونة فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها، فهي «تكوّن في مجموعها كلاّ متكاملا، كل واحد منها مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطا وثيقا، بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلا تاما، وكلها ترمى إلى هدف نهائي واحد، هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها» (بشر: ٨٤).

ويرى هؤلاء اللغويون أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو بأحد أجزائها إذا أدّت دورا أو وظيفة في خدمة العبارة أو التركيب ـ هي دراسة صرفية. وقد أدرك عبد القاهر الجرجاني هذا المعنى في معالجته لفكرة النظم، التي هي في الواقع عمل نحوي جديد، تعرّض فيه عبد القاهر للصرف بوصفه تمهيدا للنحو: بمعنى البحث في التركيب (Syntax) يقول عبد القاهر:

«متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بُدىء به فجعل مبتدأ، وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبرا فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا» (الجرجاني: ١٤٤).

«فعبدالقاهر يصف صيغا شكلية معينة، تخضع لأبواب وظيفية في التركيب أيّا كانت دلالته» (زهران: ١٨٨) وهذا المسلك في عمومه انتهجه عبد القاهر عن أبي علي الفارسي الذي عرف النحو بقوله: «تغيير يلحق أواخر الكلم» لوجودها في تراكيب، و «تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها» (الفارسي: ٣) فالنحو والصرف وثيقا الصلة وفقا لمفهوم أبي عليّ، ومن بعده عبد القاهر.

وإذا كان عبد القاهر قد درج كما درج السابقون، وحذا حذوهم في جملة ما قرر وناقش في النحو والصرف، إلا أنه أدرك بصورة أو بأخرى تلك العلاقات التي تنشأ بين المدركات، وتسمى في المعنى اللغوي «المورفيمات» (Morphemes)



أي الوحدات اللغوية التي تميز بين التراكيب، وتعطيها قيما لغوية مختلفة، صرفية ونحوية ودلالية[1].

وتختلف قيمة «المورفيم» بحسب موقعه، فقد يكون في موقع جزءا من كلمة، وفي موقع آخر جزءا من تركيب، وتقوم بينه وبين أجزاء أخرى علاقات نحوية، كما نرى في النصوص الآتية:

«فأنجيناه وأصحاب السفينة» (سورة العنكبوت: ١٥)
«وتحسبهم أيقاظا وهم رقود» (سورة الكهف: ١٨).
«وما يستوى الأعمى والبصير» (سورة فاطر: ١٩).
«ولا الظلمات ولا النور» (سورة فاطر: ٢٠).
«ولا الظل ولا الحرور» (سورة فاطر: ٢١).
«وما يستوى الأحياء ولا الأموات» (سورة فاطر: ٢٢).

فالواو في النص الأول جزء من المفعول معه، وفي النص الثاني جزء من جملة الحال، وفي النصوص الأخرى عاطفة.

ومن يتدبر أعمال عبد القاهر يجده بني نظريته التي سمّاها «النظم» أو «معاني النحو وأحكامه» على أسس أربعة واضحة، لا يتم النظم إلاّ بها:

١ ـ الأساس الأول: معاني النحو، ودلالة هذا المصطلح عنده يعدّ من أهم أسس منهجه وأخطرها.
٢ ـ والأساس الثاني: البُنَى الشكلية التي تحدد هذه المعاني.
٣ ـ والأساس الثالث: إمكانات التأليف وطرق التعليق بين الكلم.
٤ ـ والأساس الرابع: ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات وفقا لجوانب ثلاثة: (الاختيار ـ الموقعية ـ المطابقة).

ويأتي الإعراب نتيجة لتكامل هذه الأسس، وطبقا لتآلفها وانسجامها. يقول عبد القاهر:

«اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف



لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه» (الجرجاني: ٩٧).

ولا محصول للكلم، ولا معنى لها «غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل، أو مفعولا. أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الأخر، أو تتبع الاسم اسما، على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، وأن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك» (الجرجاني: ٩٧).

وواضح مما سبق أن عبد القاهر يلح إلحاحا شديدا على بيان أن معاني النحو هي ما نعنيه اليوم بالمعاني الوظيفية أو الشكلية التي تدور حول وظيفة الباب في السياق. فالنظم لا يتم عند عبد القاهر إلّا إذا روعيت معاني البنية الشكلية، وهي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية، في مقابل المعاني القاموسية، فأنت لا تقصد حين تقول: خرج زيد ـ أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فمحال أن تكلم شخصا بألفاظ، وهو لا يعرف معانيها كما تعرف. كما أنه «لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك» (الجرجاني: ٩٧، ٣٧٥).

وسنحاول أن نطبق هذه النظرة التجديدية في اللغة على جملة الحال، بوصفها أنموذجا للجانب الشكلي عند عبد القاهر. وهو ما يراه أغلب اللغويين، من «أن التحليل النحوي ينبغي أن يكون شكليا (Formal) إذا أريد أن يكون جزءا صالحا من الدراسة اللغوية الوصفية (Descriptive Linguistics) (السعران: ٢٥٠-٢٥١).

فالنحو عند هؤلاء اللغويين ـ كما هو عند عبد القاهر ـ أشكال وبُنىً تحدد المعاني الخاصة بالبنية. وهنا يدخل علم الصرف بوصفه جزءا من نظرية النظم.



وقد تناول عبد القاهر البنية الشكلية لجملة الحال من خلال «مورفيم» الربط، ونعني به الوحدة اللغوية التي تؤثر في بناء جملة الحال، كالواو والضمير، ولفظ «قد» أو «ليس» أو «لا» أو «ما» أو «كأنما». . وقد تكون هذه الوحدة حالا مفردة تقدمت جملة الحال، كما سنرى من خلال عرض الصور التركيبية (Unit Structural) لجملة الحال عند عبد القاهر، وتأثير «المورفيم» أو الوحدة اللغوية في تشكيل هذه الأمور.

الصور التركيبية لجملة الحال عند عبد القاهر، وتشمل:

* الجملة الاسمية.
* الجملة الفعلية المضارعية.
* الجملة الفعلية الماضوية.
* مواضع أخرى تلطف فيها الحال.

١ ـ الجملة الاسميـــة:

«القياس والأصل ألّا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع الواو» (الجرجاني: ٢٢٧) والقراءة المتأنية لجملة الحال الاسمية عند عبد القاهر تكشف لنا عن الصور التالية:

أ ـ و + مبتدأ (اسم ظاهر) + خبر (ظرف أو جار ومجرور) =
لقيت الأمير والجند حواليه.

ب ـ و/ . [٢] + مبتدأ (اسم ظاهر مضاف) + خبر (ظرف أو جار ومجرور) +
أتاني وسيفه على كتفه
أتاني سيفه على كتفه

جـ ـ و + مبتدأ (ضمير ذي الحال) + خبر (اسم ظاهر) =
جاءني زيد وهو راكب

د ـ و + مبتدأ (ضمير ذي الحال) + خبر (جملة مضارعية) =
دخلت عليه وهو يملي الحديث



هـ ـ . /و + خبر مقدم (ظرف أو جار ومجرور) + مبتدأ مؤخر =

أتاني عليه سيف،

وفي يده سـوط

و ـ مبتدأ (اسم ظاهر مضاف لضمير) + خبر =

رجع عوده على بدئه

كلمته فوه إلى فيّ

ز ـ مبتدأ (اسم ظاهر غير مضاف لضمير) + خبر (اسم ظاهر مضاف لضمير) =

نصَفَ النهارُ الماء غامره

ورفيقه بالغيب لا يدري[3]

ح ـ خبر مقدم (اسم ظاهر مضاف لضمير) + مبتدأ مؤخر =

إذا أتيت أبا مروان تسأله

وجدته حاضراه الجود والكرم[4]

وعندما نتتبع هذه الصور من خلال الأمثلة التي ضربها عبد القاهر نلحظ أن الوحدة اللغوية، وهي الواو، تتأثر بنوع الوحدات اللغوية الأخرى الداخلة معها في التركيب:

ـ «فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو ألبتة، وذلك كقولك: جاءني زيد وهو راكب، ورأيت زيدا وهو جالس، ودخلت عليه وهو يملى الحديث، وانتهيت إلى الأمير وهو يعبىء الجيش. فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح» (الجرجاني: ٢١٦).

فالواو لها وظيفة أساسية، هي الربط بين الجملتين، الجملة التي قبلها، والجملة التي بعدها، وقد قيّد عبد القاهر ذلك بكون المبتدأ في الجملة الثانية ضمير ذي الحال.

ـ وإن كان المبتدأ اسما ظاهرا، مضافا أو غير مضاف، والخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، غلب وجود الواو، كما في قولنا: لقيت الأمير والجند حواليه، وأتاني وسيفه على كتفه.

ـ فإن قدم الخبر على المبتدأ، وكان ظرفا أو جارا ومجرورا، قلّ مجيء الواو، كقولنا، أتاني عليه سيف، وفي يده سوط، ومنه قول بشار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكِرتها
خرجت مع البازي، عليَّ سواد[٥]

***

فاشرب هنيئا، عليك التاج مرتفقا
في رأس غُمدان دارا منك محلالا[٦]

وقول وائل السدوسي:

لقد صبرتْ للذّل أعواد منبر
تقوم عليها، في يديك قضيب[٧]

كل ذلك في موضع الحال، وليس فيه واو، كما ترى، ولا هو محتمل لها إذا نظرت، كما يقول عبد القاهر.

ـ وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنه لا يكثر، فمن ذلك قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، ورجع عوده على بدئه، ومنه ما أنشده أبو على الفارسي:

ولولا جنان الليل ما آب عامر
إلى جعفر، سرباله لم يمزّق[٨]

والبيتان المتقدمان:

نصف النهار، الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

***

إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته، حاضراه الجود والكرم

وإذا أردنا توزيع الصور التركيبية السابقة على مجمل الحالات للواو مع الجملة الاسمية[٩] الواقعة حالا ـ نخلص إلى ما يلي:

ـ حالات يغلب معها وجود الواو، وتمثلها الصورة: أ، والصورة: ب.

ـ حالات لابد معها من وجود الواو، وتمثلها الصورة: جـ، والصورة: د.

ـ حالات يقل معها وجود الواو، وتمثلها الصور: هـ، و، ز، ح.

وهذا يعني أن الوحدات اللغوية الواقعة بعد الواو لها دورها وأثرها على الواو

وجودا وعدما، كما أن للواو دورها أيضا في تحديد البنية الشكلسة للحال، وترتيب مواضع الكلم فيها، بوصفها وحدة «مورفيمية»، عدمية أو وجودية. «وتسميتنا لها» واو حال «لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة» (الجرجاني: ٢٢٥).

٢ ـ الجملة الفعلية المضارعية:

فإذا كانت جملة الحال فعلية، فإن البنية الشكلية للجملة تختلف من حيث نوع الفعل، ماضيا أو مضارعا، ومن حيث الإثبات والنفي، ومن حيث الواو وعدمها.

ويفهم من كلام عبد القاهر أن مجيء الحال جملة فعلية مضارعية يأخذ الصور التالية:

أ ـ فعل مضارع مثبت سببي (أي لغير ذي الحال) + فاعل =

جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه

ومنه قول علقمة بن عبدة:

وقد علوتُ قُتود الرحل يَسْفعني
يومٌ قُدَيْدِيمةَ الجوزاء مسمومُ[١٠]

وقول أبي دؤاد الإيادي:

ولقد أغتدى يدافع ركني أحوذيٌّ ذو ميعة إضريجُ[١١]

ب ـ فعل مضارع مثبت حقيقي (أي لذي الحال) + فاعل:

جاءني زيد يسرع

ومنه في التنزيل:

«ولا تَمْنُنْ تستكثرُ» (سورة المدثر: ١٦).

«وسيجنّبها الأتقى، الذي يؤتى ماله يتزكّى» (سورة الليل: ١٧، ١٨).

«ويذرهم في طغيانهم يعمهون» (سورة الأعراف: ١٨٦).

ج ـ الواو + أداة نفي + فعل مضارع + فاعل:

جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي

جعل يقول ولا يدري.



ومنهم قولهم:

كنت ولا أُخَشىَّ بالذئب(١٢).

وقول أبي الأسود الدؤلي:

يُصيب وما يدري، ويُخْطي وما درى
وكيف يكون النَّوْك إلاّ كذلك(١٣)

د - . + أداة نفي + فعل مضارع + فاعل =

لو أن قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء، دخلتُها لا أُحجب(١٤)

ومنه قول عكرشة العبسي:

مَضَوْا لا يريدون الرواح وغالهم
من الدهر أسباب جرَيْن على قدْر(١٥)

وقول أعشى همدان:

أتينا أصبهانَ فهزّلتنا وكنا قبل ذلك في نعيم
وكان سفاهةً مني وجهلا مسيري، لا أسير إلى حميم(١٦)

وقول أرطاة بن سُهيّة:

إن تَلْقَني لا ترى غيري بناظرة
تَنْسَ السلاحَ وتعرفْ جبهة الأسد(١٧)

ومن هذه الأمثلة التي ضربها عبد القاهر نرى أنه لاحظ الشكل العام للجملة المضارعية:

* من حيث الإثبات: وأثره، على الوحدات اللغوية في التركيب، فلا تكاد تجيء جملة المضارع المثبتة حالا بالواو «بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو» (الجرجاني: ٢١٨).

* ومن حيث النفي، فقد لاحظ عبد القاهر أن أدوات النفي لها دور في التركيب بوصفها وحدة لغوية جديدة، يمكن أن تحل محل الواو. وذلك عندما قال:

«فإن دخل حرف النفي على المضارع تغيّر الحكم، فجاء بالواو وبتركها كثيرا»

(الجرجاني: ٢٢). فأما مجيء المضارع منفيا حالا من غير الواو فيكثر أيضا، ويحسن» (الجرجاني: ٢٢١).

«وهو كثير، إلا أنه لا يهتدي إلى وضعه بالموضع المرضى إلا من كان صحيح الطبع» (الجرجاني: ٢٢١).

وقد بان من عرض الصور التركيبية لجملة المضارع الواقعة حالا:

- مجيئها عارية من الواو في الصورة: أ، والصورة: ب، المثبتتين.
- مجيئها بالواو وبدونها كثيرا في الصورة: جـ، والصورة: د، المنفيتين.

٣ ـ الجملة الفعلية الماضوية:

وذكر لها عبد القاهر صورتين:

أ ـ الواو + قد + فعل ماض + فاعل = أتاني وقد جهده السير.

ب ـ . + قد + فعل + فاعل =

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله
والليل قد مزقت عنده السرابيل[١٨]

* * *

فآبوا بالرماح مكسرات
وأُبْنا بالسيوف قد انحنينا[١٩]

* * *

يمشون قد كسروا الجفون إلى الوغى
متبسّمين، وفيهم استبشار[٢٠]

وعبد القاهر هنا يضيف وحدة لغوية جديدة إلى البنية الشكلية لجملة الحال إذا كانت ماضوية، وهي (قد) فيقول:

«ومما يجيء بالواو وبغير الواو: الماضي، وهو لا يقع حالا إلا مع «قد» مظهرة أو مقدرة» (الجرجاني: ٢٢٢).

٤ ـ مواضع أخرى تلطف فيها الحال:

ثم يذكر مواضع أخرى تلطف فيها الحال، وكأنه أحس بهذه الصلة بين



الدراسات الصرفية النحوية وعلم الأسلوب، فيقول (ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣):

«ومما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع، ثم يأتي في مواضع بغير الواو فيلطف مكانه، ويدل على البلاغة:

أ ـ الجملة قد دخلها «ليس»، تقول: أتاني وليس عليه ثوب، ورأيته وليس معه غيره. فهذا هو المعروف المستعمل، ثم قد جاء بغير الواو، فكان من الحسن على ما ترى، وهو قول الأعرابي:

لنا فتى وحبذا الإفتاء   تعرفه الأرسان والدلاء
إذا جرى في كفه الرشاء   خلّى القليبَ، ليس فيه ماء[٢١]

ب ـ الجملة قد جاءت حالا بغير واو، ويحسن ذلك، ثم تنظر، فترى ذلك إنما حسن من أجل حرف دخل عليها، مثاله قوله الفرزدق:

فقلت عسى أن تبصريني، كأنما
بَنِيَّ حواليّ الأسود الحوارد[٢٢]

يقول عبد القاهر:

«قوله: «كأنما بنيّ» إلى آخره، في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنّك تركت «كأن» فقلت: عسى أن تبصريني بنيّ حواليّ كالأسود، رأيته لا يحسن حسنه الأول، ورأيت الكلام يقتضي الواو، كقولك: عسى أن تبصريني وبنيّ حوالي كالأسود الحوارد». (الجرجاني: ٢٢٣).

جـ ـ وشبيه بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالا بعقب مفرد، فلطف مكانها، ولو أنك أردت أن تجعلها حالا من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن.. مثال ذلك قول ابن الرومي:

والله يبقيك لنا سالما   بُرداك تبجيل وتعظيم

فقوله: «برداك تبجيل» في موضع حال ثانية، ولو أنك أسقطت «سالما» من البيت، فقلت: «والله يبقيك برداك تبجيل» لم يكن شيئا.

هكذا تجاوز عبد القاهر موقف النحاة إلى ما يقتضيه نظم الكلام، وما تتطلبه معاني النحو العامة، فنراه:

أولا: يقرّ مبدأ «المورفيم» أو الوحدة اللغوية الرابطة في الجملة الواقعة حالا، وقد رأينا نماذج لذلك في «واو الحال، ورأينا دورها في التأثير والتأثر، وجودا وعدما، بنوع الجملة إذا كانت اسمية عادية أو اسمية مقدما فيها الخبر أو فعلية مضارعية، مثبتة أو منفية، أو فعلية ماضوية.

ثانيا: أقرّ عبد القاهر مبدأ آخر مهما في تشكيل البنى اللغوية للجملة الواقعة حالا، هو مبدأ «الإحلال» أي إحلال وحدات لغوية أخرى محل الواو، مثل: ما، ولا، وليس، وقد، وكأنما..

وهو بهذا يحرص على الإبلاغية في الجملة الحالية، بمعنى أنه يتجاوز عملية إيصال الوقائع والأفكار إلى الاهتمام بعنصر من عناصر الجملة، وإبراز دوره في التأثير والتأثر.

ثالثا: يتخذ عبد القاهر من الحال المفردة توطئة لوقوع الحال الجملة بعدها، دون حاجة إلى رابط أو إضافة وحدات لغوية أخرى إلى البنية الشكلية، وهو أمر لم ينبه إليه أحد، ويدل على عمق فكر عبد القاهر، ومدى فهمه للسياق، فهو لا يقف بمعاني النحو عندما قاله النحاة، وإنما ينطلق من واقع التركيب، وما يقتضيه نظم الكلام، وحسن تأليفه. وهذا يتفق والأساس الثالث من نظرية النظم عنده، وهو: إمكانات التأليف وطرق التعليق بين الكلم، بوساطة إدراك العلاقات الداخلية، التي هي نوع من الربط اللغوي، فالحال المفردة تقوم بوظيفة الربط بين الجملة التي هي فيها، وجملة الحال التي بعدها، إلى جانب أثرها في بلاغة الأسلوب ورقيّه. ومعنى ذلك أن عبد القاهر يوظّف المعاني النحوية توظيفا أسلوبيا، يعتمد على الإبلاغية في التعبير.

استخدام عبد القاهر المنهج اللغوي:

رأينا أن عبد القاهر قد اعتمد في تركيب البنية الشكلية للجملة الحالية على

ما يسمى «بالمورفيم» أي الرابط أو الوحدة اللغوية، مطبقا بذلك المنهج «الفيلولوجي» (Philology) ، الذي ظهر في بدء النهضة اللغوية الحديثة في «أوربا» على يد العالم السويسري «فردناند دي سويسر»، وهو منهج لم يكن ينظر إلى اللغة على أنها غاية في حدّ ذاتها، وإنما هي وسيلة لفهم النص الأدبي. وقد أشار الدكتور محمد مندور ـ رحمه الله ـ إلى ذلك المنهج في كتابه «النقد المنهجي عند الغرب، وجدير بالذكر أنه أرجع السبق فيه إلى عبد القاهر الجرجاني.

«لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات (Systeme de rapports) وأن الألفاظ لم توضع لتعيين الأشياء المتعينة بذواتها، وإنما وضعت لتستعمل في الإخبار عن تلك الأشياء بصفة أو حدث أو علاقة، فنحن لا نقول (زيد) إلا إذا أردنا أن نخبر عنه بشيء» (مندور: ٣٢٧) وإذن فالمهم في اللغة ليس الألفاظ، بل مجموعة الروابط التي نقيمها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية. وتلك الروابط هي المعاني المختلفة التي نعبر عنها.

ومن هنا رأينا عبد القاهر يتخذ من الواو ـ وجودا وعدما ـ في الجملة الواقعة حالا علاقة تنبىء عن أحد معنيين:
أ ـ التضام بين المعاني في إثبات واحد (في حالة امتناع الواو).
ب ـ استئناف الكلام وابتداء الإثبات (في حالة وجود الواو).

يقول: عبد القاهر: «وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن كل جملة وقعت حالا، ثم امتنعت من الواو، فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد. وكل جملة جاءت حالا، ثم اقتضت الواو، فذلك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأول في الإثبات» (الجرجاني: ٢٢٤) «تفسير هذا: أنك إذا قلت: جاءني زيد يسرع، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعا، في أنك تثبت مجيئا فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرا واحدا، وتريد أن تقول: جاءني كذلك، وجاءني بهذه الهيئة.



وهكذا قوله:

وقد علوتُ قُتود الرحل يسفعني
يومٌ قُدَيْدِيمةَ الجوزاء مسموم

كأنه قال: وقد علوت قتود الرحل بارزا للشمس ضاحيا..

وكذلك قوله:

متى أرى الصبحَ قد لاحت مخايله
والليلَ قد مزّقت عنه السرابيل

لأنه في معنى: متى أرى الصبح باديا لائحا بيّنا متجليا» (الجرجاني: ٢٢٥).

«وإذا قلت: جاءني زيد وغلامه يسعى بين يديه، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه ـ كان المعنى على أنك بدأت، فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبرا، وابتدأت إثباتا ثانيا لسعى الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو، كما جيء بها في قولك: زيد منطلق وعمرو ذاهب، والعلم حسن والجهل قبيح» (الجرجاني: ٢٢٥).

ويلاحظ أن عبد القاهر هنا يربط بين الحال والخبر، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة؛ من حيث إنك تثبت بها المعنى لذى الحال، كما تثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل؛ ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكبا: لزيد، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه.

وعبد القاهر في حديثه عن الواو، وجودا وعدما، إنما كان ينظر داخل النص نفسه، مراعيا وظيفته اللغوية، وبلاغة الأسلوب ورقيّه «ومن أجل ذلك حسن أنك تقول: جاءني زيد والسيف على كتفه، وخرج والتاج عليه، فتجده لا يحسن إلّا بالواو. وتعلم أنك لو قلت: جاءني زيد السيف على كتفه، وخرج التاج عليه ـ كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال، وذلك بمنزلة قولك: جاءني وهو متقلد سيفه، وخرج وهو لابس التاج، في أن المعنى على أنك استأنفت

كلاما، وابتدأت إثباتا، وأنك لم ترد: جاءني كذلك، ولكن جاءني وهو كذلك» (الجرجاني: ٢٢٩).

بين عبد القاهر والنحاة:

حرص النحاة عند تناول الجملة الواقعة حالا على استقصاء جميع الصور لهذه الجملة، وإضفاء صفات سلوكية عليها، من وجوب وجواز وحسن وقبح وشذوذ وامتناع.. ولم يهتموا بالجانب الوظيفي للحال، وما يقتضيه الاستعمال، وحسن تأليف الكلام ونظمه، كما فعل عبد القاهر.

وعلى سبيل المثال:

* تعرض النحاة لمجيء الجملة المضارعية المنفية بـ «لا» حالا، وذكروا أن رابطها الضمير، مثل قوله تعالى:

«ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله» (سورة النساء: ٧٥).

«ما لهذا الكتاب لا يغادر..» (سورة الكهف: ٤٩).

«مالي لا أرى الهدهد» (سورة النمل: ٢٠).

والصورة التركيبية لهذه الجمل:

ما (الاستفهامية الإنكارية) + ل + مجرور + لا (النافية) + مضارع = جملة اسمية + جملة حالية.

وهذه الصورة تستخدم كثيرا في القرآن الكريم، كما تستخدم الصورة الأخرى (لا + مضارع) من غير أن تسبقها (ما + لـ + مجرور)، نحو:

«والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا» (سورة النحل: ٧٨).

«للفقراء الذين أُحصروا في سبيل الله، لا يستطيعون ضربا في الأرض».
(سورة البقرة: ٢٧٣)

ومما ورد من الصورتين في الشعر العربي:

ولو أن قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء، دخلتُها لا أُحجب
(الأشموني ١: ٢٥٧)

وأنشد ابن الأعرابي:

«وقائلة ما باله لا يزورها» (البغدادي ٣: ١٨٥).

ومن كلام أبي العتاهية:

أيا دنـياي مالي لا أراني
أسـومـك منـزلا إلّا نبـا بى
ومـالي لا ألـح عليك إلا
بعـثـت الهـمّ لي من كل باب[٢٣]

فإذا جاءت هذه الجملة بالواو أوّلها بعضهم على إضمار مبتدأ، وذلك كقراءة ابن ذكوان:

فاستقيما ولا تتّبعانِ. . . » (سورة يونس: ٨٩).

بتخفيف النون.

وقوله تعالى:

«إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا، ولاتُسأل عن أصحاب الجحيم» (سورة البقرة: ١١٩).

والتقدير: «وأنتما لا تتبعان»
«وأنت لا تسأل» (السيوطي ٤: ٤٦، والأشموني ١: ٢٥٧).

وعلى ذلك أوّلوا قول الشاعر:

أقـادوا من دمـي وتـوعّـدوني
وكـنـت ولا يُنَهْـنِهـني الـوعـيد
(الأشموني ١: ٢٥٧)

وقول الآخر:

أكْـسَـبَـتْـه الـوَرِقُ الـبِـيضُ أبـا
ولـقـد كان ولا يُدْعَـى لأب
(الأشموني ١: ٢٥٧)

وعبد القاهر يرى أن هذا التركيب (لا + مضارع = حال) جاء بالواو وبتركها

كثيرا. وعلق على البيتين السابقين بقوله: «"كان" في هذا تامة، والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال، ألا ترى أن المعنى: ... ولقد وُجِد غيرَ مدعوّ لأب، ووُجِدْت غيرَ مُنْهَنَه بالوعيد وغير مبال به. ولا معنى لجعلها ناقصة، وجعل الواو مزيدة. وليس مجيء المضارع حالا على هذا الوجه بعزيز في الكلام، ألا تراك تقول: جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي. وجعل يقول ولا يدري. وقال أبو الأسود: يصيب وما يدري. وهو شائع كثير» (الجرجاني: ٢٢٠).

* فإذا ما انتقلنا إلى موقف آخر غير «لا» وجدنا الأمر يختلف عند النحاة؛ فقد أجازوا في الجملة المضارعية المنفية بـ. ما «الواقعة حالا ـ أن يكون رابطها الضمير وحده، أو الواو والضمير:

ــ ورد في الأثر: «.. كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ـ ما أخرم عنها»[٢٤].

وروى عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «لقد كان رسول الله ـ ﷺ ـ يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مروطهن، ثم يرجعهن إلى بيوتهن، ما يعرفهن أحد»[٢٥].

ــ وعن مالك بن الحويرث ـ رضي الله عنه ـ قال: «إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة، أصلي، كيف رأيت النبي ـ ﷺ ـ يصلي»[٢٦].

ومن ذلك: «.. فرجعنا وما نرى في السماء قزعة»[٢٧].

ــ وجاء الربط بالواو وحدها في قوله ابن زيدون:

وقد نكون وما يُخْشَى تفرقنا   فاليوم نحن وما يُرْجَى تلاقينا[٢٨]

ويرى الرضى في شرح الكافية (١ : ١٩٥) أن المضارع «إذا انتفى بلفظ «ما» لم تدخله الواو...» وقد رأينا أن الاستعمال ورد بعكس ذلك.

* والأمر كذلك بالنسبة لـ «لم»، جاء معها المضارع حالا، والرابط الضمير والواو، أو الواو وحدها، أو الضمير وحده:

ـ قال تعالى: «قالوا أنى يكون له الملك علينا، ونحن أحق بالملك منه ولم يُؤْتَ سعة من المال» (سورة البقرة: ٢٤٧).

ـ وقال سبحانه: «قالت ربِّ أني يكون لي ولد ولم يمسسني بشر» (سورة آل عمران: ٤٧).

ـ وقال عزوجل: «فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء» (سورة آل عمران: ١٧٤).

وفي الأثر: «.. مات لم يأكل من أجره شيئا»[٢٩].

ومن كلام الأخطل:

شربنا فمتنا ميتة جاهلية
مضى أهلها لم يعرفوا ما محمد[٣٠]

وزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بـ «لم» لابد فيه من الواو، كان ضميرا أو لم يكن (السيوطي ٤ :٤٨) وقد جاء الاستعمال بغير ذلك، كما تقدم.

* والمنفي بـ «لما» كالمنفي بـ «لم» في القياس، يقول السيوطي نقلا عن ابن مالك: «إلا أني لم أجده إلّا بالواو، نحو: «أم حسبتم أن تُتْرَكوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم» (سورة التوبة: ١٦)، (السيوطي ٤ :٤٨).

وعبد القاهر ينظر إلى هذه النصوص كلها نظرة واحدة من خلال الوحدة اللغوية الجديدة، وهي «النفي» فيقول: (ص ٢٢٠): «فإن دخل حرف النفي على المضارع تغير الحكم، فجاء بالواو، وبتركها كثيرا» إلا أن ذلك « لا يهتدي إلى وضعه بالموضع المرضى-إلا من كان صحيح الطبع» (ص ٢٢١) وهو هنا يعتمد الاستعمال أساسا في توظيف اللغة؛ ويؤكد فكرة الإحلال، وقيام وحدة لغوية مقام وحدة لغوية أخرى. أما النحاة فقد لجأوا إلى التفريق بين أدوات النفي في جملة الحال، وبنواآراءهم فيها على الخلاف بينهم في معانيها، وعلاقتها بالزمن.

النمطية في البنية الشكلية لجملة الحال:

والمتتبع للنصوص اللغوية التي ترد فيها الحال جملة يلحظ أن هذه النصوص

قد تتخذ نمطا أسلوبيا يمثل ظاهرة خاصة، وقد رأينا أنموذجا لذلك في أسلوب القرآن الكريم:

ما (الاستفهامية الإنكارية) + لـ + مجرور + لا + مضارع

نحو: «مالكم لا ترجون لله وقارا» (سورة نوح: ١٣).

«فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا» (سورة النساء: ٧٨).

وفي النصوص الحديثة:

ما (الاستفهامية الإنكارية) + بال + مضاف إليه + مضارع (مثبت أو منفي)

نحو: «فما بالنا لا نُثْبِته في معاجمنا»[٣١]

«مابال الناس لا يريحون ولا يستريحون»[٣٢]

ونحو: «مابال أخيك يهادن كل أحد»

«ما بال أخيك لا يهادن أحدا»[٣٣]

ومن هذا القبيل:

عهدتك لا تبكي

عهدتك تحب الخير للناس.

«لبث حينا يتكلم»

«لبث حينا لا يتكلم»

عاش حياته لا يقدر على الحركة

«عاش حياته يقدر على كل ما يريد»

«أقام فيهم يسأل عن كل صغيرة وكبيرة»

«أقام فيهم لا يسأل عن شيء»[٣٤].

ذهب كأنه لم يسمع

تَركَتْه وكأنها لم تفعل..

إلى آخر هذه التعبيرات المعاصرة التي تدل دلالة واضحة على أن تركيب البنية

الشكلية لجملة الحال إنما يخضع لعوامل أساسية، منها:

١ ـ عامل الحال وطريقة اختياره.

٢ ـ السياق وما يقتضيه الموقف الكلامي.

٣ ـ نظم الكلام وحسن تأليفه.

٤ ـ مراعاة معاني النحو العامة وأحكامه.

وذلك ما حرص عليه عبد القاهر، وهو يناقش البنية الشكلية للجملة الواقعة حالا، ولنستمع إليه في موضع آخر، حيث يقول: «أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنسانا قلت: أتانا وقد طلعت الشمس. وعكس هذا أنك إذا قلت: أتى والشمس لم تطلع، كان أقوى في وصفك له بالعجلة والمجيء في الوقت الذي ظنّ أنه يجيء فيه، من أن تقول: أتى ولم تطلع الشمس بعد. هذا هو كلام لا يكاد يجيء إلا نابيا، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبنى الفعل عليه، كقوله:

قد أغتدى والطير لم تكلّم

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعا لم يصلح إلا مبنيا على اسم، كقولك: رأيته وهو يكتب، ودخلت عليه وهو يملي الحديث، وكقوله:

تمزّزتها والديكُ يدعو صباحه
إذا ما بنو نعش دنَوْا فتصوبوا[٣٥]

ليس يصلح شيء من ذلك إلّا على ما تراه. ولو قلت: رأيته ويكتب، ودخلت عليه ويملي الحديث، وتمززتها ويدعو الديك صباحه ـ لم يكن شيئا» (الجرجاني: ١٦٢).

«ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ماجاء عليه من بناء الفعل على الاسم ـ قوله تعالى:

«إنّ وليّيَ الله الذي نزّل الكتاب، وهو يتولى الصالحين».

(سورة الأعراف: ١٩٦).

وقوله تعالى:



«وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تُمْلَى عليه بكرة وأصيلا».

(سورة الفرقان: ٥)

وقوله تعالى:

«وحُشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون».

(سورة النمل: ١٧)

فإنه لا يخفي على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم، فقيل: إن وليّى الله الذي نزّل الكتاب ويتولى الصالحين، واكتتبها فتملى عليه، وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون - لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها» (الجرجاني: ١٦٣).

فالجرجاني في هذه المسألة يتحدث عن وقوع المضارع بعد واو الحال، فيبين ن الكلام في هذه الحال لا يستحق أن يكون بليغا حتى يسابق معناه لفظه، ذلك إنما يتأتى إذا كان الفعل مبنيا على اسم قبله، ظاهرا كان هذا الاسم أو ضمرا.

ويدلل على فكرته تلك بالنصوص الكثيرة، ولا يقف عند حدّ الاستشهاد، إنما يضع الفروض ليصل من وراء ذلك إلى تأكيد فكرته، مستخدما منهجه اللغوي من داخل النص نفسه. وهو في هذا يتفق مع ما ذهبت إليه الأسلوبية الحديثة[٣٦]، من أن «النحو إبداع»[٣٧] وذلك من خلال تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية وتراكيبها، وأن الخبرة بتراكيب العربية هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبر عنها اللغة[٣٨] . وهنا يحصل المزج بين النحو والشعر، أو بين علم اللغة والنقد بعامة، كما فعل عبد القاهر.



الهـــوامـــش

(١) المورفيم أنواع:

ـ فقد يكون عنصرا صوتيا يحدد العدد والنوع، مثل: كاتب، وكاتبة، وكاتبان وكاتبون، وكاتبات..

ـ وقد يكون سابقة أو لاحقة أو حشوا، مثل: انضرب، وضاربة، وضربوا، فـ «انـ» سابقة، والألف حشو، وواو الجماعة لاحقة.. وكلها ذات قيم لغوية مختلفة.

ـ وقد يكون تبادلا حركيا، مثل الحركة التي تميز اسم الفاعل من اسم المفعول في: معظِّم، ومعظَّم. وحركة الميم التي تميز الثلاثي من غير الثلاثي في مَحمود ومُحمد.

ـ وقد يكون بالتحول الداخلي بين الصيغ، مثل: جمل وجمال، وسرير وسُرُر، وطراز وطُرز.

ـ وقد يأتي من موضع الكلمة أو موقعها الذي يحدد علاقاتها بسائر الكلمات في السياق، فلو تغير الموضع تغير معنى الجملة.

ـ وقد يكون بالتنغيم أو بالنبر أو بالوقف والسكت.

ـ وقد يكون حرفا أو أداة، مثل: إذا، وقد، وكأن، ولولا، والفاء، والواو...

فالحركات والحروف ومواضع الكلم.. كلها تعبر عن «مورفيمات» ذات قيم لغوية مختلفة، صرفية ونحوية ودلالية.

وتعتبر المدرسة البنائية الكلمة مجموعة من الصرفيمات (Morphemes) والجملة مجموعة من النحويمات (Tagmemes) والصرفيم أقل وحدة دلالية.



(ينظر: زهران: ص ١١٤ ـ ١١٦، وبشر: ص ٨٥ وما بعدها، وأيوب: ص٣).

(٢) الرمز (و/ .) يدل على وجود الواو وعدمها في الجملة الحالية. ووضع الواو في الأول يدل على أن وجودها أولى. ووضع الصفر في الأول هكذا (٠/و) يدل على أن عدم وجود الواو أولى.

(٣) ورد هذا البيت في كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت. والشاعر هنا يصف غواصا يغوص في الماء لاستخراج الدر، وقد ظل في الماء غائصا من الصباح حتى الظهر، وصديقه واقف على البر ممسك بالحبل، لا يدري عنه شيئا (ينظر: الجرجاني: ٢١٧).

(٤) البيت للأخطل: من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان (ينظر: الجرجاني: ٢١٨).

(٥) البيت في مدح خالد بن برمك. ومعنى: عليَّ سواد: عليّ بقية من الليل (ينظر: الجرجاني: ٢١٧).

(٦) البيت من قصيدة في مدح سيف بن ذي يزن، و «غمدان»: حصن بصنعاء، و «محلال»: لينة سهلة، و «محلال» أيضا: كثيرة الحلول، أي يحل بها الناس كثيرا (ينظر: الجرجاني: ٢١٧).

(٧) ينظر: الجرجاني: ٢١٧.

(٨) البيت لسلامة بن جندل، وهو شاعر جاهلي، وقد أنشده أبو عليّ في كتاب «الإغفال» في مسائل أصلحها على الزجاج في النحو (ينظر: الجرجاني: ٢١٧).

(٩) لم يتعرض الجرجاني في هذا الموضع لمجيء الجملة الاسمية حالا منفية، وهي كثيرة في النصوص القديمة والحديثة، فتأتي الجملة الاسمية حالا منفية بـ «لا» رابطها الضمير، مثل: «ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين» (سورة البقرة: ٢). ونحو قول الجاحظ: «ثم لا يزال أحدهم يسلّ الخيط القطعة بعد القطعة، حتى يبقى الحبل لا شيء فيه». (ينظر: البخلاء، تحقيق طه الحاجري، دار المعارف مصر ١٩٥٨ ص ٢٣).

أو الواو، نحو قول حافظ:

فلم نزل وصروف الدهر ترمقنا
شزرا، وتخدعنا الدنيا وتلهينا
حتى غدونا ولا جاه ولانسب
ولا صديق ولا خل يواسينا

(ينظر: المقدسي: ١١٢)

وقول أحمد أمين: «. . . ويستطيب الخزامي والعرار، ولا خزامى لدينا ولا عرار» (ينظر: فيض الخاطر ١٠: ٩).

وليست الواو بممتنعة هنا، لأن ذلك إنما يكون في الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، والأمثلة المتقدمة للحال المبينة، وليست حالا مؤكدة.

كما تأتي الحال جملة اسمية منفية بـ «ما» رابطها الواو والضمير أو الواو وحدها، مثل قوله تعالى:

«ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين»

(سورة البقرة: ٨)

ونحو قول أبي فراس:

أسرت وما صحبي بعزل لدى الوغى
ولا فرسي مهر ولا ربّه غمر

(المقدسي: ١٠٤)

وقول المتنبي:

وقفت وما في الموت شك لواقف
كأنك في جفن الردى، وهو نائم

(المقدسي: ٦١)

ويبدو في بيت المتنبي هذا أن كلمة «واقف» قامت مقام الرابط (الضمير)، على حدّ: القارعة ما القارعة، الحاقة ما الحاقة، الحرب ما الحرب. . إذ

الحال خبر في المعنى، كما يقول عبد القاهر، فقام التكرار مقام الضمير.

(١٠) علقمة بن عبدة: شاعر جاهلي مشهور، والقتود: جمع قتد، وهو خشب الرحل المعهود، سفعه: لفحه بحرّه فغيّر لونه، قُدَيْدِيمة: تصغير قدّام، وهو ظرف. الجوزاء: من منازل الشمس، يوم مسموم: هبّت فيه ريح السموم بكثرة، وهي ريح حارة (ينظر: الجرجاني: ٢١٨).

(١١) الإيادي: شاعر جاهلي مشهور، والأحوذي: الحاذق المشمر للأمور، والميعة: النشاط، والإضريج: الشديد العدو. والشاعر هنا يصف فرسا، وبعد هذا البيت يقول:

سَهْلبٌ شَرْجَبٌ كأن رماحا
حملتْه، وفي السراة دُموج

والسهلب: الطويل من الخيل: أي طويل العظام، والشرجب: الكريم، والسراة: الظهر، ودموج: استحكام (ينظر: الجرجاني: ١٢٥، ٢١٨).

(١٢) لا أُخشَّى: لا أخوّف.

(١٣) البيت في هجاء الحسين بن الحر العنبري، والنّوك: الحمق (ينظر: الجرجاني: ٢٢٠، واللسان (ن و ك)

(١٤) هذا البيت لخالد بن يزيد بن معاوية؛ من أمراء بني أمية، وكان أديبا عالما (ينظر: الجرجاني: ٢٢١).

(١٥) ينظر: الحماسة ١: ٤٣٧، الجرجاني: ٢٢١.

(١٦) قوله: «لا أسير إلى حميم» غاية في الحسن واللطف، في موضع حال من ضمير المتكلم الذي هو الياء في المصدر الميمي «مسيرى» وهو فاعل في المعنى، فكأنه قال: وكان سفاهة مني وجهلا أن سرت غير سائر إلى حميم، وأن ذهبت غير متوجه إلى قريب (ينظر: الجرجاني: ٢٢١).

(١٧) أرطاة بن سهية: شاعر أموي مجيد، وقوله: «لا ترى».. في موضع حال، وهو لطيف جدا، كما يقول عبد القاهر (الجرجاني: ٢٢١).

(١٨) البيت لحندج المري (ينظر: الحماسة ٢: ٣٩٢) والجرجاني: ٢٢٢).

(١٩) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني (ينظر: الحماسة ١:١٧٢،

والجرجاني : ٢٢٢).

(٢٠) البيت لشاعر من الخوارج يصف أصحابه، وقد علّق عليه عبد القاهر بقوله: «وهو لطيف جدا» (الجرجاني: ٢٢٢).

(٢١) الأرسان: جمع رسن وهو الحبل، والرشا: حبل الدلو، والقليب: البئر، والدلاء: جمع دلو.

(٢٢) الحوارد: جمع حارد، وهو الغاضب عزة وتكبرا، من قوله تعالى: «وغدَوْا على حرد قادرين» (سورة نٓ: ٢٥).

(٢٣) ينظر: المقدسي: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢٤) ينظر: ابن المبارك: ١: ٦٢.

(٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ١: ٣٩.

(٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ١: ٥٨.

(٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ١: ١٢٧.

(٢٨) ينظر: المقدسي: ١٢٥.

(٢٩) ينظر: ابن المبارك: ١: ٨٧.

(٣٠) ينظر: المقدسي: ١٣٦.

(٣١) ينظر: أحمد أمين: فيض الخاطر جـ ١٠ ص ٣٤، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٦.

(٣٢) ينظر: نجيب محفوظ، زقاق المدق ص ٨١، دار القلم ببيروت ١٩٧٢.

(٣٣) ينظر: الموسى: ٦٣.

(٣٤) ينظر المصدر نفسه: ٦٤.

(٣٥) البيت للنابغة الجعدي (ينظر الكتاب: ١: ٢٤٠) وتمزز التراب: مصّه، والمزّة: الخمرة فيها حموضة، وبنو نعش وبنات نعش: جملة من الكواكب على هيئة خاصة (ينظر الجرجاني: ١٦٢).

(٣٦) الأسلوبية (Stylistics) فرع جديد من فروع الدراسات اللغوية والنقدية، وهي معبر يصل بين الدراسات اللغوية والدراسات النقدية، وقد عرفت



بأنها «وصف النص الأدبي حسب مناهج مأخوذة من علم اللغة» (ينظر: عياد (محمود عياد): ١٢٣، والراجحي: ١١٦).

(٣٧) ينظر: ناصف: ٣٦.

(٣٨) ينظر المصدر نفسه: ٣٣.




(٨)
التفسير الداخلي لجملة المفعول معه عند سيبويـــه




مـــــدخــــــل:

هناك ظواهر كثيرة في النحو العربي يعتمد عليها في تخريج عدد كبير من الأمثلة والشواهد، مثل: ظاهرة الحذف والتقدير

ظاهرة الاتساع والمجاز

ظاهرة الأصل والفرع

ظاهرة الزيادة

ظاهرة الحمل على المعنى

وكلها ظواهر تقوم في معظم جوانبها التفسيرية على أساس عقلي، وهذا ما عنيته بالتفسير الداخلي.

وليس القصد من عنونة البحث بهذا العنوان إضفاء صفة التحويلية على النحو العربي، وأنه سبق المنهج التحويلي.. ولكن القصد تأكيد أن ما يسمى بالنحو التقليدي بنى في معظمه على أساس عقلي، وكان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة.

فقد تدفع دلالة السياق المتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، اكتفاء ببعضها الآخر، فيكون هناك مستويان للجملة: أحدهما غير منطوق به (وهي ما يسمى بالبنية العميقة (Deep Structure) والثاني منطوق به (وهي ما يسمى بالبنية السطحية (Surface Structure).

والمتتبع لسيبويه في الكتاب يلحظ أنه يتحدث عن أنماط كثيرة من التراكيب يشكل الاسم المنصوب فيها عنصرها الأساسي، وهذا العنصر المنصوب يُتخذ دليلا على فعل مضمر أو مقدر.

يقول سيبويه ـ مثلا ـ في تفسير قولهم: أتميميا مرة وقيسيا أخرى: «وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقل، فقلت: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، كأنك

قلت: أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرىٰ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به؛ ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخّه بذلك.

وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بنى أسد قال يوم جَبَلة واستقبله بعير أعور فتطيّر منه، فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب؟ فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبّههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعا، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه» (١/٣٤٣).

فسيبويه في تحليل التراكيب الواردة في هذين النصين، لا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام . . . «وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي» (الموسى: ٨٩) فيقدر الحذف في ضوء هذا التفسير الداخلي، ويلاحظ كيف ينصرف الاستفهام في النصين السابقين إلى التوبيخ والتقرير في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي.

ومن الملاحظ أن معظم التراكيب التي أوردها سيبويه في الكتاب للأمثلة التي يرد فيها العنصر الأساسي الواحد منصوبا كانت من الفعليات، أو بتعبير آخر: كانت في مواقف من شأن الفعل أن يستخدم فيها، كموقف التحذير، والأمر، والمصاحبة، مثل: رأسَك وَالجدارَ، أهلَك والليلَ، امرأً ونفْسَه (سيبويه: ١/٢٧٤، ٢٧٥).

وقد عقد سيبويه صلة بين التركيبين:

ـ ما صنعت وأخاك

ـ امرأ ونفسه

«كأنه قال: دع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى مع، كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعت وأخاك» (سيبويه ١/٢٧٤) والعنصر الفعلي في

المثال الأول (ما صنعت وأخاك) منطوق به، وفي المثال الثاني (أمرا ونفسه) غير منطوق به.

وفي مواطن كثيرة من الكتاب[1] ذكر سيبويه أن الاسم الذي هو محور التقدير على أنه معمول لعامل مضمر ـ يجوز نصبه ورفعه ـ والتركيب على النصب يؤول إلى جملة فعلية، وكثير من الأمثلة التي يجوز فيها رفع الاسم تؤول إلى جملة اسمية.

وبحثنا في المفعول معه سيقتصر على الجوانب الداخلية في الجملة التي يقع فيها المفعول معه، وبخاصة تلك التي يكون العامل فيها مضمرا أو مقدرا غير ظاهر، لذا سنركز في هذا البحث على:

- وظيفة الواو في جملة المفعول معه.
- العنصر الفعلي في جملة المفعول معه.
- تقدير «كان»
- بعض الأمثلة التي أوردها سيبويه.

وظيفة الواو في جملة المفعول معه:

تدل الواو بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامّها مع الكلمات الأخرى، وبما يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على المعنى النحوي المراد. لنلاحظ مثلا الفرق بين المفعول به والمفعول معه في كل من هذين التركيبين:

فهمت الشـــــرح في مقابل فهمت والشـــرح
غنيت زيدا أغنية في مقابل غنّيت وزيدا أغنية[2]

نجد أن الفتحة بمفردها لم تغن فتيلا في تمييز المعنيين، ولا هي والرتبة معا، لاتحادهما في البابين، وإنما كانت الواو هي مطية المعية هنا، فلا يفهم معنى المعية بغير الواو، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة المفعول به.

ولما كان نصب المفعول معه على معنى مع، فإن التفسير الداخلي للتركيبين:

فهمت والشرح = فهمت مع الشرح
غنّيت وزيدا أغنية = غنّيت مع زيد أغنية

وقد عادل سيبويه المفعول به بالمفعول معه في هذه الحالة.

يقول سيبويه: «ومثل ذلك: مازلت وزيدا حتى فعل أي مازلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به، ومازلت أسير والنيل، أي مع النيل» (١/٢٩٨) فهو مفعول معه «والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها» (١/٢٩٧) «ولو قلت: ما صنعت مع أخيك، ومازلت بعبد الله، لكان مع أخيك وبعبد الله في موضع نصب» (١/٣٠٠) «كأنك قلت في الأول: ما صنعت أخاك، وهذا محال، ولكن أردت أن أمثل لك» (١/٣٠٠).

يريد سيبويه أن يقول:

إن واو المعية + اسم منصوب تعادل مع + اسم مجرور

فمعنى الطريقتين واحد. وهذا معنى أن «مع أخيك» في موضع نصب؛ لأنه محالٌ أن نقول: ما صنعت أخاك.

وبالمقابل في بعض أمثلة المفعول به:

فإن الواو + اسم منصوب تعادل الباء + اسم مجرور (مازلت بزيد..)

وفي المفعول لأجله ساوي سيبويه بين:

المصدر المنصوب، واللام + مصدر مجرور.

كما ساوي كذلك في المنصوب على التحذير بين:

الاسم المنصوب فقط أو الواو + الاسم المنصوب

و

مِن + اسم مجرور، وهو ما سماه «المفعول منه».

وهذه الموازنات التي كان يجريها سيبويه تجعلنا ندرك أنه كاد يذهب إلى أن كثيرا من المنصوبات هي بدائل لمجرورات، من مثل[3]:

المفعول بـه = الباء + مجرور
المفعول منه = مـن + مجرور



المفعول لـه = اللام + مجرور
المفعول معه = مـع + مجرور
المفعول فيه = فـي + مجرور

ويؤكد هذا كلام ابن يعيش الذي يضيف إلى القائمة السابقة المستثنى بإلا في مقابل المستثنى بغير، يقول ابن يعيش (٢/٤٨):

«كـانت الـواو و«مع» يتقارب معنياهما، وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام مع، ونصب الاسم بعدها، كما في الاستثناء، في نحو:
قام القوم غير زيد، بنصب غير وجرّ زيد.
فإذا جئت بإلا، وقلت: قام القوم إلا زيدا نصبت ما بعد إلاّ».

العنصر الفعلي في جملة المفعول معه:

عرف كثير من النحاة المفعول معه بأنه: «الاسم الفضلة المنتصب، بعـد واو بمعنى «مع» ليدل على مصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى» (الرضى ١/١٩٤، وابن يعيش ٢/٤٨).

ومعنى هذا أن وظيفة المفعول معه: بيان أن العنصر الفعلي تمّ مصاحبا لشيء آخر، أو أن أكثر من اسم اشتركا معا في وقت واحد في العنصر الفعلي، فالمصاحبة قد تتحقق وحدها فقط، كما في نحو:
استيقظت وأذان الفجر
فالاستيقاظ صاحب أذان الفجر، أي حدث معه، وقد تكون مع المصاحبة مشاركة، كما في نحو:
حضر محمد وعليا
فمحمد وعليّ حضرا معا في وقت واحد.

ويتخذ العنصر الفعلي صورا مختلفة في التراكيب، فقد يكون شكلا خارجيا كما في الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل، وقد يكون نسيجا داخليا



يحتاج إلى تعمق في التراكيب الخارجية للوصول إلى ما تحتها من تراكيب داخلية .

من هنا أصبح استقاء المعنى الفعلي من تراكيب لا يدخل الفعل في نسيجها الظاهري من المهام الرئيسية التي قام بها النحويون العظام بعد سيبويه، ممن تعقّبوا التراكيب، وقرأوا ما بداخلها. فنحو قولك: مالك، مابك، فيه مشعر قوى بمعنى الفعل، لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل، أو بما فيه معناه، ونحوه: ماشأنك ، مابالك

لأن «شأنك» بمعنى فعلك أو صنعك، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، ومثله:

حَسْبُك ، وقَدْكَ، وكَفْيُكَ: لكونها بمعنى كفاك .

ونحو:

وَيْلاً لك، وَيْلَك، وَيْلٌ له، لأن الويل بمعنى الهلاك، وفي المصدر معنى الفعل.

«ومن ثم قالوا: حسبك وزيدا، لمّا كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر ـ.نووا الفعل، كأنه قال: حَسْبُكَ ويُحْسِب أخاك درهمٌ. وكذلك كَفْيُكَ وقَدْكَ وقَطْكَ. وأما وَيْلاً له وأخاه، ووَيْلَه وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: أَلْزَمَهُ الله وَيْلَه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلما كان كذلك ـ وإن كان لا يظهر ـ حمله على المعنى» (سيبويه ١/ ٣١٠).

«وإن قلت: وَيْلٌ له وأباه، نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى، كما أن حَسْبك يرتفع بالابتداء، وفيه معنى كفاك، وهو نحو: مررت به وأباه، وإن كان أقوى؛ لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيت أباه. وأما: هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب الأب لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» (سيبويه ١/ ٣١٠).

وفيما يلي بعض الأمثلة التي ذكرها سيبويه في الكتاب، وبيان العنصر الفعلي في



كل مثال:

المستوى الأول (الجملة المنطوق بها)	المستوى الثاني (الجملة غير المنطوق بها)	العنصر الفعلي
١ـ ماصنعت وأخاك	ما صنعت مع أخيك	فعل
٢ـ لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها	لو تركت الناقة مع فصيلها ..	فعل
٣ـ جاء البرد والطيالسةَ	جاء البرد مع الطيالسة	فعل
٤ـ مازلت أسير والنيلَ	مازلت أسير مع النيل	فعل
٥ـ أعجبني سيرك والنيلَ	أعجبني سيرك مع النيل	مصدر
٦ـ ويلاً له وصديقَه	ويلا له مع صديقه	مصدر متروك فعله، لكنه يدل على معنى :
ويلٌ له وصديقَه	ويل له مع صديقه	ألزَمَهُ الله وَيْلَه، سواء أكان منصوبا أم مرفوعا.
٧ـ كيف أنت وقصعةً من ثريد .	كيف (تكون) مع قصعة ..	فعل مقدر بعد كيف وما ، والغالب
ما أنت وزيدا	ما (تكون) مع زيد	كون الفعل المقدر (تكون)
٨ـ حسبك والضحاكَ سيف مهند	حسبك مع الضحاك سيف مهند	اسم فعل بمعنى يكفي
٩ـ فكونوا أنتم وبني أبيكم .[4]	فكونوا أنتم مع بني أبيكم ..	فعل
١٠ـ وكان وإياها كحرّان لم يفق[5]	وكان معها كحران لم يفق ..	فعل
١١ـ أزمان قومي والجماعةَ كالذي[6]	أزمان (كان) قومي مع الجماعة	فعل مقدر ، وهو «كان»
١٢ـ ما أنت والسيرَ في مَتْلَف .[7]	ما (تصنع) مع السير في متلف	فعل مقدر ، وهو (تصنع) .

ويلاحظ أن المنطوق لم يتغير في أمثلة شيبويه، ولكن الذي تغير إرادة العطف أو إرادة التقدير، والتقدير هنا هو ما يسميه التحويليون: البنية العميقة.

هذا، وقد نقل الرضى في شرح الكافية (١/١٩٧، ١٩٨) بعض أمثلة سيبويه:

مالك وزيدا

ما شأنك وزيدا

ما شأن زيد وعمرا

وذكر أن مابعد الواو في هذه الأمثلة قد ينصب من أربعة وجوه:

١ ـ الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ «ماشأنك» و «مالك»، أي: ما تصنع، وذلك لأن «ما» طالبة الفعل لكونها استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتظافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثم امتنع في الاختيار:



هذا لك وأباك

لفوات «ما» الاستفهامية.

٢ ـ وقال سيبويه: تقديره:

ما شأنك وشأن ملابستك زيدا

مالك ولملابستك عمرا

ما شأن زيد وملابسته عمرا

فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيرافي: هذا تقدير معنوي، لا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وما تصنع، لأن هذه ملابسة أيضا، يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر..

وإنما قدّر سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر.

قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه، لأن «مالك» و «شأنك» إذا جاء بعدهما نحو «وزيدا» دلّ على أن «الإنكار» إنما هو للملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى «مع» تؤذن بمعنى الملابسة.

٣ ـ وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بـ «كان» مقدرة، كما في: ما أنت وزيدا، أي: ماكان شأنك، وما كان لك.

٤ ـ وقال السيرافي وابن خروف: الاسم منصوب بـ (لابس) كأنك قلت: مالك لابست زيدا، والواو دال على معنى: لابس.

يقول الرضى (١٩٨/١): «وإنما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر. ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر».



ويلاحظ على هذه الأوجه الأربعة التي ذكرها الرضى :

- أن الكل متفق على جواز النصب بعد الجار والمجرور (مالك وزيدا) وبعد المصدر (ماشأنك وزيدا)، (ماشأن زيد وعمرا) لما يحملانه من معنى الفعل، وبخاصة بعد دخول (ما) الاستفهامية عليهما، لأن الاستفهام يطلب الفعل.
- أن هذه الأوجه «لا تمثل خلافا بين النحويين حول المبدأ العام، أعني استقاء الفعلية من الاسمية، بل هي بيان للكيفية التي تبناها كل فريق لاصطياد هذا المعنى الفعلي الداخلي من تركيب اسمي صِرْف» (شرف الدين أ ـ ٧٧).

فالأكثرون، وهم البصريون، حوّلوا ما قبل الواو إلى فعل، فآل المثال لديهم (مالك وزيدا) إلى (ماصنعت وزيدا).

والسيرافي وابن خروف حوّلا الواو إلى فعل اعتمادا على معنى (لك) أو (شأنك) فآل المثال عندهما إلى: مالك لابست زيدا.

والأندلسي عامل (مالك وزيدا) و (ماشأنك وزيدا) معاملة: «ما أنت وزيدا» و «كيف أنت وقصعة من ثريد» وهما يتضمنان معنى (كان)، فينصب ما بعد الواو معهما على المفعول معه، لتحقق شرطه، وهو سَبْقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل.

أما سيبويه فالمعني الفعلي الذي قدره هو المصدر، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو، لأنه لا يجوز جرّ هذا الاسم عطفا على الضمير المجرور بدون إعادة الجار[٨]، كما لا يجوز رفعه عطفا على «شأن» لفساد المعنى، فلم يبق إلّا النصب على التقدير السابق. يقول سيبويه (٣٠٧/١): «قولك: مالك وزيدا، وماشأنك وعمرا، فإنما حدّ الكلام ههنا: ماشأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله[٩]، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا:

«ماشأنك وزيدا، أي ماشأنك وتناولك زيدا»

ومع تفاوت النحاة في الطريقة التي يستمد بها المعنى الفعلي من التركيب الاسمي، أهو قبل الواو؛ فـ(مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا) على طريقة البصريين.

أم بعدها ، فـ(ماشأنك وعمرا = ماشأنك وتناولك عمرا) على طريقة سيبويه.

أم محل الواو، فـ(مالك وزيدا = مالك لابست زيدا) على طريقة السيرافي وابن خروف ـ فإنهم أجمعوا على كمون هذا المعنى الفعلي في التركيب الاسمي، وأن وجود الاستفهام قوّي جانبه وساعد على إظهاره.

ويلاحظ أن المعنى الفعلي في هذه التراكيب ذاتي مستنبط من مضمون الجار والمجرور (مالك. .) أو المصدر (ماشأنك. .).

أما عند الأندلسي فالمعنى الفعلي ليس ذاتيا ولامستنبطا من الجار والمجرور أو المصدر، وإنما هو فعل الكون (كان) المضمر قبل واو المعية.

ولذا لا يجوز النصب إن عدم الاستفهام، فقول العرب:
«أنت وشأنُك، وكلّ امرىء وضيعتُه، وأنت أعلم وربُّك، وأشباه ذلك، فكله رَفْع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدّث عنه في حال حديثك، فقلت:

أنت الآن كذلك

ولم تُرد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبل، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل. وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا» (سيبويه ١/٣٠٥،٣٠٦).

تقدير «كان»:

مر بنا النموذج التركيبي:

كيف أنت وزيدا

ما أنت وزيدا



وهو يتكوّن من:

أداة استفهام + ضمير + واو المعية + اسم منصوب

وليس في هذا التركيب ما يشعر بمعنى الفعل؛ ولذا يقدر النحويون فعل الكون بعد أداة الاستفهام لتفسير نصب الاسم بعد واو المعية.

«ومن يقرأ تخريج سيبويه لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر (كان) أو (يكون) ثم تخفّف العرب منها لكثرة استعمالها في هذا الموضع، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا، وصار كأنه منطوق به...» (شرف الدين أ-٨٣).

يقول سيبويه (١/٣٠٣): «وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو [أي النصب] قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يَنْقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف)، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا، لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا، ولا يَنْقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بهما».

فذكر (كان) هو الأصل، ثم اعترى هذا الأصل تغيير بالتخفف من (كان) لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد.

«وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا:

أتوعدني بقومك يابن حَجْل ... أشاباتٍ يُخالون العبادا

بما جمّعت من حَضَنٍ وعمرو ... وما حَضَنٌ وعمرو والجيادا[١٠]

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا:

أزمان قومي والجماعةَ كالذي ... منع الرِّحالة أن تَميلا مَميلا



كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان...» (سيبويه ١/٣٠٤، ٣٠٥).

ويلاحظ أن التركيب الجملي في هذا البيت يختلف عن التركيب في (ما أنت وزيدا) لأن الاسم هنا ظاهر، ولم يسبق باستفهام.

وقد عقد سيبويه موازنة بين التركيبين:

كيف أنت وقصعةً من ثريد

أنت وشأنُك

من حيث إن التركيب الأول يمكن أن نقدر فيه (كان) أو (يكون) لأن نصب ما بعد الواو فيه جائز. أما التركيب الثاني فلا يمكن أن نقدر فيه فعل الكون، لأن ما بعد الواو ليس فيه إلا الرفع، فالتركيب الأول يتضمن معنى فعليا، وليس كذلك التركيب الثاني.

يقول سيبويه ١/٣٠٥: «فكله رفع لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدَّث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك. ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل».

وفي موضع آخر يقول: «إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن، لا يريد كان ولا يكون» (سيبويه ١/٣٠٤).

ويفهم من هذا أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة، أي التي يرفع طرفاها أو ما عطف عليهما ـ تستعمل للدلالة على الحال، أما تراكيب (كان أو يكون) صريحة أو متضمنة، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل.

فتركيب: ما كنت وزيدا، فِعْليّ صريح، فيجب نصب ما بعد الواو فيه، فهو يشبه: ما صنعت وزيدا.

«والتخفّف من كان» يفتح الباب أمام احتمالين:

أولهما: رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر، أي اسمية خالصة،



فيقال: ما أنت وزيد.

ثانيهما: نصب ما بعد الواو على تقدير «كان» أو بعبارة أدق على تقدير استصحاب «كان» فيقال: ما أنت وزيدا.

والتخفف من الفعل، ونصب الاسم بعد حذفه استصحابا له، أو رفعه على الابتداء والخبر قصدا للدوام والثبوت ـ له أمثلته الكثيرة في تراكيب اللغة العربية. .» (شرف الدين أ ـ ٨٧).

«ومن ذلك قولك: حمدا وشكرا لاكفرا وعجبا. . . وإنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا. . . وإنما اختزل الفعل ههنا، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل. . وقد جاء بعض هذا رفعا يُبتدأ ثم يُبْنى عليه. .» (سيبويه ١/٣١٨، ٣١٩).

ويمكن في ضوء هذا أن نفسر قول العرب.

أما أنت منطلقا انطلقت

وقول عباس بن مرداس:

أبـا خُراشـةَ أمّـا أنت ذا نفَـر فإن قومِيَ لم تأكـلْهم الضّبُـع[١٢]

بنصب (منطلقا) و (ذا نفر) مراعاة لـ(كان) المحذوفة.

الرفع بعد واو المعية:

ومن أمثلة سيبويه للواو بمعنى مع:

١ ـ شأنَك والحجَّ
٢ ـ امرأً ونفْسَه
٣ ـ أنت وشأنُك
٤ ـ أنت أعلمُ ومالُك
٥ ـ كلّ رجل وضيعتُه
٦ ـ وما أنت وعبدُ الله
٧ ـ كيف أنت وقصعةٌ من ثريد
٨ ـ ما شأنك وشأنُ زيد

فما بعد الواو في المثالين الأولين منصوب على أنه مفعول معه، وما قبل الواو منصوب على الإغراء، وجاء بدلا من اللفظ بالفعل «كأنه قال: عليك شأنَك



مع الحج. . ودع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى (مع)، كما صارت في معنى (مع) في قولهم: ما صنعت وأخاك» (سيبويه ١/٢٧٤) فالواو لم تسبق بفعل ولا بشبهه في اللفظ، لكنها في قوة المسبوق بهذين في التقدير، وعليه فما بعدها مفعول معه.

والواو في الأمثلة الأخرى بمعنى (مع) لكن ما بعدها مرفوع عطفا على الاسم قبلها «وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول، لأنه اسم، والأول فعل، فأُعمل» (سيبويه ١/٣٠٠).

ومعنى هذا أن الواو التي بمعنى (مع) ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه إن سبقت بفعل أو شبهه لفظا أو تقديرا ـ كما في المثالين الأولين ـ ويرفع ما بعدها عطفا على المبتدأ إن سبقت بمبتدأ أو بكيف أو ما الاستفهاميتين ـ كما في الأمثلة الأخرى ـ وإن كان يجوز مع الأمثلة الثلاثة الأخيرة النصب على تقدير (كان) محذوفة، وهو ـ أي النصب ـ قليل كما سبق.

ومن كلام سيبويه في الرفع (١/٣٠٠): «ولو قلت: أنت وشأنك، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكلّ امرىء وضيعته مقرونان، لأن الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ. ومثله: أنت أعلمُ ومالك، فإنما أردت: أنت أعلم مع مالك. وأنت أعلم وعبد الله؛ أي: أنت أعلم مع عبد الله».

ويمكن تلخيص موقف الاسم بعد الواو عند سيبويه في الآتي:

ما قبل الواو	ما بعد الواو
فعل أو شبيهه	النصب مفعولا معه
تحذير أو إغراء	النصب مفعولا معه
مبتدأ (ضميرا أو اسما ظاهرا)	الرفع حملا على المبتدأ
معنى فعلي (ما وكيف)	الرفع كثيرا، والنصب قليلا



وإن كنت أرى أن نصب الاسم في النموذج التركيبي:

ما أو كيف + ضمير + و + اسم منصوب.

أقوى منه في النموذج التركيبي:

ما أوكيف + اسم ظاهر + و + اسم منصوب

لوجود الاستفهام والضمير في الأول، وهذا مما يقوّى معنى الفعلية والإضمار.

وقبل أن نترك سيبويه ينبغي تأكيد ما سبق؛ من أن معظم هذه التراكيب التي عرضها سيبويه كان يدور في فلك المعنى، الذي أضفى على التركيب طابعا يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها رصفه الشكلي، فالتركيب كله من الناحية الشكلية تركيب اسمي، ليس الفعل عنصرا فيه، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلي. أو يمكن أن نقول: إن التركيب الخارجي ينتمي لنمط رصفي معين، على حين ينتمي التركيب الداخلي لنمط آخر. وهذه العملية التحويلية التي قام بها سيبويه تقدم فكرا نحويا مختلفا تماما عن فكر كتب النحو الأخرى. (شرف الدين أ ـ ٨٧)..

وقد اكتفى سيبويه في هذه التراكيب بالمعنى الفعلي، «فإن العرب تخففت فيها من الأفعال اكتفاء بالعمل أن تلفظ بفعله... أو استغناء بما يرون من الحال... أو لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل» (سيبويه ١/٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨٠).



الهــــوامــــش

(١) ينظر - مثلا - الجزء الأول / الصفحات: ٢٦٩ - ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٨

(٢) ينظر: حسان، تمام: اللغة العربية، معناها ومبناها - القاهرة ١٩٧٣/ ص ٢٢٥.

(٣) ينظر: شرف الدين، محمود عبد السلام: جملة الفاعل بين الكم والكيف - القاهرة ١٩٨٠/ ص ١٨٨، ١٨٩.

(٤) البيت

فكـونـوا أنـتم وبنى أبيكم　　　مكـان الكليتـين من الـطحال

العيني ٣/١٠٢، وابن يعيش ٢: ٤٨ ولم ينسب فيهما، وكذا لم ينسب في مجالس ثعلب ١٢٥ وهمع الهوامع ١/٢٢١. يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب، وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال، واتصال بعضهما ببعض (الكتاب ١/٢٩٨).

والشاهد فيه: نصب (بنى) على المفعول معه بالفعل قبلها.

(٥) البيت: وكان وإياها كحِران لم يفق　　　عن الماء إذْ لاقاه حتى تَقَدّدا

وهو لكعب بن جعيل كما نسبه الشنتمري. يقول: كان غَرضا إليها، فلما لقيها قتله الحب سرورا بها. والحرّان: الشديد العطش. لمَ يفق عن الماء، لم يقلع عنه لشدة عطشه. تقدد: انقدّ بطنه وتشقّق من شدة الامتلاء (الكتاب ١/٢٩٨).

والشاهد فيه: «وإياها» في محل نصب على المفعول معه، بالفعل قبلها.

(٦) البيت: أزمـان قومي والجماعةَ كالذي　　　منع الـرِّحالة أن تَميل تَميلا

جمهرة أشعار العرب ١٧٦ والخزانة ١/٥٠٢ والعيني ٢/٥٩، ٣/٩٩. وصف

ماكان من استواء الزمان واستقامة الأمور قبل فتنة عثمان، وأن قومه التزموا الجماعة وتمسكوا بها تمسك من لزم الرحالة ومنعها أن تميل فتسقط. والرّحالة: الرّحل: وهي أيضا: السّرج، ويروى: أيام قومي. . (الكتاب ١/٣٠٥).

والشاهد فيه: نصب (والجماعة) على إضمار فعل تقديره: أزمان كان قومي مع الجماعة.

(٧) البيت: ما أنت والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبرّح بالذّكَر الضابط

وهو لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، في ديوان الهذليين ٢/١٩٥، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩ وابن يعيش ٢/٥٢، والعيني ٣/٩٣. والمتلف: القفر الذي يتلف فيه سالكه، يقال برح به: إذا جهده، والذّكَر: الجمل، وهو أقوى من الناقة. . قال العيني: ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المَتْلَف الذي تهلك الإبل فيه، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى، وقال هذا الشعر. (الكتاب ١/٣٠٣).

والشاهد فيه: نصب (والسير) على تقدير «ماكنت» لاشتمال الكلام على معناه.

(٨) قرأ حمزة: «واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحامِ» بالجر، عطفا على الضمير، بدون إعادة الجار. والكوفيون يجوّزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار، أما البصريون فيجوّزونه للضرورة، وفي السعة يجوزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر، مع أنه لا يعمل مقدرا لضعفه (الرضى ١/١٩٧).

(٩) يقصد: زيدا أو عمرا، وكثيرا ما يستخدم سيبويه البدائل في المثال الواحد داخل النص؛ دليل فهمه للمثال بوصفه نموذجا لغويا تركيبيا.

(١٠) أمالي الشجري ١٥٣، الأشابات: الأخلاط من الناس ههنا، جمع أُشابة، ونصبها على الذم. والعباد: جمع عبد، قال ابن الشجري: يقولون: نحن عباد الله، لا يكادون يضيفونه إلى الناس. ولكنه جعل العباد هنا بمعنى العبيد.

حَضَن: بطن من بني القين، كما في تاج العروس ١٨٢/٩. وعمرو: قبيلة أيضا، والجياد: جمع الجواد من الخيل، أي ليسا من الجياد وركوبها في شيء، ليسوا فرسانا معروفين.

والشاهد فيه: نصب «الجياد» حملا على معنى الفعل، أي ملابستهما الجياد.

(١١) سبق ذكر هذا البيت (ينظر هامش رقم ٦).

(١٢) قال السيرافي ما ملخصه: اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في هذا ونحوه، واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون: هو بمعنى أنْ، وإنَّ «أنْ» المفتوحة فيها معنى «إنْ» التي للمجازاة، ويحملون قوله تعالى: «أنْ تضلّ إحداهما»(*) الآية عليه. والبصريون يقولون: إنه على معنى التعليل، أي لأنّ كنتَ. . وشبهوها بإذْ، ولأجل أن الثاني استُحقّ بالأول جاز دخول الفاء في الجواب (سيبويه ٢٩٣/١ هامش (١)):

«فإن قومي لم تأكلهم الضبع»

ومن كلام سيبويه في هذه المسألة (٢٩٣/١، ٢٩٤): «فإنما هي «أنْ» ضُمّت إليها «ما» وهي «ما» التوكيد، ولزمت كراهية أن يُجْحفوا بها، لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء»(**) إلى أن يقول (٢٩٤/١): «و «أما» لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنه من المضمر المتروك إظهاره. . . فإن أظهرت الفعل قلت: إمّا كنت منطلقا انطلقت، إنما تريد: إنْ كنت منطلقا انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمّ إظهاره؛ لأن «ما» كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل».

ومعنى هذا: أن ذِكْر كان مع «إمّا» بالكسر واجب، ولا يجوز حذفها؛ لأنها عبارة عن «إنْ» الشرطية + ما «بعكس حالة الفتح: «أمّا» فحذف «كان» في هذه الحالة واجب؛ لأن التركيب حينئذ صار بمنزلة المثل، لكثرته في كلامهم.

(★) سورة البقرة ٢٨٢.

(★) أصلهما: الزناديق، واليمنيّ.

المـــراجــــع

١ ـ **القرآن الكريم**.

٢ ـ **الأخفش** (أبو الحسن سعيد بن مسعدة . . ـ ٢١٥هـ):
معاني القرآن (تحقيق فائز فارس محمد الحمد) رسالة دكتوراه / آداب القاهرة ١٩٧٣م.

٣ ـ **الأزهرى** (الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي . . ـ ٩٠٥ هـ):
شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية.

٤ ـ **الأشموني** (نور الدين أبو الحسن على بن محمد . . ـ ٩٢٩هـ):
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عيسى الحلبي / القاهرة.

٥ ـ **الأنباري** (أبو البركات كمال الدين الأنباري . . ـ ٥٧٧هـ):
أ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٩٤هـ.
ب ـ البيان في غريب إعراب القرآن، القاهرة ١٩٦٩م.

٦ ـ **أنيس** (إبراهيم):
من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٢م.

٧ ـ **أيوب** (عبد الرحمن):
التحليل الدلالي للجملة العربية، بحث ألقاه بقسم اللغة العربية، كلية الآداب / جامعة الكويت ١٩٨٣م.

٨ ـ **بَحْرَق** (محمد بن عمر بن مبارك الحميري ٨٦٩ ـ ٩٣٠هـ):
فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.

٩ ـ **براجثتراسر**:
التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح / القاهرة ١٩٢٩م.



١٠ ـ **بشر** (كمال)

دراسات في علم اللغة ـ القسم الثاني، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

١١ ـ **البغدادي** (عبد القادر بن عمر . . ـ ١٠٩٣هـ):

خزانة الأدب ـ القاهرة ١٢٩٩ هـ.

١٢ ـ **بكـــر** (السيد يعقوب):

دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنان / بيروت ١٩٦٩م.

١٣ ـ **البكوش** (الطيب):

التصريف العربي (من خلال علم الأصوات الحديث) تونس ١٩٧٣م.

١٤ ـ **التفتازاني** (مسعود بن عمر):

شرح مختصر تصريف العزّى في فن الصرف، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، مكتبة ذات السلاسل / الكويت ١٩٨٣م.

١٥ ـ **أبو تمام**:

ديوان الحماسة، شرح التبريزي، مكتبة النوري بدمشق.

١٦ ـ **الجرجاني** (عبد القاهر . . ـ ٤٧١هـ):

أ ـ دلائل الإعجاز، مطبعة المنار بالقاهرة ١٣٣٠هـ.

ب ـ دلائل الإعجاز، مكتبة القاهرة ١٩٦١، ١٩٦٩م.

جـ ـ المقتصد (تحقيق كاظم بحر مرجان ـ رسالة دكتوراه/ آداب القاهرة ١٩٧٥م.

١٧ ـ **ابن الجزري** (الحافظ-أبو الخير):

النشر في القراءات العشر (تصحيح الشيخ على محمد الضباع) مصر.

١٨ ـ **الجناني** (أحمد نصيف):

الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار التراث / القاهرة ١٩٧٧م.

١٩ ـ **ابن جنى** (أبو الفتح عثمان . . ـ ٣٩٢هـ):

أ ـ الخصائص (تحقيق محمد على النجار وآخرين) دار الكتب / القاهرة ١٩٥٢، ١٩٥٦م.



ب ـ سر صناعة الإعراب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) القاهرة ١٩٥٤م.

جـ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق علي النجدي وآخرين) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٨٦هـ.

د ـ المنصف (تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله) القاهرة ١٩٥٤م.

٢٠ ـ **الجوهري** (إسماعيل بن حماد.. ـ حوالي ٤٠٠هـ) الصحاح في اللغة.

٢١ ـ **الحديثي** (خديجة عبد الرزاق):

أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة / بغداد ١٩٦٥م.

٢٢ ـ **الحريري** (أبو محمد القاسم بن علي):

درّة الغواص، مكتبة المثنى ببغداد.

٢٣ ـ **حسّان** (تمّام):

أ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

ب ـ اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

٢٤ ـ حسنين (صلاح الدين..):

العبرية، دراسة في التركيب والأسلوب، كلية الآداب، جامعة عين شمس / القاهرة.

٢٥ ـ حسين (طه):

أ ـ أديب، دار المعارف / القاهرة.

ب ـ الأيام (ثلاثة أجزاء) دار المعارف / القاهرة.

جـ ـ الشيخان، دار المعارف / القاهرة.

٢٦ ـ **أبو حيان** (محمد بن يوسف بن علي):

تفسير البحر المحيط، مطبعة السعادة / القاهرة ١٣٢٨هـ.

٢٧ ـ **ابن خالويه** (أبو عبد الله الحسين بن أحمد .. ـ ٣٧٠هـ.

أ ـ الحجة في القراءات السبع (تحقيق وشرح عبد العالم سالم مكرم) دار



الشروق / القاهرة ١٩٧٧م.
ب ـ مختصر في شواذ القرآن (تحقيق براجشتراسر) دار الهجرة.
٢٨ ـ **خليل** (رشاد محمد):
تكوين الفكر العربي قبل الإسلام (٤) مجلة «اللسان العربي» الجزء الأول / المجلد السابع عشر، مكتب تنسيق التعريب بالرباط ١٩٧٩.
٢٩ ـ **الداني** (أبو عمرو عثمان بن سعيد):
المكتفى في الوقف والابتداء (مخطوط مصور في معهد المخطوطات برقم ٩١ قراءات).
٣٠ ـ **دكّ الباب** (جعفر):
«مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية» المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، العددان: ١٣٥، ١٣٦ دمشق ١٩٨٢.
٣١ ـ **الدمياطي** (الشيخ أحمد بن محمد. الشافعي، الشهير بالبناء، ـ ١١١٧هـ):
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، مصر ١٣٥٩هـ.
٣٢ ـ **الراجحي** (عبده):
أ ـ علم اللغة والنقد الأدبي، علم الأسلوب، مجلة «فصول» العدد الثاني القاهرة / يناير ١٩٨١م.
ب ـ النحو العربي والدرس الحديث ـ بيروت ١٩٧٩م.
٣٣ ـ **الرافعي** (مصطفى صادق):
وحي القلم (ثلاثة أجزاء) دار المعارف / القاهرة.
٣٤ ـ **رايت** (وليم):
قواعد اللغة العربية:
(Wright. W. A Grammar of the Arabic Langouage 3rd edition 1981. The University press. Cambridge).
٣٥ ـ **الرضى** (محمد بن الحسن الاستراباذي ٠٠ ـ ٦٨٦هـ):
أ ـ شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد نور الحسن وآخرين) مطبعة حجازي / القاهرة.



ب ـ شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية / استانبول ١٣١٠هـ.
٣٦ ـ **الرماني** (أبو الحسين علي بن عيسى ٠٠ ـ ٣٨٤هـ):
معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٣م.
٣٧ ـ **الزجاج** (أبو إسحق إبراهيم ٢٤١ ـ ٣١١ أو ٣١٦ هـ):
إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج) تحقيق إبراهيم الإبياري، المطبعة الأميرية / القاهرة ١٩٦٣م.
٣٨ ـ **الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٠٠ ـ ٣٣٧ أو ٣٤٠هـ):
الجمل الكبيرة (تحقيق ابن أبي شنب) باريس ١٩٥٧م.
٣٩ ـ **الزركشي** (بدر الدين محمد بن عبد الله):
البرهان في علوم القرآن، طبع الحلبي بمصر ١٩٥٩م.
٤٠ ـ **الزمخشري** (جار الله محمود بن عمر ٠٠ ـ ٥٣٨هـ):
أ ـ تفسير الكشاف، طبع الحلبي بمصر ١٩٦٦م.
ب ـ المفصل في علم العربية (أو المفصل في صنعة الإعراب) دار الجيل / بيروت.
٤١ ـ **زهران** (البدراوي):
عالم اللغة (عبد القاهر الجرجاني) دار المعارف / القاهرة ١٩٨١م.
٤٢ ـ **ابن السراج** (أبوبكر محمد بن السري ٠٠ ـ ٣١٦هـ:
الأصول في النحو (تحقيق عبد المحسن الفتلي) مؤسسة الرسالة / بيروت ١٩٨٥م.
٤٣ ـ **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ٠٠ ـ ١٨٠هـ):
أ ـ كتاب سيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر ١٣١٦هـ.
ب ـ كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥.
٤٤ ـ **ابن سيده** (أبو الحسن علي بن إسماعيل . . ـ ٤٥٨هـ):
أ ـ المخصص، طبعة بولاق ١٣١٦هـ.



ب ـ المخصص، المكتب التجاري للطباعة / بيروت.
٤٥ ـ **السيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ٠٠ ـ ٣٦٨هـ):
شرح السيرافي على كتاب سيبويه (نسخة مصورة، مكتبة جامعة القاهرة / رقم ٢٦١٨٢).
٤٦ ـ **سيرل** (جون):
تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان: ٨، ٩ طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية ١٩٧٩م.
٤٧ ـ **السيوطي** (جلال الدين ٠٠ ـ ٩١١هـ):
أ ـ الإتقان في علوم القرآن، مكتبة محمود توفيق بمصر ١٩٣٥.
ب ـ الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ ١٣٦٠هـ.
جـ ـ كتاب الاقتراح، دائرة المعارف العثمانية ـ ١٣٥٩هـ.
د ـ همع الهوامع . . (تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم) دار البحوث العلمية / الكويت ١٩٧٥م.
٤٨ ـ **ابن الشجري** (الشريف أبو السعادة هبة الله بن علي ٠٠ ـ ٥٤٢هـ):
الأمالي الشجرية، دار المعرفة / بيروت.
٤٩ ـ **شرف** (عبد العزيز):
البيان بالتليفزيون وخصائص اللغة العربية، مجلة «الفيصل»، العدد ٥٧ الرياض ١٩٨٢م.
٥٠ ـ **شرف الدين** (محمود عبد السلام):
أ ـ الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة. . القاهرة ١٩٨٤م.
ب ـ جملة الفاعل بين الكم والكيف. . القاهرة ١٩٨٠م.
٥١ ـ **الشمسان** (أبو أوس إبراهيم):
الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي / القاهرة ١٩٨١م.
٥٢ ـ **الصبان** (الشيخ محمد بن علي):



حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية / القاهرة.

٥٣ ـ **صبح** (علي على مصطفى):

أصالة الترقيم «مجلة الفيصل»، العدد ٧٣، الرياض ١٩٨٣م،

٥٤ ـ **طحّـان** (ريمون):

الألسنية العربية (٢)، دار الكتاب اللبناني / بيروت ١٩٧٢م.

٥٥ ـ **ابن عاشور** (محمد الطاهر):

التحرير والتنوير، دار الكتب الشرقية / تونس.

٥٦ ـ **عبد اللطيف** (محمد حماسة):

أ ـ العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى / الكويت ١٩٨٤م.

ب ـ في بناء الجملة العربية، دار القلم / الكويت ١٩٨٢م.

جـ ـ النحو والدلالة. . . ، مطبعة المدينة، دار السلام / القاهرة ١٩٨٣م.

٥٧ ـ **ابن عصفور** (على بن مؤمن):

المقرب (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري)، مطبعة العاني / بغداد ١٩٧١م.

٥٨ ـ **عضيمة** (محمد عبد الخالق):

دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة السعادة / القاهرة ١٩٧٢م.

٥٩ ـ **ابن عقيل** (**أبو عبد الله محمد**):

أ ـ شرح ابن عقيل، المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦٧م.

ب ـ شرح ابن عقبل، (مطبوع مع حاشية الخضري).

٦٠ ـ **العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين):

إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، (تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة) القاهرة ١٩٦٩م.

٦١ ـ **أبو العلا** (يوسف):

من نحو القرآن، مطبعة السعادة / القاهرة ١٩٧٠م.

٦٢ ـ **علي** (اسعد):



تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، دار النعمان / بيروت ١٩٦٨م.

٦٣ - **عمر** (أحمد مختار):

علم الدلالة، مكتبة دار العروبة / الكويت ١٩٨٢م.

٦٤ - **عياد** (شكري):

مدخل إلى علم الأسلوب، دار الثقافة / الدار البيضاء بالمغرب.

٦٥ - **عياد** (محمود):

الأسلوبية الحديثة، مجلة «فصول» العدد الثاني / القاهرة ١٩٨١م.

٦٦ - **العيني**:

شرح الشواهد (مطبوع مع حاشية الصبان على الأشموني) دار إحياء الكتب العربية / القاهرة.

٦٧ - **الفارابي** (أبو نصر):

كتاب الحروف (تحقيق محسن مهدي) دار المشرق / بيروت.

٦٨ - **الفارسي** (أبو علي الحسن بن أحمد . . - ٣٧٧هـ):

أ - الإيضاح (مخطوط رقم ١٠٠٦ نحو، بدار الكتب المصرية).

ب - الإيضاح العضدي (تحقيق حسن شاذلي فرهود) مطبعة دار التأليف / القاهرة ١٩٦٩م.

٦٩ - **الفرّاء** (يحيى بن زياد بن عبد الله منظور الديلي ١٤٤ - ٢٠٧هـ):

معاني القرآن، مطبعة دار الكتب / القاهرة ١٩٥٥م.

٧٠ - **فليش** (هنري اليسوعي):

العربية الفصحى (تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين) المطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٦٦م.

٧١ - **فندريس**:

أ - اللغة (ترجمة الدواخلي والقصاص) مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م.

ب - اللغة (ترجمة الدواخلي والقصاص) مطبعة لجنة البيان.

٧٢ - **الفيروز آبادي** (محمد بن يعقوب ٠٠ - ٨١٦هـ):

القاموس المحيط، المطبعة الحسينية / مصر ١٣٣٠هـ.

٧٣ ـ **قباوة** (فخر الدين):
إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأصمعي بحلب / دمشق ١٩٧٢م.
٧٤ ـ **القرطبي** (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ٠٠ ـ ٦٧١هـ):
الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥م.
٧٥ ـ **ابن القطاع** (أبو القاسم علي بن جعفر ٤٣٣ ـ ٥١٥هـ):
كتاب الأفعال، حيدر آباد ١٣٦٠هـ.
٧٦ ـ **قمحاوي** (محمد الصادق):
طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، مطبعة النصر بالموسكي / القاهرة.
٧٧ ـ **ابن القوطية** (أبو بكر محمد بن عمر ٠٠ ـ ٣٦٧هـ):
كتاب الأفعال، القاهرة ١٩٥٢م.
٧٨ ـ **كشك** (أحمد):
من وظائف الصوت اللغوي، مطبعة المدينة، دار السلام / القاهرة ١٩٨٣م.
٧٩ ـ **اللبلي** (أبو جعفر):
بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال (تحقيق جعفر ماجد) الدار التونسية للنشر ١٩٧٢م.
٨٠ ـ **ابن المبارك** (الحسين):
التجريد الصريح لأحايث الجامع الصحيح، مصطفى الحلبي وأولاده بمصر.
٨١ ـ **المبرّد** (أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي ٢١٠ ـ ٢٨٥هـ):
أ ـ الكامل (بشرح رغبة الآمل للشيخ المرصفي).
ب ـ المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨م.
٨٢ ـ **المخزومي** (مهدي):
أ ـ في النحو العربي، نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ١٩٦٤م.



ب ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة ١٩٥٨م.

٨٣ ـ **المرادي** (بدر الدين الحسن بن قاسم ٠٠ ـ ٧٤٩هـ):

الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق فخر الدين قباوة وزميله) المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣م.

٨٤ ـ **مصطفى** (إبراهيم):

إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة ١٩٥٩م.

٨٥ ـ **المقدسي** (أنيس):

المختارات السائرة، دار العلم للملايين / بيروت ١٩٥٥م.

٨٦ ـ **مندور** (محمد):

النقد المنهجي عند الغرب، ومنهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر.

٨٧ ـ **الموسى** (نهاد):

أ ـ تحقيق في الحال، هل تقع في العربية نفيا، مجلة «اللسان العربي» الجزء الأول / المجلد السابع عشر، مكتب تنسيق التعريب بالرباط ١٩٧٩م.

ب ـ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر / بيروت ١٩٨٠م.

٨٨ ـ **الميداني** (أحمد بن محمد ٠٠ ـ ٥١٨هـ):

نزهة الطرف في علم الصرف (تحقيق لجنة إحياء التراث العربي) دار الآفاق الجديدة / بيروت ١٩٨١م.

٨٩ ـ **ناصف** (مصطفى):

النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة «فصول» العدد الثالث / القاهرة ١٩٨١م.

٩٠ ـ **النحاس** (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري ٠٠ ـ ٣٣٨هـ):

أ ـ إعراب القرآن (تحقيق زهير غازي زاهد) رسالة دكتوراه / آداب



القاهرة ١٩٧٦م.

ب ـ القطع والائتناف (مخطوط مصور بدار الكتب المصرية، رقم ١٩٦٧٠ (ب).

جـ ـ معاني القرآن (مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٣٨٥ تفسير).

٩١ ـ **ابن النديم** (أبو يعقوب محمد بن إسحاق):
الفهرست، مطبعة الاستقامة بمصر.

٩٢ ـ **نور الدين** (عصام):
أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت ١٩٨٢م.

٩٣ ـ **نولدكه** (تيودور):
اللغات السامية (ترجمة رمضان عبد التواب) دار النهضة العربية / القاهرة.

٩٤ ـ **الهروي** (أبو الحسن علي بن محمد ٠٠ ـ ٤١٥هـ):
الأزهيّة في علم الحروف (تحقيق عبد المعين الملوحي) مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٩٧١م.

٩٥ ـ **ابن هشام** (أبو محمد عبد الله جمال الدين . . ـ ٧٦١ هـ):
أ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

ب ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق مازن المبارك) دار الفكر/ دمشق ١٩٦٤م.

٩٦ ـ **ولفنسون** (إسرائيل):
تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد / القاهرة ١٩٢٩م.

٩٧ ـ **اليازجي** (إبراهيم):
لغة الجرائد

٩٨ ـ **اليافي** (نعيم):
قواعد تشكّل النغم في موسيقي القرآن، مجلة «التراث العربي» العددان:



أبريل ـ يوليو ١٩٨٤م، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

٩٩ ـ **ياقوت** (أحمد سليمان):

ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، جامعة الرياض ١٩٨١م.

١٠٠ ـ **يسّ** (الشيخ يسّ بن زين الدين الحمصي):

حاشية يسّ (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري) دار إحياء الكتب العربية / عيسى الحلبي وشركاه بمصر.

١٠١ ـ **ابن يعيش** (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا الموصلي الحلبي، موفق الدين ٥٥٦ ـ ٦٤٣هـ):

أ ـ شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة.

ب ـ شرح المفصل، عالم الكتب / بيروت.



الدوريات والصحف والمجلات

ـ حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت، الحولية الرابعة ١٩٨٣م.

ـ صحيفة الأهرام المصرية.

ـ صحيفة السياسة الكويتية.

ـ صحيفة القبس الكويتية.

ـ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد: ٢٧) ١٩٨٥م.


THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ĀNIC THOUGHT



مطبعة الفيصل
ت: ٢٤٤٦٧٤٠-٢٤٤٦٨٣٨